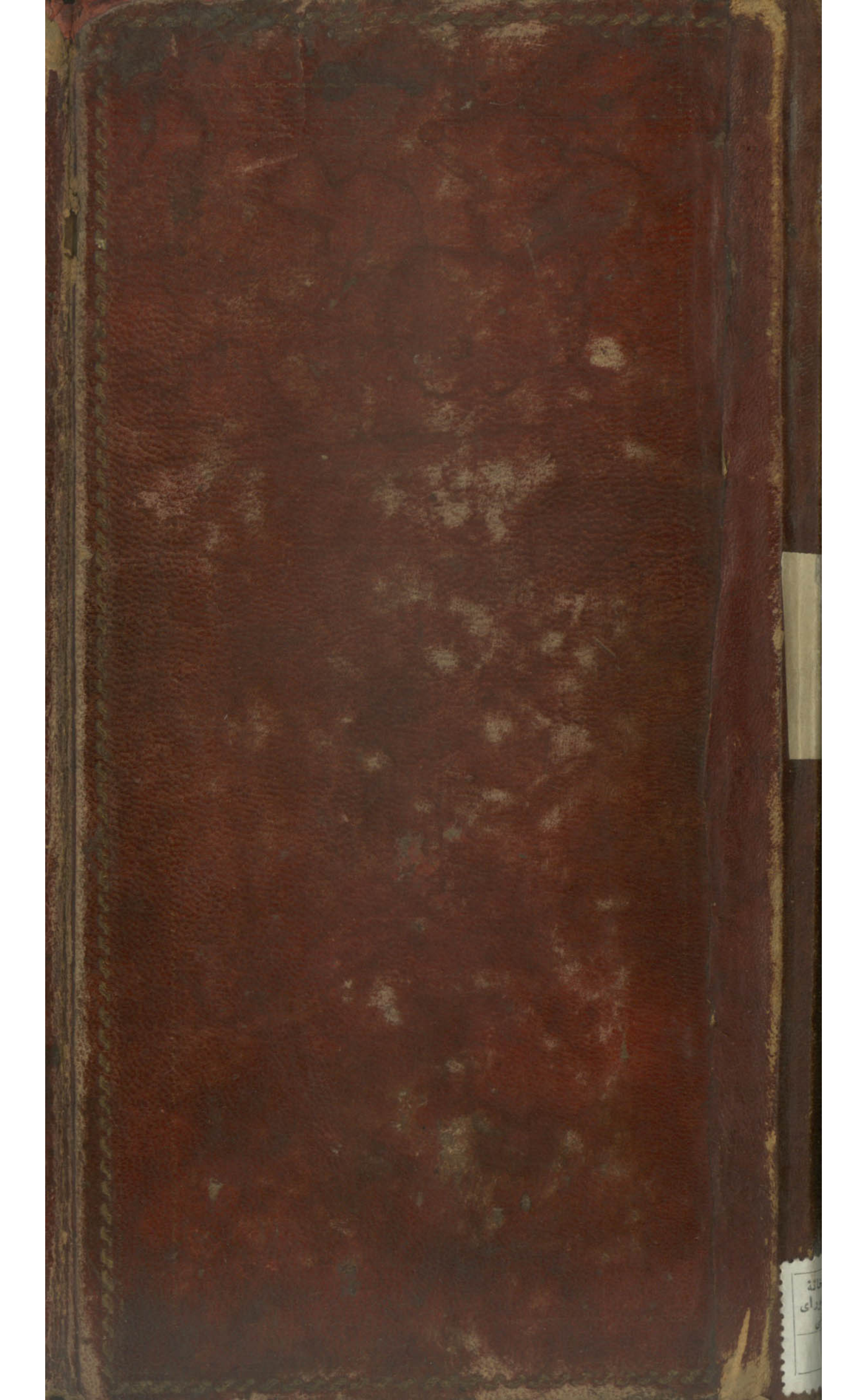
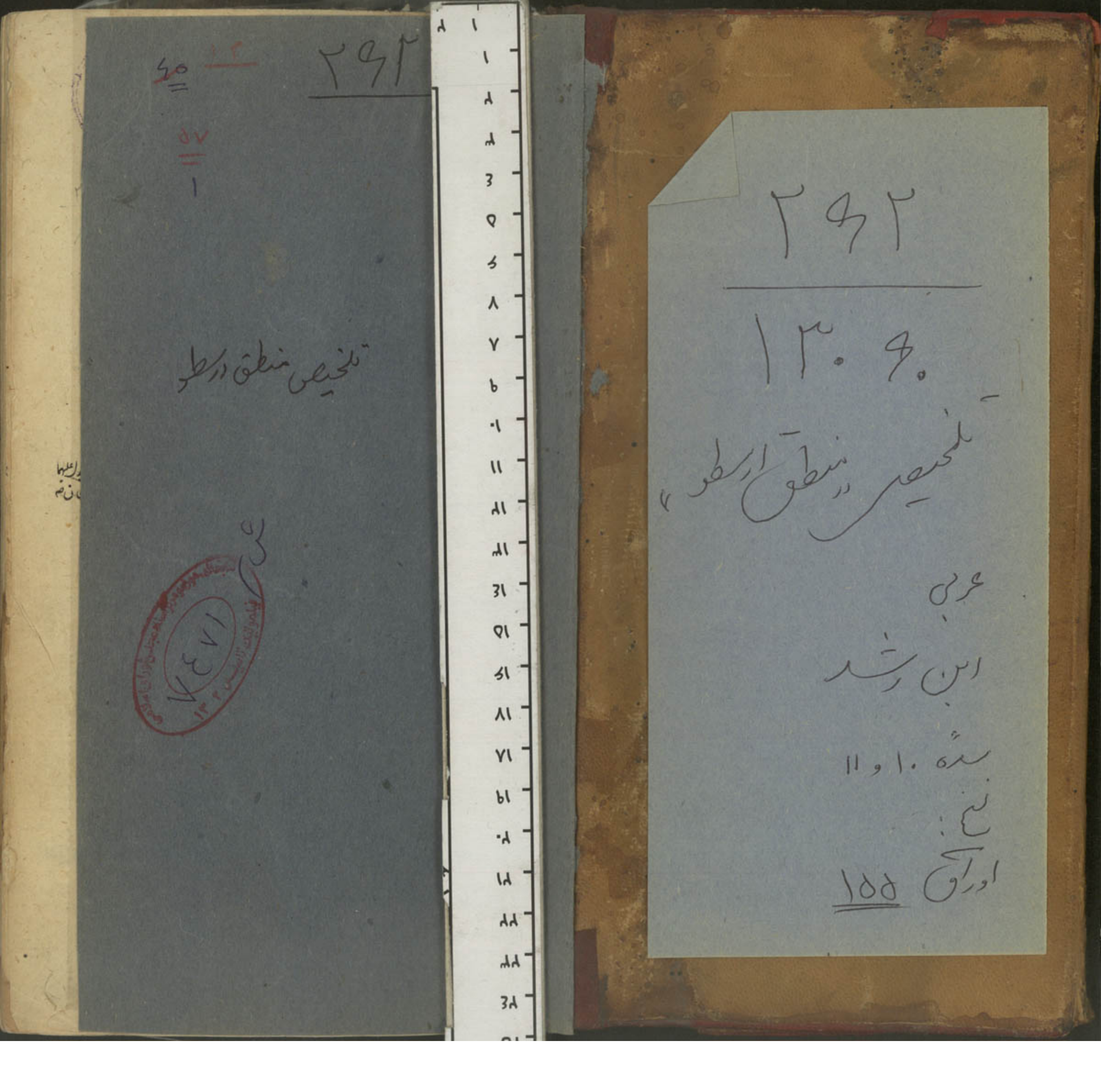
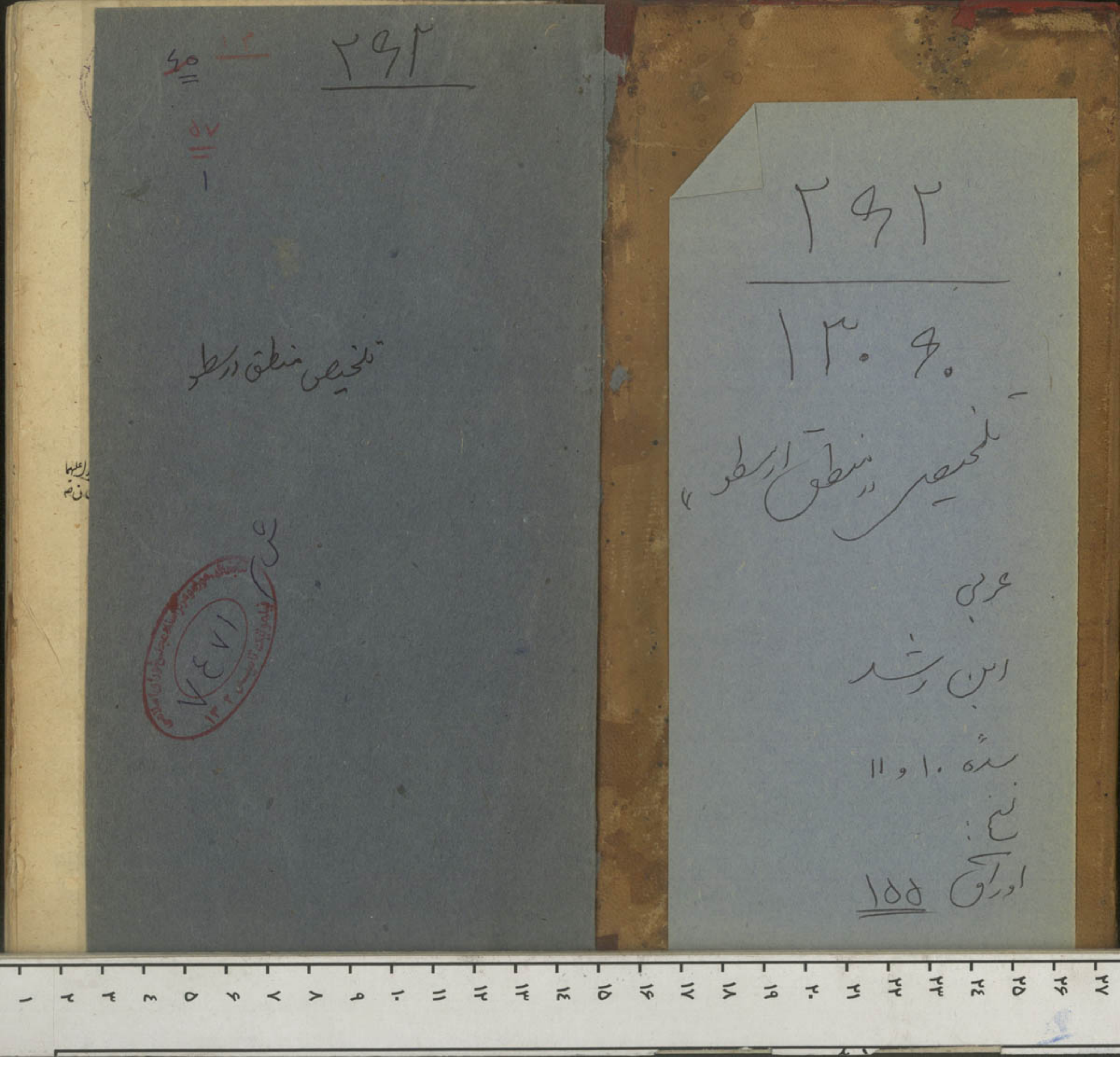




٢٦٢
١٣٠٦٠
تلخیص منطق ارسطو
عربی
ابن رشد
سده ۱۰ و ۱۱
نسخ:
اوراق ۱۵۵
تلخیص منطق ارسطو



٢٩٢
تلخيص منطق ارسطو
٢٩٢
١٣٠٩٠
تلخيص منطق ارسطو
عربی
ابن رشد
سده ١٠ و ١١
نسخ:
اوراق ١٥٥

معادلة ومتى اضيف الى الحي لم يكن معادلا له فان الحي ليس له راس من طريق ما هو حي
اذ كان قد يوجد من الحيوان ما لا راس له فهذا هو الطريق الذي ينبغي للمضيف ان
يسلكها فيما ليس له اسم من المضاف اعني ان يضع لها اسما يدل على المضافين من
من حيث يكون اضافتهما معادلة مثل ما قلنا في الجناح والسكان واذا كان هذا
هكذا فكل المضافات اذا اخذت على التعادل اي من طريق ما هي مضافات لا من
طريق ما هي تحت مقولة اخرى وجدت لها هذه الخاصة دايما وهو ان كل واحد منهما
يرجع على صاحبه بالتكافؤ واما اذا اضيف احدهما الى الاخر واخذ كل واحد منهما اخذا
ما وباي صفة اتفقت من الصفات الموجودة في المضافين اللازمة للاضافة ولم
يؤخذ بالصفة التي هما بها مضافان ومنسوب كل واحد منهما الى الاخر فليس يرجعان
بالتكافؤ وان كان لها اسماء موضوعة من حيث هما مضافان مثال ذلك ان العبد ان
لم يضف الى المولى الذي هو اسم الاضافة لكن اضيف الى الانسان او الى ذي الرجلين وما
اشبه ذلك من الاشياء الموجودة فيه لم يرجع بالتكافؤ لان الانسان ليس هو انسان
بالعبد فان اخذ المولى بدل الانسان رجعا بالتكافؤ **الفصل الخامس** ويختص
هذه الصفة التي من قبلها لحقت النسبة المضافين انه اذا رفعنا سائر الصفات
العارضة للمضافين التي بها يكون الاضافة غير معادلة لم ترتفع النسبة بين المضافين
وان رفعنا تلك الصفة ارتفعت النسبة مثال ذلك ان العبد اذا قيل بالاضافة الى
المولى ورفعنا من المولى سائر الصفات التي يمكن ان ينسب العبد اليها مثل انه انسان
او ذو رجلين او غير ذلك ولم يرفع منه المولى فان نسبة العبد اليه لا ترتفع ومتى
اضفنا العبد الى الانسان او الى ذي الرجلين ورفعنا انه مولى ارتفعت هذه النسبة
فانه لا يكون عبد ليس له مولى فاذن النسبة المعادلة هي الصفة التي ترتفع النسبة
بارتفاعها ولا ترتفع بارتفاع غيرها وهذا الذي ذكره هو كالقانون لتمييز الصفة التي
تكون لها النسبة المعادلة مما ليس ووجود هذه النسبة التي بها تكون الاضافة معادلة
متى كان للمضافين اسم يدل عليهما من حيث لهما هذه النسبة فهو سهل واما متى لم يكن

فعند ما ليس لهما اسما يدل عليهما من حيث هما مضافان ن خ

وانما يعود بالعبد [illegible]



لما ام فقد يصعب ذلك لكن ح ينبغي ان يستنبط تلك الصفة بهذا القانون
ويخترع للمضافين اسم يدل عليهما من حيث توجد لهما تلك النسبة **الفصل السادس**
قال وقد يظن ان من خواص المضافين انهما يوجدان معا بالطبع وذلك ظاهر في
اكثرها فان الضعف والنصف موجودان لانه متى وجد احدهما وجد الاخر ومتى ارتفع
احدهما ارتفع الاخر الا انه قد يلحق في ذلك شك من قبل بعض الاشياء المضافة
فانه قد يظن ان المعلوم اقدم من العلم لان العلم انما يقع بالشيء في اكثر الاشياء
بعد تقدم وجوده واسام وجوده فاقل ذلك وان كان ذلك كذلك فلا يكون
واحد التقية يكون وجوده والعلم به معا بالطبع وايضا فان المعلوم يظهر انه متقدم بالطبع
على العلم وذلك انه اذا ارتفع العلم لم يرتفع المعلوم وليس اذا ارتفع المعلوم لم يرتفع
العلم وهذا هو رسم المتقدم بالطبع على مثال بعد ومثال ذلك تربيع الدائرة
الى فحص عنه من تقدم من المهندسين فلم يلفوه بعد فانه ان كان معلوما فعلمه لم يوجد بعد
وان كان غير معلوم فليس يمكن ان يوجد علمه بعد وايضا فان الانسان اذا ارتفع
ارتفع العلم وقد يوجد المعلوم والانسان غير موجود وهذا الشك بعينه يلحق في
الحس والمحسوس فانه قد يظن ان المحسوس اقدم من الحس لان المحسوس اذا فقد فقد
الحس فاما الحس فليس يفقد بفقده المحسوس وانما يلزم اذا افتقد المحسوس ان يفقد الحس من
جهة ان المحسوس والحس لا يوجدان الا في جسم فاذا ارتفع المحسوس ارتفع الجسم واذا
ارتفع الجسم ارتفع الحي والحس فاما الحس فليس بارتفاعه يرتفع المحسوس فانه قد يمكن
ان يفقد الحيوان ويكون الجسم المحسوس موجودا مثل الجسم الحار والبارد وايضا فان
الحس يوجد مع وجود الحي فاما المحسوس فموجود قبل وجوده فان الماء والنار وسائر الاسطقسات
منها قوام الحيوان وهي موجودة من قبل ان يوجد الحيوان فلهذا كله قد يظن ان المحسوس
اقدم من وجود الحس والمفسرون يحلون هذا الشك بانه اذا اخذ الحس والمحسوس و
العلم والمعلوم اما بالقوة واما بالفعل وجدا معا وصدقت فيهما تلك الخاصة وانما يلحق
الشك اذا اخذ احدهما بالقوة والاخر بالفعل لكن لما كان الوجود الذي بالقوة غير مشهور

في وقته

في وقته ارجا ارسطو حل هذا الشك الى موضع اخر لانه انما يتكلم هاهنا في هذه
الاشياء من جهة الشهرة **الفصل السابع** قال وما فيه موضع شك هل
في الجواهر شيء مضاف من جهة ما هو جوهر وهذا الشك انما يعرض في بعض الجواهر
الثواني فاما في الاول فليس يعرض وذلك انه يظهر انه ليس يقال في شيء منها
انه من المضاف اليه لا الكل ولا الجزء فانه ليس يقال في هذا الانسان المشار اليه
انه انسان لشيء ما وكذلك المثال في اجزاء المشار اليه فانه ليس يقال في
يد ما مشار اليها انها يد انسان ما او فرس ما لكن يقال يد انسان او فرس وبالجملة
انما يضاف الى النوع لا الى الشخص وكذلك يظهر الامر في اكثر الجواهر الثواني فانه
ليس يقال ان الانسان انسان لشيء ولا الثور لشيء بما هو ثور اعني جوهرا بل
ان كان فمن جهة ما هو ملك لمالك واما في بعضها فقد يلحق في ذلك هذا الشك
وذلك ان الراس يقال فيه انه راس لشيء واليد لشيء وكذلك ما اشبه هذا
والراس واليد انما يدل على الجوهر فيكون على هذا قد يظن ان كثيرا من الجواهر داخل
في المضاف **قال** الا انه ان كان قد وفي تحديد الاشياء التي من المضاف حين
قلنا ان المضافات هي الاشياء التي يقال ماهيتها بالقياس الى غيرها فقد يصعب
حل هذا الشك او يكون حله ممتنعا وذلك انه قد ظهر من امر هذه الجواهر ان
ماهياتها يقال بالقياس الى غيرها وان كان الرسم الحقيقي للاشياء التي من المضاف
انها الاشياء اللذان ماهية كل واحد منهما يقال بالقياس الى صاحبه من حيث الوجود
لتلك الماهية انها مضافة الى قرينتها باي نوع اتفق من انواع الاضافة فحل الشك
ما يسهل فان التحديد الاول يلحق كل ما هو اضافة وشيء لا اضافة محضة وهو الذي
ربما عد في بادي الراي مضافا وانما الاضافة احد ما تقومت به ذاته واما هذا التحديد
فانما يلحق ما هو مضاف بالحقيقة لا في بادي الراي وانما اراد بهذا فيما احسب ان الراس
ان كان يدل على الجوهر فانما هو مضاف الى الانسان لا من قبل الاضافة الحقيقية بل
من قبل الاضافة الحقيقية بل من قبل الاضافة الوضعية اعني التي ليست في جوهره

المضاف وهي التي تضمنها الرسم الاول اعني الوضعي واما التي الاضافة في جوهر كل واحد منها فهي مثل القليل والكثير فان كل واحد منها في جوهره صاحبه وهي التي تضمنها الرسم الثاني

اعني الحقيقي م

الفصل الثاني قال ويبين من هذا الحد الحقيقي للمضافين ان من خاصتها انه متى عرف الانسان احدهما على التحصيل عرف الاخر ضرورة فان الانسان متى علم ان هذا الشيء من المضاف وكانت مهية احد المضافين انما الوجود لها بالنسبة الى المضاف الثاني فهو ان اذا عرف مهية احد المضافين فقد عرف مهية الاخر والا كانت معرفته بمهية احد المضافين لا على ما هي عليه بل ظنا او غلطا وذلك ايضا بين من قبل الاستقراء مثال ذلك انه من علم ان هذا اضعف على التحصيل وكذلك من عرف ان هذا احسن فقد عرف الشيء الذي هو احسن منه الا ان تكون المعرفة توهما لا يقينا فانه ان لم يعرف الشيء الذي هو اقل حسنا منه فانه قد يمكن ان لا يكون الشيء دونه في الحسن فيكون قوله فيه انه احسن كذبا ومن هذا يظهر ان الراس واليد ليست من المضاف الحقيقي فانه قد يعرف مهية كل واحد منها من حيث هما في الجوهر على التحصيل من غير ان يعرف الشيء الذي هو له راس ولا الشيء الذي هو له يد قال الا ان بالجملة الحكم بالحقيقة على ما هو من المضاف من ساير المقولات والبين عن المضاف هو مما يصعب ما لم يتدبر مرارا كثيرا فاما التشكك فيها فليس فيه صعوبة

نفقه علم ان الذي هو له اضعف على التحصيل م

القسم الرابع القول في الكيفية وما يتلوه في هذا الباب ينحصر في احد عشر فصلا الاول يحدد فيه هذه المقولة ويعرف انها تنقسم الى اجناس اول الثاني يعرف فيه الجنس المسمى من هذه الاجناس باسم الملكة والحال ويعرف انها يختص باسم الملكة وهو الذي يقال عليه الكيف في المشهور وانهما يختص باسم الحال وانه ان قيل عليها كيف فلكونهما من طبيعة واحدة الثالث يعرف الجنس الثاني من اجناس هذه المقولة وهو الذي يقال بقوة طبيعية ولا قوة طبيعية الرابع يعرف فيه الجنس الثالث من اجناس هذه المقولة وهي الكيفية الانفعالية والانفعالات ويعرف لم سميت كيفية انفعالية ويعطي الفرق بين التي تسمى منها انفعالية والتي تسمى انفعالات وان اسم الكيف في المشهور انما يطلق على الانفعالية للمعنى الذي يطلق من قبله على الملكة

الكثر

الكثر ذلك من انطلاقه على الحال الخامس يعرف فيه الجنس الرابع من اجناس هذه المقولة وهو الكيفية الموجودة في الكم بما هو كم السادس يتشكك فيه في المتخلخل والمتكاثف والخشن والاملس هل هما داخلان تحت هذه المقولة ام تحت مقولة الوضع السابع يعرف فيه ان الاشياء المتصفة بالكيفية هي التي يدل عليها باسماء مشتقة من المثل الاول الدالة على تلك الكيفية الثامن يعرف فيه انه قد يوجد التضاد في الكيف لكن في بعضها وانه اذا كان احد المتضادين في الكيف لزم ان يكون الضد الاخر في الكيف التاسع يعرف فيه ان الكيف قد يقبل الاقل والاكثر وان ذلك ليس في كله العاشر يعرف فيه ان الشبيه وغير الشبيه هو الخاصة التي تخص هذه المقولة الحادي عشر يتشكك فيه في اشياء كثيرة ذكرت في هذا الباب وذكرت ايضا في الاضافة ويعطي من اين يعرض ذلك لها وان ذلك لها بجهتين

الفصل الاول قال واسمي الكيفية الهيئات التي بها يسال في الاشخاص كيف هي وهذه الكيفيات يقال على اجناس اول مختلفة

الفصل الثاني فاحدها الجنس من الكيفية التي تسمى ملكة وحالا والملكة مما يخالف الحال في ان الملكة يقال من هذا الجنس على ما هو ابقى واطول زمانا والحال على ما هو وشيك الزوال ومثال ذلك العلوم والفضايل فان العلم بالشيء اذا احصل صناعة يظن به انه من الاشياء الثابتة العسرة الزوال وذلك ما لم يطر على الانسان تغير قادح من مرض او غير ذلك من الاشتغال بالامور الطارية التي يكون سببها طول الزمان لذهول الانسان عن العلم ونسيانه فاما الحال فانها يقال من هذا الجنس على الاشياء السريعة الحركة السهلة التغير مثل الصحة والمرض والحرارة والبرودة التي هي اسباب الصحة والمرض فان الصحيح يعود بسرعة مريضا والمريض صحيحا ما لم تمكن هذه فيعسر زوالها فانه اذا كان الامر كذلك كان للانسان ان يسميها ملكة قال ومن البين ان اسم الملكة انما يدل في اللسان اليوناني على الاشياء التي هي اطول زمانا في الثبوت واعسر حركة فانهم لا يقولون فيمن كان غير متمسك بالعلم تمسكا يعتد به ان له ملكة على ان من كان بهذه الصفة

فله حال في العلم الماشي بقية والاخيسة والملكات هو ايضا جهة من الجهات حالات
وليست الحالات ملكات وايضا فان الملكات انما هي اولا حالات ثم تصير باخرة ملكات
وهذا الجنس كما قيل بعض الهيات الموجودة في النفس وفي المتنفس من جهة ما هو متنفس
**الفصل الثالث** قال وجنس ثان من الكيفية وهو الذي به يقال في الشيء
ان له قوة طبيعية او لا قوة له طبيعية مثل قولنا مصح وممراض وذلك انه ليس يقال في الشيء
انه مصح او ممراض وما اشبه ذلك من قبل ان له حالا ما في النفس او في المتنفس بما هو متنفس
بل من قبل ان له قوة طبيعية او لا قوة طبيعية اعني بلا قوة طبيعية ان ينفعل بعسر وينفعل
بسهولة وبقوة طبيعية ان ينفعل بسهولة ولا ينفعل بعسر مثال ذلك انه يقال مصح
من قبل ان له قوة على ان لا ينفعل عن الامراض والافات ونقول محاضر ومصارع
من جهة ان له قوة ينفعل بها بسهولة وينفعل بعسر ويقول ممراض من قبل انه لا قوة
له طبيعية على ان لا ينفعل عن الامراض والافات ونقول محاضر ومصارع من جهة
ان له قوة ينفعل بها بسهولة وينفعل بعسر ويقول ممراض من قبل انه لا قوة له
طبيعية على ان لا ينفعل عن الامراض وكذلك الامر في الصلب واللين فانه
يقال له صلب من جهة ان له قوة على ان لا ينفعل بسهولة ويقال لين من قبل
ان لا قوة له على ان لا ينفعل بسهولة **الفصل الرابع** قال وجنس ثالث من
الكيفية وهو التي يقال لها كيفيات انفعالية وانفعالات وانواع ذلك الطعوم
مثل الحلاوة والمرارة والالوان مثل السواد والبياض والملموسات مثل الحرارة
والبرودة والرطوبة واليبوسة فان هذه كلها ظاهر من امرها انها كيفيات اذ كان
كل ما اتصف بشيء من هذه يسئل عنه بحرف كيف مثال ذلك انا نقول كيف هذا
العسل في حلاوته وكيف هذا الثوب في بياضه فيجاب بانه شديد الحلاوة والبياض
او غير شديدهما وانما قيل في امثال هذه كيفيات انفعاليات لا من قبل انها حدثت
في الاشياء المتصفة بها عن انفعال بل من قبل انها تحدث في حواسنا انفعالا
مثال ذلك ان الحلاوة في العسل والحرارة في الحر انما قيل فيها كيفيات انفعالية

لا من قبل

لا من قبل ان انفعالا احدث في العسل عنه الحلاوة ولا من قبل انفعال في الحر
حدث عنه الحرارة بل من قبل انهما تحدثان انفعالا في اللسان وكذلك الامر
في الحرارة والبرودة في حس اللمس واما النوع الثالث الذي هو الالوان فليس
يقال فيها كيفيات انفعالية بهذه الجهة اذ كانت الالوان لا تحدث انفعالا
في البصر وانما يقال في هذه كيفية انفعالية من قبل ان وجودها في الشيء المتصف
بها انما حدث عن انفعال وذلك انه لما كان من البين ان حمرة الخجل وصفرة الفزع
انما تحدثان عن انفعال ما للدم والروح وجب ان يعتقد ان من فطر من اول امره
وبالطبع محمرا او مصفرا ان السبب في ذلك ان مزاجه في اول الخلقة قد انفعل
هذا النحو من الانفعال الذي يتبعه الحمرة في الخجل والصفرة في الفزع وما كان من هذه
العوارض ثابتا عسير الزوال فهو الذي يسمى كيفية انفعالية وهو الذي يسئل عنه
بحرف كيف في المعتاد وما كان سريع الحركة من هذه فليس يسمى انفعاليا ولا جرت
العادة ان يسئل عنه بحرف كيف ولذلك يجب ان يخص هذا الجنس باسم الانفعال
فقط لا باسم الكيفية الانفعالية وصار ذلك ان الصفرة والحمرة اذا كانت لنا بالطبع
والجبلة قيل فينا بها في الشخص كيف هو وان كانت الحمرة عرضت من خجل والصفرة
من فزع لم يقل في الشخص بها كيف هو وذلك انه ليس يقال فيمن هذه حاله محمر و
لا مصفر وانما يقال احمر واصفر فقط وبالجملة انفعل فقط فيجب ان يسمى مثل هذا
انفعالا فقط وان كانت انما يختلف بطول البقاء وقصره وعلى هذا المثال يقال
في عوارض النفس كيفيات انفعالية لما كان منها بالطبع وثابتا وانفعالات لما كان
عارضا ولم يكن للانسان بالطبع والمزاج مثال ذلك بله العقل والغضب فان
من كان له هذان الامران بالطبع قيل فيه غضوب وانه ابله العقل ولذلك سمى
امثال هذه كيفيات انفعالية ومن عرض له الغضب عن امر محرج طار عليه لم يقل فيه غضوب
ولا ابله العقل وانما يقال فيه انه غضب وتاه عقله فيجب ان يقال في امثال هذه انفعالا
لا انفعاليا وذلك ان صيغة هذه اللفظة يليق ابدا بالشيء الثابت **الفصل الخامس**

قال وجنس رابع وهو الشكل والخلقة الموجودان في واحد واحد من الاشياء و
الاستقامة والانحناء وما يشبه هذا فانه يقال في الشي اذا اتصف بواحد من
هذه كيف هو وذلك انه قد يقال في الشي انه مثلث او مربع في جواب كيف هو
وانه مستقيم ومنحن وكذلك الخلقة **الفصل السادس** واما المتخلخل والمتكاثف
والخشن والاملس فقد يظن ان هذين داخلان تحت هذا الجنس الا انه اشبه
ان يعتقد في هذين الجنسين انهما خارجان عن هذا الجنس وذلك انه قد
يظهر ان كل واحد منهما احرى ان يكون داخلا في مقولة الوضع منه في هذه المقولة
وذلك ان المتخلخل والمتكاثف انما يدلان على وضع ما للاجزاء فانه انما يقال كثيف
لما اجزاوه متقاربة بعضها من بعض ومتخلخل لما اجزاوه متباعدة بعضها عن بعض وكذلك
الاملس انما يقال فيما اجزاوه مستوية في سطحه ليس يفضل بعضها عن بعض ويقال خشن
فيما اجزاوه غير مستوية بل يفضل بعضها على بعض قال ولعله قد يظهر ان هنا كيفيات
اخر لكن هذه التي عددنا احصاها من هذا الجنس مبلغ عددها هو هذا العدد يريد ان تلك
الكيفيات هي الكيفيات التي يسئل عنها بحرف كيف في الانواع وهي الاشياء التي هي
صور نوعية او تابعة للصور النوعية وهذه الكيفيات هي التي يسئل عنها في الاشخاص
وهي الاحوال اللاحقة للصور من قبل الهيولى والاشياء الهيولانية وذلك بين من
الفرق بين هذين النوعين من الكيفية **السابع** قال وذوات الكيفيات هي المذكور
عليها بالاسماء الدالة على الكيفيات انفسها وهي المثل الاول وذلك على طريق الاشتقاق
في اكثرها بحسب اللسان اليوناني مثل الابيض المشتق من اسم البياض والبليغ المشتق
من اسم البلاغة والعادل المشتق من اسم العدالة واما اشياء منها فانه ليس يوجد
في اللسان اليوناني للكيفيات الماخوذة مجردة من الموضوع اسما فتشتق منها اسما لتلك
الكيفيات من حيث هي في موضوع مثال ذلك ان الاسماء الموضوعة عندهم للاشياء
الداخلة فيما يقال بقوة طبيعية ولا قوة طبيعية لم يكن مشتقة من شي مثل المحاضر والملاكز
فان الاسماء الدالة على هذه المعاني عندهم لم يكن مشتقة لا من الحضر ولا من اللكز كما هي

اللكز الضرب بالجمع على الصدر [illegible]

ولم

في كلام اليونانيين وليس يبعد ان يوجد في اللسان العربي امثال ليس لها مصادر
وربما اتفق في اللسان اليوناني ان يكون للكيفية من حيث هي مجردة عن الموضوع
اسم ويكون اسم تلك الكيفية من حيث هي في موضوع مشتقا من اسم اخر مثال
ذلك انهم كانوا يقولون من الفضيلة مجتهد لا فاضل **الفصل الثامن**
قال وقد يوجد في الكيف تضاد مثال ذلك ان العدل ضد الجور والبياض ضد
السواد وكذلك يوجد ايضا في الاشياء ذوات الكيفية مثال ذلك ان العادل ضد
الجاير والابيض ضد الاسود لكن ليس يوجد التضاد في جميع الكيفيات ولا في
جميع ذوات الكيفيات فانه ليس للاشقر ولا للاصفر ضد وبالجملة الكيفيات المتوسطة
وايضا فمتى كان احد المتضادين كيفا فان الضد الثاني يكون كيفا وذلك ظاهر
بالاستقراء مثال ذلك ان العادل لما كان ضد الجاير وكان العادل في الكيفية كان
الجاير في الكيفية اذ لا يصح ان يقال ان الجاير في الكم ولا في المضاف ولا في مقولة
اخرى وكذلك يظهر الامر في ساير التضاد الموجود في الكيف **الفصل التاسع**
قال وقد يقبل الاقل والاكثر فانه قد يكون عادل اكثر من عادل وابيض اشد من
ابيض اذ موضوعات هذه الاشياء تقبل الاقل والاكثر لكن ليس هذا في جميعها
بل في بعضها ومما يشك فيه اذا اخذت هذه الكيفيات مجردة عن موضوعاتها
هل يقبل الاقل والاكثر فان قوما ينازعون في ذلك ويرون انه ليس يكون عدالة
اكثر من عدالة ولا صحة اكثر من صحة واما الذي يمكن ان يكون عادل اكثر من عادل و
صحيح اكثر من صحيح وكذلك في ساير هذا الجنس الذي هو الحال واما المثلث والمربع
وساير الاشكال فليس يقبلان الاكثر والاقل فانه ليس مثلث اكثر من مثلث ولا
مربع اكثر من مربع فان ما دخل تحت حد المثلث فهو مثلث على حد سوا وكذلك ما دخل
تحت حد المربع وقبل فهو مربع على شرع سواء وما لم يدخل تحت حد الشي فليس يقال
بالمقايسة اليه فانه ليس لاحد ان يقول ان المربع اكثر دايرة من المستطيل وبالجملة
انما تصح المقايسة في الاشياء الداخلة تحت حد واحد واذا كان هذا هكذا فليس كل

الكيفية يقبل الاكثر والاقل ولا شي من هذه التي ذكرنا خاصية حقيقية للكيفية **الفصل العاشر** واما خاصيتها الحقيقية التي لا يقال على غيرها فهي الشبيه وغير الشبيه **الفصل الحادي عشر** قال وليس ينبغي ان يتشكك على هذا القول فيقال انه قصد ههنا الى تعديد الكيفيات فعدد اشياء كثيرة من المضاف مثل الملكة والحال الذي عدد في الجنس الاول من هذه المقولة هو داخل في المضاف فان الملكة انما هي ملكة للشي وكذلك الحال فانا انما يمكن ان نعد هذه من المضاف باجناسها لا بانواعها فان العلم وهو جنس النحو والفقه يقال بالاضافة الى المعلوم واما النحو فليس يقال بالاضافة الى شي وكذلك الفقه الا ان يقال بالاضافة من طريق جنسه اعني ان النحو هو علم للمعلوم الذي هو علم اواخر الكلم واذا كانت هذه الانواع ليست من المضاف وانما هي من الكيفية وهي انما صارت انواعا كيفية من قبل جنسها فهو بين ان جنسها هو من الكيف وذلك ان النحو والفقه انما صار كل واحد منهما موجودا من حيث العلم كيفية لكن عرض لجنسها الذي هو العلم ان كان له اسم من حيث هو مضاف ولم يكن له اسم من حيث هو كيفية بضد ما عرض للانواع التي تحته اعني ان لها اسما من حيث هي كيفيات مثل النحو والفقه وليس لها اسما من حيث هي مضافة وليس ببعيد ان يكون الشي الواحد معدودا في مقولتين وجنسين لكن بجهتين لا بجهة واحدة فان ذلك هو المستحيل

**القسم الخامس القول في يفعل وينفعل** قال وقد يقبل يفعل وينفعل التضاد والاكثر والاقل بان يسخن مضاد لان يبرد ويبرد مضاد لان يسخن ويلتذ مضاد لان يتاذى فيكون هذا الجنس يقبل التضاد ويقبل الاقل والاكثر فان قولنا في الشي يسخن قد يكون اكثر واقل فان الشي قد يسخن اكثر واقل ولذلك قد يتاذى اكثر واقل قال فهذا مبلغ ما نقول في هذه المقولة في هذا الموضع

**القسم السادس في مقولة الوضع** قال وقد ذكرت الاشياء ذوات الوضع في باب المضاف وقيل انها الاشياء التي اسماؤها مشتقة من مقولة المضاف مثل المضطجع والمتكي فان الاضطجاع والمتكي والاتكاء من مقولة المضاف والمضطجع و

المتكي

والمتكي وهي من هذه المقولة قال واما سائر المقولات التي عددناها وهي مقولة متى ومقولة اين ومقولة له فليس يقال فيها ههنا شي اكثر مما تمثلنا به في هذا الكتاب في اوله اذ كانت واضحة مثل قولنا ان له رداء على المشتمل والمتسلح وان قولنا فلان في السوق وسائر ما تمثلنا به فيها فان هذا القول في هذه الاجناس كاف بحسب المقصود ههنا

**الجزء الثالث** وهذا الجزء ينقسم الى خمسة اقسام

**القسم الاول** القول في المتقابلات وما يتكلم به في هذا الباب ينحصر في احد عشر فصلا الاول يعدد فيه اصناف المتقابلات ويعرف فيه واحدا واحدا منها على طريق المثال الثاني يعطي الفرق بين المتقابلة على جهة المضاف والمتقابلة على طريق المضادة الثالث يعرف فيه ان الاشياء المتضادة نوعان الرابع يعرف فيه طبيعة الاشياء التي تتقابل على جهة العدم والملكة ويعرف فيه ان الاشياء ذوات العدم والملكة ليست هي العدم بعينه والملكة وان هذه تتقابل ايضا كما يتقابل العدم والملكة الخامس يعرف فيه ان الاشياء الموجبة والمسلوبة ليست هي القضية الموجبة والسالبة وان هذه ايضا تتقابل كما يتقابل الموجبة والسالبة السادس يعرف فيه الفرق بين العدم والملكة والمضافين السابع يعرف فيه الفرق بين العدم والملكة والضدين الثامن يعرف فيه الفرق بين الموجبة والسالبة والثلاثة الباقية اعني العدم والملكة والمضافين والمتضادين ويحل في ذلك شكا يعرض في المتضادات في الفرق الذي اعطي في ذلك التاسع يعرف فيه انه قد يضاد واحد لواحد وقد يضاد واحد لاثنين العاشر يعرف فيه انه ليس يلزم في المتضادين متى وجد احدهما ان يكون الاخر موجودا وهي الخاصة التي وجدت في المضاف الحادي عشر يعرف فيه ان كل متضادين اما ان يكونا في جنس واحد واما ان يكونا في جنسين متضادين واما ان يكونا انفسهما جنسين متضادين داخلين تحت جنس

**الفصل الاول** قال والمتقابلات اربعة اصناف المضافان والمتضادان والعدم والملكة والموجبة والسالبة فمثال المضاف الضعف والنصف

مثل م

ومتى مثل قولنا فلان في ذلك الزمان م

ومثال المتضادين الخير والشر ومثال العدم والملكة العمى والبصر ومثال الموجبة
والسالبة قولك زيد جالس وزيد ليس بجالس **الفصل الثانى** والفرق بين
المضافين والمتضادين ان احد المضافين اى اتفق منهما يقال ماهيته بالقياس الى
صاحبه لا بذاته وايا اتفق من حروف النسبة مثل الضعف الذى يقال
بالقياس الى النصف واما المتضادان فليس يقال ماهية احدهما بالقياس الى الثانى
بل انما يقال ان ماهية احدهما يضاد ماهية الثانى فانه ليس يقال ان الخير خير للشر
بل مضاد له ولا الابيض ابيض للاسود بل مضاد له فهذان الصنفان من المتقابلات
مختلفان جدا **الفصل الثالث** وما كان من المتضادات ليس يخلو
الموضوع المتصف بهما من احدهما فهما المتضادان اللذان ليس بينهما متوسط مثل الصحة
والمرض الذى لا يخلو جسم المتنفس من احدهما ومثل الزوج والفرد الذى لا يخلو عدد
من ان يتصف باحدهما فان امثال هذه من المتضادات هى التى ليس بينهما متوسط
واما ليس واجبا ان يوجد احد المتضادين فى الموضوع لما فى المتضادات التى بينهما
متوسط مثال ذلك السواد والبياض الموجودان فى الجسم فانه لما كان ليس واجبا ان
يكون كل جسم بلون اما ابيض واما اسود بل يخلو الجسم من كليهما اذ كان بينهما متوسطات
وهى الاصفر والادكن وساير الالوان التى بين الابيض والاسود وكذلك المحمود و
المذموم لما كان ليس واجبا ان يكون كل شىء اما محمودا واما مذموما وجدت بينهما ايضا
متوسطات وهو ما ليس بمحمود ولا مذموم فان المتوسطات فى بعض الامور لها
اسما مثل الادكن والاصفر وفى بعضها ليس لها اسما فيعبر عن الاوساط بسلب
الطرفين مثل قولنا لا جيد ولا ردى ولا عدل ولا جور **الفصل الرابع**
فاما العدم والملكة فانما يوجدان فى شىء واحد بعينه مثال ذلك البصر والعمى
انما يوجدان فى العين وهذا الجنس من العدم بالجملة هو ان يفقد الموضوع الملكة
التى من شانها ان يكون فيه فى الوقت الذى شانها ان يكون فيه من غير ان يكون
وجود حاله فى المستقبل فانه انما يقال ادرد لمن لم يكن له اسنان فى الوقت الذى

من

من شانه ان يكون له اسنان واعمى لمن لم يكن له بصر فى الوقت الذى من شانه
ان يكون له بصر ولذلك لا يقال فيما يولد من الحيوان لا اسنان له ولا بصر
مثل اجراء الكلب انه ادرد واعمى قال وليس الذى يعدم الملكة وتوجد
فيه الملكة هو العدم والملكة مثال ذلك ان البصر ملكة والعمى عدم وليس
ذو البصر هو البصر ولا ذو العمى هو العمى ولو كان الموضوع البصر والبصر شيئا واحدا
والموضوع للعمى والعمى شيئا واحدا لصدق ان يحمل البصر على المبصر والعمى على الاعمى
فيقال الاعمى عمى والمبصر بصر ولكن كما ان العدم والملكة متقابلان كذلك المتصف
بهما ايضا متقابلان فانه ان كان العمى يقابل البصر فالاعمى يقابل المبصر وذلك ان جهة التقابل
فيهما واحدة **الفصل الخامس** قال وكذلك ليس الشىء الذى يسلب او يوجب
هو الموجبة والسالبة فان الموجبة قول موجب والسالبة قول سالب وليس
الشىء الذى يوجب او يسلب قولا بل هو معنى يدل عليه لفظ مفرد او ما فى قوته
ولا لفظ المفرد والشىء الذى يوجب ويسلب قولا بل هو معنى يدل عليه
لفظ هو ايضا يتقابل كتقابل الموجبة والسالبة مثال ذلك انه كما يقابل قولنا
زيد جالس زيد ليس بجالس كذلك يقابل الجلوس لغير الجلوس **الفصل
السادس** ويظهر ان تقابل العدم والملكة ليس على نحو تقابل المضاف من ان
الاشياء التى تتقابل على طريق الملكة والعدم ليس يقال ماهية احدهما بالقياس
الى الثانى كما يقال ماهية الاشياء التى تتقابل على طريق الاضافة فانه ليس يقال
ان البصر بصر للعمى ولا العمى عمى البصر فيقال عمى البصر وفرق اخر ايضا وذلك
ان كل مضافين كما قيل يرجع كل واحد منهما على صاحبه بالتكافؤ والاشياء التى
تتقابل على جهة العدم والملكة ليس يرجع واحد منهما على صاحبه بالتكافؤ و
ذلك انه ليس البصر بصر العمى ولا العمى عمى للبصر الذى هو الملكة **الفصل السابع**
ويظهر ايضا ان المتقابلة على طريق العدم والملكة ليست هى المتقابلة على طريق
التضاد من هذه الاشياء وذلك ان كل متقابلين على طريق التضاد فاما ان

ليس له

تكونان من المتضادين اللذين بينهما وسط وهذا الصنف من المتضادات
يخصه انه لا يخلو الموضوع المنفرد بهما من احدهما كما قيل مثل الصحة والمرض
التي لا يخلو من احدهما بدن الحيوان واما ان يكونا من المتضادات التي
بينهما وسط ويخص هذا الصنف من المتضادات انه قد يخلو الموضوع من
كليهما ما لم يكن احدهما موجودا له بالطبع مثل الحرارة الموجودة في النار و
البرودة في الثلج فان النار لا يخلو عن الحرارة ولا الثلج عن البرودة واذا كان
ذلك كذلك فلا يخلو المتضادات التي بينها وسط من احد امرين اما ان
يوجد احدهما للموضوع محصلا اى لا يفارقه اصلا واما انه قد يخلو الموضوع من
كليهما فاما العدم والملكة فليس يوجد فيهما شيء من هذه الخواص التي وجد
لاصناف المتضادات وذلك ان المتقابلة على طريق العدم والملكة ليس
يجب دايما ان يوجد احدهما في القابل وانما يجب ذلك في الوقت الذي من شان
القابل ان يقبل احدهما مثال ذلك ان الذي من شانه ان يبصر قد يخلو من
كليهما مثل الجرو فانه ليس يقال فيه انه اعمى ولا بصير والمتضادات التي ليس بينهما
وسط فليس يخلو الموضوع من احدهما ولا في وقت من الاوقات فاذن ليس العدم
والملكة من المتضادات التي ليس بينهما وسط ولا هما ايضا من المتضادات التي بينهما
وسط وذلك انه يجب ان يكون احد المتقابلين على طريق الملكة والعدم في موضوعهما
في الوقت الذي من شانه ان يوجد له الملكة وليس يوجد هذا في الصنف من المتوسطات
التي ليس له احد الضدين فيها موجودا للموضوع دايما اذ كان قد يخلو الموضوع من كليهما
ولا ايضا يمكن ان يقال في العدم والملكة انهما من التي بينهما وسط واحدهما موجود
للموضوع دايما فانه ليس يوجد في العدم والملكة احدهما دايما للموضوع واذا كان ذلك
كذلك فقد تبين ان المتقابلات على جهة العدم والملكة ليست واحدة من اصناف
المتقابلة على جهة المتضادة وقد يفارق ايضا هذا الصنف من العدم الذي من شانه
قبل المتقابلات على جهة التضاد فان المتضادين يمكن ان يتغير كل واحد منهما الى

كان ...

صاحبه

صاحبه ما لم يكن احدهما للموضوع بالطبع ودايما مثل الحرارة للنار وذلك ان
الابيض قد يصير اسود والاسود قد يصير ابيض والمرء الصالح قد يمكن ان يكون
طالحا والطالح قد يمكن ان يعود صالحا وذلك اذا انتقل كما يقول ارسطو الى مباشرة
من هو على مذاهب فاضلة وسيرة جميلة فان مباشرة الفضلاء قد تاخذ بالمرء في
طريق الفضيلة ولو اخذ يسيرا واذا اخذ في الحركة الى الفضيلة وكلما طال به الزمان
سهلت عليه الحركة فهو اما ان يصل من الفضيلة الى حد يسير واما ان يصل بها
الى التمام ان لم يعقه الزمان واما هذا الصنف من العدم والملكة فهي التي
يتغير الى العدم وليس يمكن ان يتغير العدم الى الملكة اذ قد قلنا في تحديده من غير
ان يكون وجوده له في المستقبل فان الاعمى لا يمكن ان يعود بصيرا ولا الاصلع ذا جمة

الفصل الثامن قال ومن البين ان التي يتقابل على جهة الايجاب و
السلب ليست واحدة من اصناف المتقابلات الثلث فان الموجبة والسالبة
يخصهما من بين سايرها انه يجب ضرورة ان يكون احدهما صادقا والاخر كاذبا
وليس يلزم هذا في واحد منها مثال ذلك في المتضادات الصحة والمرض ليس يقال
في واحد منهما انه صادق ولا كاذب وكذلك الحال في المتقابلات على طريق المضاف
مثل الضعف والنصف والتي على طريق الملكة والعدم مثل العمى والبصر وبالجملة
لما كانت هذه الثلث انما يدل عليها بالفاظ مفردة او ما قوة قوة الالفاظ المفردة لا للفظ
المفرد لم يتصف شيء منها بالصدق ولا بالكذب فان قولنا حيوان ليس يصدق
ولا يكذب حتى تركب مع ثان فنقول الانسان حيوان او ليس بحيوان وقد يظن
بالمتقابلات على جهة التضاد والملكة انها يشارك الموجبة والسالبة اذا حكم
على غيرها اعني اذا دل عليها بلفظ مركب تركيبا خبريا مثل قولنا في المتضادات
سقراط مريض سقراط صحيح فان هذين قولان متضادان ومثل قولنا زيد اعمى
زيد بصير لكن الفرق بين هذين القولين وبين الموجبة والسالبة ان الاشياء التي تتقابل
بهذه الجهة على طريق المتضادة ليس يكون احدهما ابدا صادقا او كاذبا الا متى كان

موله يعقه

الصلح بالصلاح المعتقد خارج شعر ... مقدم الراس ... الصلع ...

والعدم معا

الموضوع المتصف باحدهما موجودا مثال ذلك ان سقراط مريض سقراط صحيح انما يكون
احد هذين القولين صادقا والاخر كاذبا متى كان سقراط موجودا واما متى لم يكن موجودا
كان القولان جميعا كاذبين والاشياء التي تتقابل على طريق العدم والملكة مثل
قولنا زيد اعمى وزيد بصير انما يكون احدهما صادقا ابدا والاخر كاذبا بشرطين احدهما
ان يكون زيد موجودا او يكون في الوقت الذي من شانه ان يوجد له البصر فان
زيدا ان لم يكن موجودا كذب فيه انه اعمى وانه بصير وكذلك يكذب عليه الامران في
الوقت الذي يوجد في الرحم فاما الموجبة والسالبة فان احدهما يكون ابدا صادقا
والاخر كاذبا كان الموضوع موجودا او لم يكن فان قولنا سقراط مريض سقراط ليس
بمريض احدهما صادق ضرورة والاخر كاذب كان سقراط موجودا او معدوما فبهذه
الخاصية يفارق المتقابلة على طريق الايجاب والسلب سائر القضايا المركبة
من المتقابلات الاخر **الفصل التاسع** قال والشر ضرورة مضاد للخير وذلك
بين باستقراء جزئيات الخير والشر فان الصحة تضاد المرض والجور يضاد العدل
والجبن يضاد الشجاعة وكذلك في سائرها فاما المضاد للشر فربما كان شيئان
احدهما الخير والاخر الشر فان الجبن وهو شر يضاد التهور وهو شر والشجاعة وهي
خير تضاد الامرين جميعا وهذه هي حال الجزئيات المتوسطة بين الاطراف التي هي شر
الا ان هذا انما يوجد في هذا الجنس في اليسير من الامر واما في الاكثر فان الخير
هو مضاد للشر **الفصل العاشر** قال ومما يلزم المتضادين انه ليس واجبا
ضرورة متى كان احدهما موجودا ان يكون الاخر موجودا وذلك انه ان كان
الحيوان كله صحيحا فان المرض ليس يكون موجودا وان كانت الاشياء كلها
بياضا فان السواد يكون غير موجود وايضا متى كان سقراط مريضا فليس يلزم
ان يكون افلاطون صحيحا ولا يمكن ان يكون سقراط مريضا وصحيحا معا قال
وكل متضادين فمن شانهما ان يكونا في موضوع واحد مثل الصحة والمرض الموجودين
في جسم الحي والبياض والسواد الموجودين في الجسم على الاطلاق والعدل و

الجور

والجور الموجودين في نفس الانسان **الفصل الحادي عشر** وكل متضادين
فاما ان يكونا في جنس واحد بعينه مثل الابيض والاسود اللذين جنسهما
القريب اللون واما ان يكونا في جنسين متضادين مثل العدل والجور فان
جنس العدل الفضيلة وجنس الجور الرذيلة وهما متضادان واما ان يكونا
بانفسهما جنسان متضادان ليس فوقهما جنس مثل الخير والشر اذا كان احدهما
في مقولة والاخر في مقولة اخرى لانهما متى كانا في مقولة واحدة كانت المقولة جنسا
لهما **القسم الثاني القول في المتقدم والمتاخر** قال ويقال ان شيئا متقدم
شيئا على اربعة انحاء اولها واشهرها المتقدم بالزمان بمنزلة ما يقال ان هذا اكبر
من غيره واعتق من غيره والثاني المتقدم بالطبع وهو الذي اذا وجد المتاخر وجد هو
واذا ارتفع هو ارتفع المتاخر وليس يكافئه في الوجود اعني انه اذا وجد المتقدم وجد
المتاخر بل متى ارتفع المتقدم ارتفع المتاخر وليس متى ارتفع المتاخر ارتفع المتقدم
مثل تقدم الواحد على الاثنين فانه متى وجد الاثنان وجد الواحد واذا كان الواحد
موجودا فليس يجب وجود الاثنين وكل ما كان يوجد بوجود شيء اخر ولا يوجد ذلك
الشيء الاخر بوجوده فمعروف انه يقال فيه انه متقدم عليه والثالث المتقدم بالرتبة
كما يقال في العلوم والصنائع فان الحدود والرسوم التي يضعها المهندسون للاشكال
متقدمة في مرتبة التعليم لما يريدون ان يبرهنوا عليه وفي الكتابة حروف المعجم متقدمة
لتعلم الكتابة وكذلك صدور الاقاويل في الخطب متقدمة للغرض المقصود في الخطبة
والرابع المتقدم بالشرف والكمال فان الاشرف بالطبع يعتقد فيه انه متقدم على الاقل
شرفا ولذلك نجد هذا الاعتقاد مشتركا للجميع من ان هذا النحو من المتقدم شديد
المباينة للوجوه التي تقدمت وذلك ان هذا النحو من المتقدم هو اشرف من سائر انحاء
التقدم قال ويكاد ان يكون مبلغ الوجوه التي يقال عليها التقدم بحسب بادي الراي
هو هذه الاربعة لكن ههنا نحو اخر من انحاء التقدم وهو المتقدم بانه سبب للشيء وهو
الذي يكافئه في لزوم الوجود اعني انه متى وجد المتقدم الذي هو سبب وجد المتاخر ومتى

وجد المتأخر وجد المتقدم مثال ذلك ان وجود الانسان متقدم للاعتقاد الصادق
فيه انه موجود ومتى وجد الانسان وجد فيه هذا الاعتقاد ومتى وجد هذا الاعتقاد
وجد الانسان والانسان هو السبب في وجود هذا الاعتقاد لا الاعتقاد في وجود
الانسان وذلك ان سبب الصدق والكذب في القول انما هو وجود الشي موصوفا
باحد المتقابلين خارج النفس واذا كان هذا انحاء من التقدم فالمتقدم يقال على
خمسة اوجه **القول في معنى معا** معا يقال على وجوه اعرفها واولاها
المتقدم فيها بالاطلاق هما الشيان اللذان يكون تكونهما في زمان واحد فانهما اذا لم
يكن احدهما متقدما للثاني بالزمان قيل انهما معا بالطبع وهذا على ضربين احدهما الشيان
اللذان يتكافيان في لزوم الوجود اي متى وجد احدهما وجد الثاني من غير ان يكون احدهما
سببا لوجود صاحبه مثل الضعف والنصف فانه متى وجد الضعف وجد النصف ومتى
وجد النصف وجد الضعف وليس واحد منهما سببا للاخر والضرب الثاني الانواع القسيمة
لجنس واحد اعني التي ينقسم بها الجنس قسمة اولى مثل الطاير والسابح والمشاء فان هذه
انواع قسيمة للحيوان الذي هو جنسها وليس واحد منها متقدما على صاحبه ولا
متأخرا ولذلك قد يقال في امثال هذه انها معا بالطبع وقد يمكن في كل واحد
من هذه الانواع القسيمة ان تنقسم ايضا الى انواع اخر فيكون ايضا تلك معا بالطبع
مثل قسمة المشاء الى ما له رجلين والى ما له اربعة ارجل والى ما له ارجل كثيرة والى ما
لا رجل له فاما اجناس هذه الانواع فهي متقدمة عليها التقدم الذي بالطبع
وذلك انها لا تكافيها في الوجود فانه متى وجد السابح وجد الحي واذا كان الحي
موجودا فليس يلزم ان يكون السابح موجودا فالتي يقال انها معا بالطبع هي كما قلنا
صنفان احدهما الشيان اللذان يتكافيان في لزوم وجود احدهما عن الثاني من
غير ان يكون واحد منهما سببا للثاني والثاني الانواع التي هي قسيمة اي كل واحد منها
قسيم لصاحبه والتي يقال انها معا بالاطلاق هي التي تكونها في زمان واحد **القول
في الحركة** وانواع الحركة ستة الكون ومقابلة الفساد والنمو ومقابلة النقص والاستحالة

بالزمان فاما اللذان يقال فيهما انهما معا صح

والتغير

والتغير في المكان وهو المسمى في لساننا نقلة وجميع هذه الانواع الستة ظاهر من
امرها انها مخالفة بعضها لبعض ما عدا الاستحالة فانه ليس يظن احد ان الكون
فساد ولا النمو نقص ولا النقلة واحدة من هذه فاما الاستحالة فقد يظن بها
انها وساير الحركات التي عددناها شي واحد وانما الاستحالة موجودة في جميع
اجناس الكيفيات الاربع التي عددناها او في اكثرها وليس مشاركا شي من ساير
الحركات ولا يلزم ان يكون المتحرك باحد الكيفيات ليس يجب فيه ان ينمو
ولا ان ينقص وكذلك في سايرها فيجب ان يكون حركة الاستحالة غير واحدة من
ساير الحركات فانها لو كانت هي واحدى الحركات شيا واحدا او كانت يلزمها
احدى الحركات لقد كان يجب ان يكون ما استحال فقد نمى او نقص او تغير بضرب اخر
من ضروب التغير وليس يوجد الامر هكذا او كان يلزم ايضا عكس هذا وهو ان يكون
ما نمى او تحرك حركة اخرى فقد استحال وليس الامر كذلك فان المربع اذا اضيف
اليه في صناعة الهندسة الشي الذي به يحدث السطح المسمى علما فقد تزيد الا انه
لم يحدث فيه استحالة وكذلك في ساير ما يجري هذا المجرى فيجب من ذلك ان
تكون هذه الحركات التي عددت هنا مخالفة بعضها بعضا وهذه الجملة التي استعملها
ههنا هي مقنعة فان اسم النمو ليس يقال هذا المعنى الا باستعارة على الحقيقة وعلى
الحقيقة فكلما ينمي فقد استحال وكذلك كل ما يتكون وانما الذي ليس يلزم ان
يستحيل فهو المتحرك في المكان لكن هذا كله غريب في مثل هذا الموضع فلذلك
عدل للاقناع وذلك انه لم يكن قصده ان يبين شيا الا ان الاستحالة غير
ساير الحركات قال والحركة على الاطلاق التي هي الجنس يضادها السكون على
الاطلاق الذي هو الجنس ايضا للاشياء الساكنة والحركات الجزئية يضادها
السكون الجزئي والحركات الجزئية مثل التغير في المكان يضادها السكون في
المكان ومثل ان الكون يضاد الفساد والنمو يضاده النقص وكذلك يشبه ان
يكون الحركة في المكان يضادها الحركة في المكان من جهة تضاد الموضع الذي اليه

تكون الحركة مثال ذلك ان الحركة الى فوق مضادة للحركة الى اسفل اذ كان
الفوق يضاد الاسفل فاما الحركة الباقية من الحركات التي عددناها وهي
الاستحالة فليس يسهل ان يوجد لها ضد لا من جهة السكون ولا من جهة
الحركة وقد يشبه ان يعتقد انه ليس لها ضد الا ان يجعل جاعل في هذه ايضا
السكون المقابل لها هو السكون في الكيف والحركة المقابلة لها الحركة التي تكون
في الكيفية المضادة للكيفية التي فيها تكون الحركة كما جعل المقابل للحركة في المكان
السكون في المكان او التحرك الى ضد ذلك المكان الذي كانت اليه الحركة الاخرى
مثال ذلك ان التغير الى السواد يضاده التغير الى البياض والسكون ايضا في البياض

## القسم الخامس في له

وله يقال على انحاء شتى احدها على طريق
الملكة والحال فانا نقول ان له علما وان له فضيلة والثاني على طريق الكم فانه يقال
ان له مقدار طوله كذا وكذا والثالث على ما يشتمل على البدن اما على كله مثل
الثوب والطيلسان واما على جزء منه مثل الخاتم في الاصبع والنعل في الرجل و
هذا المعنى الثالث هو المخصوص بمقولة له عند المفسرين والرابع على نسبة الجزء
الى الكل مثل قولنا له يد وله رجل والخامس جرت عادة اليونانيين باستعماله وهو نسبة
الشيء الى الوعاء الذي هو فيه مثل الحنطة في الكيل والشراب في الدن فانهم
كانوا جرت عادتهم ان يقولوا الدن له شراب والكيل له حنطة والسادس على طريق
الملك مثل قولنا زيد له مال وله زوجة وله بيت قال ان هذا المعنى من معاني له
هو ابعد هذه الوجوه التي يقال عليها له فان قولنا له امراة ليس يدل على
شيء اكثر من المقارنة قال ولعله قد يظهر لقولنا له معنى اخر غير هذه التي عددناها
الا ان المعاني المشهورة من ذلك هي هذه التي عددناها وهي بحسب هذه الجهة
مستوفاة انقضى تلخيص كتاب المقولات والحمد لواهب العقل يتلوه [illegible]

تلخيص كتاب باري ارمنياس اي العبارة صح البياض

بسم الله الرحمن الرحيم

قال وينبغي ان نقول اولا ما هو الاسم وما هي الكلمة ثم نقول بعد ذلك ما هو الايجاب
والسلب وبالجملة ما هو الحكم وما هو القول الذي هو جنس الايجاب والسلب فنقول
ان الالفاظ التي ينطق بها هي دالة اولا على المعاني التي في النفس والحروف التي تكتب
دالة اولا على هذه الالفاظ وكما ان الحروف المكتوبة اعني الخط ليس هو واحدا بعينه لجميع
الامم كذلك الالفاظ التي يعبر بها عن المعاني ليست واحدة بعينها عند جميع الامم
ولذلك كانت دلالة هذين بتواطؤ لا بالطبع فاما المعاني التي في النفس فهي واحدة
بعينها للجميع كما ان الموجودات التي المعاني التي في النفس امثلة لها ودالة عليها هي
واحدة وموجودة بالطبع للجميع ولكن القول في جهة دلالة المعاني التي في النفس على
الموجودات خارج النفس هو من غير هذا العلم وقد تكلم عليه في كتاب النفس والالفاظ
تشبه المعاني المعقولة في انه كما ان الشيء ربما كان معقولا من غير ان يتصف بالصدق
والكذب كذلك اللفظ ربما كان مفهوما من غير ان يتصف بصدق ولا كذب وكما
ربما كان المعقول من الشيء يتصف بالصدق والكذب والصدق والكذب انما
يلحقان المعاني المعقولة والالفاظ الدالة عليها متى ركب بعضها الى بعض او فصل
بعضها عن بعض واما متى اخذت منفردة فانه ليس يدل على صدق ولا كذب والاسم و
الكلمة يشبهان المعاني المفردة اذ لا يصدق ولا يكذب وهي التي تؤخذ من غير تركيب و
لا تفصيل مثال ذلك قولنا انسان وبياض فانه متى لم يقرن به يوجد او ليس يوجد
فليس هو بعد لا صادقا ولا كاذبا بل انما يدل على الشيء المشار اليه من غير ان يتصف
ذلك الشيء بصدق ولا كذب ولذلك كان قولنا عنز ايل وعنقاء مغرب ليس يتصف بصدق
ولا كذب ما لم يقرن بذلك قولنا يوجد او ليس يوجد المطلق واما في زمان فنقول عنز ايل
موجود عنز ايل غير موجود او عنز ايل يوجد او لا يوجد

## القول في الاسم

والاسم هو
لفظ دال بتواطؤ على معنى مجرد من الزمان من غير ان يدل واحد من اجزائه اذا
افرد على جزء من ذلك المعنى سواء كان الاسم المفرد بسيطا مثل زيد او عمرو او مركبا

بعينه م

كذلك اللفظ قد يكون مفهوما منه يتصف بالصدق والكذب م

مثل عبد الملك الذي هو اسم لرجل وذلك ان عبد الملك الذي هو اسم رجل اذا
افرد عنه عبد او الملك لم يدل على جزء من المعنى الذي دل عليه مجموعهما كما يدل عليه
في قولنا عبد الملك اذا اردنا انه عبد للملك فان عبدا يدل ههنا على جزء من المعنى
الذي دل عليه قولنا عبد الملك وكذلك الملك يدل على جزء من المعنى والفرق
بين الاسماء البسيطة والاسماء المركبة مثل عبد قيس وبعلبك ان الجزء من الاسم
البسيط وهو المقطع الواحد من المقاطع التي ركب منها الاسم ليس يدل على شيء اصلا
لا بالذات ولا بالعرض مثل الزاي من زيد واما الجزء من المركب فليس يدل اذا افرد
الا بالعرض مثل ان يتفق لمن اسمه عبد الملك ان يكون عبد الملك وانما زيد في
حد الاسم بتواطؤ من قبل ان الالفاظ التي ينطق بها الناس ليست دالة بالطبع
مثل كثير من الاصوات التي ينطق بها الحيوانات وهي الاصوات التي لا يكتب فان
الاصوات التي تنطق بها كثير من الحيوانات مؤلفة من المقاطع التي تولف منها الاصوات
التي ينطق بها الانسان او من مقاطع مؤلفة من حروف تقاربها في المخرج وهي دالة
على معاني في انفسها اعني عند الحيوان والاسم منه محصل ومنه غير محصل فاما
المحصل فهو الاسم الدال على الملكات مثل انسان وفرس واما غير المحصل فهو الاسم
الذي يتركب من اسم الملكة وحرف لا في الالسنة التي يستعمل فيها هذا النوع من
الاسم مثل قولنا لا انسان ولا حيوان وهذا الصنف من الاسماء انما سمي اسما غير
محصل لانه لا يستحق ان يسمى اسما باطلاق اذ كان لا يدل على ملكة ولا هو ايضا
قول سالب لان دلالته دلالة الاسم المفرد وان كان مركبا ولذلك قد يلحقه الاعراب
كما يلحق الاسم المحصل والاسم ايضا ان نصب او خفض او غير تغيرا ما اشبه ذلك
لم نكن فيه انه اسم باطلاق بل اسم معرف فيكون الاسماء منها ايضا معرف ومنها غير
معرفة والحد الذي حد به الاسم يشملهما جميعا الا ان الفرق بين المعرف وغير المعرف
وهو المرفوع في كلام العرب انه اذا اضيف الى الاسماء المعرفة وهي التي تسمى المائلة ايضا
مثل كان او يكون او هو الان فقيل زيدا كان بالنصب او زيد يكون بالخفض لم يصدق

ولم يكذب

ولم يكذب والاسم الغير معرف وهو المسمى بالمستقيم اذا اضيف اليه واحد منها
كان صادقا او كاذبا مثل قولنا زيد كان او زيد يوجد بالرفع فهذا هو ما ذكره من
حد الاسم واصنافه القول في الكلمة والكلمة هي التي تسمى عند العرب الفعل
هو لفظ دال على معنى وعلى زمان ذلك المعنى المحصل باحد الازمنة الثلاثة التي
هي الماضي والحاضر والمستقبل وليس واحد من اجزائه يدل ايضا على انفراده
وذلك بالذات وخاصية الكلمة انها تكون ابدا جزءا اخيرا منها ومحمولا
ولذلك تدل ابدا على معنى شانه ان يحمل على غيره وذلك اما ان يكون بصيغتها تدل
على المعنى المحمول وعلى ارتباط المحمول بالموضوع وذلك حيث يكون جزءا منها
مثل زيد يصح وزيد يمشي واما ان يكون بصيغتها تدل على ارتباط المحمول بالموضوع
اذا كان المحمول اسما من الاسماء مثل قولك زيد يوجد حيوانا والمحمول الذي يدل
على ارتباطه بالموضوع اما ان يكون مما يقال في موضوع وذلك اذا كان عرضا في
الموضوع واما ان يكون مما يقال على موضوع اذا كان المحمول جزءا من الموضوع وما
زيد في حد الكلمة من انها تدل مع دلالتها على المعنى على زمان ذلك المعنى هو الفصل
الذي تفارق الكلمة الاسم وذلك ان قولنا يصح وهو كلمة تدل على ما يدل عليه
قولنا صحة وهو اسم وعلى الزمان الحاضر او المستقبل الذي فيه توجد الصحة والكلم
ايضا منها محصلة ومنها غير محصلة والمحصلة هي التي تدل على المعنى الذي يدل
عليه الاسم المحصل وعلى زمان ذلك المعنى والغير المحصلة هي التي تدل على ما يدل
عليه الاسم الغير المحصل وعلى زمان ذلك المعنى وذلك هو عدم ما يدل عليه الاسم
المحصل اعني العدم الذي حد في كتاب المقولات مثل قولنا لا صح فانه يدل على ما يدل
عليه قولنا لا صحة وعلى زمان ذلك المعنى والكلمة الغير المحصلة هو نوع من انواع الكلم
اذ كانت داخلة تحت الحد المتقدم للكلمة باطلاق وموجود لها الخاصة المتقدمة للكلمة
وهي انها انما تدل على ما شانه ان يحمل على غيره اما حمل الشيء على الموضوع او في الموضوع
وانما سمي هذا الصنف كلمة غير محصلة لانها مشتقة من اسم غير محصل وهذا النوع من

الكلم غير موجود في لسان العرب كما كان الاسم غير المحصل غير موجود والكلمة منها
الكلم المعرفة ومنها غير المعرفة وهي التي يقال اسم الكلمة عليها باطلاق والكلمة
غير المعرفة هي التي تدل في لسان كثير من الامم على الزمان الحاضر والمعرفة
هي التي تدل على الزمان الذي يوجد كائنا داخل الزمان الحاضر وهو ازمان
الماضي والمستقبل وليس للزمان الحاضر صيغة خاصة في لسان العرب وانما
الصيغة التي توجد له في كلام العرب مشتركة بين الحاضر والمستقبل مثل قولنا هو
يمشي ولذلك قال بعض النحويين انهم اذا ارادوا ان يخلصوها للاستقبال ادخلوا
عليها السين او سوف فقالوا سيمشي او سوف يمشي والزمان الحاضر هو الزمان الذي
ياخذه الذهن موجودا بالفعل ويشار اليه مثل قولنا هذه الساعة وهذا
الوقت ولذلك قيل اسم الزمان على هذا باطلاق اذ كان هو الاعرف عند الجمهور
وكان بالاضافة اليه يفهم الزمان الماضي والمستقبل هو المتأخر عنه واما هل ما
يتخيله من الزمان الحاضر هو موجود على نحو ما يتخيله او ليس بموجود فذلك مما ليس
يحتاج اليه في هذا الموضع والكلمة تشبه الاسم وتشاركه في انها اذا قيلت مفردة
فهم منها معنى مستقل لذاته كما يفهم ذلك من الاسم اذا قيل مفردا لذاته
ولذلك اذا سمعها السامع قنع بها الا انه لا يفهم من المعنى المدلول منها ان
الشيء بعد موجود او غير موجود مثل قولنا كان او يكون هذا اذا كانت هذه الكلم
اخبارا بذاتها واما اذا كانت روابط فانه لا يفهم منها معنى مستقل بنفسه كالحال
في الحروف لانها انما تدل على تركيب المحمول مع الموضوع ولا سبيل الى فهم
التركيب دون فهم الاشياء المركبة وذلك يكون عند التصريح بها مثل قولك زيد
يوجد عالما او ليس يوجد عالما فيكون الكلم صنفان صنف يفهم بذاته وهي الكلم التي
تكون بنفسها اجزاء وصنف لا يفهم بذاته وهي الكلم الروابط التي تسمى الوجودية فهذا
ما قيل في حد الاسم والفعل ومعرفة اصنافها الضرورية هاهنا وهي التي تختلف
القضايا باختلافها واما الحروف فهو يذكرها في كتاب الشعر الكلام في القول والقول

والمستقبل وان الماضي هو المتقدم لهذا الزمان لهم



هو لفظ يدل على معنى للواحد من اجزائه الاول اي البسيط يدل على انفراده
على جهة التفهيم والتصور لا على جهة الايجاب او السلب على معنى مفرد مثل قولنا
الانسان حيوان فان لفظ الانسان الذي هو جزء اول منه يدل على شيء على
جهة التصور لا على جهة ان ذلك الشيء موجود او غير موجود وكذلك لفظ الحيوان
الذي هو الجزء الثاني من هذا القول فهذا الذي اخذ في حد القول من ان الواحد
من اجزائه الاول يدل على انفراده على معنى مفرد هو الفصل الذي به يفارق القول
الاسم فان الاسم البسيط ليس يدل الجزء منه وهو المقطع على شيء اصلا والاسم
المركب ايضا ليس يدل الجزء منه على شيء الا بالعرض مثل ان يعرض للانسان اسمه
عبد الملك ان يكون عبدا للملك والقول انما يدل على طريق التواطؤ لا بالطبع
ولا على طريق ان لكل معنى مركب لفظا مركبا يحاكيه بالطبع ويدل عليه من غير ان تكون
تلك الدلالة في لفظ ما دون غيره كما لا يوجد فعل الالة في غير الالة فان قوما يرون ان
الالفاظ هكذا دلالتها وقد ما ضون ان الالفاظ تدل بالطبع من غير ان يكون لنا
اختيار فيها اصلا لا اختيار تركيب وضعي ولا اختيار تركيب طبيعي وهو راي من يرى
ان هاهنا تركيبا للالفاظ تدل بالطبع على معنى معنى القول منه تام ومنه غير تام
والتام منه الجازم ومنه غير الجازم مثل الامر والنهي والقصد هاهنا انما هو التكلم
في القول الجازم واما ما عداه من الاقاويل التامة فهو يتكلم فيها في كتاب الخطابة
والشعر كما ان اصناف الاقاويل غير التامة وهي الحدود والرسوم يتكلم فيها
في كتاب البرهان والقول الجازم هو الذي يتصف بالصدق او الكذب وهو
صنفان بسيط ومركب والبسيط هو المركب من محمول واحد وموضوع واحد او من محمول
اكثر من واحد وموضوع اكثر من واحد وهذان نوعان النوع الاول المتقدم الايجاب
والثاني المتأخر السلب والمركب هو المركب من قولين بسيطين والقول البسيط
يكون واحدا متى كان الموضوع فيه دالا على معنى واحد وكذلك المحمول ويكون القول
الجازم كثيرا متى كان المحمول يدل فيه على معان كثيرة او الموضوع او كلاهما والقول

يرون هم

المركب يكون واحدا برباط يربطه ويكون كثيرا اذا لم يكن له رباط يربطه فلذلك كل قول
اما ان يكون واحدا او كثيرا فان كان واحدا فاما ان يكون واحدا من قبل ان
الموضوع فيه والمحمول يدلان على معنى واحد واما ان يكون واحدا من قبل الرباط
الذي يربطها وهي الاقاويل التي يوجد فيها اكثر من موضوع واحد ومحمول واحد
مثل المقاييس الشرطية والحملية فان الشرطية هي واحدة بالرباط الذي هو
الحرف الشرطي مثل قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان الفاء هي
التي صيرت هذين القولين البسيطين وهو قولنا الشمس طالعة والنهار موجود
قولا واحدا واما الحملية فهي واحدة بالرباط الذي هو الحد الاوسط مثل قولنا
الانسان حيوان والحيوان جسم على ما سياتي بعد وان كان القول كثيرا فاما ان
يكون كثيرا من قبل ان المحمول فيه او الموضوع او كليهما يدلان على معان كثيرة واما من قبل
انه ليس له رباط يربطها وكل قول جازم فلا بد فيه من اسم وكلمة او ما يقوم مقام
الكلمة ورباط يدل على ارتباط المحمول بالموضوع وذلك اما بالفعل ومصرحا به كما يوجد
الامر فيما عدا لسان العرب واما بالقوة ومضمرا كما يوجد الامر في الاكثر في لسان العرب فانه
لما كان ههنا ثلثة معان موضوع ومحمول ونسبة تربط بين المحمول والموضوع وجب ضرورة
ان يكون ههنا ثلثة الفاظ لفظ يدل على الموضوع ولفظ يدل على المحمول ولفظ يدل على
النسبة واللفظ الذي يدل على ارتباط المحمول بالموضوع ربما دل على ارتباطه في
الزمان الماضي او المستقبل او الحال كقولك زيد يوجد الان عالما او زيد وجد عالما
او زيد سيوجد عالما وربما دل على الارتباط غير مقيد بزمان وهذا هو الحال الضروري وذلك
مثل قول القايل المثلث موجود زواياه مساوية لقايمتين وليس في لسان العرب لفظ
يدل على هذا النحو من الرباط وهو موجود في ساير الالسنة واقرب الالفاظ شبيها به
في لسان العرب هو لفظ هو في مثل قولنا زيد هو حيوان او موجود في مثل قولنا زيد
موجود حيوانا والاسم والكلمة ليس يصدق ولا يكذب واما القول فان الذي يصدق
او يكذب والقول الذي يصدق او يكذب يسمى الجازم ويسمى الحكم والحكم البسيط منه

موجب

موجب ومنه سالب الموجب منه الايجاب وهو حمل شيء على شيء والسلب انتزاع
شيء من شيء والمؤلف من هذا هو القول المركب وقد يرسم ايضا الحكم البسيط
بانه لفظ يدل على ان الشيء موجود او غير موجود وذلك اما في الزمان الماضي م واما
في المستقبل واما في الحاضر واما باطلاق واما الايجاب فانه الحكم باثبات شيء
لشيء والسلب هو الحكم بنفي شيء عن شيء ولما كان قد يمكن ان الحكم بالقول
من جهة ما هو في النفس على ما هو موجود خارج النفس انه غير موجود وعلى ما ليس هو
موجودا خارج النفس انه موجود وعلى ما هو موجود انه موجود وعلى ما ليس بموجود انه
ليس بموجود وذلك اما حكما مطلقا واما في احد الازمنة الثلثة التي هي الحاضر
او الماضي او المستقبل فقد يمكن في كل ما اوجبه موجب ان يسلبه سالب وفي
كل ما سلبه سالب ان يوجبه موجب واذا كان ذلك كذلك فلكل ايجاب سلب
يقابله ولكل سلب ايجاب يقابله وذلك من حيث السلب والايجاب موجودان
في النفس لا خارج النفس فانه ليس يوجد للاشياء الموجبة من حيث هي خارج النفس
سلب يقابلها ولا للاشياء المسلوبة من حيث هي خارج النفس ايجاب يقابلها لكن
النظر في الايجاب والسلب هو من حيث هما في النفس والسلب والايجاب انما
يكونان متقابلين في الحقيقة متى كان معنى المحمول فيهما واحدا من جميع الجهات وكذا
المعنى الموضوع واما متى لم يكن واحدا اما من قبل اشتراك الاسم او من قبل
ساير الاشياء التي حفظ منها في كتاب السفسطة فليسا بايجاب ولا سلب متقابلين

**الفصل الثاني** والمعاني صنفان اما كلية واما جزئية اي شخصية
واعني بالكلي الذي من شانه ان يحمل على اكثر من شيء واحد مثل حمل الحيوان على
الانسان والفرس وساير انواع الحيوان وبالجزئية ما ليس ذلك من شانه مثل زيد
وعمرو والمشار اليه واذا كان الامر كذلك فواجب ضرورة متى حكمنا بايجاب او سلب
لشيء ان يكون ذلك الحكم اما المعنى من المعاني الشخصية واما المعنى من المعاني الكلية
ثم اذا كان المعنى من المعاني الكلية فلا بد من ان يكون اما ماخوذا بغير سور او ماخوذا

بسور اعني بالسور لفظ كل وبعض وان كان ماخوذا بسور فلا يخلو ان يكون
ماخوذا بسور كلي او جزئي فالمتقابلة بالايجاب والسلب التي موضوعها معنى
من المعاني الشخصية يسمى الشخصية مثل قولنا زيد منطلق زيد ليس بمنطلق والمتقابلات
التي موضوعها معنى كلي ماخوذ بغير سور اي ليس يحمل على كلية ذلك المعنى الكلي ولا على بعضه
بل يكون الحمل مطلقا يسمى المهملة مثل قولنا الانسان ابيض الانسان ليس بابيض
والمتقابلة التي موضوعها معنى كلي ماخوذ مع سور فهي تنقسم اما ان يكون كل واحد من
المتقابلين يقترن به سور كلي واما ان يكون كل واحد منهما يقترن به سور جزئي واما
ان يكون يقترن باحدهما سور جزئي وبالاخر سور كلي اما التي يقترن بكل واحدة منهما
سور كلي فيسمى المتضادة مثل قولنا كل انسان ابيض ولا انسان واحد ابيض واما
التي يقترن باحدهما سور كلي وبالاخر سور جزئي فيسمى المناقضة وهذا صنفان اما
ان يكون الكلي مقرونا بالايجاب والجزئي مقرونا بالسلب مثل قولنا كل انسان ابيض
ليس كل انسان ابيض او بعض الناس ليس بابيض فان السلب الجزئي يعمهما
بهاتين العبارتين واما ان يكون عكس هذا اعني ان يقترن السور الكلي بالسلب و
الجزئي بالايجاب مثل قول القائل انسان ما ابيض ولا انسان واحد ابيض و
اما التي يقترن بكل واحد منهما سور جزئي فيسمى ما تحت المتضادة مثل قولنا انسان ما
ابيض انسان ما ليس بابيض فيكون اصناف المتقابلات بالايجاب والسلب ستة
شخصية ومهملة ومتناقضة وهذه صنفان ومتضادة وما تحت المتضادة و
ليس للقضايا قسمة من جهة اقتران السور بالمحمول اعدادها هذه الاقسام لان
السور متى قرن بالمحمول كان الكذب اما فاضلا اما الكذب ففي مثل قولنا كل
انسان كل حيوان واما الفضل فمثل قولنا كل انسان هو بعض الحيوان ولا واذا تقررت
اصناف القضايا فنقول اما الشخصية فانها تقتسم الصدق والكذب دايما اعني انه
متى كذبت احديهما صدقت الاخرى ومتى صدقت احديهما كذبت الاخرى وليس يمكن
ان يجتمعا لا على صدق ولا على كذب مثل قولنا زيد صحيح وزيد لم يصح وذلك بين

او كل انسان هو كل حيوان خ

بنفسه

بنفسه عند التصفح وكذلك المتناقضات تقتسم الصدق والكذب في جميع المواد
واما المتضادة فتقتسم الصدق والكذب في الضروري والممتنع وتكذبان معا في
الممكنة وليس يمكن فيها ان تصدقا معا بل متى صدقت احديهما كذبت الاخرى
واما ما تحت المتضادة فيقتسمان الصدق والكذب ايضا في الضرورية والممتنعة
وتصدقان معا في الممكنة ومتى كذبت احديهما صدقت الاخرى ضرورة مثال كذب
المتضادتين معا في الممكنة قولنا كل انسان ابيض ولا انسان واحد ابيض ومثال
صدق ما تحت المتضادتين قولنا انسان ما ابيض انسان ما ليس بابيض واما
المهملات فقد يمكن فيها ان تصدق معا في المادة الممكنة وقد يمكن فيها ان يكون
حكمها حكم المتضادة والسبب في ذلك ان الالف واللام وما قام مقامها في سائر
الالسنة مرة تدل على ما تدل عليه الاسوار الكلية ومرة تدل على ما تدل عليه
الاسوار الجزئية فاذا دلت على ما تدل عليه الاسوار الكلية كانت قوتها قوة
المتضادة ومتى دلت على ما تدل عليه الاسوار الجزئية كانت قوتها قوة ما تحت المتضادة
وذلك انه قد يمكن ان يصدقا معا قولنا الانسان ابيض الانسان ليس بابيض
متى كان ما تدل عليه الالف واللام هو ما يدل عليه السور البعضي وقد يمكن ان
يكونا معا كاذبين متى كان ما يدل عليه الالف واللام هو ما يدل عليه السور الكلي
وانما يمكن ان توجد اصناف هذه المتقابلات بالاحوال التي وصفت من
اقتسام بعضها الصدق والكذب دايما وصدق بعضها معا وكذب بعضها معا متى
تحفظ فيها بان يوخذ للايجاب الواحد منها سلب واحد وللسلب الواحد ايجاب
واحد مع ساير الشرايط التي قيلت لا متى اخذ للايجاب الواحد اكثر من سالب واحد
مثل ان يوخذ للموجب الكلي سالب كلي وسالب جزئي مثل ان يوخذ مقابل قولنا
كل انسان ابيض لا انسان واحد ابيض وليس كل انسان ابيض او يوخذ للسالب
الكلي موجب جزئي وموجب كلي مثل ان يوجد مقابل قولنا لا انسان واحد ابيض
انسان ما ابيض وكل انسان ابيض وانما كان ذلك كذلك لان السلب الواحد

التصفح خ

يكون سلبا لايجاب واحد وكذلك الايجاب الواحد انما هو ايجاب لسلب واحد
والدليل على ذلك ان السالب انما يسلب المعنى المحمول بعينه الذي اوجبه
الموجب عن الشيء الموضوع بعينه الذي اوجبه له الموجب سواء كان ذلك
الموضوع من المعاني الكلية او من المعاني الشخصية قرن به سور كلي او سور جزئي
فان كان المحمول في الايجاب غير المحمول في السلب او الموضوع فيه غير الموضوع في
السلب كان لذلك الايجاب سلب اخر ولذلك السلب ايجاب اخر والايجاب
او السلب يكون واحدا متى كان ما يدل عليه لفظ المحمول والموضوع فيهما معنى واحد
سواء كان الموضوع معنى كليا او جزئيا وقرن بالمعنى الكلي سور كلي او لم يقرن به مثل قولنا
كل انسان ابيض ليس كل انسان ابيض الانسان ابيض الانسان ليس بابيض اذا
وضعنا ان الانسان والابيض يدلان على معنى واحد فاما اذا كان لفظ الموضوع
فيهما او المحمول ليس يدل على معنى واحد فليس الايجاب واحدا ولا السلب واحدا مثال
ذلك ان وضع واضع للانسان والفرس اسما واحدا وهو ثوب مثلا فان قال الثوب ابيض
الثوب ليس بابيض لم يكن هذا الايجاب ايجابا واحدا ولا هذا السلب سلبا واحدا
وذلك ان قولنا حينئذ الثوب ابيض يدل على ايجابين لانه يدل على ما يدل عليه
قولنا الانسان ابيض والفرس ابيض وهما قضيتان لا واحدة وكذلك قولنا الثوب
ليس بابيض يدل على سلبين وهو قولنا الفرس ليس بابيض والانسان ليس بابيض
وانما كان ذلك كذلك لمكان اللفظ المشترك الذي هو قولنا ثوب وكذلك
القضية التي يكون محمولها او موضوعها او كلاهما اسما مشتركا ليست واحدة بل
قضايا كثيرة عددها على عدة المعاني التي يدل عليها الاسم المشترك واذا كان ذلك
كذلك فالمتقابلات التي تكون من امثال هذه القضايا المشتركة الاسماء اعني
المتناقضة والشخصية ليس يجب ان يكون احدهما صادقا والاخر كاذبا وبيان ذلك
فيما يستانف متى يكون القضايا التي موضوعها او محمولها معان كثيرة قضية واحدة
ومتى لا يكون فههنا اذن ثلثة احوال ينبغي ان يشترط في المتقابلات وحينئذ يوجد

فيها

فيها التقابل على ما وصفنا احدها ان يكون المحمول والموضوع فيها واحدا من جميع
الجهات لا ان يكون ماخوذا في احدهما بجهة وفي الاخرى بغير تلك الجهة والثاني
ان يكون الايجاب فيها واحدا والسلب واحدا والثالث ان يحمل المقابل للايجاب
الواحد سلبا واحدا فقد تبين من هذا متى يكون المتقابلة متقابلة وكم اصناف
المتقابلات وكيف احوالها في التقابل ونريد ان نقتسم من هذه المتقابلات
الصدق والكذب دايما في جميع المواد هي الشخصية والمتناقضة اما في الامور
الموجودة في الزمان الحاضر والموجودة فيما مضى فواجب ضرورة ان يكون اقتسامها
للصدق والكذب على ان احدهما في نفسه هو الصادق والاخر هو الكاذب سواء
عرفنا نحن الصادق من الكاذب او لم يعرفه وذلك ان يكون زيد موجودا الان او غير
موجود من البين بنفسه ان احد هذين القولين ضرورة هو صادق والاخر كاذب سواء
حصل لنا الصادق من الكاذب او لم يحصل لنا لانه هو محصل الوجود في نفسه و
كذلك الامر في الاشياء السالفة وفي الامور الضرورية التي ليس يشترط في وجودها
نحو زمان واما الامور الموجودة في الزمان المستقبل وهي الاشياء الممكنة فليس اقتسامها
الصدق والكذب على التحصيل في انفسها وذلك ان الامر في هذه المتقابلات في
هذه المادة لا يخلو من اقسام اما ان يكون مقتسمة للصدق والكذب او لا تكون ثم
ان كانت مقتسمة للصدق والكذب فاما ان يكون ذلك على التحصيل او على غير
التحصيل وان كانت غير مقتسمة للصدق والكذب فاما ان يكونا صادقين معا
او كاذبين معا او يوجد فيها الامران معا فان كان كل ايجاب وسلب يقتسم الصدق
والكذب على التحصيل في نفسه فواجب في كل شيء ان يكون اما موجودا واما غير
موجود فيجب على هذا متى قال انسان في شيء من الاشياء المستقبلة انه سيكون
وقال الاخر انه لا يكون ان يكون احد هذين القولين هو الصادق والاخر هو الكاذب
وذلك انه لا يمكن ان يوجد الامران معا اعني الكون واللاكون وانما كانت طبيعة
الموجود تابعة للقول الصادق والقول الصادق تابع لها لانه ان قال الانسان

في شيء ما انه ابيض خارج النفس وكان صادقا فواجب ان يكون خارج النفس ابيض
وان كان كاذبا فواجب ان يكون غير ابيض وان قلنا انه غير ابيض وكان صادقا
فواجب ان يكون خارج النفس غير ابيض وان كان كاذبا فواجب ان يكون
خارج النفس ابيض وكذلك عكس هذا وهو انه ان كان الشيء الخارج النفس
ابيض فواجب ان يكون القول الصادق فيه انه ابيض والكاذب انه ليس
بابيض وان كان خارج النفس غير ابيض فالقول الصادق فيه هو انه ليس بابيض
والكاذب انه ابيض فان كان الايجاب والسلب المتقابلان يقتسمان الصدق و
الكذب في الامور المستقبلة على ان احدهما محصل الوجود في نفسه فالامور
المستقبلة ضرورية في وجودها وليس يكون هاهنا شيء يوجد بالاتفاق وعن غير سبب محصل
ولا يوجد شيء يقال فيه انه ممكن ان يكون وان لا يكون بل يكون كون الشيء
او لا كونه ضرورة وذلك واجب لكون الصدق والكذب في احد المتقابلين
محصلا في نفسه وذلك انه ليس يجوز ان يخرج شيء الى الوجود غير الصادق
من ايجاب كان او من سلب لانه لو جاز ذلك لما كان الصدق في احد المتقابلين محصل
الوجود في نفسه لان امكان كون الشيء ولا كونه على مثال واحد كما انه اذا كان امكان
كون الشيء او لا كونه على مثال واحد لم يكن الصدق والكذب في المتقابلين المقولين
عليه محصل الوجود في نفسه ولا كان الشيء بالايجاب اولى منه بالسلب ولا
بالسلب اولى منه بالايجاب ولا يصير كذلك من اجل ان موجبا اوجبه او سالبا
سلبه ويجب على هذا ان صار شيء من الاشياء ابيض في وقت من الاوقات
ان يكون القول فيه من قبل ان يصير ابيض انه سيصير ابيض قولا صادقا ضروريا و
كذلك يكون القول في كل شيء يكون قبل ان يكون بانه سيكون قولا صادقا كما
كان فيه في حين تكونه حتى يكون صدق القول بانه موجود في الوجود الحاضر كصدق
القول بانه سيوجد في المستقبل واذا كان ذلك كذلك فليس يمكن في الشيء الممكن الذي
هو غير موجود الان ويقال فيه انه سيوجد الا يوجد وما كان لا يمكن ان لا يوجد فمن

واذا لم يكن الصدق والكذب في المتقابلين محصل الوجود في نفسه صح

المحال

المحال الا يوجد والشيء الذي من المحال ان لا يوجد فواجب ان يوجد وما هو واجب
فهو ضروري الوجود فجميع الاشياء اذن ضرورية الوجود واذا كان ذلك كذلك
فليس هاهنا شيء يحدث بالاتفاق ولا شيء هو ممكن ان يكون وان لا يكون و
ذلك ان ما يحدث بالاتفاق هو بهذه الصفة اعني انه كونه ليس واجبا ضرورة
كما ان كونه او لا كونه واجب ضرورة فليس يحدث عن الاتفاق وايضا فانه ليس يجوز
ان نقول ان السلب والايجاب يجتمعان في الامور المستقبلة حتى تكونا صادقين
معا ولا يرتفعان عنها حتى تكونا كاذبين معا مثل ان يكون قولنا في الشيء انه
يمكن ان يكون ويمكن ان لا يكون صادقين معا او كاذبين معا فانهما ان كانا
كاذبين جميعا لزم عنه ان لا يكون المتناقضان يقتسمان الصدق والكذب في
جميع المواد وذلك شيء قد تبين خلافه وكذلك يلزم ان كانا صادقين معا
وايضا فانه يلزم ان كانا صادقين معا ان يكون الشيء موجودا في غد ومعدوما في ذلك
بعينه وهو محال مع انه ترتفع ايضا طبيعة الممكن وان كانا كاذبين ان يكون الشيء لا موجودا
ولا معدوما فهذا ما يلزم من المحال ان فرضنا المتقابلات التي تقتسم الصدق
والكذب في جميع المواد تقتسمهما على التحصيل في الامور المستقبلة او لا تقتسمهما بان
تصدقا معا او تكذبا معا وهو ظاهر انه يلزم شناعات كثيرة ان رفعنا طبيعة الممكن
وانزلنا ان الامور المستقبلة كلها ضرورية او لعلها انما تبطل الروية والاستعداد
لدفع شر يتوقع او لتأهب لخير يحصل فيكون ما يراه الانسان من انه ان فعل
ما يجب كان ما يجب وان لم يفعل ما يجب لم يكن ما يجب امرا باطلا واستعدادا فاسدا
حتى انه يلزم هذه الشنعة انه ان روى انسان ما في حادث ما وقطع على انه يحدث في
عشرة الاف سنة مثلا واخذ في اعداد الاسباب الموجبة لحدوثه وكونه في هذه المدة
الطويلة لو عرها انسان وروى انه في هذه المدة بعينها في منع حدوثه ونظر في جميع
هذا الزمان في الاعداد الاسباب التي تمنع حدوثه لكان فعل كل واحد منهما باطلا وعبثا
ورويته ساقطة لا معنى لها وذلك ان الصادق منهما في نفسه يجب ضرورة ان يكون هو

دائما

[illegible]

الموجود سواء روى احدهما ابطاله والاخر في وجوده او لم يرو واحد منهما في ذلك فانه
يجب على هذا الا ان يكون الارادة سببا لحدوث شيء من الاشياء بل يكون جميع
الاشياء تجري مجاريها بالطبع وعلى ما اتفق من احد المتناقضين وان لم يرو رو في
ايجاد شيء من ذلك او منع وجوده ويكون حكم من روى في الشيء عشرة الاف سنة
حكم من روى فيه زمانا يسيرا اي زمان كان بل يكون حكمه حكم من لم يرو فيه اصلا وهذه
الاشياء كلها في نهاية الشناعة وخلاف ما فطرنا عليه وذلك انا نرى ان ههنا
اشياء مبدا حدوثها الروية واخذ الاهبة لها وقد يظهر ايضا في الامور التي تعقل
ان فيها اشياء هي بطبعها معدة لان يكون عنها الشيء ومقابله على السواء فانها ممكنة
ان يكون عنها الشيء او لا يكون على السواء وذلك من جهة الفاعل والقابل منها
ومثال ذلك ان الثوب قد يمكن ان يحترق من قبل ان يسبق اليه البلى وقد يمكن
فيه ان لا يحترق بل يبلى وذلك ان امكان هذين المعنيين في الثوب هو على السواء من
جهة الفاعل والقابل وكذلك يجري الامر في جميع الاشياء المكونة في هذه المادة
التي فيها هذا النوع من الامكان والتفق واذا كان هذا هكذا وظاهر انه ليس جميع الاشياء
ضرورية بل نظهر ان الاشياء صنفان اما ضرورية واما ممكنة وان الممكنة ثلثة اصناف اما
ممكنة على التساوي وهي التي لا يكون فيها وجود الشيء احرى من عدمه ولا عدمه احرى من
وجوده واما ممكنة على الاكثر وهي التي يكون فيها احد المتقابلين احرى من الثاني بالوجود و
يكون حدوث الثاني على الاقل وفي هذا الجنس يوجد النوعان جميعا من الممكن اعني
الذي على الاكثر والذي على الاقل واما الضرورية فصنفان ضرورية باطلاق وهي الاشياء
التي وجودها دائما او عدمها دائما وصنف ضرورية لا باطلاق وهي الاشياء التي وجودها
ضروري في الوقت الذي هي فيه موجودة او اشياء عدمها ضروري في الوقت الذي هي
فيه معدومة وهذه ضربان اما اشياء محمولاتها ضرورية الوجود لموضوعاتها مادامت
موضوعاتها موجودة مثل وجود النطق للانسان ما دام موجودا في ذلك الانسان او اشياء
معدومة مادامت موضوعاتها موجودة مثل وجود الحلق وانما اشياء موجودة مادامت

ضرورية

هي موجودة مثل وجود الانسان مادام موجودا واذا كانت هذه هي اقسام طبيعة
الوجود وكان واجبا ان يكون جهة اقتسام السلب والايجاب للصدق و
الكذب مطابقا لما عليه الوجود خارج النفس فظاهر ان المتقابلين اللذين
تقتسمان الصدق والكذب في جميع المواد انما تقتسمان الصدق والكذب
في اصناف الامور الضروريات على التحصيل في نفسه اعني على ان الصادق
منهما والكاذب محصل في نفسه خارج النفس وان لم يحصل لنا وقد جهلنا
كيف الامر فيه واما في المادة الممكنة في الامور المستقبلة فانهما ايضا تقتسمان
الصدق والكذب وذلك انه واجب ان يوجد احد المتناقضين فيما يستقبل لكن
لا على التحصيل في نفسهما بل على انهما في طبيعتهما من عدم التحصيل مثل ما هما
عندنا ولذلك لا يمكن ان يحصل في هذا الجنس معرفة اذ كان الامر في نفسه
مجهولا لكن ما كان من الممكن على الاكثر لا على التساوي فان احد المتقابلين فيه
احرى بالصدق من الثاني اذ كان وجوده احرى من لا وجوده وفي هذا الجنس
يمكن ان يحصل المعرفة بحدوث الحادث منهما قبل حدوثه اعني بحدوث ما من شانه
ان يحدث على الاكثر فيعم كل متقابلين من شانهما ان يقتسما الصدق والكذب
انهما يقتسمان الصدق والكذب في الامور المستقبلة في المادة الممكنة لا على
التحصيل لكن اما في الممكن الذي على التساوي فليس احد المتقابلين فيه احرى
بالصدق من الاخر واما في الممكنة الاكثرية فاحد المتقابلين فيه احرى بالصدق
من الاخر واما في الممكن على الاقل فان كذب احد المتقابلين فيها احرى بالصدق
من الثاني فقد تبين من هذا كيف اقتسام المتقابلين الصدق والكذب في جميع
الامور وذلك فيما شانه ههنا ان يقتسم الصدق والكذب دائما وهو المتناقضات
والشخصيات ولما كانت القضايا منها ثنائية وهي التي محمولها كلمة ومنها ثلاثية
وهي التي محمولها اسم وانما سميت التي محمولها كلمة ثنائية لانها مؤلفة من محمول و
موضوع فقط وسميت التي محمولها اسم ثلاثية لانها مؤلفة من موضوع وكلمة رابطة

بحث العدول والتحصيل

ومحمول وكان الاسم والكلمة التي تؤلف منها القضايا اما ان يكونا محصلين
او غير محصلين فظاهر ان كل قضية ثنائية هي مؤلفة اما من اسم محصل وكلمة
محصلة مثل قولنا الانسان يوجد واما من اسم غير محصل وكلمة غير محصلة مثل
قولنا اللاانسان لا يوجد او من اسم محصل وكلمة غير محصلة مثل قولنا الانسان
لا يوجد واما من اسم غير محصل وكلمة محصلة مثل قولنا اللاانسان يوجد لكن الكلمة
الغير المحصلة لم تجر العادة باستعمالها في امثال هذه القضايا اعني الثنائية وذلك
انه ليس يتميز فيها موضع حرف السلب من موضع حرف العدول اذ كان موضع حرف
السلب فيها هو بعينه موضع حرف العدول ولذلك ليس يوجد في الالسنة التي
يستعمل فيها المعدولة قضية ثنائية يكون الكلمة فيها معدولة ولذلك اسقط من
اصناف هذه القضايا الاربعة صنفان الصنف الذي اسم المحمول والموضوع
فيه غير محصل وبقي صنفان فيكون المتقابلات التي فيها اثنين والمقدمات اربع
فاذا ضربنا هذين الزوجين من المتقابلات في الستة الازواج من المتقابلات
المتقدمة يكون المتقابلة في القضايا الثنائية اثنا عشرة والقضايا اربعا
وعشرين ولان كل واحدة من القضايا الثنائية اما ان تكون الكلمة فيها دالة على الزمان
الحاضر واما ان يكون دالة على الزمان المستقبل واما ان يكون دالة على الزمان الماضي
فاذا ضربنا هذه الثلث في الاربع والعشرين قضية يكون القضايا الموجودة في هذا
الجنس اثنين وسبعين قضية وستا وثلثين متقابلة فان ضربناها في المواد الثلث
الذي هو الممكن والضروري والممتنع كانت القضايا المجتمعة من هذه مائتي قضية و
ستة عشر قضية واما القضايا الثلاثية فانها ضعف القضايا الثنائية ومتقابلاتها
ضعف متقابلاتها وذلك انه يأتي فيها الاصناف الاربعة من المتقابلات اعني الصنف
الذي يكون فيه اسم الموضوع واسم المحمول محصلا وهي التي تعرف بالبسيطة مثل قولنا
الانسان يوجد عدلا الانسان ليس يوجد عدلا والصنف الذي يكون فيه اسماهما
غير محصلين مثل قولنا لا انسان يوجد لا عدلا لا انسان ليس يوجد لا عدلا والصنفان

والصنف الذي اسم المحمول فيه غير محصل

الباقيان

الباقيان اعني الذي يكون احدهما محصلا والآخر غير محصل وذلك اما الموضوع
واما المحمول ومتقابلات الثلاثية التي موضوعها اسم محصل ومحمولها اما اسم
محصل واما اسم غير محصل اذا وضعت مع متقابلاتها في شكل ذي اربعة اضلاع
ووضعت المتقابلة منها على الضلعين اللذين في عرض الصفح والغير المتقابلة
على الضلعين اللذين في طول الصفح على ان يكون الموجبة من البسيطة مع السالبة
من المعدولة على ضلع واحد والسالبة من البسيطة مع الموجبة من المعدولة
على ضلع واحد ايضا وجدت حال القضايا المعدولة مع البسيطة في التلازم
كحال القضايا العدمية مع البسيطة في التلازم ايضا وليس يوجد حال
العدميات من المعدولة كحال المعدولة من البسيطة وذلك في جميع اصناف
المتقابلات الست واعني بالقضايا العدمية ههنا القضايا التي تدل اسم
محمولها اما على العدم الذي تقدم رسمه مثل قولنا الانسان جاهل واما
على اخس الضدين مثل قولنا الانسان جائر فلننظر من ذلك اولا في المهملات
ولنضعها في شكل ذي اربعة اضلاع على ما شرطنا ونضع ايضا العدميات
تحت المعدولة على مثل ما وضعنا المعدولة مع البسيطة وذلك بان نضيف
الى الشكل ذي الاربعة الاضلاع شكلا آخر يشارك الشكل الاول في احد
اضلاعه مثال ذلك انا نضع شكل ا ب ج د ونضع الشكل المضاف
ج هـ ز د ونضع على ضلع ا ب الموجبة البسيطة ومتقابلتها وهي
الانسان يوجد عادلا الانسان ليس يوجد عادلا وعلى ضلع ج د الموجبة
المعدولة ومتقابلتها وهي الانسان ليس يوجد لا عادلا الانسان يوجد لا
عادلا وعلى ضلع هـ ز السالبة العدمية ومتقابلتها وهي الانسان
ليس يوجد جائرا الانسان يوجد جائرا فاذا تأملت هذه القضايا على
هذا الوضع وجدت ~~التي على الاضلاع منها الانسان يوجد عادلا~~

والقضايا [illegible]

التي على الاضلاع منها ا الانسان يوجد عادلا ب الانسان ليس يوجد عادلا

في عرض الصفح لا يتلازم موجبة بسيطة سالبة بسيطة

لانها متقابلة وقد عرفت ج الانسان ليس يوجد لا عادلا د الانسان يوجد لا عادلا

فيما تقدم حالها في التقابل سالبة معدولة موجبة معدولة

واذا تاملت التي على الضلع ه الانسان ليس يوجد جايرا ز الانسان يوجد جايرا

منها في طول الصفح وجدت سالبة عدمية موجبة عدمية

السالبة المعدولة تلزم في الصدق عن الموجبة البسيط وليس ينعكس الامر فيها وذلك
انه اذا صدق قولنا الانسان يوجد عادلا صدق قولنا الانسان ليس يوجد لا عادلا وليس يلزم اذا صدق قولنا
الانسان ليس يوجد لا عادلا ان يصدق قولنا الانسان يوجد عادلا لان قولنا الانسان ليس
يوجد لا عادلا يصدق على الانسان العادل وعلى الانسان الذي لا يتصف بالعدل ولا بالجور
وهو الصغير وعلى الانسان الذي ليس بمدني فاذا السالبة المعدولة اعم صدقا من الموجبة
البسيط لانها تصدق على ثلثة والموجبة البسيط على واحد واذا وجد العام ليس يلزم ان
يوجد الخاص كما يلزم عن وجود الخاص وجود العام مثال ذلك الحيوان والانسان فانه اذا
الانسان وجد الحيوان وليس يلزم اذا وجد الحيوان يوجد الانسان واما السالبة البسيط
مع الموجبة المعدولة فانها يوجد في الصدق بعكس هذا اعني ان السالبة البسيط يلزم
من الموجبة المعدولة وليس ينعكس وذلك ان السالبة البسيط اعم صدقا من الموجبة
المعدولة اذ كان قولنا الانسان ليس يوجد عادلا يصدق على الانسان الجاير
وعلى الانسان الذي ليس بجاير ولا عادل وهو الغير المدني وعلى الطفل وقولنا الانسان
يوجد لا عادلا انما يصدق على الجاير فقط لان قولنا لا عادل يدل على العدم والعدم رفع
الشي عما من شانه ان يوجد فيه في الوقت الذي شانه ان يوجد فيه على احد قبل فالموجبة
المعدولة تصدق على واحد والسالبة البسيط على ثلثة واما اذا نظر تلازمهما في الكذب
فيوجد الامر بعكس هذا اعني ان الموجبة البسيط يلزم من السالبة المعدولة وذلك ان
السالبة المعدولة اخص كذبا من الموجبة البسيط لان قولنا الانسان يوجد عادلا يكذب

وليس يلزم اذا ام



على الجاير وعلى الانسان الذي ليس بعادل ولا جاير وقولنا الانسان ليس يوجد لا
عادلا انما يكذب على الجاير فقط وكذلك تلفى الحال في تلازم السالبة البسيط
مع الموجبة المعدولة في الكذب بعكس تلازمها في الصدق اعني ان اللازم فيها يعود
ملزوما عنه واذا تاملت العدمية مع البسيط في هذا التلازم وجدت حالها في الصدق
والكذب كحال المعدولة مع البسيط واما الذي على القطر منها وهو قطراه فهي متضادة
من جهة المواد وستعرف حالها في المستقبل واذا وضعت ساير اصناف المتقابلات
هذا الوضع وجدت حالها في التلازم حالا واحدة اعني المتناقضات والمتضادات
والمتضادة وما تحت المتضادة واما حال ما كان منها على الاقطار في صنف صنف فيختلف
وذلك ان منها ما يمكن ان يصدقا معا ومنها ما يمكن ان يكذبا معا وارسطو لم يذكر من
هذه الا التي ذكرناها فقط وارجا الامر فيها الى كتاب القياس والقانون العام
في تعرف هذه المتلازمات ان كل مقدمتين من هذه القضايا اتفقتا في الكمية
وهي السور واختلفتا في الكيفية وهي السلب والايجاب فهي متلازمة اعني ان
الاعم منها يلزم الاخص واما التي لا تتلازم فهي المتقابلات على جهة التضاد وعلى
جهة التناقض كما قيل **والقضايا** الثلاثية اذا اخذ موضوعها باسم غير محصل ومحمولها
مرة باسم محصل ومرة باسم غير محصل حدث في هذا الجنس بسايط ومعدولات من جهة
وسوالب غير التي سلفت فيكون البسايط فيها ما كان محمولها اسما محصلا كان
ذلك في الصنف الاول من البسايط والمعدولات التي محمولها اسم غير محصل وذلك
ان اعتبار القضية في كونها بسيطة او معدولة هو من جهة المحمول لا من جهة الموضوع فيكون
البسيط الموجبة في هذا الجنس مثل قولنا لا انسان يوجد عادلا وسالبتها لا انسان
ليس يوجد عادلا ويكون معدولتها الموجبة قولنا لا انسان يوجد لا عادلا وسالبتها لا
انسان ليس يوجد لا عادلا وهو بين ان حال المتقابلين اللتين يحدث في هذا الجنس
من الثلاثية اعني التي موضوعها اسم غير محصل غير المتقابلين اللتين يحدث في الصنف
من القضايا التي موضوعها اسم محصل فان موضوع هذه هو عدم موضوع تلك وقد لحقت

اصناف العدم الذی يدل عليها الا اسم الغير المحصل فی غير هذا الموضع وهذا
الصنف من القضايا اذا عملت منها سوالب فليس يتقدم حرف السلب مقام حرف
العدل فيها ولا يجزی احدهما عن صاحبه بل ينبغی ان يرتب حرف السلب فيها اما
فی ذوات الاسوار فمع السور كالحال فی الصنف الاول من القضايا الثلاثية واما
فی المهملات والشخصية فمع الكلمة الوجودية واما حرف العدل فيرتب فيها ابدا مع
الموضوع حتی يكون اما فی القضايا البسيطة السالبة من هذا الجنس فيوتی فيه بحرف
السلب مرتين وذلك مع السور فی القضايا المسورة ومع الموضوع ومع الكلمة الوجودية
ومع الموضوع فی المهملات والشخصيات واما فی المعدولة فثلث مرات مرة مع السور
او الكلمة الوجودية وثانية مع الموضوع وثالثة مع المحمول وليس يجزی احد حرفی السلب عن
الاخر مثال ذلك ان سلب قولنا كل لا انسان يوجد عادلا قولنا ليس كل لا انسان يوجد
عادلا لا قولنا ليس كل انسان يوجد عادلا وسلب قولنا كل لا انسان يوجد لا عادلا قولنا
ليس كل لا انسان يوجد لا عادلا وذلك بان ياتی فی ذلك بحرف السلب فی ثلثة مواضع
لا بان ياتی به فی موضعين مثل ان نقول ليس كل انسان يوجد لا عادلا وكذلك الحال فی
الثنائية التی فی هذا الجنس اعنی فی البسيطة منها فانه قد قلنا انه لا يوجد فيها معدولة
بحسب دلالات الالسنة المتعارفة فان حرف السلب فی هذه ايضا ينبغی ان يرتب فيها
مرتين مرة مع الموضوع ومرة مع السور فی ذوات السور او مع الكلمة نفسها فی الشخصية و
المهملات ولا يكتفی باحدهما ايضا دون الثانی مثال ذلك انه كان ان سلب قولنا كل لا انسان
يمشی وهی التی موضوعها اسم محصل هو قولنا ليس كل انسان يمشی كذلك سلب قولنا
كل لا انسان يمشی قولنا ليس كل لا انسان يمشی لا قولنا ليس كل انسان يمشی ولا
ليس كل انسان لا يمشی فان حرف السلب ليس يقوم مقام حرف العدل ولا حرف
العدل يقوم مقامه اذ كل واحد منهما يرفع عن القضية شيئا غير الذی يرفعه الاخر و
ذلك ان حرف السلب فی ذوات الاسوار انما يرفع الحكم الكلی الذی تضمنه السور
الكلی او الحكم الجزئی واما حرف العدل فانما يرفع الموضوع الكلی او المحمول الكلی لا الحكم

الذی تضمنه السور الجزئی صح

الكلی وذلك ان السور الكلی المقرون بالقضية ليس يدل على ان المعنى الموضوع كلی
فيكون رفعه رفعا للمعنى الكلی للموضوع بل انما يدل على ان الحكم على المعنى الكلی كلی
وذلك بين فی المهملات فانه ليس كونها غير ذوات الاسوار مما لا توجب ان
تكون المعانی الموضوعة فيها كلية اذ كانت دلالات الالفاظ عليها دلالة كلية
مثل قولنا الانسان عادل لا الانسان ليس بعادل فان لفظ الانسان يدل على
معنى كلی وان لم يقترن به لفظ كل ولو كانت لفظة كل هی التی تدل على ان المعنى كلی
لكانت لفظة انسان لا تدل على معنى كلی الا اذا قرن بها كل ولذلك يجب ان
تقترن حرف السلب فی القضايا المسورة التی موضوعاتها اسماء غير محصلة متلازمة
كانت او متعاندة مع السور ويعاد حرف السلب ثانية مع الموضوع فان كانت معدولة
اعيد ثالثة مع المحمول وان كانت غير معدولة اكتفی باعادته مع الموضوع وقد ياتی مواضع
فی المادة الممكنة يكون فيها حرف العدل قوته قوة حرف السلب فی اقتسام الصدق و
الكذب فی جميع المواد وتاتی مواضع ليس يلزم ذلك فيها فاما المواضع الذی قوة
حرف العدل فيه قوة حرف السلب فهی القضايا الشخصية اذا اخذت موضوعاتها
موجودة فی الوقت الذی من شانها ان يتصف بالملكة او العدم المقابل لها مثال
ذلك انه اذا سال سايل هل سقراط عدل او ليس بعدل وكان الجواب الصادق
فيه انه ليس بعدل فاجاب السايل مكان قولنا انه ليس بعدل انه لا عدل فان قوة قولنا
فيها لا عدل هی قوة قولنا ليس بعدل اذ كان قولنا سقراط عدل او لا عدل اذا اتفق ان
وجد فيها الشرطان المتقدمان يقتسمان الصدق والكذب على مثل ما يقتسمه قولنا سقراط
عدل او ليس بعدل وقد يكون فی هذا الموضع كما يقول المفسرون اذا كان قصد السايل ان
يسلم من المجيب مقدمة موجبة فاجابه بالسالبة ان ياخذ بدل السالبة معدولة فينتفع
بها اذا وضعها من القياس فی الموضع الذی انما ينتفع فيه بالموجبة لا بالسالبة مثل
الصغرى من الشكل الاول فان الصغرى متی كانت سالبة فی الشكل الاول لم ينتفع
بها فی الانتاج على ما سنبين فی كتاب القياس وقد ينتفع السايل بهذه الوصية ايضا

الحكم

اذا اراد ان ينتج عن السالب شيئا ما فقط لكن ما فرنا نحن به الموضع هو الذي تعرض [?]
هذا الكتاب واما الموضع الذي لا يكون فيه قوة حرف العدل اذا قرن مع الكلمة
قوة حرف السلب في اقتسام الصدق والكذب فهو القضايا الكلية في هذه
المادة مثل ان يسئل سايل هل كل انسان حكيم او ليس كل انسان حكيما فيجيب
المجيب بدل قوله ليس كل انسان حكيما كل انسان لا حكيم وذلك ان الذي يقابل قولنا
كل انسان حكيم مقابلة يقتسمان الصدق والكذب دايما هو قولنا ليس كل انسان
حكيما لا قولنا كل انسان لا حكيم اذ كان قولنا حكيم ولا حكيم قوته قوة المتضادين
وهو قولنا كل انسان حكيم ولا انسان واحد حكيم والمتضادان يكذبان معا في
هذه المادة كما تبين قبل والتقابل الذي بين الاسم المحصل والاسم الغير المحصل
والكلمة المحصلة والغير المحصلة ليس هو من جنس مقابلة الايجاب والسلب
فانه ليس قولنا لا انسان يدل في الالسنة التي تستعمل بها امثال هذه الاسماء
على ما يدل عليه قولنا ليس بانسان فان قولنا ليس بانسان يدل على موضع سلب
عند الافسانيد وان لم يصرح به في هذا القول فهو كذلك قول مركب وكذلك يدل
عليه قولنا ليس بصحيح واما قولنا لا انسان ولا صح فانه لا يدل دلالة السلب اذا
قيل من غير ان يقرن باسم ولا كلمة مصرح بها بل انما يدل قولنا لا انسان على عدم
الانسانية وقولنا لا صح على عدم الصحة وهو المعنى المفرد الذي يدل عليه قولنا
مرض ويظهر انه ليس دلالة السلب من ان السلب يصدق او يكذب واما
قولنا لا انسان فليس هو لا صادقا ولا كاذبا وذلك انه اذا كان قولنا انسان ليس
بصادق ولا كاذب ما لم يقرن به جزء اخر يدل على ملكة وصورة موجودة فاحرى ان
يكون قولنا لا انسان لا يدل على صدق او كذب اذ كان ليس يدل على وجود محصل
وانما يدل على وجود غير محصل والقضايا التي موضوعها اسم غير محصل يوجد حال البسيط
منها والمعدولة متلازمة كحال البسيطة مع المعدولة في القضايا التي موضوعها اسم
محصل وذلك ان قولنا كل لا انسان يوجد لا عادلا وهو الموجبة المعدولة في هذا

الجنس

الجنس تدل على ما يدل عليه قولنا ليس يوجد شيء مما هو لا انسان عادلا وهي
السالبة البسيطة وليس بين هذا الصنف من القضايا التي موضوعها اسم غير
محصل وبين الصنف من القضايا التي موضوعها اسم محصل تلازم ولا تقابل و
اذا تبدل ترتيب اسم المحمول او الموضوع او الكلمة الرابطة في القضايا الثلاثية
او اسم الموضوع او المحمول اعني الكلمة في الثنائية مثل ان يقدم منها ما شانه ان يوتى
به اخيرا اعني ان يوتى اولا بما شانه ان يوتى به ثانيا او يوتى ثانيا بما شانه
منها ان يوتى به متقدما وبالجملة ان يغير ترتيبها ويبقى المحمول فيها محمولا و
والموضوع موضوعا فان القضية تبقى واحدة بعينها محفوظة الصدق ان كانت
صادقة او الكذب ان كانت كاذبة ومثال ذلك قولنا يوجد الانسان عدلا لا
يوجد عدلا الانسان فان هذه القضية هي واحدة بعينها وكذلك قولنا زيد قائم
وقائم زيد فانه لو لم يكن القضايا التي لا تختلف الا في ترتيب اجزائها من التقدم و
التاخر قضية واحدة للزم ان يكون لقضية واحدة اكثر من سالب واحد وقد
تبين انه ليس للموجب الواحد الا سالب واحد وذلك انه ان لم يكن قولنا يوجد
الانسان عدلا وقولنا يوجد عدلا الانسان قضية واحدة بل قضيتين مختلفتي
المعنى وكان سلب قولنا يوجد الانسان عدلا قولنا ليس يوجد الانسان
عدلا وسلب قولنا يوجد عدلا الانسان ليس يوجد عدلا الانسان وكان
قولنا ايضا ليس يوجد عدلا الانسان بين انه سلب لقولنا يوجد الانسان
عدلا لزم ان يوجد لقولنا يوجد الانسان عدلا سلبان احدهما قولنا ليس يوجد
الانسان عدلا والاخر ليس يوجد عدلا الانسان وهو سلب القضية التي وضعنا
انها مغايرة في المعنى لقولنا يوجد الانسان عدلا وهو قولنا يوجد عدلا الانسان
فان اعرفنا ان هذين السلبين هو سلب واحد من ان هاتين الموجبتين موجبة
واحدة فقد بان من الاسماء والكلم التي هي اجزاء القضايا متى غير ترتيبها في القول
عن العادة الجارية في ذلك اللسان اعني عن الترتيب الذي هو الافصح وبقي

المحمول محمولا والموضوع موضوعا انما تبقى تلك القضية بعينها واذا اوجب اسم واحد
لاسماء كثيرة او اوجب لها اسماء كثيرة لاسم واحد او سلب اسم واحد عن اسماء كثيرة او سلب
اسماء كثيرة عن اسم واحد فليس يكون ذلك الايجاب ايجابا واحدا ولا ذلك السلب
سلبا واحدا كما انه اذا اوجب اسم واحد لاسم واحد او سلب عنه لا يكون ايجابا واحدا
ولا سلبا واحدا ما لم يكن المعنى الذي يدل في ذلك اللفظ الواحد عليه واحدا على
ما قيل فيما سلف الا ان يكون تلك الاسماء الكثيرة تدل على معنى واحد وذلك
اما بان يكون تلك الاسماء الكثيرة مترادفة وهي التي يدل كل واحد منها على معنى واحد
او يكون ما تدل عليه الاسماء الكثيرة اجزاء حد او رسم لشيء واحد مثل قولنا الانسان
حيوان والانسان ناطق فان المجتمع من هذين المحمولين هو حد الانسان وذلك
ان الانسان حيوان ناطق وكذلك ان كان ايضا رسما له مثل قولنا الانسان
حيوان والانسان ذو رجلين فان المجتمع هو رسم للانسان وهو انه حيوان ذو
رجلين ولفظ الانسان يدل دلالة مجملة على ما يدل عليه كل واحد من هذين القولين
مفصلا فاما ان كانت المحمولات الكثيرة ليس المجتمع منها واحدا فليس الايجاب لها ايجابا
واحدا ولا السلب لها سلبا واحدا وكذلك ان كانت موضوعات كثيرة يحمل عليها
محمول واحد فليس ذلك ايجابا واحدا ولا سلبا واحدا ومثال ذلك حملنا
على الانسان انه ابيض وانه يمشي فان هذين اذا حملا مجموعين على الانسان فقيل
الانسان ابيض يمشي لم يدل على معنى واحد الا بالعرض والحال في هذه كالحال
في المحمول الذي هو لفظ مشترك يدل على اكثر من معنى واحد اذا حمل على موضوع
واحد وكالموضوع الذي هو لفظ مشترك اذا حمل عليه محمول واحد ليس يدل على معنى
واحد اعني انه كان القضية التي المحمول لها لفظ مشترك ليست قضية واحدة ولا
القضية التي فيها الموضوع بهذه الصفة قضية واحدة كذلك الحال في القضية التي
توجب فيها اشياء كثيرة باسماء متباينة لموضوع واحد والتي توجب فيها محمولا واحدا
لموضوعات كثيرة يدل عليها باسماء متباينة اذا لم يكن المجتمع من تلك المحمولات

او

او الموضوعات الكثيرة معنى واحدا والقضايا التي محمولها او موضوعها اسم مشترك
لما كانت قضايا كثيرة لم يكن ينبغي ان يكون السؤال الجدلي عنها سؤالا واحدا
ولا الجواب الجدلي جوابا واحدا وان كانت جميع المعاني التي يدل عليها الاسم المشترك
الموضوع يصدق عليها المحمول الواحد او كانت جميع المعاني التي يدل عليها الاسم المشترك
المحمول يصدق على الموضوع الواحد او كانت المعاني الكثيرة هي المحمول او كان لفظ
المحمول والموضوع يدل كل واحد منهما على معان كثيرة الا ان جميع المعاني التي يدل عليها
لفظ المحمول صادقة على جميع المعاني التي يدل عليها لفظ الموضوع على ما يتبين في كتاب
الجدل فان المجيب على طريق الجدل ليس عليه ان يصلح على السائل سؤاله بان يفصل
تلك المعاني التي يدل عليها ذلك الاسم المشترك اذ كان المجيب والسائل في
مرتبة واحدة من معرفة الشيء الذي فيه يتناظران وانما قصد السائل على طريق
الجدل ان يسلم من المجيب احد جزئي النقيض الذي يريد ان يضعه مقدمة يبطل بها
وضع المجيب فمتى سال السائل المجيب في الجدل بالمقدمة المشتركة اللفظ فسلم
المجيب احد جزئي النقيض فوضع السائل من احد تلك المعاني مقدمة يروم ان ينتج
منها ما قصد ابطاله على المجيب كان للمجيب حينئذ ان يقول لم اسلم هذا المعنى وانما
الذي سلمت معنى كذا او كذا فلا ينتفع السائل حينئذ بتسليم المجيب احد جزئي النقيض
واما السؤال على طريق التعليم فقد يكون بالاسم المشترك لان على المعلم ان يصلح
السؤال بتفصيل ما يدل عليه ذلك الاسم المشترك عليه ولذلك لا يكون هذا السؤال
سؤالا جدليا لان هذا النوع من السؤال قد يقتضي تفصيل ما يدل عليه الاسم المشترك
مثل ان يسال سائل ما هو العين فان المجيب له يقول انه يدل على معان شتى
على الجارحة وعلى عين الماء وعين الشمس وغير ذلك واما السؤال الجدلي فلما كان
انما يسئل السائل فيه بجزئي النقيض ليسلم له احدهما مثل ان يسال هل كذا كذا
او ليس بكذا فقد ينبغي ان يكون السؤال محدودا ليكون الجواب الذي يقع عليه
محدودا وذلك انما يكون بالاسم المتواطئ ولما كانت المحمولات الكثيرة التي تحمل

على موضوع واحد توجد باربعة احوال اما محمولات اذا افردت صدقت واذا
جمعت صدقت وكان المجتمع منها محمولا واحدا وهو الذي قلنا ان المجتمع منها يكون
قضية واحدة واما محمولات اذا افردت صدقت واذا جمعت صدقت الا ان
المجتمع منها ليس يكون محمولا واحدا الا بالعرض واما محمولات اذا افردت صدقت
واذا جمعت كذبت فقد ينبغي ان يعطي القانون الذي تتبين هذه المحمولات بعضها
من بعض بعد ان تبين انه ليس واجبا ان يكون ما يصدق مفردا يصدق مجموعا من
غير ان ينطوي في ذلك كذب ولا فضل فنقول انه ليس يلزم ان يكون جميع المحمولات
التي تصدق فرادى تصدق مجموعة من غير ان يكون الكلام هذرا او فضلا وذلك بين
من قبل المواد وما يلحق هذا الموضع ان سلمناه من الشناعة اما من قبل المواد فانه
قد يصدق على زيد انه طبيب ويصدق عليه انه بصير اي حاذق وليس يلزم ان
يصدق عليه الامران جميعا حتى تقول فيه انه طبيب بصير واما الشناعة التي تلحق
من قال ان كل ما يصدق فرادى يصدق مجموعا من غير ان يلحق القول هذر فاحدها
انه ان كان قولنا في زيد انه انسان حق وانه ابيض حق فيجب ان يكون القول مجموعا
حقا اعني ان يكون زيد انسانا ابيض وان كان حملنا عليه ايضا انه انسان ابيض وانه
ابيض على انهما محمولان مفردان فقد يجب ان يصدق عليه انه انسان ابيض ابيض
وكذلك اذا اخذنا هذا القول بمنزلة محمول واحد مفرد واخذنا القول الاول بمنزلة
محمول مفرد صدق عليه انه انسان ابيض انسان ابيض من غير ان يكون في الكلام
هذر ولا فضل وان مر الامر الى غير نهاية وذلك شنيع وايضا فانه اذا حملت عليه
مفردات كثيرة لزم ان يصدق عليه جميع التراكيب التي تتركب عن تلك المفردات اعني
اذا ركب بعضها الى بعض وهي غير متناهية فيصدق على الموضوع الواحد اشياء غير متناهية
مثلا انه ان صدق عليه انه انسان وانه ابيض وانه يمشي فيجب ان يصدق عليه انه انسان
ابيض يمشي وانه انسان انسان ابيض يمشي وانه انسان انسان ابيض ابيض يمشي ويمشي
كذلك انه ابيض ابيض ويمشي ويمشي فتكون المحمولات الصادقة عليه غير متناهية فقد

وان المحمولات اذا افردت صدقت واذا اجتمعت كان الكلام هذرا او فضلا

تبين

تبين من هذا انه ليس كل ما يصدق فرادى يصدق مجموعا على ما كان يرى كثير من القدماء
واذ قد تبين هذا فلننظر متى يكون من المعاني الكثيرة التي تحمل على معنى واحد ومن
المعنى الواحد الذي تحمل على معان كثيرة قضية واحدة وذلك بان يكون المجتمع من تلك
المعاني الكثيرة معنى واحدا ومتى لا يكون فنقول انه متى لم يكن حمل تلك المعاني
الكثيرة على الموضوع حملا بالعرض ولا كان احدهما منطويا في الاخر ومنحصرا فيه اعني ان يكون
الشرط منحصرا في المشترط فيه واعني بذلك ان يكون الشرط هو بعينه ذا الشرط مثل
ان نقول ان زيدا الابيض ابيض ما لم يكن ذلك على جهة التاكيد فان المجموع من تلك المعاني
يكون معنى واحدا فاما متى كان حملها بالعرض مثل قولنا في زيد انه ابيض وانه يمشي فانه
ليس المجموع منهما معنى واحدا وكذلك متى كان الثاني محصورا في الاول لان الكلام
حينئذ يكون فضلا مثل قولنا في زيد انه انسان حي على جهة تعريف الانسان بالحي فان
لفظ الانسان قد انطوى فيه الحي ولذلك كان تقييدنا اياه بالحي هذرا بخلاف تقييد
الجنس بالفصل فمتى عريت المحمولات الكثيرة من هاتين الصفتين اعني من الحمل الذي
بالعرض ومن ان يكون احدهما منحصرا في الاخر فالقضية تكون واحدة مثل قولنا في
الانسان انه حيوان وانه ذو رجلين واما الاشياء التي تصدق مجموعة في الحمل على شيء ما
اذا قيد بعضها ببعض فمنها ما يصدق اذا افردت ومنها ما ليس تصدق والصادقة منها هي
التي يجتمع فيها شيئان احدهما الا يكون في الشيء المشترط في القول شيء مقابل هو الشيء الذي
اشترط فيه وقيد به وذلك باي نحو اتفق من انحاء التقابل الاربعة كان ظهور ذلك
التقابل له بحسب ما يدل عليه اسمه مثل قولنا حيوان ميت فان الميت ضد الحيوان من
جهة دلالة هذا الاسم عليه اعني اسم الحيوان او كان ظهور ذلك لا من جهة دلالة الاسم
بل من جهة دلالة الحد او الرسم مثل قولنا انسان ميت فان الانسان انما يظهر انه مقابل
للميت من جهة حده الذي يقال فيه انه حيوان ناطق فمتى انحصر التقابل في اشياء هذه
المفردات كذبت اذا افردت فانه يصدق على الميت انه انسان ميت وليس يصدق عليه
انه انسان والشرط الثاني الا يكون حمل المقيد على الموضوع بالعرض اي من اجل غيره بل

تقييد

المتقابلات

بالذات اي من اجل ذاته فانه اذا كان محمولا بالعرض على هذه الجهة كذب اذا
افرد مثل قولنا امرؤ القيس موجود شاعرا او موجود متوهما فانه اذا افرد هذا
فقيل امرؤ القيس موجود كان كذبا اذ هو الان معدوم والسبب في ذلك ان
لفظ قولنا موجود هو محمول على امرئ القيس من جهة انه متوهم او شاعر لا على
او لا من اجل ذاته اي باطلاق وقولنا فيه انه موجود من جهة ما هو في الذهن
متوهما قول صادق ولذلك امكن فيها اذا اخذت بهذه الجهة لفظة الموجود
ان تصدق على المعدوم كما ان لفظة غير الموجود اذا حملت على الشي من اجل غيره صدقت
على الشي الموجود وليس تصدق عليه اذا حملت عليه من اجله مثل قولنا في زيد
المشار اليه انه غير موجود حالا كما فانه ليس يصدق عليه انه غير موجود باطلاق كما
ليس يصدق على المعدوم انه موجود باطلاق ماذن متى لم يحصر في الشرط او
القيد مقابل الشي المقيد متى دل على الشي المقيد بحده او اسمه ولا كان هنالك
محمولا من اجل غيره فانه واجب متى افردت امثال هذه في الحمل ان تصدق فرادى
كما صدقت مجموعه

## الفصل الرابع



ولما كانت القضايا منها ذوات
الجهات ومنها ما هي غير ذوات جهات والجهة هي اللفظة التي تدل على كيفية وجود
المحمول للموضوع مثل قولنا الانسان واجب ان يكون حيوانا او ممكن ان يكون
فيلسوفا وكانت اجناس الفاظ الجهات جهتان احديهما الضروري وما يتبعه
على جهة اللزوم ويعد معه وهو الواجب والممتنع الذي هو ايضا احد قسمية اذ كان
الضروري اما ضروري الوجود واما ضروري العدم وهو الممتنع والثانية الممكن وما يتبعه
على جهة اللزوم ويعد معه مثل قولنا محتمل فقد ينبغي ان ينظر في المتقابلات في
هذا الجنس التي هي في المتلازمة ايضا منها وذلك في المعدولة منها ايضا في البسيطة
وانما صارت الفاظ الجهات جهتين لانه انما قصد بها ان يكون دالا على المطابقة للوجود
والموجود قسمان اما بالقوة واما بالفعل والضروري يدل على ما بالفعل والممكن يدل
على ما بالقوة فلننظر في المتقابلة منها اولا ثم في المتلازمة فنقول انه يظهر في بادي

الرای

الرای ان حرف السلب ينبغي ان يوضع في امثال هذه القضايا مع اللفظة الوجودية
التي هي الرابطة لا مع المحمول كالحال في القضايا غير ذوات الجهات وذلك ان
سلب قولنا الانسان يوجد عدلا هو قولنا الانسان ليس يوجد عدلا لا قولنا
الانسان يوجد لا عدلا وذلك انه لما كان الايجاب والسلب يقتسمان الصدق
والكذب على جميع الاشياء فان وضعنا ان السالب لقولنا الانسان يوجد
عدلا قولنا الانسان يوجد لا عدلا وجب مثلا في هذين القولين ان يقتسمان الصدق
والكذب على جميع الاشياء حتى يجب ان كان قولنا في الخشبة مثلا انها توجد عدلا
كاذبا فيكون الصادق عليها انها توجد لا عدلا لكن لما كان قولنا عدلا ولا عدلا
يقتسمان الصدق والكذب على الانسان فقط فقد يجب ان كان الصادق ان
الخشبة توجد لا عدلا ان يصدق عليها ان الخشبة انسان لا عدل وذلك في غاية
الاستحالة واذا كان حرف السلب انما يوضع في القضايا الثلاثية او الثنائية
مع الكلمة فقد يظن ان الحال في القضايا ذوات الجهات هي هذه الحال فيكون
على هذا سلب قولنا في الشي انه يمكن ان يوجد قولنا انه يمكن ان لا يوجد غير انه
قد يظهر انه يصدق على الشي بعينه ان يقال فيه انه يمكن ان يوجد ويمكن ان لا يوجد
ومثال ذلك انا يمكن ان ينقطع فهو يمكن ان لا ينقطع وما هو يمكن ان يمشي فهو
يمكن ان لا يمشي وذلك ان الممكن هو ما ليس بضروري الوجود ولذلك قد يمكن
فيه ان يوجد وان لا يوجد ولما كان المتقابلان ليس يمكن فيهما ان يجتمعا على الصدق
في شي واحد تبين انه ليس سلب قولنا يمكن ان يوجد قولنا يمكن ان لا يوجد واذ قد تبين
ان حرف السلب في هذه القضايا اعني ذوات الجهات لا ينبغي ان يوضع لا مع المحمول و
لا مع الكلمة الوجودية فقد يجب ان يوضع مع الجهة فيكون سلب قولنا في الشي انه
يمكن ان يوجد قولنا انه ليس يمكن ان يوجد وهكذا الامر في جميع الجهات التي عددناها
وذلك واجب فانه كان في القضايا التي ليست بذات جهة انما كان يقترن حرف
السلب بالشي الذي يتنزل في الحمل منزلة الصورة وهي الكلمة الوجودية لا بالشي

الحمل

الذي يتنزل منزلة المادة وهو المحمول كذلك ههنا انما يوضع حرف السلب في الشيء الذي يتنزل من الكلمة الوجودية منزلة الكلمة الوجودية في غير ذوات الجهات من المحمول وهو الجهة وذلك ان الكلمة الوجودية لما كانت في القضايا التي ليست بذات جهة تدل على كيفية حال المحمول من الموضوع صارت الكلمة الوجودية نسبتها الى المحمول في هذه القضايا نسبة الصورة الى المادة ولما كانت هذه النسبة بعينها هي نسبة الجهة الى الكلمة الوجودية وذلك انها تدل على كيفية وجود المحمول للموضوع كانت نسبتها ايضا الى الكلمة الوجودية نسبة الصورة الى المادة واذا كانت النسبتان واحدة وكان حرف السلب هنالك يوضع مع الكلمة فواجب ان يوضع ههنا مع الجهة وبالجملة فهو ظاهر بنفسه ان سلب قولنا يمكن ان يوجد قولنا ليس يمكن ان يوجد اذ كان هذان تقتسمان الصدق والكذب دايما واما قولنا يمكن ان يوجد والا يوجد فليست متناقضات بل متلازمات وكذلك سلب قولنا يمكن ان لا يوجد وهي المعدولة الممكنة هو قولنا ليس يمكن الا يوجد وسلب قولنا واجب اي يوجد قولنا ليس واجبا ان يوجد وسلب قولنا واجب الا يوجد وهي المعدولة الواجبة قولنا ليس واجبا الا يوجد وكذلك سلب قولنا ممتنع ان يوجد قولنا ليس ممتنعا ان يوجد وسلب قولنا ممتنع الا يوجد قولنا ليس بممتنع الا يوجد فهذه هي القضايا المتقابلة في هذا الجنس واما المتلازمة فعلى ما اقول اما الموجبة الممكنة البسيطة وهي قولنا يمكن ان يوجد فانه يلزمها اثنتان السالبة الممتنعة مثل قولنا ليس ممتنعا ان يوجد وسالبة الواجب وهي قولنا ليس واجبا ان يوجد واما الموجبة الممكنة المعدولة مثل قولنا يمكن الا يوجد فانه يلزمها بحسب الاشهر والاعرف اثنتان احديهما سالبة الواجب المعدولة وهو قولنا ليس واجبا الا يوجد والثانية سالبة الممتنع المعدولة وهي قولنا ليس ممتنعا الا يوجد واما سالبة الممكن البسيطة وهي قولنا ليس يمكن ان يوجد فانه يلزمها اثنتان ايضا احداهما



موجبة الواجب المعدولة وهو قولنا واجب الا يوجد والثانية موجبة الممتنع البسيطة وهو قولنا ممتنع ان يوجد واما سالبة الممكن المعدولة مثل قولنا ليس يمكن الا يوجد فانه يلزمها اثنتان احداهما موجبة الواجب البسيطة وهي قولنا واجب ان يوجد والثانية موجبة الممتنع المعدولة وهي قولنا ممتنع الا يوجد فلنضع المتقابلات منها في عرض الصفح والمتلازمات بعضها تحت بعض فيما في ذلك على هذا الرسم

| | |
|---|---|
| ممكن ان يوجد | ليس يمكن ان يوجد |
| ليس واجبا ان يوجد | واجب ان لا يوجد |
| ليس ممتنعا ان يوجد | ممتنع ان يوجد |

| | |
|---|---|
| يمكن ان لا يوجد | ليس ممكن ان لا يوجد |
| ليس واجبا ان لا يوجد | واجب ان يوجد |
| ليس ممتنعا ان لا يوجد | ممتنع ان لا يوجد |

فاذا تاملنا هذا اللزوم المشهور وتعقبناه وجدنا قولنا ممتنع وقولنا ليس بممتنع يلزمان قولنا ممكن وليس بممكن اعني ان النقيض منها يلزم النقيض اي الكون فيما يلزم السالب الا ان ذلك على العكس اعني ان السالب من الممتنع يلزم الموجب من الممكن والموجب من الممتنع يلزم السالب من الممكن فاما القضايا الواجبة فان اللازمة منها للممكنة ليس هو النقيض بل الضد اعني ضد الموجبة الواجبة التي يناقض السالبة الواجبة وهي قولنا واجب الا يوجد وذلك انه ليس سلب هذه المقدمة التي هي قولنا واجب الا يوجد اللازم عن قولنا ليس ممكنا ان يوجد قولنا ليس واجبا ان يوجد الذي هو لازم عن قولنا ممكن ان يوجد على ما وضع وذلك انهما قد يمكن ان يصدقا على شيء واحد بعينه فان ما هو واجب ان لا يوجد يصدق عليه ليس واجبا ان يوجد بل قولنا واجب ان لا يوجد

ضد قولنا واجب ان يوجد والسبب في ان لزم الممكنة السالبة البسيط موجبة
الواجب المعدولة ولزم سالبة الممكن المعدولة موجبة الواجب البسيط ان
الممتنع هو ضد الواجب الوجود وان كانت قوتهما في الضرورة قوة واحدة فلما كانت
السالبة الممكنة البسيطة تلزمها الممتنعة الموجبة البسيط وكانت الممتنعة
الموجبة البسيط ضد الموجبة الواجبة البسيط لزم ضرورة ان تتبعها ضد
الموجبة الواجبة البسيطة وهو الموجبة الواجبة المعدولة ولما كانت السالبة
الممكنة المعدولة يلزمها الممتنعة المعدولة الموجبة وكانت الممتنعة المعدولة
الموجبة ضد الواجبة المعدولة الموجبة وجب ان يلزمها من الواجب ضد الواجبة
المعدولة الموجبة وهي الواجبة البسيطة الموجودة لكن اذا انعقد هذا فقد [illegible]
ان الحال فيما يلزم الممكن من الواجب كالحال فيما يلزمه من الممتنع من ان
النقيض منها يلزم النقيض لكن على غير الجهة الاولى التي تبين وتبعها فيكون اللازم
عن قولنا يمكن ان يوجد قولنا ليس واجبا الا يوجد الذي هو نقيض قولنا واجب الا يوجد
اللازم عن قولنا ليس يمكن ان يوجد لا قولنا ليس واجبا ان يوجد ويكون اللازم
عن قولنا ممكن الا يوجد من الواجبة قولنا ليس واجبا ان يوجد لا قولنا ليس واجبا
الا يوجد كما فرضناه في الوضع الاول فاما كيف يظهر ان اللازم عن قولنا ممكن ان
يوجد قولنا ليس بواجب الا يوجد لا قولنا ليس بواجب ان يوجد فانه يترتب على بيان
ان قولنا ممكن ان يوجد هو لازم عن قولنا واجب ان يوجد فاما كيف تبين هذا فانما
اقوله وذلك ان قولنا واجب ان يوجد اما ان يصدق عليه ممكن ان يوجد وقولنا
ليس يمكن ان يوجد لان قولنا ممكن ان يوجد وليس ممكنا ان يوجد متناقضان
والمتناقضان يقتسمان الصدق والكذب على جميع الاشياء فان لم يصدق عليه
قولنا ممكن ان يوجد فيصدق عليه قولنا ليس يمكن ان يوجد فيصدق عليه قولنا ممتنع
ان يوجد اذ كان هذا يلزم قولنا ليس يمكن ان يوجد واذا صدق عليه قولنا ممتنع
ان يوجد لزم عن ذلك ان يكون ما هو واجب ان يوجد ممتنعا ان يوجد وذلك خلف

الذي هو نقيض قولنا ليس واجبا ان يوجد صح

وضعها

يمكن ان يصدق عليه قولنا ليس يمكن ان يوجد صح

لا يمكن

لا يمكن فاذن الصادق على قولنا واجب ان يوجد قولنا ممكن ان يوجد لانه اذا كذب
احد النقيضين صدق الآخر واذا تقرر ان قولنا ممكن ان يوجد يلزم قولنا واجب
ان يوجد فاقول ان اللازم عن قولنا ممكن ان يوجد من معدولات الواجبة هي
السالبة المعدولة التي هي قولنا ليس واجبا الا يوجد برهان ذلك انه لا يخلو
ان يكون اللازم عن ذلك اعني عن الممكنة البسيط الموجبة سالبة الواجبة البسيط
او موجبة الواجبة البسيط او موجبة المعدولة او سالبة الواجبة المعدولة فان
كانت سالبة الواجبة البسيطة على ما وضعنا وهي قولنا ليس بواجب ان يوجد وقد
كانت الممكنة البسيط الموجبة لازمة عن الموجبة الواجبة البسيط لزم ان يلزم عن
الواجبة البسيط نقيضها وهو السالبة البسيط لانه ياتي القول هكذا ما كان واجبا
ان يوجد ممكن ان يوجد وما هو ممكن ان يوجد فليس واجبا ان يوجد فاذن ما كان
واجبا ان يوجد فليس واجبا ان يوجد هذا خلف لا يمكن فان النقيضين لا يمكن
فيهما ان يصدقا معا واذا لم يلزم عنها السالبة الواجبة البسيط فلم يبق ان يلزم
عنها الا موجبة الواجبة البسيط او المعدولة او سالبة الواجبة المعدولة لكن
موجبة الواجبة البسيط والمعدولة ليس يصدق واحدة منهما مع الموجبة الممكنة
وذلك ان ما هو ممكن ان يوجد فهو ممكن ان يوجد وان لا يوجد وما هو ممكن ان
يوجد وان لا يوجد فليس هو واجبا ان يوجد ولا واجبا الا يوجد وذلك بين بنفسه
فاذا كان واجبا ان يلزم واحدة من قضايا الواجبة الاربعة الممكنة البسيط
وقد تبين ان الثلثة منها ليس يلزمها فلم يبق ان يكون اللازمة لها الا قولنا
ليس بواجب الا يوجد وهي سالبة الواجب المعدولة وذلك واجب ايضا لانه
لا يعرض عنه المحال العارض فيما تقدم من وضعنا ان عن الممكن يلزم الواجب فانه
قد يلزم قولنا واجب ان يوجد قولنا ليس واجبا الا يوجد اذ كانا يصدقان معا
على شيء واحد لكن قد يعرض شك فيما بيناه ان قولنا ممكن ان يوجد يلزم عن قولنا
واجب ان يوجد وذلك انه ان لم يكن يلزمه فنقيضه يلزمه ونقيضه اما ان يكون

قولنا ليس ممكنا ان يوجد واما قولنا يمكن الا يوجد لكن ان لزمه قولنا ليس ممكنا ان
يوجد لزم المحال المتقدم الذي فرغنا من ذكره وان لزمه قولنا يمكن الا يوجد لزم ان
يكون ما هو واجب ان يوجد يمكن الا يوجد وذلك خلف لا يمكن فهذا القول يجب عنه
ان يكون اللازم عن قولنا واجب ان يوجد قولنا يمكن ان يوجد لكن اذا وضعنا ان اللازم
عنه قولنا ممكن ان يوجد وكان الشيء الذي يمكن فيه ان يوجد يمكن فيه الا يوجد وقد
يلزم ان يكون ما هو واجب ان يوجد يمكن الا يوجد وذلك خلف لا يمكن واذا كان
القول الاول يوجب ان يكون اللازم عن قولنا واجب ان يوجد قولنا ممكن ان يوجد
والثاني يبطل ان يكون الممكن يتبع الواجب ويلزمه فبين انه يجب ان يكون ما اثبت القول
الاول من طبيعة الممكن انه لازم عن الواجب غير ما نفاه الثاني فالممكن اذن يقال على
اكثر من معنى واحد وذلك ايضا بين بالاستقراء فانه يظهر انه ليس كل ما يقال انه
ممكن ان يفعل كذا او يقبل فيه قوة على الا يفعل وان لا يقبل وذلك ان الاشياء
التي يقال ان فيها قوى فاعلة توجد على ضربين اما قوى مقرونة بنطق وهي التي يعبر عنها
بالاستطاعة واما قوى ليست مقرونة بنطق مثل تسخين النار وتبريد الثلج فاما القوى المقرونة
بالنطق فان فيها قوة على ان تفعل الاضداد واعني ان تفعل والا تفعل ومثال ذلك
المشي فان في الانسان قوة ان يمشي والا يمشي على السواء واما القوة التي ليست مقرونة
بنطق فان فيها قوة على احد الاضداد فقط ومثال ذلك النار فانها انما فيها قوة على ان
تسخن فقط لا على الا تسخن الا بالعرض وذلك انما عندما لا تجد موضوعا يقبل السخونة
واما عندما يعوقها عائق عن الفعل الذي لها بالطبع في ذلك الموضوع وقد يوجد في القوى
المنفعلة الغير الناطقة ما يقبل المتقابلين على السواء واذا كان هذا هكذا فليس كل
ممكن فهو ممكن لان يفعل الاشياء المتقابلة ولا ايضا الممكن ما يقال بتواطؤ حتى يكون
نوعا واحدا بل اسم الممكن ما يقال باشتراك الاسم وذلك انا قد نقول ممكن فيما هو
موجود بالفعل وقولنا فيه انه ممكن انما هو بمعنى ان هذه الحالة الموجودة له بالفعل قد كانت
ممكنة له ولا لم يكن ليقبلها وهذا قد يقال وان لم يتقدم الامكان فيه الفعل بالزمان

ان

ان وجد شيء بهذه الصفة ومنه ما يقال فيه انه ممكن بمعنى انه من شانه ان يوجد
في المستقبل وهذا الامكان انما يوجد في الاشياء المتحركة وحدها فاسدة كانت
او غير فاسدة الا انه ما كان منه في الاشياء الغير الفاسدة محدود وهو واجب مثل طلوع الشمس
غدا وما كان منه في الاشياء الفاسدة فليس كونه واجبا واما الصنف الثاني من الممكن
فهو يوجد في الاشياء الغير المتحركة وهذا الصنف من الممكن هو الذي يلزم الواجب
واما الصنف الاول فليس يلزم الواجب وذلك ما كان منه في الاشياء الفاسدة
لكن قد يشبه ان يقال ان الممكن اذا كان اعم من الواجب وذلك انه يقع على الواجب
وغير الواجب فقد يجب ان يكون لازما عنه على جهة ما يلزم الاعم الاخص اعني على جهة
ما يلزم الحيوان الانسان قال واذ قد تبينت انحاء الممكن فقد يجب ان نضع الاول
الذي يقع اليه المقايسة في اللزوم قولنا واجب ان يوجد ليس واجبا ان يوجد اذ
كان هذا هو المبدا لهذه كلها ثم تامل ما يلزم ذلك من تلك القضايا الباقية
قال وهذا شيء قد فعل في كتاب القياس فارجي الامر الى ذلك الموضع وانما كان
الواجب هو المبدا لهذه كلها لان الاشياء الواجبة هي الازلية الموجودة بالفعل على
ما تبين في العلوم النظرية ولما كانت الاشياء الازلية اقدم وجب ان تكون الاشياء
التي هي بالفعل اقدم من الاشياء التي هي بالفعل تارة وبالقوة تارة ولذلك بعض
الموجودات توجد بالفعل دون القوة مثل الموجود الاول وبعضها بالفعل تارة وبالقوة
تارة وهي الاشياء الكائنة الفاسدة وبعض الاشياء بالقوة فقط من غير ان يخرج قطعا
مثل الحركة وبالجملة وجود الغير المتناهي من جهة ما هو غير متناه على ما تبين ايضا في
العلم الطبيعي فهذه جملة ما تكلم به في القضايا ذوات الجهات الفصل الخامس
قال ولما كانت الاقاويل المتقابلة اما متقابلة بالايجاب والسلب واما متقابلة
بان موادها متضادة وهي الاقاويل التي محمولاتها متضادة وكانت توجد في التي
محمولاتها متضادة ما يشبه الاصناف الخمسة من المتقابلة التي من جهة الايجاب و
السلب التي تقدم القول فيها فقد يجب ان ننظر هاهنا اي هذه الاقاويل اشد تضادا

وابعد تباينا في الاعتقاد هل المتضادة على طريق الايجاب والسلب او المتضادة على طريق اعتقاد الضد مثال ذلك ان قولنا كل انسان عدل يقابله قولان احدهما ولا انسان واحد عدل وهو المقابل على جهة السلب والثاني قولنا كل انسان جائر وهو المقابل على جهة الضدية فاي هذين هو اشد مضادة لقولنا كل انسان عدل هل قولنا ولا انسان واحد عدل او قولنا كل انسان جائر فنقول انه اذا كانت الالفاظ انما تدل على المعاني القائمة بالنفس وكان قد يوجد من ذلك في الذهن اعتقاد شي ما واعتقاد سلبه فبين انه انما يقال في القول انه ضد للقول او مقابل له من جهة تقابل الاعتقادات التي في النفس اما باعتقاد الضد او باعتقاد السلب واذا كان الامر كذلك فقد ينبغي ان ينظر اي اعتقاد هو الذي في الغاية من التضاد والتباين للاعتقاد الصادق او الكاذب هل اعتقاد ضده او اعتقاد سلبه ومثال ذلك انه اذا اعتقدنا في شي ما انه خير وكان ذلك عقدا صادقا مثل اعتقادنا في الحيوة انه خير فيكون اذن هنا عقدان كاذبان مقابلان له احدهما انه شر والاخر انها ليست بخير فاي من هذين الاعتقادين الكاذبين في الحيوة هو الذي في نهاية التضاد والتباين للاعتقاد الصادق الذي هو قولنا الحياة خير هل اعتقادنا انها شر او اعتقادنا انها ليست بخير فنقول ان التضاد الموجود في الاعتقاد اعني الذي اعني الذي في نهاية التباين قد يشبه التضاد الموجود خارج النفس في المواد فقد يجب ان يكون لما كان من الاشياء اكثر تضادا خارج النفس هو اشد تضادا في الاعتقاد ام لا فنقول انه لما كان الشيان اللذان يتضادان خارج النفس بمضادتين اقل تضادا في الاعتقاد من الشيئين اللذين يتضادان بمضادة واحدة او كان ما ذلك غير متضادين في الاعتقاد بل اكثر ذلك هما متلازمان مثل اعتقادنا ان الحياة خير والموت شر فان هذين القولين متضادان بالمحمول والموضوع خارج النفس فبين انه ليس سبب التضاد الموجود في الاعتقاد هو التضاد الموجود خارج النفس اذ لو كان سببه لكان ما هو اكثر مضادة خارج النفس احرى ان يكون مضادة في الاعتقاد واذا كان ذلك كذلك

فاكان

او اعتقاد ضده او اعتقاد شي ما [illegible]

فما كان مضادته في الاعتقاد من قبل المواد فهو احرى الا يكون هو المضاد باطلاق في الاعتقاد واما التضاد الذي يوجد في الاعتقاد من قبل الايجاب والسلب فليس ذلك موجودا فيه من قبل غيره بل من قبل ذاته ومن قبل حاله موجودة فيه في الذهن والذي التضاد فيه من قبل ذاته احرى بان يكون مضادا من الذي التضاد فيه من قبل غيره وايضا فانه اذا كان عندنا اعتقاد ما في شي انه خير وكان عقدا صادقا فانه ليس كل اعتقاد كاذب كان عندنا في ذلك الشي هو الاعتقاد المضاد لهذا الاعتقاد الصادق مثال ان يكون عندنا فيه انه شي اخر مما ليس هو موجودا له او انه ليس بشي اخر مما هو موجود له فان الاعتقادات هي غير متناهية واما الاعتقاد الذي يضاد ذلك الاعتقاد فهو اعتقاد واحد وهو الاعتقاد الذي يرى انه يقتسم الصدق والكذب دائما مع الاعتقاد الاول وهذان هما الاعتقادان اللذان يعرضان جزئي نقيض في المطلوب ثم يقع بعد ذلك فيهما الشبهة والحيرة اي منهما هو الصادق واي منهما هو الكاذب واما الاعتقاد اللذان يمكن ان يكذبا معا على الموضوع الواحد بعينه او يصدقا معا فليس يمكن ان يقع بينهما الشبهة والحيرة ولا يجعلان جزئي نقيض في المطلوب على ان الحق في احدهما محصل الوجود في نفسه وان لم يكن عندنا محصلا وبين ايضا ان الاعتقاد الذي يقابل الوجود بالحقيقة هو الاعتقاد الذي يكون في الشي الذي منه يكون الكون وهو السلب وذلك انما يكون من غير موجود الى موجود والفساد من موجود الى غير موجود واما الاعتقاد الذي يكون في الاشياء التي فيها الاستحالة وهو التغير الذي يكون من الاضداد فهو اقل ضدية في الاعتقاد اذ كان العدم اشد مقابلة للموجود من الضد للضد لان الضد موجود ما ولذلك ليس يكون التكون من موجود الا بالعرض وايضا فان العقد الذي يكون بالسلب يقتضي رفع الاعتقاد الموجب بذاته اذ كانت ماهية السلب انما تقتضي ارتفاع الايجاب الذي هو محال للشي الموجود واما اعتقاد ضد المحمول في الشي الذي اعتقد فيه وجود المحمول فليست تقتضي ماهيته رفع الايجاب اذ كان ليس حد الضد في الموضوع تقتضي بجوهره رفع ضده المقابل له وانما هو شي يعرض بعد حدوثه

في الموضوع اعني ان يرتفع الضد بحلول الضد الاخر فيه مثال ذلك ان ارتفاع الحرارة
عن الماء بحلول البرودة فيه هو منسوب الى البرودة بالقصد الثاني او بالعرض وذلك
ان الارتفاع ههنا انما هو حادث عن وجود بالعرض والارتفاع بالسلب انما هو ارتفاع
حادث عن السلب بالذات والذي يلزم منه ارتفاع الايجاب بالذات هو اولى
بالضدية الموجودة في الاعتقاد من الذي عنه يكون الارتفاع بالعرض وبالقصد الثاني
وهو اتم مضادة واشد فان كان الضدان هما المختلفان اللذان في غاية الاختلاف
وكانت المضادة التي في الذهن للشيء الموجب من قبل النقيض اشد من المضادة
التي تكون له من قبل اعتقاد ضد الموجود خارج النفس فمن البين ان اعتقاد النقيض
هو الاعتقاد المضاد للايجاب باطلاق وايضا فان الاعتقاد في الشيء الذي
هو خير انه شر هو اعتقاد يلزمه اعتقاد اخر هو انه ليس بخير واما الاعتقاد فيما هو
خير انه ليس بخير فليس يلزمه اعتقاد اخر يعني انه شر ولو كان ذلك كذلك لما
وجد اعتقاد مضاد في الاشياء التي ليس لها ضد فاذن اعتقاد السلب هو اعم مضادة
للايجاب من اعتقاد الضد وهو المضاد بذاته اذ كان يوجد للاشياء التي لها
ضد والتي ليس لها ضد فانه يجب ان يكون الاعتقاد الذي هو ضد بالطبع للايجاب
هو الاعتقاد الموجود مضادا في كل موضع لا في موضع دون موضع فالاعتقاد العام
الذي هو في كل موضع وبذاته مضاد هو اشد مضادة من الاعتقاد الذي هو في
موضع دون موضع اذ كان العام متقدما بالطبع على الخاص ولذلك اذا وجد الخاص
وجد العام وليس ينعكس ذلك اعني اذا وجد العام ان يوجد الخاص فان كان المضاد
في الاعتقاد لما ليس له ضد هو السلب فواجب ان يكون المضاد في كل موضع هو
السلب اعني الذي في الغاية وايضا فان العقد فيما هو خير انه خير والعقد فيما ليس بخير
انه ليس بخير هما اعتقادان صادقان والعقد فيما هو شر انه ليس بشر وما هو خير انه
ليس بخير هما اعتقادان كاذبان فاي عقد ليت شعري هو المضاد لاعتقادنا فيما
ليس بخير انه ليس بخير الذي هو عقد صادق وانه لا يخلو ذلك من ثلثة احوال

امها

احدها ان يكون المضاد له اعتقاد ضده وهو العقد فيما ليس بخير انه شر والثاني
ان يكون المضاد سلب الضد وهو الاعتقاد فيما ليس بخير انه ليس بشر والثالث ان
يكون المضاد للاعتقاد فيما ليس بخير انه خير فاما اعتقاد ضده فليس يضاده في الاعتقاد
وذلك انه قد يمكن ان يصدقا معا فان كثيرا من الاشياء مما ليست بخير هي شر
واما اعتقاد سلب ضده فليس ايضا باعتقاد مضاد له اذ كان قد يصدقان معا على
شيء واحد فان الحظ يصدق فيه انه ليس بخير ولا شر وبالجملة ما ليس شانه ان يتصف
بواحد من هذين الضدين واذا كان ذلك كذلك فالاعتقاد المضاد لاعتقادنا
في ما ليس بخير انه خير واذا كان الاعتقاد الذي في غاية المضادة لاعتقادنا فيما ليس
بخير انه ليس بخير هو اعتقادنا فيه انه خير فاذن المضاد الذي في الغاية من التباين
لاعتقادنا فيما هو خير انه خير هو اعتقادنا فيه انه ليس بخير لا اعتقادنا فيه انه شر
لانه ان كان الايجاب هو المضاد الذي في الغاية للسلب فواجب ان يكون منه في
غاية البعد واذا كان ذلك كذلك وكان الضد انما له ضد واحد فالمضاد للايجاب
الذي في الغاية هو السلب ولا فرق في هذه المثالات التي استعملناها ههنا من
القضايا المتضادة من جهة السلب والايجاب بين ان يلفظ بالموضوع فيها مقرونا بالالف
واللام او يلفظ به مسورا بالسور الكلي فان الالف واللام قد قلنا انها قد تدل على ما
يدل عليه السور الكلي فلا فرق على هذا المفهوم ان نقول ان ضد العقد فيما هو خير
انه ليس بخير او نقول ان ضد العقد فيما هو خير انه ولا واحد منه خير وذلك ان الايجاب
والسلب الذي هو الاعتقاد المضاد انما يوجد في النفس للمعنى الكلي فان كان ما يخرج
باللفظ دليلا على ما في النفس من الاعتقادين المتضادين فمن البين ان ضد الايجاب
في اللفظ انما هو السلب في اللفظ لذلك المعنى الكلي الذي دل عليه الايجاب اذا
دل على ذلك المعنى الكلي في الايجاب والسلب باللفظ الكلي وهو السور ومثال
ذلك ان ضد قولنا كل انسان خير قولنا ولا انسان واحد خير ونقيضه ليس كل
انسان خير وهو بين ان الاعتقادات التي قيلت فيما ههنا انها متضادة انه ليس يمكن

في كل ما هو از

ان يكون الاعتقادات الصادقة اذ كان ليس يمكن ان يكون حق ضد الحق ولا
اعتقاد حق لاعتقاد حق ولا النطق مناقض للنطق اذ كان كلاهما يدلان على معنى هو
في نفسه حق لا الاعتقادات المتضادة انما هي في المتقابلات بالايجاب والسلب
ومن تلك في المتناقضة ومن المتضادة في المادة الضرورية وذلك ان كثيرا من
المتقابلات قد يمكن فيها كما قيل ان تصدقا معا وهي المهملات وما تحت المتضادتين
واما المتضادة فليس يمكن فيها ان يصدقا معا في شيء واحد بعينه ولا يمكن فيها ان
يكذبا معا في المادة الضرورية اذ كان لا يتعرى الموضوع منهما

وهنا انقضى تلخيص المعاني التي تضمنها هذا الكتاب بانقضاء المعاني التي
تضمنها هذا الكتاب يتلوه كتاب انالوطيقا
وهو كتاب القياس

بسم الله الرحمن الرحيم

## المقالة الاولى

قال ينبغي ان نبتدئ اولا فنخبر بالشيء الذي
عنه الفحص في هذا الكتاب وما المنفعة الحاصلة عن الشيء المفحوص عنه ثم بعد ذلك
نخبر بالاشياء التي تتنزل من هذا الكتاب بمنزلة الاصول والمبادي لساير ما يتكلم
فيه وهو ان نعرف ما هي المقدمة وما هو الحد وما هو القياس واي القياسات كامل
واي غير كامل وما المحمول على كل الشيء او ليس بمحمول على كله او ولا على شيء منه فنقول
اما الشيء الذي عنه الفحص في هذا الكتاب فهو البرهان لان القياس انما الفحص في هذا
الكتاب عنه من اجل الفحص عن البرهان واما المنفعة الحاصلة منه فهو حصول العلم الحقاني
في جميع الموجودات على اتم ما في طباعه ان يحصل للانسان واما المقدمة فهي قول
موجب شيئا لشيء او سالب شيئا عن شيء والمقدمة لها انقسام من جهة الكيفية وانقسام
من جهة الكمية اما من جهة الكمية فمنها كلية ومنها جزئية ومنها مهملة واما من جهة
الكيفية فمن قبل ان كل واحدة من هذه اما موجبة واما سالبة فالكلية الموجبة
هي ما اوجب فيها المحمول لكل الموضوع مثل قولنا كل انسان حيوان والسالبة الكلية
هي ما سلب فيها المحمول عن كل الموضوع مثل قولنا ولا انسان واحد حجر والجزئية
الموجبة هي ما اوجب فيها المحمول لبعض الموضوع مثل قولنا بعض الحيوان انسان
والجزئية السالبة هي ما سلب المحمول عن بعض الموضوع مثل قولنا بعض الحيوان
ليس بانسان واما سلب الكلية عن الموضوع مثل قولنا ليس كل حيوان انسانا فانه
السالبة الجزئية لا باعتبار ان احدهما رفع البعض والثانية رفع الكلية الموجودة فيها
والمهملة هي التي لم يقترن بها سور اصلا لا كلي ولا جزئي مثل قولنا العلم بالاضداد واحد
واللذة ليست بخير فهذه هي اقسام المقدمة من جهة الصورة اعني الاقسام النافعة في
معرفة القياس باطلاق واما انقسام المقدمة من جهة المادة فمنها برهانية ومنها جدلية
الى غير ذلك من الاقسام التي تلحقها من جهة المواد المستعملة في الصنائع المنطقية على ما سيتبين
بعد من هذه الصناعة والمقدمة البرهانية والجدلية يفترقان باشياء احدها ان المقدمة

البرهانية انما هو احد جزئي النقيض وهو الصادق واما المقدمة الجدلية فقد يكون
كل واحد من جزئي النقيض ان كانت انما توخذ مسلمة من المجيب والمجيب فقد يجيب
بكل واحد من جزئي النقيض اذ كان السايل يفوض اليه من هذه الصناعة عند السوال
ان يجيب باي جزئي النقيض احب وليس الفرق الذي بين المقدمة البرهانية والمقدمة
الجدلية مما له تاثير في وجود القياس عنهما بل ليس بينهما في ذلك فرق اصلا فان البرهي
والجدلي قد يقيس كل واحد منهما قياسا صحيحا اذا اخذ شيئا محمولا على شي او
غير محمول عليه اعني اذا وضع مقدمة من المقدمات فيكون المقدمة القياسية التي كالجنس
للمقدمة البرهانية والجدلية وهي التي ينظر فيها في هذا الكتاب هو التي قول موجب
شيئا لشي او سالب شيئا عن شي واما المقدمة البرهانية فهي التي تكون من المعلومات
الاول بالطبع واما الجدلية فالتي هي من المشهورات والمسلمات من السايل والفصول
التي تنفصل به هذه المقدمات بعضها من بعض هي مستوفاة في كتاب البرهان
وكتاب الجدل والنظر فيها من هذه الجهة هو هنالك وكذلك فصول ساير المقدمات
هي مستوفاة في الصنايع الخاصة بها مثل المقدمات السوفسطائية والخطبية والشعرية
واما منها فيكون من معرفة فصول المقدمات هذا القدر الذي ذكره واما الحد فانه
يدل به في هذا الكتاب على الشي الذي تنحل اليه المقدمة مما هو جزء ضروري في كونها
مقدمة وهو المحمول والموضوع اللذان هما جزءا المقدمة الضروريان في وجودها
لا الاشياء التي تزاد في المقدمة لموضع الرباط وهي الكلم الوجودية فان تلك ليست
تنحل اليها المقدمة على انها اجزاء ضرورية فيها اذ كانت قد يكون المقدمة مقدمة بالفعل
وان كان الكلم الوجودية موجودة فيها بالقوة وفي الضمير على ما جرت عليه العادة عند العرب
في الثلاثية وعلى ما عليه الامر في الثنائية اعني انه ليست بها حاجة الى الكلمة الوجودية
به وسواء في هذا المعنى المقدمات الموجبة والسالبة واما القياس فهو قول اذا وضعت فيه
اشياء اكثر من واحد لزم من الاضطرار عن تلك الاشياء الموضوعة بذاتها لا بالعرض
شي ما اخر غيرها فالقول ههنا هو جنس القياس واريد به القول الجازم وساير ما اخذ

ق

تحديد المقدمة القياسية

تحديد المقدمة البرهانية

تحديد المقدمة الجدلية

والنظر

تحديد الحد المذكور في هذا الكتاب

تحديد القياس

في الحد هو فصول تميز القول القياسي بالحقيقة من غير القياسي فقولنا اذا وضعت فيه
يريد به اذا اسلمت واصطلح عليها وقوله اشياء اكثر من واحد يريد بها المقدمات وانما
قال اكثر من واحد لانه سيبين بعد انه لا يكون قياس من مقدمة واحدة وقوله شي ما اخر
يعني به النتيجة وذلك انه واجب ان يكون النتيجة غير المقدمات فان الشي لا يوخذ في بيان
نفسه وقوله لزم من الاضطرار انما اشترط فيه الاضطرار من قبل ان اللزوم منه ضروري
ومنه غير ضروري وبهذا الشرط ينفصل القياس من الاقاويل التي يلزم عنها الشي لزوما
غير ضروري وهي الاستقراء والمثال والمقاييس التي تنتج السلب مرة والايجاب اخرى
وقوله بذاتها اراد به ان يكون القياس تاما وهو الا يفتقد شي يكون به قياسا وقوله لا
بالعرض تحفظا من الاشكال التي قد تنتج في بعض المواد على ما سيبين بعد مثل الانتاج من
موجبتين في الشكل الثاني اذا كانت المحمولات مساوية للموضوعات في الحمل وبعض
ما اخذ في هذا الحد هو بين بنفسه اعني وجوده للقياس وبعضه سيبين وجوده وذلك
ان كون القياس قولا جازما هو بين بنفسه اذ كان القول الجازم هو الذي
يصدق او يكذب وكذلك ما قيل فيه من ان يكون اللازم عنه شيئا غير المقدمات
وان يكون اللزوم ضروريا هو بين بنفسه وكذلك كون اللزوم بذاته لا بالعرض هو ايضا
امر بين بنفسه اعني ان القياس يجب ان يكون بهذه الصفة والذي يعني ان يبين هو ان
الواجب ان يوضع فيه اكثر من مقدمة واحدة وذلك سيبين فيما بعد اذا تبين ان كل
قياس فانما يأتلف من مقدمتين لا اكثر ولا اقل والقياس منه كامل ومنه كما قلنا غير
كامل والكامل هو الذي لا يحتاج في ظهور ما يلزم عنه من النتيجة الى استعمال شي اخر
غير ما بين به اما ظاهرا وغير الكامل هو الذي يحتاج في بيان ما يلزم عنه من النتيجة الى استعمال
شي اخر او اشيا اخر مما هو لازم عن المقدمات التي وضعت فيه وذلك ان القياس
بالجملة يجب ان يكون تاما وهو الا ينقصه شي يكون به قياسا وهذا ينقسم قسمين فمنه ما
لا ينقصه شي يبين به انه قياس وهو الذي يخص ههنا باسم غير الكامل ومنه ما لا ينقصه
شي يبين به انه قياس وهو الكامل واما المقول على الكل او المقول ولا على واحد

بتامه

فيعني به اذا لم يوجد شيء في كل الموضوع الا ويحمل عليه المحمول وذلك بان يكون
المحمول موجودا لكل الموضوع ولكل ما يتصف بالموضوع ويوجد فيه حتى يكون قولنا كل
ما هو حيوان فهو جسم اذا اردنا به معنى المقول على الكل ليس معناه كل واحد من الحيوانات
فهو جسم بل كل واحد من الحيوانات وكل ما يتصف بكل واحد منها فهو جسم وهذا
هو الفرق بين المقول على الكل المستعمل ابدا في هذا الكتاب وبين المقدمة الكلية
وكذلك القول ولا على واحد انما يعني به اذا لم يوجد شيء في كل الموضوع الا ويسلب
عنه المحمول حتى يكون المحمول مسلوبا عن كل الموضوع وعن جميع الاشياء الموجودة فيها
الموضوع اعني الاشياء التي تتصف بالموضوع فهذه هي الاشياء التي يجب ان تقدم
معرفتها قبل النظر في اصناف المقاييس اي صنف كان وكل مقدمة فاما ان يكون
مطلقة اي موجودة بالفعل واما اضطرارية واما ممكنة ولذلك تنقسم اجناس المقاييس
بانقسام جهات المقدمات وكل واحدة من هذه اما موجبة او سالبة واما كلية واما
جزئية واما مهملة ولذلك تتنوع المقاييس الموجودة من قبل هذه الجهات اعني
ان منها ما يكون من مقدمات ضرورية ووجودية وممكنة كما تتنوع من جهة اختلاف المقدمات
في الكمية والكيفية واعني بالكمية اختلافها من قبل الاسوار وبالكيفية اختلافها من
قبل الايجاب والسلب والجهة الضرورية والممكنة قد عرفناها من الكتاب المتقدم
اما الوجودية فيشبه ان يكون اريد بها ههنا الموجودة بالفعل التي ليست بضرورية
اعني التي توجد المحمول فيها لكل اشخاص الموضوع وذلك في اكثر الزمان وهذا هو
الفرق بين الضرورية والموجودة بالفعل اعني الضرورية يوجد المحمول منها لكل اشخاص الموضوع
في كل الزمان واما تلك ففي اكثر الزمان ويشبه ان يدخل في هذا الصنف من المقدمات التي
يحمل من امرها انها ضرورية او غير ضرورية لا الموجودة بالفعل ما دام الموضوع موجودا او ما دام
المحمول موجودا وهو الذي يذهب اليه الاسكندر لان هذه شخصية وان وجد منها كلية
ففي الاقل من الزمان وبالعرض وقد حذر ارسطو من استعمال امثال هذه المقدمات الوجودية
فيما ياتي بعد وان كان قد يستعملها ارسطو لا من حيث عنده الى ذلك ولا هي ايضا شيء يشمل

الضروري

الضروري والممكن على ما يذهب اليه ثاوفرسطس وغيره الا ان يريد المعلوم الوجود
المجهولة كونها ضرورية او ممكنة فان المقصود ههنا هو قسمة المقدمة الى اقسام الوجود
او الى اقسام المعارف لا الى الموجودة لنا بالطبع في المقدمات ويتبين هذا
من قولنا بعد وهذه المقدمات الثلث اعني المطلقة والضرورية والممكنة منها
ما ينعكس ومنها ما لا ينعكس واعني بالانعكاس ان يتبدل ترتيب اجزاء القضية فيصير
محمولها موضوعا وموضوعها محمولا ويبقى صدقها وكيفيتها من الايجاب والسلب ايضا
محفوظا فاما اذا تبدل الترتيب ولم يبق الصدق محفوظا فهو الذي يسمى في هذه
الصناعة قلب القضية فاما المقدمات المطلقة الكلية فان السالبة تنعكس محفوظة
الكمية مثال ذلك انه ان كان ولا شيء من اللذة خير صادقا فقولنا ولا شيء من الخير لذة
صادق ايضا واما الموجبة الكلية فانها تنعكس ايضا لكنها لا تنعكس محفوظة الكمية اعني كلية
كالحال في السالبة بل تنعكس جزئية وذلك انه ان كان قولنا ان كل لذة خير صادقا
فقولنا بعض الخير لذة صادق واما المقدمات الجزئية المطلقة فان الموجبة منها
تنعكس جزئية وذلك انه ان كان قولنا بعض اللذة خير صادقا فواجب ان يكون قولنا
بعض الخير لذة صادق ايضا واما السالبة منها فليس ينعكس دائما وفي كل مادة في
هذا الصنف وهو الذي يشترط في المقدمات المنعكسة وذلك انه ان كان صادقا
قولنا بعض الحيوان ليس بانسان فليس بصادق عكس هذا وهو قولنا بعض الانسان ليس
بحيوان فالاستقراء كاف في بيان ما لا ينعكس فيها مثل السالبة الجزئية واما ما
ينعكس منها فقد يحتاج الى قول فلنكن او لا مثال السالبة الكلية قولنا ا ولا على شيء
من ب على ان يكون ا مثالا للمحمول و ب مثالا للموضوع فان التمثيل بالحروف هو
احرى الا يظن بما تبين من ذلك انه انما لزم من قبل المادة اعني من قبل المثال
الموضوع فيه لا من قبل الامر في نفسه مثل ان نضع بدل ا حيوانا وبدل ب حجرا
فاقول انه اذا كان قولنا ولا شيء من ا ب صادقا فانه يجب ضرورة ان يكون ولا
شيء من ب ا صادقا لانه ان لم يكن قولنا ولا شيء من ب ا صادقا فنقيضه هو


باوفرسطس ار
تقسيم المقدمات الى ما ينعكس والى ما لا ينعكس وتحديد الانعكاس وبيان المقدمات المنعكسة
في انعكاس القضايا

قولنا ولا شيء من ا ب باضطرار فنقيضه اذن صادق وهو اما الموجبة الجزئية
التي في المادة الممكنة التي هي مضادة للمادة الضرورية واما الجزئية الموجبة
الضرورية اذ كان ليس يمتاز عنها بين المادتين فان المطلقة هي من طبيعة
الممكن والمحال الذي يعرض من فرضها هو واحد بعينه اذ كان الممكن هو الذي
اذا انزل بالفعل لم يلزم عن انزاله محال لكن ان انزلناها الجزئية الضرورية
تبين بالبيان المتقدم في السالبة المطلقة لزوم المحال عن هذا الوضع وان انزلناها
الجزئية الممكنة مثلا ان يعرض بعض ا ب بامكان فهو ظاهر انا ان انزلنا ان بعض ا
ب بالفعل انه ليس يعرض عن ذلك محال لكن ان انزلنا ان بعض ا ب بالفعل
فبعض ب ا بالفعل لان الجزئية المطلقة قد تبين انعكاسها وقد كنا وضعنا انه ولا
شيء من ب ا بالضرورة هذا خلف لا يمكن فان الموجود من طبيعة الممكن والممكن
هو مضاد للضروري واذا اكذبت الموجبة الجزئية الضرورية والممكنة فوجب ان
تصدق السالبة الضرورية الكلية لان ما ليس موجودا بامكان ولا بالضرورة فهو
مسلوب بالضرورة واما الموجبة الكلية الضرورية فانها تنعكس ايضا جزئية ضرورية
لانه ان كان كل ب ا باضطرار صادقا فاقول انه يجب ان يكون بعض ا ب
باضطرار صادقا فان كان بعض ا ب بامكان لا باضطرار وجب ان يكون بعض ب
ا بامكان وذلك بتبيان الوضع المتقدم المستعمل في الوجوديين وذلك انه اذا فرضنا
بعض ب الذي هو موجود في ا بامكان شيئا محسوسا كان ذلك الشيء بعض ا
وبعض ب فيكون اذن بعض ب ا بامكان وقد كنا وضعنا كل ب ا
باضطرار وهذا خلف لا يمكن فاذن وجب ان يكون الصادق مع قولنا كل
ب ا باضطرار ان بعض ا ب باضطرار واما الموجبة الجزئية الاضطرارية
فانها تنعكس ايضا جزئية ضرورية لانه ان كانت بعض ب ا باضطرار فواجب
ان يكون شيء من ا باضطرار هو ب والا لم يكن شيء من ب باضطرار هو ا فهذه
هي المقدمات المنعكسة في المطلقة والاضطرارية وهذا البيان الذي كشفناه هو

الصادق على ما تبين في الكتاب المتقدم وهو قولنا بعض ب ا فلنفرض ذلك البعض
شيئا محسوسا وهو ج مثلا فنكون ج التي هي بعض ب موجودة بالحس في ا
فهي بعض ا فيكون بعض ا موجودا بالحس في ب وقد كنا فرضنا انه ولا شيء من
ا هو ب صادقا وذلك خلف لا يمكن فاذن قولنا بعض ب ا كاذب واذا كان
هذا صدق قولنا ولا شيء من ب هو ا وهو الذي قصدنا بيانه واما الموجبة الكلية
المطلقة فانها تنعكس كما قلنا جزئية وذلك انه ان كان كل ب ا صادقا فاقول
انه يجب ضرورة في كل مادة ان يكون بعض ا ب صادقا برهان ذلك انه ان لم يكن
قولنا بعض ا ب صادقا فنقيضه هو الصادق وهو قولنا ولا شيء من ا هو ب واذا
كان هذا صادقا فعكسه ايضا صادق على ما تبين قبل من ان السالبة الكلية تنعكس
وهو قولنا ولا شيء من ب ا وقد كنا فرضنا ان كل ب ا هذا خلف لا يمكن فاذا
قولنا ولا شيء من ا هو ب هو كاذب واذا كذب هذا صدق نقيضه وهو قولنا
بعض ا ب واما الموجبة الجزئية فاقول انها تنعكس جزئية وذلك انه ان كان
بعض ب ا صادقا فبعض ا ب صادق ضرورة لانه ان لم يكن صادقا فنقيضه هو الصادق
وهو ولا شيء من ا هو ب واذا صدق هذا انعكس هذا ايضا صادق وهو قولنا و
لا شيء من ب ا وقد كنا فرضنا بعض ب ا هذا خلف لا يمكن فاذن قولنا ولا شيء
من ا ب كاذب ضرورة فنقيضه هو الصادق وهو قولنا بعض ا ب واما الجزئية
السالبة فانها لا تنعكس دائما مثال ذلك ان جعلنا في موضع ب حيا وفي موضع ا
انسانا فصدق قولنا ليس كل حي انسانا لم يصدق عكسه وهو قولنا ليس يصدق
كل انسان حيا وهذا كاف في الابطال كما قلنا فهذه هي المقدمات المنعكسة وغير
المنعكسة في المادة المطلقة واما المقدمات الاضطرارية فان الكلية السالبة
منها تنعكس كلية ايضا والكلية الموجبة جزئية وكذلك الجزئية الموجبة كالحال
في المطلقة وبيان ذلك انه ان كان ولا شيء من ب ا باضطرار صادقا فاقول انه
يلزم ان يكون ولا شيء ا ب باضطرار صادقا ايضا برهان ذلك انه ان لم يكن صادقا

وانعكاس الضرورية

وان

البيان الذي اعتمده ارسطو فيها وبحل الشكوك التي تشكك بها القدما في
هذا الباب **القول في انعكاس المقدمة الممكنة** واما المقدمات
الممكنة اعني التي يقال عليها اسم الممكن بالحقيقة وهي التي يمكن ان يوجد والا يوجد في
الزمان المستقبل فان الحال في انعكاس الموجبات منها كالحال في انعكاس الموجبات
المطلقة والضرورية اعني ان الكلية الممكنة والجزئية تنعكسان جزئية وذلك بين انه
ان كان كل ا ب بامكان او بعض ا ب بامكان فاقول ان بعض ب ا بامكان
لانه ان لم يكن بامكان بل باضطرار الجـ فبعض ا ب باضطرار على ما تقدم وقد
كان وضع ان كل ا ب بامكان هذا خلف لا يمكن واما المقدمات السالبة التي
في هذه المادة فانعكاسها على ضد الانعكاس في تلك وذلك ان الكلية السالبة
في هذه المادة لا تنعكس كلية والجزئية تنعكس على ما سنبين ذلك عند القول
في المقاييس التي تاتلف من المقدمات الممكنة والسبب في ذلك ان السوالب في
هذه المادة ليست سوالب بالحقيقة على ما تبين في الكتاب المتقدم وانما قوتها
قوة الموجبات وذلك ان الجهة فيها نظير الكلمة الوجودية في القضايا التي ليس فيها
جهة وكما ان القضية التي لا يقترن حرف السلب فيها بالكلمة الوجودية وانما يقترن بالمحمول
هي موجبة مثل قولنا زيد يوجد لا اخر او يوجد لا ابيض كذلك هذه القضايا لما كان
حرف السلب لا يقترن فيها بالجهة وانما يقترن بالمحمول مثل قولنا هذا ممكن ان لا يكون
في شيء من هذا او يمكن الا يكون في بعض هذا وسنبين هذا فيما بعد بيانا اكثر واذ
قد تبين هذه الاشياء فلنقل من اي شيء ياتلف القياس الذي حد قبل وبماذا
ياتلف وكيف جهة ايتلافه وهي بالجملة ايتلافا يلزم عنه شيء اخر غيره بالضرورة
ثم من بعد ذلك ينبغي ان نتكلم في البرهان لان الكلام في القياس يجب ان يتقدم على الكلام
في البرهان لان القياس اعم من البرهان اذ كان كل برهان قياسا وليس كل قياس
برهانا وذلك انه اذا كان شكله منتجا ولم تكن مقدماته صادقة فنقول ان القياس
المطلوب في هذا الكتاب انما هو القياس الذي يولف على مطلوب بحدود مثل قولنا

في [illegible] القياس



هل كل ج هو ا ام ليس شيء من ج ا وهو بين انا اذا اخذنا شيئا منسوبا الى
ا والى الذين هما طرفا المطلوب وهو مثلا ب انه ياتلف من ذلك مقدمتان
من ثلثة حدود متباينان بحدين ومشتركتان في حد واحد وانه اذا اخذنا شيئا
مشتركا لطرفي المطلوب بهذه الصفة انه يمكن ان يتبين به المطلوب اعني ان ج
هي ا او ان ج ليست هي ا او ليس فيها اما مثال ذلك ان نقول ج هي ب
و ب هي ا فيلزم ان يكون ا في ج او نقول ج هي ب و ب ليست هي ا فيلزم
ان لا يكون ا في ج ويسمى موضوع المطلوب في المقدمة الواحدة الذي هو ج
الطرف الاصغر ومحمول المطلوب في المقدمة الثانية الذي هو الطرف الاكبر
والحد المشترك بينهما الذي هو ب الحد الاوسط ويسمى المقدمة التي فيها الطرف
الاصغر الصغرى والتي فيها الطرف الاكبر الكبرى ويسمى ترتيب الحد الاوسط
من الطرفين الشكل ولما كان الحد المشترك بين الطرفين له اوضاع اربعة
احدها ان يكون موضوعا للطرفين او محمولا عليهما او موضوعا للاكبر ومحمولا على الاصغر
او بعكس ذلك فلننظر في اي ترتيب منها يصح ان يكون الاشكال الطبيعية للفكرة
الفكرية اعني التي يضع عليها الناس بالطبع لا بقوة صناعية فان هذا هو القياس
الذي تروم اعطائه هذه الصناعة اعني الذي تروم حصر اجناسه وتمييز الاصناف
المنتجة في جنس جنس منها من غير المنتجة ومن هذا الفحص يتبين لك ان الاشكال
الحملية ثلثة وان الشكل الرابع الذي يضعه جالينوس ليس بشكل طبيعي وهو ان
يكون الحد الاوسط محمولا على الطرف الاعظم موضوعا للاصغر لانه ليس يستعمله الفكر
بالطبع اعني انه ليس يوجد في كلام الناس ولو وجد لكان من جنس الشكل الاول
ولم يكن رابعا **الشكل الاول** فنقول اما اذا رتب الحد الاوسط
من الطرفين بان يكون محمولا على الاصغر والاكبر محمولا عليه مثل ان نقول كل ج
هو ب وكل ب هو ا فهو من البين بنفسه ان هذا الترتيب قياسي وانه يوجد
لنا بالطبع وارسطو يسمي هذا الترتيب الشكل الاول ولما كانت كل مقدمتين اما

ان يكون كلاهما كلية او جزئية او مهملة او يكون احديهما كلية والاخرى جزئية
او احديهما كلية والاخرى مهملة او احديهما مهملة والاخرى جزئية وكل واحدة من
هذه الاصناف الثلثة تنقسم قسمين اما ان يكون الكلية الكبرى والجزئية الصغرى
او بالعكس وكذلك الكلية مع المهملة والجزئية مع المهملة وكل واحد من هذه
الاصناف التسعة من التركيب اما ان يكون موجبتين معا او سالبتين معا او يكون
احديهما موجبة والثانية سالبة وهذان ضربان احدهما ان يكون الصغرى هي السالبة
والكبرى هي الموجبة والضرب الثاني عكس هذا فهو بين انه اذا ضربت هذه الاربعة
في تلك التسعة حدث عنها في هذا الشكل ستة وثلثون اقترانا وارسطوطاليس بين المنتج
منها من غير المنتج على ما اقول اما متى كانت المقدمتان كليتين موجبتين فانه ينتج موجبة
كلية ضرورة مثال ذلك من الحروف انه متى وضعنا كل ج هو ب وكل ب هو ا
فانا نقول انه ينتج عن ذلك ان كل ج هو ا وذلك بالضرورة ودائما ومثال ذلك
من المواد اما متى وضعنا ان كل انسان حيوان وكل حيوان حساس فانه يلزم عن
ذلك ان يكون كل انسان حساسا واللزوم هاهنا ظاهر من معنى المقول على الكل
الذي رسمناه في اول هذا الكتاب وذلك ان معنى قولنا كل ب هو ا او كل
حيوان حساس وهو المقدمة الكبرى في هذا التاليف انما هو ان كل ما هو ب و
يوصف بب بايجاب فهو ا فاذا اضفنا الى هذا الوضع ان ج يوصف بب بايجاب
لزم ضرورة ان يوصف ج با وكذلك قولنا كل حيوان حساس انما يريد به كل ما يوصف
بانه حيوان فهو حساس فاذا اضفنا الى هذا ان الانسان يوصف بانه حيوان فهو ظاهر انه
يجب ان يوصف بالحساس فهذا هو احد الضروب المنتجة في هذا الشكل وكذلك متى كانت
المقدمتان كليتين وكانت الكبرى سالبة والصغرى موجبة فهو ظاهر ايضا من معنى المقول
ولا على واحد انه ينتج سالبة كلية مثال ذلك قولنا كل ج فهو ب ولا شيء من ب
هو ا فيجب عن ذلك ولا شيء من ج ا لان معنى قولنا ولا شيء من ب ا اي ولا شيء
مما يوصف بب بايجاب هو ا وج يوصف بب بايجاب هو ا و ج يوصف بب بايجاب

فيجب

فيجب ان لا توصف بشيء من ا واما متى كانت المقدمتان الكليتان سالبتين
معا او كانت الكبرى موجبة والصغرى سالبة فانه لا يكون عن ذلك قياس منتج لا
كلي ولا جزئي وذلك ظاهر من انه ينتج في المواد مرة موجبا صادقا ومرة سالبا
صادقا ومن انه ايضا ليس فيه معنى المقول على الكل اذ كان شرط ما يقال على
الكل انما هو ان يكون ا مسلوبة عن كل ما يوصف بب وصف ايجاب ولما كانت
ج توصف بب وصف سلب لم يجب منه ان يوصف با وصف سلب ومتى كانت
الكبرى موجبة او سالبة واما ان هذين الضربين ينتجان في المواد مرة موجبة صادقة
ومرة سالبة صادقة فذلك ظاهر متى جعلنا حدود المقدمتين الكليتين اللتين
الكبرى منهما موجبة والصغرى سالبة مرة الحي والانسان والفرس على ان الحي
هو الحد الاكبر والاوسط الانسان والاصغر الفرس ومرة الحي والانسان و
الحجر فانه اذا قلنا ولا فرس واحد انسان وكل انسان حي انتج موجبا كليا وهو
ان كل فرس حي واذا قلنا ولا حجر واحد انسانا وكل انسان حي انتج سالبا
كليا وهو قولنا ولا حجر واحد حي واذا كان هذا التركيب مرة ينتج السالب ومرة
ينتج الموجب فليس يلزم عنه شيء اخر من الاضطرار ودائما على ما اخذ في حد
القياس واذا كان ذلك كذلك فليس بقياس وكذلك الحدود التي ينتج الموجب
في المقدمتين السالبتين الكليتين هي النطق والفرس والانسان والتي ينتج
السالب هي النطق والفرس والحمار وذلك انه ولا انسان واحد فرس ولا فرس
واحد ناطق ينتج كل انسان ناطق وايضا ولا حمار واحد فرس ولا فرس واحد ناطق
ينتج ولا حمار واحد ناطق فاذن هذا التاليف مرة ينتج الموجب ومرة السالب
فليس بتاليف قياسي فهذه جمل المقاييس التي تاتلف من مقدمتين كليتين في
هذا الشكل اعني ان اثنين منها منتج واثنين غير منتج الا انه ينبغي ان يعلم ان الذي
من كليتين سالبتين في هذا الشكل ليس ينتج اصلا شيئا من الاشياء لا بقياس
صناعي ولا بقياس طبيعي وهو الذي ياتي به الفكر من غير روية واما التي الصغرى

فيه سالبة فقد يظن به انه ينتج سالبة جزئية اذا عكسنا المقدمات لكن
هذا النوع من الانتاج ليس هو عن قياس يقع عليه الفكر بالطبع وانما
كان يكون منتجا لو كان الشكل الرابع قياسا طبيعيا والمقصود هنا كما قلنا
انما هو احصاء المقاييس التي يقع عليها افكار الناس بالطبع وايضا متى كانت
احدى المقدمتين في هذا الشكل كلية والاخرى جزئية فانه متى كانت الكلية
هي الكبرى موجبة كانت او سالبة وكانت الجزئية هي الصغرى وكانت موجبة
فانه يكون عن ذلك قياس منتج كامل مثال ذلك انه متى وضعنا ان بعض ج هو ب
وكل ب هو ا فانه يجب ان يكون بعض ج هو ا وذلك بين من معنى المقول على
الكل لان معنى قولنا كل ب هو ا كما قلنا غير مرة هو كل ما يوصف بب وصف
ايجاب فهو ا وبعض ج وضع موصوفا بب فواجب ان يكون ذلك البعض موصوفا
با وكذلك متى وضعنا ان بعض ج هو ب ولا شيء من ب ا فانه يجب عن
ذلك ان بعض ج ليس ا وذلك ايضا بين من معنى المقول على الكل السالب
وعلى هذا النحو يلزم الامر متى جعل عوض الجزئية في هذين الصنفين مهملة لان
المهملة قوتها قوة الجزئية اذ كانت المهملة لا تنفك من ان تكون جزئية وذلك
هو الدائم الضروري الوجود فيها واما كونها دالة على المعنى الكلي فليس بلازم لها ولذلك
جعلوا قوتها قوة الجزئية واما اذا كانت المقدمة الكلية هي الصغرى موجبة كانت او
سالبة وكانت المقدمة الكبرى غير كلية اما مهملة واما جزئية سالبة كانت او موجبة
فانه لا يكون عن ذلك قياس وذلك ظاهر فيها من انه ليس يوجد فيها معنى المقول على
الكل فظاهر ايضا من المواد اعني انها توجد تنتج في المواد مرة موجبا ومرة سالبا ومثال
ذلك متى وضعنا ان كل ج هو ب وا موجودة في بعض ب او غير موجودة في بعض ب
فانه ليس يلزم عنه ان تكون ا مسلوبة عن بعض ج او موجودة في بعض ج وذلك انه
نقص هنا من شرط المقول على الكل الحالة الموجودة فيه اذ كان معنى المقول على الكل ان
تكون المحمولة بايجاب او سلب على كل ما يوصف ب بايجاب فقط واعني انما هو بمنزلة



على بعض ب لا على كلها ومثال الحدود التي ينتج الموجب الصادق في التي الصغرى منها
كلية موجبة والكبرى جزئية موجبة الحجر والقنية والحكمة وذلك ان كل حكمة قنية
وبعض القنية حجر والنتيجة كل حكمة حجر والتي ينتج السالب الحجر والقنية والجهل
الذي على طريق الملكة اعني المكتسب وذلك ان كل جهل قنية وبعض القنية
حجر ولا جهل واحد حجر وهذا ايضا غير منتج بالطريق الطبيعي وكذلك متى وضعنا
انه ولا شيء من ج هو ب وبعض ب ا او بعض ب ليس هو ا فانه لا ينتج نتيجة
محفوظة الكيفية وذلك بين ايضا من معنى المقول على الكل ومن المواد فمثال
حدود المقدمات التي تنتج الموجب مما الكبرى فيه موجبة جزئية والصغرى
سالبة كلية الابيض والفرس والققنس وذلك انه ولا ققنس واحد فرس
وبعض الفرس ابيض ينتج كل ققنس ابيض والحدود التي ينتج سالبة صادقة
الابيض والفرس والغراب وذلك انه ولا غراب واحد فرس وبعض الفرس ابيض
ينتج ولا غراب واحد ابيض وهو سالب صادق واذا تبين في امثال هذه المقاييس
انها تنتج الموجب الكلي مرة والسالب الكلي مرة فبين انه ليس ينتج سالبا جزئيا
ولا موجبا جزئيا وذلك انه من جهة انها قد تنتج الموجب الكلي فليس يمكن فيها
ان تنتج دايما سلبا جزئيا ومن جهة انها تنتج السالب الكلي فليس يمكن فيها ان تنتج
دايما ايجابا كليا ولا جزئيا وهذه ليست مقاييس بالاضافة الى ما ينتج بطريق
طبيعي وكذلك يلحق الامر ان اخذنا هاهنا بدل الجزئية مهملة اذ كانت قوتهما
واحدة وكذلك ايضا متى كانت المقدمة الكبرى كلية موجبة كانت او سالبة و
كانت المقدمة الصغرى جزئية سالبة فانه لا يكون ايضا قياس ينتج المطلوب بطريق
طبيعي لان الطرف الاصغر لما كان ليس يوجد فيه الحد الاوسط اعني ليس هو محمولا
عليه بايجاب على الشريطة المفروضة في المقول على الكل امكن ان يوجد الطرف الاكبر
منه والا يوجد في شيء منه ومثال ذلك انا اذا وضعنا ان بعض ج غير موجود في شيء
من ب وكل ب ا فانه يمكن ان ينتج ان ا موجودة مرة لبعض ج ومرة غير موجودة ومثال

حدود ذلك من المواد الحي والانسان والابيض وذلك ان بعض الابيض ليس بانسان
وكل انسان حي فان كان قولنا بعض الابيض ليس بانسان وهي السالبة الجزئية
تصدق مع السالبة الكلية وهي قولنا ولا واحد من الابيض انسان كان القياس مؤلفا
من مقدمتين صغراهما سالبة كلية وكبراهما موجبة كلية وقد تبين ان هذا غير منتج
من جهة الحدود التي تنتج المتضادين وان كانت لا تصدق مع قولنا بعض الابيض ليس
بانسان السالبة الكلية فيكون بعض الابيض ضرورة هو انسان وبعضه ليس بانسان
فاذن لا يوجد في هذا الموضع حدود تنتج المتضادين اعني الموجب والسالب اذ كان
يجب ان يكون بعض ج هو ا لانه اذا صدق مع قولنا بعض الابيض ليس بانسان
قولنا ان بعض الابيض انسان كان اللازم عن هذا التاليف تاليفا منتجا وهو الذي
يكون من موجبة صغرى جزئية وكبرى كلية وقد تبين انه ينتج ولا بد موجبة جزئية
فلذلك لا يصح ان يوجد في مثل هذه المادة سالب كلي لانه نقيض الموجب الجزئية
لكن يتبين في مثل هذه المادة اعني اذا كانت المقدمة الجزئية السالبة صادقا
مع الموجبة الجزئية وهي التي يسمى جزئية بالطبع ان هذا التاليف غير منتج فانه
يمكن ان نجد في ذلك البعض الذي سلب عنه الانسان ما يصدق عليه الحيوان و
ما يكذب عليه وذلك ان بعض الابيض الذي ليس بانسان اذا فرضناه الثلج مثلا
صدق قولنا ولا ثلج واحد حيوان واذا فرضناه الققنس مثلا صدق قولنا ان كل
ققنس حيوان فمن هذه الجهة قد يظهر لنا ان هذا التاليف مرة ينتج موجبا كليا
صادقا ومرة سالبا صادقا كليا وهما المتضادان وقد يمكن ايضا ان يتبين ان
هذا الشكل غير منتج من جهة انه انما يطلب هنا المنتج دايما لا بحسب مادة من المواد
ولما كان هذا التاليف ان سلمنا انه ينتج موجبة جزئية فانما ينتجها في الموضع الذي يكون
الجزئية السالبة فيه جزئية سالبة بالطبع اعني في المادة التي تصدق معها الموجبة
الجزئية لا في الموضع الذي تصدق معها السالبة الكلية وهي التي تسمى جزئية بالوضع
وكان المطلوب من التاليفات انما هو المنتج بالذات وهو المنتج في كل مادة لم تعد

هذا

هذا التاليف في التاليفات المنتجة كما لا يعد الذي من موجبتين في الشكل الثاني
منتجا وان كان قد ينتج في بعض المواد لان المواد التي يتاتى فيها الانتاج من التي
لا يتاتى فيها الانتاج قد يكون عندنا مجهولة وكذلك يتبين ايضا ان التاليف الذي
يكون المقدمة الكبرى فيه سالبة كلية والصغرى سالبة جزئية انه غير منتج بمثل
هذا البيان بعينه وحدود ذلك من المواد غير النامي والانسان والابيض وذلك
ان بعض الابيض ليس بانسان ولا انسان واحد غير نام فان اخذنا من ذلك
البعض الثلج والققنس انتج لنا ان الثلج غير نام وان ققنس الذي هو الطاير نام فنجد
هذا التاليف ينتج المتقابلين معا واذا كانت المقدمتان الماخوذتان في هذا الشكل
كلتاهما جزئية او مهملة او احديهما مهملة والثانية جزئية فانه لا يكون من ذلك قياس
موجبتين كانتا معا او سالبتين معا او احديهما موجبة والاخرى سالبة وذلك بين من
انه ليس يوجد فيها معنى المقول على الكل اذ كان ذلك يقتضي شرطين احدهما ان
يكون الكبرى كلية كيف ما كانت في كيفيتها اعني موجبة او سالبة وان يكون الصغرى
موجبة ولا بد كيف ما كانت في كميتها اعني كلية او جزئية وقد تبين انه غير منتج من الحدود
التي تنتج المتضادات في جميع هذه التاليفات والحدود العامة لها اما فيما ينتج الموجب
الكلي فالحي والابيض والانسان اعني ان يكون الحي هو الطرف الاعظم والابيض
الاوسط والانسان الاصغر وذلك انا نجد في هذه الحدود جميع اصناف تلك
التاليفات وكلها ينتج موجبا وذلك ان بعض الانسان ابيض وبعض الابيض حي
وبعض الانسان ليس ابيض وبعض الابيض ليس بحي وكلها يلزم عنها ان الانسان حي
واما الحدود العامة لها التي ينتج فيها السالب الكلي فالحي والابيض اعني ان يكون الحي
هو الاكبر والابيض الاوسط والاصغر الحجر فقد تبين ان المنتج في هذا الشكل من غير المنتج وان
المنتج منها اربعة فقط وهو الذي يكون من موجبتين كليتين ومن موجبة كلية كبرى
وموجبة جزئية صغرى ومن كلية سالبة كبرى وجزئية موجبة صغرى ومن كلية سالبة كبرى
وكلية موجبة صغرى وانه ينتج جميع اصناف القضايا اعني انه ينتج موجبة كلية وموجبة جزئية

والجرم

وسالبة كلية وسالبة جزئية وان المقاييس المنتجة في هذا الشكل كاملة ولذلك
سمي بالشكل الاول وما ظن القدماء من ان الثلثة الاصناف التي في هذا
الشكل قد ينتج نتيجتين اعني ان الصنف الذي ينتج السالبة الكلية قد ينتج عكسها
وكذلك الذي ينتج الموجبة الجزئية والذي ينتج الموجبة الكلية اعني انهما
ينتجان ايضا عكسهما وهي موجبة جزئية فذلك جهل تعرض ارسطو ههنا وذلك
ان ارسطو انما قصد ان يعدد ههنا اصناف النتايج الموجودة بالذات واولا
للمقاييس الطبيعية لا الموجودة بالقصد الثاني وعلى غير مجرى الطبع القياسي

## القول في الشكل الثاني

واما متى حمل الحد الاوسط على الطرفين جميعا اعني على موضوع المطلوب
وعلى محموله وذلك اما بان يكون محمولا عليهما بايجاب او سلب او على احدهما بايجاب
وعلى الثاني بسلب كان الحمل في كليهما كليا او جزئيا او في احدهما كليا وفي الاخر جزئيا
او مهملا فانه بين ان مثل هذا التاليف هو تاليف قياسي وان لم يكن الفكر الانساني
يقع عليه بالطبع لا بطريق صناعي مثال ذلك انه قد يقع الا في هذا السقط ليس يجي
فيه سيل الدولم ذلك فنقول لان الحي يستهل صارخا فانه من البين ان هذا القول قد
حذف منه قايله المقدمة الصغرى لبيانها وهي ان هذا الطفل لم يستهل صارخا وهذا
هو اخذ المستهل صارخا الذي هو الحد الاوسط محمولا على الطرفين فليسم هذا التاليف
الشكل الثاني ولنسم الحد المحمول عليهما ايضا الحد الاوسط وموضوع المطلوب الاصغر
ومحموله المطلوب الاكبر والمقدمة التي موضوعها موضوع المطلوب المقدمة الصغرى
والتي موضوعها محمول المطلوب المقدمة الكبرى ولنفرض الاول في هذا القول هو
الطرف الاصغر ثم يليه الاوسط ثم يليه الاعظم ليتميز لنا الطرف الاكبر من الاصغر لانهما
في هذا الشكل لا يتميزان الا بالاضافة الى المطلوب وهذا الشكل ليس يوجد فيه قياس كامل
ويوجد فيه قياسات منتجة اذا كانت المقدمات كلية وغير كلية فاما اذا كانت كلية
فان القياس انما يوجد فيه اذا كان الاوسط محمولا على احد الطرفين ايهما كان بايجاب وكان
محمولا على الاخر بسلب واما اذا كان محمولا عليهما بايجاب فلن يكون فيه قياس منتج للنقض



او لا مقدمتين كليتين احديهما سالبة والاخرى موجبة ولتكن الكبرى هي السالبة
والصغرى هي الموجبة فاقول انها تنتج سالبة كلية مثال ذلك كل ج هو ب
ولا شيء من ا هو ب واقول انه يلزم عن ذلك ولا شيء من ج هو ا لانه اذا
عكسنا السالبة الكلية وهي قولنا ولا شيء من ا هو ب وقلنا ولا شيء من ب
هو ا وقد كان معنا ان كل ج هو ب انتجنا في الصنف الثاني من الشكل الاول على ما تبين
انه ولا شيء من ج هو ا ولنضع السالبة ايضا هي الصغرى والموجبة هي الكبرى
فاقول ان هذا التاليف ينتج ايضا سالبة كلية مثال ذلك قولنا ولا شيء من ج
هو ب وكل ا هو ب فهذا ينتج انه ولا شيء من ج هو ا برهان ذلك انا نعكس المقدمة
السالبة فيكون معنا ولا شيء من ب هو ج وقد كان معنا ان كل ا هو ب
فينتج لنا في الصنف الثاني من الشكل الاول انه ولا شيء من ا هو ج ثم نعكس هذه
النتيجة فيكون معنا ولا شيء من ج هو ا وهذه النتيجة بعينها كانت نتيجة القياس
الاول من هذا الشكل واما اذا كانت المقدمتان الكليتان موجبتين او سالبتين
معا فانه لا يكون عن ذلك قياس منتج ومثال ذلك انه اذا وضعنا كل ج هو ب وكل
ا هو ب فاقول انه ليس يلزم عن ذلك ان يكون كل ج هو ا ولا بعض ج هو ا
وذلك بين من المواد التي ينتج المتضادات فمثال ذلك الحدود التي ينتج الموجب
من المواد الانسان والجوهر والحي على ان ناخذ الجوهر هو الحد الاوسط وذلك
ان كل انسان جوهر وكل حي جوهر وهذا ينتج في هذه المادة ان كل انسان حي و
مثال الحدود التي ينتج السالب من المواد الحجر والجوهر والحي وذلك ان كل حجر
جوهر وكل حي جوهر ~~وهذا ينتج في هذه المادة ان كل انسان حي~~ ومثال الحدود
ولا حجر واحد حي وكذلك متى وضعنا انه ولا شيء من ج هو ب ولا شيء من
ا هو ب فانه يوجد هذا التاليف ايضا في المواد ينتج المتضادين معا ومثال الحدود
التي ينتج الموجب الانسان والخط والحي وذلك انه ولا انسان واحد خط ولا حي واحد
خط ينتج وكل انسان حي ومثال الحدود التي ينتج السالب الكلي الحجر والخط والحي

وذلك انه ولا حجر واحد حي ولا حي واحد حجر فينتج ولا حجر واحد حي فيوجد هذان
التاليفان مرة ينتجان الموجب ومرة ينتجان السالب فليسا بقياس وقد تبين من
هذا القول اذا كانت المقدمتان كليتان متى يكون قياس في هذا الشكل ومتى
لا يكون وان القياسات المنتجة في هذا الشكل ليست بكاملة اذ كانت انما
يبين انها منتجة بغيرها لا بنفسها وهو ردها الى الشكل الاول واما اذا كانت
احدى المقدمتين في هذا الشكل كلية والاخرى جزئية فانه اذا كانت الكبرى
كلية والصغرى جزئية وكانت احديهما مخالفة للاخرى في الكيفية اعني ان
كانت احديهما سالبة والاخرى موجبة فانه يكون من ذلك قياسات منتجة فليكن
الكبرى سالبة كلية والصغرى موجبة جزئية ومثال ذلك ان يكون بعض ج
هو ب ولا شيء من ا ب فيكون ~~معنا بعض ج هو ب ولا شيء من ب هو ا~~ فانه
ان من الاضطرار ان يكون بعض ج ليس هو ا لانه ينعكس ولا شيء من ا ب فيكون معنا
بعض ج هو ب ولا شيء من ب ا فيرجع هذا الى الشكل الاول وقد تبين انه يلزم
في هذا الشكل ان يكون بعض ج ليس هو فيه شيء من ا ولتكن ايضا المقدمة
الكبرى الكلية الموجبة والصغرى السالبة الجزئية مثال ذلك ان يكون بعض ج
ليس ب وكل ا هو ب فاقول انه يلزم عنه جزئية سالبة وهو ان بعض ج
ليس هو ا برهان ذلك انه ان لم يكن قولنا ان بعض ج ليس هو ا صادقا فليكن
الصادق نقيضه وهو ان كل ج هو ا ونضيف اليها المقدمة الثانية التي وضعنا
وهو قولنا وكل ا ب فيلزم عنه في الشكل الاول ان يكون كل ج هو ب وقد
وضعنا ان بعض ج ليس ب هذا خلف لا يمكن وما لزم عنه الكذب فهو كذب
والكذب انما لزم عن وضعنا ان كل ج ا فقولنا كل ج ا كذب فنقيضه اذن
صادق وهو قولنا بعض ج ليس ا وذلك ما اردنا بيانه واما اذا كانت المقدمة
الكبرى في هذا الشكل هي الجزئية والصغرى هي الكلية وكانت احديهما مخالفة
في الكيفية للثانية فانه لا يكون عن ذلك ايضا قياس فليكن اولا الكبرى جزئية سالبة

والصغرى

والصغرى موجبة كلية ومثال ذلك ان يكون كل ج هو ب وبعض ا ليس هو
ب وبيان ذلك انها توجد ينتج في المواد المختلفة المتضادين معا فالحدود
التي ينتج الموجب الغراب والحي والجوهر والغراب هو الاصغر والحي هو الاوسط
فان كل غراب حي وبعض الجوهر ليس بحي ينتج كل غراب جوهر وهو موجب صادق
واما الحدود التي ينتج السالب فهي الغراب والحي والابيض وذلك ان كل غراب
حي وبعض الابيض ليس بحي فينتج ولا غراب واحد ابيض وذلك صادق وكذلك
ايضا لا يكون قياس اذا كانت الكبرى موجبة جزئية والصغرى سالبة كلية ومثال
ذلك من الحروف ولا شيء من ج هو ب وبعض ا هو ب والحدود التي تنتج
الموجب في هذا التاليف هي الحجر والحي والجوهر والحجر هو الاصغر والحي هو الاوسط
وذلك انه ولا حجر واحد حي وبعض الجوهر حي يكون النتيجة كل حجر جوهر والحدود
التي ينتج السالب هي العلم والحي والجوهر والعلم هو الاصغر بحسب ترتيبنا والحي هو الاوسط
وذلك ان العلم ليس بحياة وبعض الجواهر حية والنتيجة العلم ليس بجوهر فقد تبين
اذا كانت المقدمة الكلية في هذا الشكل مخالفة للجزئية في كيفيتها متى يكون قياس
ومتى لا واما اذا كانت الكلية والجزئية متوافقتين في الكيفية اعني اما سالبتين
معا او موجبتين معا فلا يكون منهما قياس البتة فليكن اولا سالبتين فلتكن الكلية
هي المقدمة الكبرى والجزئية الصغرى ومثال ذلك ان تكون ب ليست في كل ج
ولا شيء من ا هو ب وبرهان ذلك ان قولنا ب ليست في كل ج هو غير محدود
فقد تصدق معه السالبة الكلية وقد تصدق معه الموجبة الجزئية فاذا صدقت معه
السالبة الكلية لم يكن منتجا على ما تبين ووجدت حدود ينتج موجبة كلية واذا صدقت
معها الموجبة الجزئية لم توجد حدود ينتج موجبة كلية وذلك انه لو وجدت حدود
ينتج ان كل ج هو ا وقد كان معنا ولا شيء من ا هو ب لقد كان يجب ان يكون ولا
شيء من ج هو ب فيكون الجزئية السالبة سالبة بالوضع لا بالطبع وقد كنا فرضناها
سالبة بالطبع وهي التي تصدق معها بعض ج هو ب هذا خلف لا يمكن لكن يبين

وما كان هذه ينتج ومرة لا ينتج م

ان هذا التاليف غير منتج من قبل ان تلك السالبة الجزئية غير محدودة اعني
انها مرة تكون جزئية بالطبع ومرة بالوضع فتكون مرة ينتج ومرة لا ينتج لم يعد قياسا
اذ القياس هو الذي ينتج نتيجة واحدة دايما وباضطرار وقد يمكن ان يستعمل
في هذا البيان المتقدم الذي استعمل في نظير هذا من الشكل الاول بان يوخذ
من ذلك البعض شي يصدق عليه محمول المطلوب وشي يكذب عليه مثال ذلك
ان نقول بعض الابيض ليس بحي ولا حجر واحد حي ثم ناخذ من بعض الابيض ما يكذب
عليه الحجر وهو الثياب البيض وما يصدق عليه الحجر وهو الرخام ولكن هذا البيان
قوته قوة النقل الى السالبة الصغرى الكلية ولذلك ما نظن ان ارسطو اضرب
ههنا عنه وليكونا ايضا موجبتين وتكون الكلية هي الكبرى والجزئية الصغرى
مثل ان يكون بعض ج ب وكل ا ب فانه ايضا لا يكون عن ذلك قياس وذلك
انه ان صدق قد يصح الموجبة الجزئية الموجبة الكلية كان ذلك غير منتج على ما تبين
ووجدت حدود ينتج الموجب فيها والسالب وان صدقت معها السالبة الجزئية
لم توجد هنالك حدود ينتج الموجب الكلي للسبب الذي قلناه في الذي يكون من
سالبتين لكن بين انه غير منتج بذلك الوجه بعينه الذي يتبين به ذلك و
اما ان كانتا جميعا سالبتين وكانت المقدمة الكلية هي الصغرى والجزئية هي
الكبرى مثل ان يكون ولا شي من ج ب وبعض ا ليس هو ب فانه لا يكون عن
ذلك قياس والحدود التي تنتج الموجب الكلي فيه هي الغراب والابيض والحي و
الغراب هو الاصغر والابيض هو الاوسط والحد الاكبر هو الحي والتي تنتج السالب الغراب
والابيض والحجر والغراب هو الاصغر والابيض هو الاوسط والحجر الاكبر وكذلك
لا يكون قياس وان كانتا موجبتين معا وتكون المقدمة الكلية هي الصغرى والجزئية
هي الكبرى لانه ينتج المتضادين فمثال الحدود التي تنتج الموجب القفنس والابيض و
الحي والقفنس هو الاصغر والابيض الاوسط وذلك ان كل قفنس ابيض وبعض
الحي ابيض والنتيجة كل قفنس حي والتي تنتج السالب الكلي الثلج والابيض والحي

وذلك

وذلك ان كل ثلج ابيض وبعض الحي ابيض والنتيجة ولا ثلج واحد حي فقد تبين
انه اذا كانت المقدمتان متشابهتين في الكيفية ومختلفتين في الكمية انه لا
يكون في هذا الشكل قياس واما اذا كانت كلتاهما جزئية او مهملة او احدهما
جزئية والثانية مهملة فانه لا يكون ايضا منهما قياس كانتا موجبتين معا او
سالبتين معا او احديهما موجبة والثانية سالبة لان جميعها ينتج في المواد المختلفة
الموجبة تارة والسالبة تارة والحدود العامة التي تنتج الموجب في جميعها هي
الانسان والابيض والحي والانسان هو الاصغر والابيض الاوسط والحي
الاكبر ولن يخفى عليك بيانها كلها ينتج ان الانسان حي والحدود العامة لجميعها
التي تنتج السالب غير النامي والابيض والحي والاصغر هو غير النامي والاوسط
الابيض وكلها منتج ان غير النامي ليس بحي فقد تبين من هذا القول انه اذا وجد
في هذا الشكل قياس منتج فمن الاضطرار ان تكون المقدمات على ما وصفنا اعني ان
تكون الكبرى كلية والثانية مخالفة لها في الكيفية وانه اذا وجدت المقدمات
بهذه الصفة فمن الاضطرار ان يكون في هذا الشكل قياس وبين مع هذا
ان كل قياس يكون في هذا الشكل فهو غير كامل اذ كان انما يبين فيه انه قياس
اذا زيد فيه اشياء اخر اما من الامور اللاحقة باضطرار المقدمات مثل انعكاسها او
رجوعها الى الشكل الاول واما باستعمال بيان الخلف في ذلك فهو بين انه لا يكون
في هذا الشكل نتيجة موجبة وانما يكون سالبة كلية او جزئية

## الشكل الثالث

واذا كان الحد الاوسط موضوعا لطرفي المطلوب والطرفان محمولان عليه فانه
يسمى هذا الشكل الشكل الثالث مثل ان يكون ا و ج محمولان على ب وهو بين
ان هذا الشكل ايضا شكل طبيعي وذلك انه قد يقول القايل ان ج هي الكون
ب هي ج وهي ا ومن المواد الجسم محدث لان الحايط جسم ولان الحايط محدث
والمقدمة التي فيها موضوع المطلوب تسمى الصغرى وهو الذي يسمى الحد الاصغر والتي
فيها محمول المطلوب الذي هو الطرف الاكبر يسمى الكبرى وليكن مثال الطرف الاصغر

ج والاوسط ب والاكبر ا ويكون ترتيبها في القرب بان نبتدئ اولا بالحد الاوسط
ثم يليه الاصغر ثم يليه الاوسط ثم يليه الاكبر وليس يكون ايضا في هذا الشكل قياس
كامل وقد يمكن ان يكون فيه قياس اذا كانت مقدمتاه كليتين او احديهما كلية و
الاخرى جزئية وقد يمكن الا يكون فيها قياس فلتكن اولا المقدمتان كليتين
ولتكن موجبتين مثال ذلك قولنا كل ب هو ج وكل ب هو ا فاقول انه ينتج
بعض ج هو ا لانه تنعكس الصغرى الكلية وهي قولنا كل ب هو ج جزئية فيصير
بعض ج هو ب ومعنا ان كل ب هو ا فينتج في الشكل الاول ان بعض ج هو ا كما تبين
هنالك وقد تبين هذا بالخلف وبالافتراض اما بالخلف فبان ناخذ نقيض النتيجة ونضيف
اليها احدى المقدمتين فيلزم عنها نقيض المقدمة الثانية وما لزم عنه الكذب فهو كذب
~~واما بالافتراض اما بالخلف فبان ناخذ نقيض النتيجة ونضيف اليها احدى المقدمتين فيلزم~~
~~عنها نقيض المقدمة الثانية وما لزم عنه الكذب فهو كذب~~ واما بالافتراض فبان
نفرض بعض ب هو د وكان ج في كل ب و د هو جزء من ب فبالضرورة جزء
من ج ولان ا في كل ب و د جزء من ب فبالضرورة جزء من ا وقد كانت جزءا
من ج فبعض ج هو ا وكذلك متى كانت المقدمة الكبرى سالبة والصغرى موجبة
فانه يكون ايضا قياس مثال ذلك قولنا كل ب هو ج ولا شيء من ب هو ا فاقول
انه ينتج بعض ج ليس ا اعني سالبة جزئية لانه اذا عكسنا الموجبة الكلية جزئية ائتلف
القول هكذا بعض ج هو ب ولا شيء من ب هو ا فبعض ج ليس هو ا وذلك في الشكل
الاول واما اذا كانت الكلية السالبة هي الصغرى والكلية الموجبة هي الكبرى مثل
قولنا لا شيء من ب هو ج وكل ب هو ا فانه لا يكون في ذلك قياس ينتج المطلوب لانه
ينتج المتضادين عند استعماله في المواد فمثال الحدود التي ينتج الموجب الفرس والانسان
والحي والاصغر هو الفرس والاوسط هو الانسان وذلك انه ولا انسان واحد فرس
وكل انسان حي ينتج كل فرس حي وهو موجب صادق والحدود التي ينتج السالب غير
الناطق والانسان والحي والانسان ليس بغير ناطق والانسان حي وينتج ان غير الناطق ليس

بحي واما اذا كانت المقدمتان الكليتان سالبتين فانه لا يكون قياس اصلا فالحدود
التي ينتج الموجب الفرس وغير الناطق والحي والفرس هو الاصغر وغير الناطق والحي هو الاكبر
هو الاصغر وغير الناطق الاوسط وذلك ان غير الناطق ليس بفرس وليس بحي ينتج
الفرس حي والتي ينتج السالب الفرس وغير الناطق والانسان والفرس الاصغر
وغير الناطق الاوسط والانسان الاكبر وذلك ان غير الناطق ليس بفرس وغير
الناطق ليس بانسان والفرس ليس بانسان فقد تبين متى يكون قياس في هذا
الشكل اذا كانت المقدمتان كليتين ومتى لا يكون وذلك انه اذا كانتا موجبتين
كان قياسا ينتج موجبا جزئيا وكذلك متى كانت الكبرى هي السالبة والصغرى هي
الموجبة كان القياس ينتج سالبا جزئيا واما اذا كانتا سالبتين او كانت الصغرى
الكلية هي السالبة والكبرى هي الموجبة فانه لا يكون قياس واما اذا كانت
احديهما كلية والاخرى جزئية ايهما اتفق وكانتا موجبتين فانه يكون قياس
ينتج موجبة جزئية مثال ذلك انه اذا وضعنا ان كل ب هو ج وبعض ب هو ا
فاقول ان بعض ج هو ا اعني اذا كانت الصغرى هي الكلية والكبرى الجزئية و
ذلك انه ينعكس بعض ب هو ا فيكون معنا بعض ا هو ب وكل ب هو ج فينتج
في الشكل الاول ان بعض ا هو ج ثم ننعكس هذه النتيجة فينتج المطلوب وهو
ان بعض ج هو ا وهذا ينتج بعكسين وكذلك ايضا ان كانت الجزئية هي الصغرى
والكلية هي الكبرى فانه يكون قياس منتج ومثال ذلك ان نضع ان بعض ب هو
ج وكل ب هو ا فاقول انه ينتج ان بعض ج هو ا وذلك انه تنعكس هذه الجزئية
فيكون معنا بعض ج هو ب وكل ب هو ا فينتج في الشكل الاول ان بعض
ج هو ا وقد تبين هذا بالافتراض وذلك انه اذا افرضنا بعض ب مثلا
هو ز كان كل ز هو ج وكل ز هو ا ورجع الى الذي من كليتين موجبتين
في هذا الشكل اعني ان ينتج بعض ج هو ا وقد تبين بسياقة الكلام الى
المحال وهو الذي يسمى الخلف وذلك بان ناخذ نقيض النتيجة فنضيف اليها

احدى المقدمتين فيلزم ان يكذب الثانية مثال ذلك ان ناخذ ولا شي من ج
هو ا الذي هو نقيض النتيجة ونضيف اليها المقدمة الصغرى وهي قولنا بعض ب
هو ج فينتج لنا في الشكل الاول ان بعض ب ليست ا وهو نقيض المقدمة
الكبرى التي وضعنا وهو ان كل ب هو ا فقد ساق الكلام بوضع نقيض تلك
النتيجة فيه الى المحال فذلك النقيض اذن محال فالنتيجة صادقة فاما اذا كانت
احديهما موجبة والثانية سالبة وكانت المقدمة السالبة هي الكبرى والموجبة
هي الصغرى فقد يكون قياس مثال ذلك انا نفرض اولا ان السالبة الكبرى
هي الجزئية والموجبة الصغرى هي الكلية مثلا ان يكون كل ب هو ج وبعض ب
ليس ا فاقول انه ينتج ان بعض ج ليس هو ا وذلك بسياقة الكلام الى المحال و
ذلك انه ان لم يكن صادقا قولنا بعض ج ليس ا فليكن الصادق نقيضه وهو
كل ج هو ا فاذا اضفنا الى هذه المقدمة الصغرى وهي ان كل ب ج انتج لنا ان
كل ب هو ا وذلك محال لانه نقيض المقدمة الكبرى لانا قد كنا وضعنا ان بعض ب
ليس ا فنقيضه هو الصادق وهو ان بعض ج ليس ا وقد تبين ذلك بالفرض اذا
فرض بعض ب شيئا محسوسا وليكن مثلا ز فيكون معنا ولا شي من ز هو ا و
كل ز هو ج لان ز هو جزء من ب فيعود الى الصنف المنتج من هذا الشكل اعني
الذي من كليتين الكبرى سالبة والصغرى موجبة وينتج بعض ج ليس ا وهذا
الصنف ليس يتبين بالانعكاس وكذلك اذا كانت السالبة الكبرى هي الكلية
والموجبة الصغرى هي الجزئية فانه يكون ايضا قياس منتج ومثال ذلك بعض ب
هو ج ولا شي من ب هو ا فينتج بعض ج ليس هو ا وذلك اذا عكسنا الموجبة
مندرج الى الشكل الاول واما ان كانت المقدمة الكبرى هي الموجبة والصغرى
هي السالبة فانه لا يكون في ذلك قياس على المطلوب وهذا صنفان كالاول احدهما
ان تكون الكبرى هي الكلية والصغرى هي الجزئية والصنف الثاني عكس هذا فلنضع
اولا الكبرى هي الكلية والصغرى هي الجزئية مثال ذلك قولنا بعض

ب

ب ليس هو ج وكل ب هو ا فاقول ان هذا غير منتج وذلك انه منتج في المواد
المختلفة المتضادين معا فمثال المواد الذي تنتج فيها الموجب الانسان والحي
والنامي والانسان هو الاصغر والحي هو الاوسط والنامي هو الاكبر وذلك ان
بعض الحي ليس بانسان وكل حي نام وكل انسان نام واما الحدود التي تنتج
السالب فليس توجد اذ كان قد يصدق مع السالبة الجزئية الموجبة الجزئية فيكون
بعض ب هو ج وكل ب هو ا فبعض ج اذن هو ا فاذن ليس يصدق ولا شي
من ج هو ا لكن هذا الصنف يعد في غير المنتج من قبل انه انما ينتج في بعض
المواد وهي المادة التي تصدق فيها مع السالبة الجزئية الموجبة الجزئية وكذلك
اذا كانت الصغرى هي الكلية والكبرى هي الجزئية مثال ذلك ان يكون ولا شي من
ب هو ج وبعض ب هو ا فاقول انه غير منتج فالحدود التي تنتج الموجب المائي و
الانسان والحي وذلك انه ولا مائي واحد انسان وبعض المائي حي وكل انسان حي
وهي النتيجة والحدود التي تنتج السالب بعض المائي والعلم والحي وذلك انه ولا
مائي واحد له علم وبعض المائي له حيوة فلا علم واحد حياة وكذلك ايضا لا يكون
قياس اذا كانتا سالبتين معا اعني الكلية والجزئية ومثال الحدود التي تنتج السالب
اذا كانت الصغرى هي الكلية النامي والعلم والحي والنامي هو الاوسط والعلم هو
الاصغر والحي الاعظم وذلك ان النمو ليس بعلم وبعض النمو ليس بحياة و
العلم ليس بحياة وهي النتيجة ومثال الحدود التي تنتج الموجب المائي والانسان
والحي وذلك ان المائي ليس بانسان وبعض المائي ليس بحيوان وكل انسان حيوان
وهي النتيجة والحدود التي تنتج السالب اذا كانت المقدمة الكبرى هي الكلية الابيض
والثلج والغراب وذلك ان بعض الابيض ليس بثلج ولا ابيض واحد غراب و
النتيجة ولا ثلج واحد غراب واما الحدود التي تنتج الموجب فيه فليس توجد للعلة
التي تقدمت اعني لانه قد يصدق فيه مع السالبة الجزئية الموجبة الجزئية وذلك
انه ان كان كل ج هو ا وقد كان معنا بعض ب هو ج انتج لنا ان بعض ب هو ا

وقد وضعنا في مقدمات هذا القياس ولا شيء من ب اصلا فلا يمكن فاذا
لا يمكن في هذا الصنف ان ينتج موجبا اصلا لكن يعلم انه ليس بقياس لانه ليس
ينتج نتيجة واحدة دايما وذلك انه لا يبدى الموضع الذى يصدق فيه مع السالبة
الجزئية الموجبة الجزئية من الموضع الذى يصدق فيه معها السالبة الكلية
واما اذا كانت المقدمتان في هذا القياس جزئيتين او مهملتين او احدهما جزئية
والاخرى مهملة موجبتين كانتا معا او سالبتين معا او احديهما موجبة والاخرى سالبة
فانه لن يكون في ذلك قياس والحدود التى ينتج الموجب العامة لهذه الضروب
كلها البياض والانسان والحى والتى تنتج السالب الابيض وغير الناس والحى
والابيض هو الحد الاوسط فيها والحى هو الاكبر فقد تبين من هذا القول متى يكون
قياس في هذا الشكل ومتى لا يكون قياس وانه اذا كانت الصغرى في هذا
القياس موجبة وكانت فيه مقدمة كلية اما الصغرى واما غيرها انه يكون قياس
منتج وانه اذا كان قياس منتج فمن الاضطرار ان يكون المقدمات بهذه الصفة
وتبين ايضا ان القياسات في هذا الشكل غير كاملة وان منها ما تبين بالانعكاس
والافتراض والخلف ومنها ما تبين بالافتراض والخلف وانه ليس يوجد في هذا
الشكل نتيجة كلية لا سالبة ولا موجبة وانه يعم الاشكال كلها انه لا ينتج فيها من
سالبتين ولا من جزئيتين ولا من مهملتين ولا من مهملة وجزئية اذ كانت
المهملات قوتها قوة الجزئيات وتبين انه اذا كانت في كل واحد من اصناف المقاييس
مقدمتان احديهما كلية سالبة والاخرى موجبة انه قد يكون قياس منتج دايما اعنى
انه ينتج مطلوبا مفروضا وغير مفروض اما المطلوب المفروض فمتى كانت السالبة الكلية
هى الكبرى في الشكل الاول واما غير المفروض فمتى كانت الصغرى هى الكلية السالبة
وكذلك الحال في الشكل الثانى الذى يكون فيه الصغرى كلية والكبرى جزئية
وفي الشكل الثالث الذى يكون فيه الصغرى سالبة وذلك انه اذا كان ولا
شيء من ج هو ب وكل ب هو ا فاذا عكست هاتين المقدمتين فقيل بعض ا

هو ب

هو ب ولا شيء من ب هو ج فانه ينتج بعض ا ليس هو ج لكن لم نعد امثال
هذه المقاييس في المقاييس المقصودة ههنا اذ كان المطلوب ههنا انما هو
القياس الذى يقع عليه الفكرة بالطبع بالاضافة الى المطلوب المحدود فاما
القياس الذى ينتج غير المطلوب فليس تعتمده القوة الفكرية بالطبع ولا تولده
اصلا لانه مثلا اذا طلبنا هل ا في ج فقلنا ا في ج لان ا في ب و ب
في ج كان ذلك قياسا طبيعيا موجودا في كلام الناس كثيرا وهذا هو الشكل
الاول وكذلك اذا قلنا ا في ج لان ب في ج و في ا فهو بين ان هذا
التاليف موجود لنا بالطبع وهذا هو الشكل الثانى وهو موجود كثيرا في كلام الناس
بالطبع وكذلك اذا قلنا ا في ج لان ا و ج في ب هذا ايضا قياس موجود
لنا بالطبع وهذا هو الشكل الثالث واما ان نقول ان ا في ج لان ج في
ب و ب في ا فهو شيء لا يفعله بالطبع احد لان الذى يلزم عنه هو غير المطلوب و
هو ان ج في ا فكان هذا بمنزلة من قال ا في ج لان ا في ب و ب في د و
هذا شيء لا يفعله الفكرة بالطبع ومن هنا يتبين ان الشكل الرابع الذى ذكره
جالينوس ليس بقياس تقع عليه الفكرة بالطبع وذلك اذا طلبنا هل ج فيما
ا فقلنا ج فيما ا لان ب في ا و ج في ب فنحن بين احد امرين اما ان نحفظ
اللازم عن هذا التاليف و نطرح ذلك المطلوب بالجملة وهو ان ج في ا و
ذلك خلاف ما طلبنا واما ان نكون عندما نأتى بهذا التاليف نبقى المطلوب في
اذهاننا على ما كان عليه عند الطلب وهو ان يكون الموضوع فيه موضوعا و
المحمول محمولا وذلك ان كل مطلوب واحد فالموضوع فيه موضوع بالطبع والمحمول
فيه محمول بالطبع فاذا بقى الموضوع موضوعا عندنا في المطلوب والمحمول محمولا
وذلك موجود في اذهاننا بهذه الصفة ما دام المطلوب مطلوبا ثم اتينا
بحد اوسط يكون محمولا على محمول المطلوب وموضوعا لموضوع المطلوب على ما
يرى جالينوس ان هذا الشكل رابع بالاضافة الى المطلوب والا فههنا شكل

رابع وانما ههنا شكل اول اما على المطلوب واما على عكسه لكن ليس هيهنا ان
هذا الشكل الرابع انما تصور على هذه الجهة امنى بالاضافة الى المطلوب المحدود
الذى الموضوع فيه موضوع بالطبع والمحمول محمول بالطبع فانه ليس تصور شكل رابع
الا على هذا الوجه فمتى طلبنا وجود شى فى شى واخذنا حدا اوسط حملناه مرة على
محمول المطلوب ومرة حملنا عليه موضوع المطلوب فانه يلزم منه ان يكون الشى الواحد
بعينه كانه محمول على نفسه فان من جهة ما يحمل على محمول المطلوب ويوضع لموضوعه ياتى
كانه محمول على نفسه وذلك فى نهاية الاستكراه فهذا هو السبب فى ان لم توجد
فكرة بالطبع على مطلوب محدود حتى يكون هيهنا قياس ينتج المطلوب المحدود بعكسين
كما يراه جالينوس فى الشكل الرابع والفرق بين هذا العكس والعكس الذى يستعمله
ارسطو فى رد كثير من اصناف الشكل الثانى والثالث الى الاول ان ذلك العكس انما
هو فى تبيين الانتاج فى مقاييس طبيعية وهذا عكس فى قياس صناعى لا طبيعى وانما لم يلتفت
ارسطو الى المقاييس الصناعية لانها غير حاكية للوجود وتكاد ان تكون غير متناهية ولذلك
ظن قوم انه توجد نتايج كثيرة فى كل واحد من الاشكال غير النتايج الذى ذكرها ارسطو
ذلك اما جزئياتها واما عكوسها وتلك ان جعلت مطلوبات ثم انتجت بتوسط النتايج
الاول فذلك انتاج بطريق غير طبيعى بل صناعى وارسطو يبين ان الصنفين الكليين
من الشكل الاول اعنى اللذين ينتجان نتيجة كلية اكمل الاشكال كلها الا ان جميع اصناف
المقاييس النتيجة التى فى الشكل الثانى ترجع الكلية منها الى الكلية فى هذا الشكل وترجع
الجزئية التى فيه الى الجزئية وجميع اصناف الشكل الثالث الى الجزئية التى فى الشكل الاول
وذلك ان جميع اصناف الشكل الثالث انما ينتج جزئية والجزئية التى فى الشكل الاول يمكن
فيها ان تبين على طريق الخلف بالكلية التى فى الشكل الثانى التى تبين بالكلية التى فى
الشكل الاول فيكون هذان الصنفان من الشكل الاول اكمل من جميع اصناف المقاييس
المنتجة اذ كلها يمكن ان تبين بهذين الصنفين واما كيف تبين الجزئية التى فى الشكل الاول
على طريق الخلف بالكلية التى فى الشكل الثانى فمثل الاول وذلك انه ان كانت ا



في تبيين الانتاج خ

موجودة فى كل ب وب فى بعض ج فاقول ان ا موجودة فى بعض ج فان لم يكن
كذلك فنقيضها هو الصادق وذلك انه ولا شى من ا فى ج وقد كان
هيهنا ان ا موجودة فى كل ب فينتج فى الشكل الثانى ان ب غير موجودة فى شى
من ج وقد كنا فرضناها فى بعض ج هذا خلف لا يمكن وبمثل هذا يبين انتاج
السالب الجزئى فى الشكل الاول بالكلى الثالث من الشكل الثانى على طريق الخلف فقد
تبين من هذا القول اصناف القياسات المطلقة التى توجب اثبات شى وابطاله

**القول فى القياسات الاضطرارية** قال ولان المقدمات المطلقة
والاضطرارية والممكنة يخالف بعضها بعضا فى الجهة وفى المادة التى تدل عليها بالجهة
وذلك ان هيهنا اشياء كثيرة موجودة بالفعل من غير ان يكون وجودها باضطرار وهذه
هى المطلقة واشياء ليست بمضطرة ان يكون ولا هى موجودة بالفعل بل هى ممكنة
ان توجد فى المستقبل والا توجد وهذه هى الممكنة واشياء هى موجودة دايما وهذه
هى المضطرة فهو بين انه يجب ان يكون المقاييس المولفة من صنف من هذه مختلفة
من قبل اختلاف مقدماتها فيكون القياس الاضطرارى مولفا من مقدمات اضطرارية
والقياس المطلق من مقدمات ممكنة فاما المقاييس التى تالف من المقدمات الاضطرار
فقريبة من المقاييس التى تالف من المقدمات المطلقة وذلك وذلك ان الاشيا
التى تشترط فى المنتجة من المطلقة هى بعينها ما يشترط فى المنتجة من الضرورية والاشيا
التى هى سبب عدم الانتاج فى غير المنتج منها هى بعينها سبب عدم الانتاج فى الضرورية
اذ كان لا فرق بينهما الا زيادة الاضطرار فقط ولذلك كانت الاصناف المنتجة من المطلقة
وغير المنتجة على عدة المنتجة وغير المنتجة من الضرورية وانما الفرق بينهما فى ان المطلقة يقال
على ما كان موجودا بالفعل من غير ان يشرط فى ذلك وجود ضرورية وان الضرورية يقال على
ما كان موجودا بالفعل ويشترط فيه هذه الزيادة وجهة البيان فيما يالف من المنتج
فى الشكلين من الاضطرارية هو بعينه جهة البيان فيما يالف من المطلقة وذلك انه لا فرق
بين المقول على الكل والمقول ولا على شى هو الشرط الذى به يكون القياس فى الشكل الاول

منتجا في المادة المطلقة والضرورية وذلك ان معنى المقول على الكل فيهما انما هو
ان يكون امقولة بايجاب او سلب على كل ما هو بالفعل ب سواء كان ما هو
بالفعل موجودا بزيادة شرط الضرورة او بغير زيادة ذلك واما شرط المقول على
الكل المستعمل في المادة الممكنة ~~فمخالف لشرط المقول على الكل المستعمل في المادة~~
الممكنة فمخالف لشرط المقول على الكل المستعمل في هاتين المادتين وهذا هو ظاهر كلام
ارسطو وهو الحق في نفسه على ما سنبين بعد وكذلك جهة البيان فيما يلزم من المنتج
في الشكل الثاني والثالث من المقدمات الاضطرارية هي بعينها جهة البيان فيما يلزم
من ذلك في الشكل الثاني والثالث من المقدمات المطلقة وذلك فيما كان منها
يتبين بالرجوع الى الشكل الاول بعكس احدى مقدمتيه وذلك ان وجود العكس في
المقدمات المطلقة والضرورية هو واحد وكذلك ما كان منها يتبين بالفرض واما ما كان
منها يتبين بالخلف وهي متى كانت المقدمة الكلية موجبة والجزئية سالبة فليس الامر فيه
واحدا وذلك ان القياس الذي يؤدي الى الاستحالة يكون مؤلفا من احدى مقدمتي القياس
ومن نقيض النتيجة في الجهة والسلب فيكون مختلطا من مقدمة ضرورية ومطلقة او ممكنة
ولم يتبين بعد جهة النتيجة اللازمة عن هذا التاليف ولكن هذا الذي يتبين بالخلف
هنالك يتبين ههنا بالافتراض بان يفرض البعض المسلوب عنه شيئا ما سائره ويكون المحمول
مسلوبا عن جميعه فيرجع الى الصنف الذي يكون في ذلك الشكل من كليتين احديهما موجبة
والثانية سالبة **القول في المقاييس المختلطة من الضرورية والوجودية** والمقاييس المنتجة في هذه
المختلطة هي بعينها المقاييس المنتجة في غير المختلطة الا انها ضعفها وذلك ان الصنف الواحد
بعينه يكون صنفين مثال ذلك ان الذي من كليتين مثلا في الشكل الاول يكون صنفين
احدهما ان تكون الكبرى هي الضرورية والصغرى الوجودية والصنف الثاني عكس هذا
فيكون المقاييس المنتجة في كل شكل ضعف المنتجة في كل شكل من الصرف والشيء الذي
به يتبين المنتج من غير المنتج هناك هو الذي به يتبين ههنا اعني في المختلط وانما الذي
بقي علينا ان ننظر فيه ههنا من امر هذه المختلطة هو جهة نتائجها اعني لاي جهة تكون

تابعة

تابعة من جهتي المقدمتين وارسطوطاليس يقول انه اذا كانت المقدمة الكبرى
في الشكل الاول ضرورية فان النتيجة تكون ضرورية وان لم تكن ضرورية لم تكن
النتيجة ضرورية فليكن كل ما هو ج فهو ب بالفعل وكل ما هو ب فهو ا بالضرورة
او ليس ا بالضرورة فاقول ان هذين الصنفين من الشكل الاول ينتج احدهما
ان ا بالضرورة في كل ج والاخر ولا شيء من ج ا بالضرورة وبرهان ذلك
ان ج هي جزء من ب اذ كان من شرط الشكل الاول ان تكون الصغرى فيه
موجبة ومن شرط هذا الاختلاط ان يكون ج جزءا من ب بالفعل وب كلا
لج بالفعل لا بالامكان كالحال في المقاييس الممكنة واذا حمل شيء على الكل فهو
يحمل على الجزء ضرورة بالجهة التي بها حمل على الكل وذلك بين بنفسه فان الجزء
منطو في الكل وداخل تحته واما ان كانت الكبرى ليست الضرورية لكن كانت
الضرورية الصغرى فانه ليس يكون النتيجة ضرورية مثال ذلك قولنا كل ج فهو ب
باضطرار وكل ب فهو ا بالفعل او ولا شيء من ب ا بالفعل فاقول انه ليس
ينتج في هذا التاليف ان كل ج هو ا باضطرار او ليس ا باضطرار برهان ذلك
انه ان كان ذلك ممكنا فلنضع ان كل ج هو ا باضطرار وقد فرضنا ان كل ج
هو ب باضطرار فينتج لنا في الشكل الثالث ان بعض ب هو ا باضطرار وقد وضعنا
ان كل ب هو ا لا باضطرار هذا خلف لا يمكن وبمثل هذا يتبين اذا وضعنا
كان ب هو المقدمة الكبرى سالبة ليست بضرورية وقد يتبين ايضا ذلك من
ان ج هو جزء من ب فاذا كانت المحمولة على كل ما هو جزء لب التي هي الكل بغير
ضرورة فهي محمولة على ج بغير ضرورة اذ كانت جزءا من ب وهو ايضا بين من الحدود
ان النتيجة ليست ضرورية مثال ذلك ان نضع عوض ا متحركا وعوض ب حيا وعوض
ج انسانا فنقول كل انسان حي باضطرار وكل حي متحرك لا بالضرورة فيكون النتيجة
كل انسان متحرك لا بالضرورة الا ان الحدود دائما تعطي انها ليست تنتج ضرورية
دائما الا انها ليست تنتج ضرورية اصلا كما يعطي ذلك قياس الخلف ومعنى المقول

على الكل واما المقاييس الجزئية في هذا الشكل اعني التي ينتج نتايج جزئية فانه
اذا كانت المقدمات الكلية اضطرارية وهي الكبرى فالنتيجة اضطرارية وان كانت
الجزئية وهي الصغرى اضطرارية وليست النتيجة اضطرارية موجبة كانت الكبرى
او سالبة والبرهان على ذلك هو البرهان على المقاييس الكلية اعني من جهة المثول
على الكل ومن جهة الخلف ومن جهة المواد وذلك اذا وضعنا بدل ا متحرك
وبدل ب حيا وبدل ج ابيض فيأتلف القياس هكذا بعض الابيض حي بالضرورة
وكل حي متحرك لا بالضرورة فينتج بعض الابيض متحرك لا بالضرورة فارسطو
من امره انه يرى في هذا الصنف ان جهة النتيجة تابعة لجهة المقدمة الكبرى ان
كانت المقدمة الكبرى مطلقة فالنتيجة مطلقة وان كانت ضرورية فالنتيجة ضرورية
وثاوفرسطس واوديمس من قدماء المشائين وثامسطيوس من متاخريهم ومن تبعهم
يرون ان جهة النتيجة تابعة لاخس الجهتين اعني انها توجد ابدا في مثال هذا التاليف
تابعة للمقدمة المطلقة فان الوجود المطلق اخس من الوجود الضروري ومن
اقوى ما يتمسكون به في ذلك انهم يرون ان كل شيء كان فيه شيء يجري مجرى
الجزء والكل فانه متى حمل شيء حملا ما على الكل فيجب ان يحمل على الجزء بتلك
الجهة بعينها ومتى حمل ايضا الجزء على شيء ما حملا بجهة ما فيجب ان يحمل الكل على ذلك
الشيء بتلك الجهة بعينها ولما كان كل قياس فيه شيء يجري مجرى الكل ومجرى الجزء
فمتى كانت احدى المقدمتين مطلقة والاخرى ضرورية فلا يخلو ذلك من ان يكون
الضرورية هي الصغرى والمطلقة الكبرى او الضرورية هي الكبرى والمطلقة الصغرى قالوا
فان كانت الضرورية هي الصغرى ففيها شيء يجري مجرى الكل وفيها شيء يجري مجرى
الجزء اما الذي يجري مجرى الكل فالحد الاوسط واما الذي يجري مجرى الجزء
فالحد الاصغر فيجب متى حمل شيء بجهة ما على الكل الذي هو الحد الاوسط ان يكون
تلك الجهة بعينها يحمل على الجزء الذي هو الطرف الاصغر ومتى كانت الضرورية
هي المقدمة الكبرى كان الكل والجزء موجودا فيها ايضا اما الذي يجري مجرى الكل

فالطرف

فالطرف الاكبر واما الذي يجري مجرى الجزء فالحد الاوسط فيجب متى حمل الجزء
الذي هو الحد الاوسط على الطرف الاصغر بجهة ما ان يكون تلك الجهة بعينها
هي جهة حمل الكل الذي هو الطرف الاكبر عليه قالوا فكيف ما كان يجب ان يكون
جهة الحمل والنتيجة تابعة لجهة المقدمة المطلقة وهذا القول فيه اخلال بين
وذلك ان اعتبار الكل والجزء في القياس من جهة ما هو قياس منتج في الشكل الاول
بحسب القول على الكل انما هو في المقدمة الصغرى ولذلك اشترط فيها ان يكون
موجبة واشترط في الكبرى ان يكون كلية ولم يشترط فيها ان يكون موجبة واذا كان
ذلك كذلك فلا اعتبار بالكل والجزء الموجود في المقدمة الكبرى ان وجد سواء
كان ضروريا او لم يكن بل الواجب اعتبار الكل والجزء في الموضع الذي هو شرط في
وجود القياس وهو الكل والجزء الموجود في المقدمة الصغرى واذا كان ذلك
كذلك فيكون جهة النتيجة تابعة لجهة المقدمة الكبرى على راي ارسطو ولو سلمنا
لهم ان الجزء والكل يعتبر في كل واحدة من المقدمتين لم يكن لنا ان نجعل في
موضع الاعتبار بالجزء والكل الذي يكون في المقدمة الصغرى وفي موضع الاعتبار
بالجزء والكل الموجود في الكبرى حتى نحكم على القياس هذا الحكم وايضا فمتى اعتبرنا
الجزء والكل في المقدمة الكبرى ولم يعتبر في الصغرى لم يكن قياس الا بالعرض لانه ليس
يجب ان يكون الطرف الاصغر منطويا في الحمل تحت المقدمة الكبرى وذلك بين بنفسه
واما ما يحتجون به من انه يجب ان يكون جهة النتيجة تابعة لاخس جهتي المقدمتين
كالحال في الايجاب والسلب اعني انه متى كانت احدى المقدمتين موجبة والاخرى
سالبة ان النتيجة تتبع السالبة التي هي اخس فان هذا قياس شبهي وذلك ان
النتيجة ليس تتبع المقدمة السالبة دون الموجبة من جهة ان السالبة اخس من
الموجبة بل من جهة ما هي سالبة والمطلقة وان كانت اخس فهي موجبة لا سالبة
واخلال هذا القول ظاهر بنفسه واما ما يحتجون به ايضا من انه قد يوجد في بعض
المواد ما ينتج المطلق وهو مؤلف من مطلقة صغرى وضرورية كبرى مثال ذلك قولنا

كل انسان يمشي بالفعل وكل ماش متحرك باضطرار فكل انسان متحرك لا
باضطرار فان وجه التغليط في ذلك ان الماشي ليس هو متحركا بالاضطرار
من جهة ما هو انسان وانما هو من جهة ما هو ماش فاذا اشترط هذا
الشرط المأخوذ في المقدمة الكبرى في النتيجة كانت ضرورية وهو ان كل انسان
متحرك باضطرار من جهة ما هو ماش وليس ينبغي ان يجاب في هذا بان يقال
انا عرض في هذا التأليف ان تكون النتيجة مطلقة والكبرى ضرورية من اجل هذه
المقدمة الضرورية ليس يوجد فيها شرط المقول على الكل الذي استعمله ارسطو
على العموم في هذا الكتاب وهو ان يكون ا محمولا بالضرورة على كل ما
يوصف ب بايجاب سواء كان موصوفا ب بالفعل او بالضرورة او بامكان
فانه لا فائدة في هذا الاشتراط اذ لم يكن صادقا في جميع المواد ~~وانما ينبغي ان~~
يشترط الشيء الصادق في جميع المواد وانما ينبغي ان يشترط الشيء الصادق في
جميع المواد ونحن اذا استقرينا المواد ظهر لنا ان قولنا كل ما هو ب هو ا بالضرورة
او هو ا باطلاق ان في بعض المواد معناه كل ما هو ب بالفعل فهو ا باضطرار مثل قولنا
كل ماش متحرك باضطرار وفي بعض المواد معناه كل ما هو ب بالقوة او بالفعل
فهو ا باضطرار مثل قولنا كل متحرك جسم وكذلك الامر في القضية المطلقة
واذا كان الامر هكذا فاذن المقول على الكل الصادق في كل مادة في المقدمة
الضرورية والمطلقة هو ان تكون ا موجودة بالضرورة او باطلاق على ما هو
بالفعل ب اذ كان في بعض المواد يصدق على كل ما هو بالقوة والفعل ب
وفي بعضها على ما هو بالفعل فقط لانا اذا صدق على كل ما هو بالفعل ب يصدق فهو
على ما هو ا بالفعل وليس ينعكس هذا اعني انه ليس اذا صدقت على ما هو بالفعل كل
ب فهي تصدق على كل ما هو بالقوة ب ولهذا ما يجب ان يكون شرط المقول
على الكل في الضرورية والمطلقة ان يكون الطرف الاكبر محمولا على كل ما هو الحد الاوسط
بالفعل اعني على كل ما يحمل عليه الحد الاوسط بالفعل لا بالامكان ولذلك متى كانت

بالقوه او ص

المقدمة

المقدمة الصغرى ممكنة والكبرى ضرورية او مطلقة لم يكن القياس منتجا بحسب
المقول على الكل في كل مادة على ما صرح به ارسطو بعد لانه انما يكون منتجا بحسب
المقول على الكل في بعض المواد وهي التي يصدق فيها ان ا باطلاق او بالضرورة
على كل ما هو ب بالفعل او بالقوة وما يكون من قبل المواد فغير معتبر هاهنا فاما هذا
فان ابا نصر قد وهم على ارسطو فيه واما المقدمة الممكنة الكبرى فانه يوجد فيها في
جميع المواد الشرط الذي ظن ابو نصر انه شرط مطلق في جميع اصناف المقدمات وذلك
ان قولنا كل ما هو ب فهو ا بامكان يصدق على ما كان بالقوة او بالفعل ب ولذلك
متى كانت الكبرى ممكنة كانت النتيجة ممكنة في اي ضرب كان من الاختلاط على ما سنبين
بعد فليس اذن شرط المقول على الكل في جميع المقدمات الثلث اعني المطلقة و
الضرورية والممكنة هو واحدا على ما ظنه ابو نصر من ان يكون المحمول باطلاق او بالضرورة
او بامكان على ما هو ب باي واحد كان من هذه الاصناف الثلثة اعني بامكان او
باضطرار او بالفعل ولا هو ايضا ما ذكر عن الاسكندر من ان شرط المقول على الكل المستعمل
في هذا الكتاب هو ان يكون المحمول باضطرار او بامكان او بالفعل على كل ما هو بالفعل
ب فقط فانه لو كان الامر هكذا لم ينتج التي ممكنتين بحسب المقول على الكل وهذا واضح
فتدبر والاستقراء شاهد لمذهب ارسطو فانه لا فائدة في شرط لا يطابق المواد على ما
ذهب اليه ابو نصر ولا في شرط لا يعم جميع اصناف المقدمات على ما ذهب اليه الاسكندر
وبهذا تنحل الحيرة التي عرضت للناس في مذهب ارسطو في اختلاط الممكن مع الوجودي و
الضروري على ما سنبين من قولنا اذا وصلنا الى ذلك الموضع ان شاء الله تعالى فقد تبين
ان الحكم في اختلاط الضرورية مع المطلقة للمقدمة الكبرى في الشكل الاول

## في اختلاط المطلقة والضرورية في الشكل الثاني

واما الشكل الثاني فانه
متى كانت المقدمة السالبة فيه هي الضرورية فان النتيجة ضرورية وان كانت الموجبة
اضطرارية فليست النتيجة اضطرارية فلتكن اولا السالبة الكلية الكبرى اضطرارية
والموجبة الكلية الصغرى مطلقة مثال ذلك قولنا كل ج هو بالفعل ب ولا شيء

من ا هو ب بالضرورة فلان السالبة تنعكس فيعود هذا الضرب الى الضرب من الشكل الاول الذى كبراه سالبة ضرورية وصغراه مطلقة فالنتيجة لا محالة ضرورية على ما تبين وكذلك نعرض هذا بعينه ان تركبت السالبة الكلية الاضطرارية صغرى والمطلقة الكبرى لانه ينعكس قولنا ولا شى من ح هو ب فيصير معناه ولا شى من ب هو ح بالضرورة وكل ا هو ب باطلاق ينتج فى الشكل الاول ولا شى من ا هو ح بالضرورة على ما تبين قبل فاذا انعكست هذه النتيجة حصل المطلوب فان كانت المقدمة الموجبة هى الاضطرارية وكانت السالبة هى المطلقة انتجت مطلقة لان السالبة المطلقة هى التى يكون اذا انعكست كبرى فى الشكل الاول وقد تبين انه اذا كانت الكبرى فى الشكل الاول غير ضرورية ان النتيجة غير ضرورية بل مطلقة وقد تبين بطريق الخلف ان النتيجة ليست ضرورية بل مطلقة متى كانت الموجبة هى الضرورية وذلك انه ان وضع ان نتيجة هذا القياس هو ولا شى من ح هو ا بالضرورة وقد كان معنا فى مقدمات هذا القياس ان كل ح ب بالضرورة فاذا عكسنا المقدمة الكلية كان معنا بعض ب هو ح ولا شى من ح هو ا بالضرورة فالنتيجة على ما تبين فى الشكل الاول ان بعض ب ليس هو ا بالضرورة وقد كان معنا ان ا ليس هو ب باطلاق فاذن عكسها صادق ايضا وهو ان ب ليس هو ا باطلاق وهو اذا كانت ب ليست هو ا باطلاق فقد يمكن ان يكون كل ب هو ا باطلاق لان المطلق من طبيعة الممكن وقد كانت النتيجة ان بعض ب ليست ا بالضرورة هذا خلف لا يمكن وبهذا البيان بعينه تبين ذلك متى كانت الاضطرارية الموجبة هى الكبرى والسالبة المطلقة الصغرى وهو الذى ينتج بعكسين وكذلك تبين ايضا من الحدود ان النتيجة فى هذين الصنفين ليست اضطرارية فليكن بدل ا ابيض وبدل ب حى وبدل ح انسان فيما يلزم القياس هكذا كل انسان بالضرورة حى ولا ابيض واحد بالفعل حى فينتج ولا انسان واحد ابيض وذلك ليس بضرورى لانه قد يمكن الانسان ان يكون ابيض وان لا يكون وكذلك توجد جهة النتيجة فى القياس الجزئيين من هذا الشكل تابعة لجهة المقدمة

السالبة

السالبة وبيان ذلك بهذا الطريق بعينها اعنى بالعكس وبالخلف فى الموضع الذى استعمل الخلف فيه فى القياسين الكليين من هذا الشكل وبتلك الحدود باعيانها

## تاليف الوجود والاضطرار فى الشكل الثالث

واما الشكل الثالث فان جهة النتيجة يكون فيه ابدا تابعة لجهة المقدمة التى لا تنعكس لان تلك المقدمة بالقوة المقدمة الكبرى فى الشكل الاول وقد تبين ان جهة النتيجة فى الشكل الاول تابعة للمقدمة الكبرى بخلاف ما عليه الامر فى الشكل الثانى اعنى ان جهة النتيجة فيه تابعة لجهة المقدمة المنعكسة اذ كانت المنعكسة فى هذا الشكل هى بالقوة الكبرى فى الشكل الاول وذلك ان الصغرى فى الشكل الثانى هى بعينها كما هى فى الشكل الاول والكبرى فى الشكل الثالث هى بعينها كما هى فى الشكل الاول والصغرى هى التى تنعكس فيه وهذا القانون مطرد فيما يبين منها انتاجه بالعكس وما تبين بالافتراض فان الاصناف التى يتبين بالافتراض ايضا قريبة من الاصناف التى تتبين بالعكس فاذا امتحنا هذه الجملة فانه متى كان المقدمتان فى هذا الشكل كما يقول ارسطو كلية وموجبة فايهما كانت ضرورية فان النتيجة قد يكون ضرورية وذلك انه متى عكسنا المطلقة الكلية جزئية فيصير فى الشكل الاول ما كبراه كلية ضرورية وصغراه مطلقة جزئية فينتج نتيجة جزئية ضرورية على ما تبين فان كانت التى عكسناها هى الصغرى من هذا الشكل وذلك اذا كانت الضرورية هى الكبرى منه والامر فى ذلك بين اعنى انه ينتج من غير عكسنا للنتيجة وان عكسنا الكبرى لكونها مطلقة وكانت الكلية الضرورية فى هذا الشكل هى الصغرى تبين ذلك بعكسين عكس المقدمة وعكس النتيجة على ما تبين وان كانت احدى الكليتين موجبة والاخرى سالبة فجهة النتيجة تابعة ضرورة لجهة السالبة لان العكس انما يكون فى الموجبة فتصير السالبة كبرى فى الشكل الاول فان كانت ضرورية كانت النتيجة ضرورية على ما تبين وان كانت مطلقة فمطلقة وان كانت احدى المقدمتين فى هذا الشكل اعنى المنتج منها كلية والاخرى جزئية وكانتا موجبتين فان النتيجة تابعة للكلية منهما لا

هى ا

والكبرى هى التى تنعكس فرح

لانها التي لا تنعكس في هذا الشكل لانها ان انعكست كان القياس من جزئيتين وقد
تبين انه غير منتج واذا لم تنعكس فهي التي تكون كبرى في الشكل الاول وان كانت احديهما
موجبة والاخرى سالبة فان جهة النتيجة تابعة لجهة السالبة لان السالبة ان كانت في
هذا الشكل هي الكلية فهي الكبرى في الشكل الاول اذ كانت الصغرى لا يمكن ان تكون
في الشكل الاول سالبة وان كانت الجزئية فقد يتقاعد البيان بالافتراض قوة السالبة
الكلية على ما تبين من الافتراض **القول في المقاييس التي تاتلف من المقدمات**

حد الممكن

**الممكنة** قال وينبغي الان ان نقول متى يكون القياس من مقدمات ممكنة وكيف يكون
وبماذا يكون والممكن بالجملة هو الذي ليس بالضروري ومتى وضع موجودا لم يعرض من
ذلك محال ونعني بالذي ههنا ما يشمل الشيء الموجود بالفعل والمعدوم وبالضروري
جميع اصناف ما يقال عليه الضروري اعني الضروري المطلق والضروري بالاضافة الى
وقت ما اما في الماضي واما في الحاضر واما في المستقبل لا ما يقال عليه الضروري باشتراك
الاسم وهو الممكن الذي قصد تحديده فاما ان هذا حد للممكن فذلك يظهر من انه ليس
يمكن ان يصدق المتناقضان معا لان القول ان الشيء لا يمكن ان يكون ومحال
ان يكون وبالاضطرار الا يكون يناقضه قولنا يمكن ان يكون وليس بمحال ان يكون
ولا بالاضطرار الا يكون وذلك ان هذه يلزم بعضها بعضا اعني انه يلزم قولنا لا يمكن
ان يكون قولنا محال ان يكون وقولنا بالاضطرار الا يكون كما يلزم قولنا ممكن ان
يكون ليس بمحال ان يكون ولا ضروري الا يكون واذا كان ذلك كذلك وكان
كل واحد من الاشياء واجبا اما ان تصدق عليه السالبة او الموجبة فاذن قولنا
ممكن ان يكون واجب ان يصدق عليه قولنا ليس بالضرورة يكون اذ كان يكذب
عليه قولنا بالضرورة يكون ولذلك ينعكس هذا حتى يقول كل ممكن ليس بضروري
وما ليس بضروري فهو ممكن ولذلك يشبه ان يكون جنس هذا الحد ما يدل عليه
لفظ الذي وهو الشيء الذي يشمل الموجود والمعدوم كما قلنا ويكون قولنا ليس
بضروري ويكون ما زيد فيه من انه اذا وضع موجودا لم يلزم عنه محال خاصته من خواص

الممكن

الممكن لا فصلا من فصوله وهذا هو مذهب ابي نصر في هذا الحد ويحتمل ان يكون
هذا القول هو الفصل الاخر في الحد ويكون المفهوم من قولنا ليس بضروري
اي ما هو غير موجود لكن ليس بالضرورة هو غير موجود بل متى انزل موجودا لم يعرض
عنه محال فيكون على هذا جنس الممكن هو المعدوم والفصل الذي يخصه هو اذا
وضع موجودا لم يلزم عنه محال وهذا هو مذهب جل المفسرين من المشائين ومما يخص
المقدمات الممكنة ان الموجبة فيها يلزم السالبة والسالبة يلزم الموجبة اعني السالبة
الممكنة لا سالبة الممكن وهي التي توجب الامكان وتسلب الوجود لا التي تسلب الامكان
لان تلك هي المناقضة للممكنة على ما تبين في باري ارمينياس وذلك انه يلزم
قولنا هذه هي ممكن الا يكون اذ كانت ممكن ان يكون طبيعة الممكن اعني انه يتهيا ان
يوجد الشيء والا يوجد وهذا اللزوم موجود في جميع اصناف المتقابلة الموجودة في هذه
المادة وذلك انه يلزم قولنا ممكن ان يكون في كل الشيء ممكنا ان لا يكون في شيء
منه وقولنا ممكن ان يكون في كله قولنا ممكن في بعضه وعكسه هذين والبرهان على
ذلك هو ان الممكن هو ما ليس بضروري الوجود وما ليس بضروري الوجود فممكن ان لا
يوجد فاذن ما يمكن ان يوجد يمكن الا يوجد وما يمكن الا يوجد يمكن ان يوجد اذ كان ليس
بضروري الا يوجد وهذه المقدمات التي نعدها ههنا سوالب هي في الحقيقة موجبات معدولة
على ما تبين في باري ارمينياس اذ كان حرف لا لا تقترن فيها بالجهة وانما تقترن بالكلمة
الوجودية وذلك مثل ما يقترن بالموضوع في القضايا التي ليست بذات جهة والممكن
يقال على ثلثة اضرب احدها الممكن على الاكثر مثل ان يشيب الانسان في سن
الشيخوخة ويلتحي في سن الشباب والثاني الممكن على الاقل وهو الذي يقابل الممكن
على الاكثر مثل ان لا يشيب الانسان في سن الاكتهال ولا يلتحي في سن الشباب والثالث
الممكن على التساوي وهو الذي يمكن ان يكون والا يكون على التساوي مثل تحرك
هذا الثوب او لا تحركه فاما الممكن الذي على التساوي فانه يلزم الموجبة منه السالبة
والسالبة منه الموجبة على التساوي واما على الاكثر فانه يلزم الموجبة منه السالبة

ان يكون قولنا الممكن م

ان لا يكون م

الذي م

والسالبة منه الموجبة على الاقل واما الذى على الاقل فانه يلزم الموجبة منه
السالبة والسالبة منه الموجبة على الاكثر وذلك انه ان كان يمكن ان يشيب الانسان
على الاكثر فى سن الاكتهال فيمكن ان لا يشيب على الاقل والممكن الذى على التساوى
فليس يستعمله صناعة البرهان وقد يستعمله صنايع كثيرة مثل الخطابة فانها قد يستعمل
الممكن على التساوى واما الزجر والتكهن فانها قد يستعمل الذى على الاقل والغرض
ههنا انما هو القول فى تعريف متى يكون قياس ومتى لا يكون من المقدمات الممكنة
بالاطلاق اى من جهة ما هى ممكنة سواء كانت فى الاكثر او فى الذى على التساوى او فى
الاقل اذ كان هذا الكتاب انما ينظر فيه فى صورة القياس لا فى مادته واذ قد تقرر هذا
فلننتقل فى المقاييس التى تكون من المقدمات الممكنة فى الشكل الاول ولنبدا من هذه
اولا بالصرف ثم بالمختلط فنقول ان المقاييس الكاملة المنتجة فى هذه المادة هى باعيانها
عدة المقاييس المنتجة فى المادة المطلقة والضرورية وذلك انه ان كان ما هو ج فهو
ب بامكان وكل ما هو ب فهو ا بامكان فواجب ان يكون كل ج هو ا بامكان فواجب
ان يكون كل ج هو ا بامكان وذلك بين ايضا من معنى المقول على الكل او المسلوب
عن الكل وذلك ان معنى قولنا كل ب ا بامكان اى كل ما يوصف ب بامكان او
بالفعل اى كل ما هو ب بالفعل او بالقوة فانه ا بامكان اى فان ا محمول عليه بامكان
فاذا وضعنا ان ج موصوف ب بامكان فيجب ان يكون ج هو ا بامكان وكذلك ان كانت
المقدمة الكبرى كلية سالبة والصغرى موجبة كلية مثل قولنا كل ج هو ب بامكان
ولا شيء من ب هو ا بامكان فانه يجب ايضا ان ج جزء بامكان لا ان يكون ا مسلوبة
عن كل ج بامكان واما اذا كانت الموجبة من المقدمتين الكليتين الكبرى والسالبة
الصغرى فانه لا يكون قياس اذ كان لا يوجد فيها شرط المقول على الكل وهو ان يكون
الطرف الاصغر متصفا بالاوسط اعنى متصفا بالاوسط وصف ايجاب على ما قيل و
اما من جهة لزوم المقدمة الموجبة فى هذه المادة عن السالبة فقد يكون قياس الا انه
غير تام اذ كان يتبين بشيء زايد على معنى المقول على الكل وهو اللزوم الذى يسميه ارسطو

من الاقل و

فهذه

فى هذه المادة عكسا وذلك انه اذا وضعنا بدل المقدمة السالبة اللازم عنها
وهى الموجبة كان واجبا ان يكون من ذلك الصنف فى هذا الشكل وهو الذى
يكون من موجبتين كليتين واكثر ما ينتفع بمثل هذا القياس اذا كانت السالبة الكلية
اقلية فانها تنعكس الى الاكثرية وهى المستعملة اكثر ذلك وكذلك اذا كانت
المقدمتان الكليتان فى هذا الشكل سالبتين فلن يكون قياس تام اذ كان ليس يوجد
فيهما معنى المقول على الكل وقد يكون قياس غير تام اذا عكسنا السالبتين الى الموجبتين
اللازمتين لهما او عكسنا السالبة الصغرى الى الموجبة اللازمة لها واكثر ما ينتفع بهذا
العكس اذا كانت السوالب اقلية فان امثال هذه المقاييس هى نافعة فى الجدل وهى
حيلة جيدة فى تلك الصناعة وذلك ان السايل قد يقصد ان يتسلم مقدمات
موجبة اكثرية لينتج منها موجبة اكثرية فيخاف ان هو صرح بالسؤال عن المقدمات
التى ينتج له تلك النتيجة الا يسلمها له المجيب فيسئل عن سوالبها الاقلية فلا
يشعر المجيب بما يلزم عن ذلك فيسلمها واما اذا كانت احدى المقدمتين
فى هذه المادة كلية والثانية جزئية وكانت الكلية هى الكبرى والصغرى
هى الجزئية فانه اذا كانت الصغرى موجبة يكون قياس تام كانت الكلية الكبرى
سالبة او موجبة وذلك بين من معنى المقول على الكل واما اذا كانت الصغرى
سالبة او موجبة فانه لا يكون قياس تام لكن يكون غير تام اذا عكست السالبة الصغرى
الى الموجبة اللازمة عنها واما اذا كانت المقدمة الكبرى جزئية والصغرى كلية
فانه لا يكون منه قياس لا تام ولا غير تام موجبتين كانتا معا او سالبتين او
احديهما موجبة والاخرى سالبة وذلك انه لا يوجد فيها معنى المقول على الكل
لا بانعكاس ولا من نفس المقدمات وذلك انه اذا قلنا كل ج هو ب
وبعض ب هو ا لم يمتنع ان يكون ج داخلة تحت البعض الذى تفضل به على ا
اعنى الذى قد يسلب عنه ا سلبا ضروريا فلا يلزم لذلك ان يكون كل ج هو ا
بامكان ولا الا يكون فى شيء منها بامكان لانه اذا لم يكن كل ج هو ا بامكان فليس

الاول

فيها

يصدق كل ج ليس هو ا بامكان وكذلك اذا لم يصدق ايضا ان يكون بعض ج هو ا
بامكان فلن يصدق ايضا ان بعض ج ليس هو ا بامكان وقد تبين في جميع
هذه الاصناف انها غير منتجة جزئيتين كانتا معا او الكبرى جزئية والصغرى كلية
من الحدود لانها تنتج الموجب تارة والسالب تارة لمعنى السالب الضروري و
الموجب الضروري فالحدود التي تنتج الموجب مثل الانسان والابيض والحي و
ذلك ان بعض الناس ابيض بامكان وبعض الابيض حي بامكان وبعض الناس
حي والنتيجة حي بالضرورة والتي تنتج السالب الثوب والابيض والحي وذلك ان
بعض الثياب ابيض بامكان وبعض الابيض حي بامكان ولا ثوب واحد حي وهي النتيجة
وكذلك يعرض متى اخذنا الصغرى كلية مثل ان نقول كل انسان ممكن ان يكون
ابيض وبعض الابيض ممكن ان يكون حيا فكل انسان حي وكل ثوب ممكن ان يكون
ابيض وبعض الابيض حي بامكان ولا ثوب واحد حي وهي النتيجة وكون الحدود المأخوذة
في هذا التأليف تنتج مرة موجبة ضرورية ومرة سالبة يدل على ان هذا التأليف
ليس بقياس اصلا لانه ينتج من النتائج من اي مادة كانت اعني مطلقة او ضرورية او
ممكنة وذلك بان انتاجه السالب الضروري تارة والموجب الضروري تارة يدل
على انه ليس ينتج نتيجة واحدة ضرورية ولكونه ينتج الضرورية يدل على انه ليس ينتج
لا نتيجة مطلقة ولا ممكنة لان المطلقة والممكنة ليست بضرورية فيكون المقاييس
المنتجة في هذا الشكل في هذه المادة ثمانية اصناف اذا لم نعد المهملة غير الجزئية
اربعة تامة وهي التي تنتج في المواد الاخر واربعة غير تامة وهي الخاصة بهذه
المادة ولم يتركه ارسطوطاليس في ان هذه الاربعة الغير التامة لا غناء لها اصلا
لانه ان كانت السوالب التي وضعت اولا الكبرية انعكست الى الاقلية وتلك
لا تستعمل في صناعة اصلا وان كانت اقلية فتلك مقدمات غير مستعملة في
صناعة من الصنائع التي تصنع المقدمات بالسوال ولا موضوعة ايضا ابتداء في
الصنائع التي لا تستعمل السوال فهو قول باطل لانا قد بينا الوجه الذي به يستعمل



وينبغ بها في صناعة الجدل هذا ان سلمنا ان المقدمات الاقلية لا تستعمل
صناعة فانه يشبه ان يكون الذي تخص عن هذه الطبيعة يحتاج الى استعماله
وذلك هو صاحب العلم الالهي باب الممكن والوجودي من
الشكل الاول ونقول انه اذا كانت احدى المقدمتين مطلقة
والثانية ممكنة فان كانت المقدمة الكبرى هي الممكنة والصغرى هي المطلقة
فان اصناف المقاييس التي توجد في هذا التركيب تكون تامة اعني ان
بحسب القول على الكل وهي اربعة اصناف اعني الذي ينتج الموجب الكلي
والسالب الكلي والجزئي السالب والجزئي الموجب ويكون نتائجها ممكنة
حقيقة واما اذا كانت الكبرى هي الوجودية والصغرى هي الممكنة فان المقاييس
المنتجة في هذا النوع من الاختلاط يكون في هذا الشكل غير تامة وتكون النتيجة
الموجبة منها ممكنة كانت كلية او جزئية والسالبة اما ممكنة واما ضرورية
جزئية كانت او كلية فلنكن اولا الكبرى هي الممكنة والصغرى هي المطلقة وليكونا
كليتين فاقول انها تنتج نتيجة ممكنة مثال ذلك ان يكون كل ج هو ب بالفعل
وكل ما هو ب فهو ا بامكان فهذا ينتج ان كل ج هو ا بامكان وذلك ان معنى
قولنا كل ما هو ب فهو ا بامكان اي كل ما هو ب بالقوة او بالفعل فهو ا بامكان
وذلك ان هذا هو شرط المقول على الكل المأخوذ في المقدمة الكبرى الممكنة عنده
شرط المقول على الكل المأخوذ في المقدمة الكبرى الوجودية او الاضطرارية و
ذلك انه متى قلنا ان كل ب هو ا بالفعل او بالضرورة فهو بين ان في كثير من المواد
انما تصدق هذه المقدمات على كل ما هو بالفعل فقط مثل قولنا كل انسان يمشي
وكل انسان ناطق فان هاتين المقدمتين انما تصدقان على ما هو انسان بالفعل لا
على ما هو انسان بالقوة وفي كثير منها يصدق على الامرين جميعا اعني على كل ما هو بالقوة
وما هو بالفعل وبخاصة الضرورية مثل قولنا كل متحرك جسم فانه يصدق على المتحرك
بالفعل والمتحرك بالقوة فاذا كان الامر كذلك فالعام في كل مادة في هاتين المقدمتين

اعني الضرورية والمطلقة انما هو ان يكون المحمول موجودا لما هو بالفعل الحد الاوسط
اعني ان يكون ا موجودة بالضرورة او بالفعل لكل ما هو ب بالفعل ولذلك ما يقول
ارسطو في هذا الاختلاط انه متى كانت الكبرى مطلقة والصغرى ممكنة ان القياسات
تكون غير تامة لان الصغرى اذا كانت ممكنة والكبرى مطلقة او ضرورية لم يتضمنها
شرط المقول على الكل العام في كل مادة فوجب ان تخبت ما ينتج بحسب بعض المواد
كما تجب انتاج الموجبتين في الشكل الثاني وان كانت قد ينتج في بعض المواد واما المقدمة
الممكنة الكبرى فالامر فيها بخلاف ذلك اعني انه في كل مادة يصدق فيها ان ا
مقولة بامكان على كل ما هو ب بالقوة او بالفعل وذلك ان قولنا كل ما هو انسان
فهو ممكن ان يمشي يصدق على كل ما هو انسان بالقوة وانسان بالفعل وكذلك
الامر في ساير المواد وهذا امر ظاهر بنفسه من استقرا المواد ولا ادري كيف خفي
هذا على المفسرين والامر في ذلك في غاية البيان واذ قد تقرر هذا فنقول انه
متى كان معنى قولنا ان كل ما هو ب هو ا بالامكان اي ان كل ما هو ب بالفعل او
بالقوة ان ا محمول عليه بامكان ثم وضعنا ان ج هو ب بالفعل فظاهر ان ا يكون
مقولة على ج بالامكان وكذلك يبين الامر متى كانت الحملية الممكنة الكبرى سالبة
والصغرى المطلقة موجبة كلية ان النتيجة يكون سالبة ممكنة من معنى المقول على
الكل بعينه المشترط في المقدمة الكبرى السالبة الممكنة وذلك ان معنى قولنا انه
ولا شيء من هو ب هو ا بامكان اي ولا شيء مما هو ب بالقوة كان او بالفعل
هو ا بامكان ثم نضع ان ج هي ب بالفعل فيجب ان يكون ج ليس شيئا من ا بالامكان
واما اذا كانت الكبرى هي المطلقة والصغرى هي الممكنة فانه لا يكون قياس تام لان
شرط الحمل المطلق الصادق في كل مادة كما قلنا هو ان يكون على اشيا موجودة بالفعل
لا بالقوة فمتى وضعنا ان كل ب هو ا بالفعل اي كل ما هو ب بالفعل فهو ا بالفعل و
اضفنا الى ذلك ان ج هو ب بالامكان فبين ان ج ليست داخلة تحت شرط المقول
على الكل وان هذا النوع من المقاييس غريب الانتاج بنفسه اعني من المقدمات انفسها

بل

بل من شيء اخر ولكنه مأخوذ من المقدمات الموضوعة فيه وهذا هو شرط
القياسات الغير الكاملة ولذلك ما بين ارسطو في اصناف المقاييس
التي يكون الكبرى فيها في هذا الاختلاط مطلقة والصغرى ممكنة انها مقاييس
غير تامة ورام بيانها بالخلف وهو يوطي لبيان انتاج هذه المقاييس الغير
التامة ان الكذب المحال ليس يلزم عن الكذب الممكن وهو ايضا يوطي اولا
لبيان هذا المعنى انه متى كان شيئان يلزم وجود احدهما عن الثاني مثل لزوم
النتيجة عن القياس اعني انه يجب ضرورة متى وجدت المقدمات ان توجد النتيجة
فانه يلزم في ذلك الشيئين اذا وجد الاول منهما بالضرورة الذي هو متبوع
فان الثاني يوجد الذي هو تابع بالضرورة واذا وجد الاول بامكان فان اللازم
يوجد ايضا بامكان اعني بالامكان العام وهو الذي يقابل الممتنع مثال ذلك
انه اذا فرضنا انه متى كانت ا موجودة فان ب يكون موجودة بالذات عن وجود
ا وتوهمنا بدل ا مثلا القياس المنتج وبدل ب النتيجة فاقول انه متى كان
وجود ا ضروريا كان وجود ب ضروريا و~~متى كان وجود ب ضروريا~~ ومتى كان
وجود ا ممكنا كان وجود ب ممكنا فلتكن ا اولا ممكنة فاقول ان ب اللازم
وجودها عن وجود ا يكون ممكنة برهان ذلك انه ان كانت ب غير ممكنة واعني
هاهنا بغير ممكنة رفع جميع المعاني التي تدل عليها اسم الممكن وهو السلب الذي يصدق
على الممتنع وكان الممكن في وقت ما هو ممكن هو الذي يجوز ان يخرج الى الفعل
وغير الممكن هو الذي لا يجوز ان يخرج الى الفعل فان ا اذا وضعناها ممكنة و
ب غير ممكنة فانه قد يمكن ان توجد ا وتخرج الى الفعل من غير ان توجد ب وقد كنا
وضعنا انه اذا وجدت ا وجدت ب فيجب ان يكون ب موجودة وغير موجودة معا هذا
خلف لا يمكن فاذن واجب متى كانت ا ممكنة ان يكون ب ممكنة اعني اي نوع
ما يقال عليه الممكن واذ تقرر هذا فاقول انه ليس يلزم عن الكذب الممكن كذب
مستحيل ومثال ذلك انا اذا فرضنا وجود ا كاذبا ممكنا وهو الممكن الذي [illegible] موجودا

في الوقت الذي غير موجود فاقول ان وجود ب يكون كاذبا ممكنا لا كاذبا
ممتنعا وهو الكذب الدايم ومثال ذلك ان يكون مقدمات القياس او احدهما
كاذبة ممكنة فانه ليس يمكن ان يكون النتيجة كاذبة مستحيلة وذلك ان ا
حقيقة اذ كانت كاذبة فهي في وقت كذبها ممكنة حقيقة وقد كنا فرضنا ان
ا اذا كانت ممكنة حقيقة ان ب يكون ممكنة والممكن ليس بكاذب مستحيل فيكون
ب ممكنة غير ممكنة معا وذلك خلف لا يمكن فاذن متى كانت احدى مقدمات
القياس او كلاهما كاذبة ممكنة فليس يكون النتيجة كاذبة مستحيلة بل
كاذبة ممكنة فاذا تقرر هذا فلنضع مقدمتين كليتين كبراهما موجبة مطلقة
وصغراهما موجبة ممكنة مثل ان يكون كل ج هي ب بالامكان وكل ب هي ا
بالفعل فاقول ان هذا التاليف ينتج دايما ان ج ممكنة ان يكون ا برهان
ذلك انه ان لم يكن كل ج ممكنة ان يكون ا فليكن نقيضها وهو قولنا ليس يمكن
ان يكون ج ا ومثال ان كل ج ممكنة ان يكون ب فاذا انزلنا هذه المقدمة
موجودة بالفعل وهي ان كل ج هي ب بالفعل كانت كذبا غير محال فاذا اضفناها
الى اللازم عن قولنا ليس يمكن ان يكون كل ج ا انتج لنا في الشكل الثالث ان
بعض ب ليس ا بالضرورة لان قولنا ليس يمكن ان يكون كل ج ا الصدق
معه قولنا بعض ج ليس ا بالضرورة فيكون معنا في الشكل الثالث مقدمتان
احديهما وجودية موجبة والثانية سالبة ضرورية فهي ينتج ضرورية سالبة ضرورية جزئية م
جزئية على ما تقدم وهو بعض ب ليس ا بالضرورة لكن قد كان موضوعا لنا ان
كل ب هو ا بالفعل وهو نقيض النتيجة هذا خلف لا يمكن فالكذب المحال انما
لزم ضرورة عن المقدمة التي اضفناها الى المقدمة الكاذبة الممكنة وهي قولنا
ليس يمكن ان يكون كل ج هو ا باضطرار اذ كان الكاذب الممكن لا يلزم عنه كاذب
مستحيل على ما تبين وما لزم عنه محال فهو محال واذ كذب قولنا بعض ج ليس ا
باضطرار اللازم عن قولنا ليس يمكن ان يكون كل ج ا فقولنا ليس يمكن ان يكون

كل

كل ج ا كاذب واذا كان هذا كاذبا فنقيضه هو الصادق وهو قولنا كل ج
ممكنة ان يكون ا فقد تبين من هذا ان نتيجة هذا القياس هي ممكنة وانما يعرض
لهذا التاليف ان يكون منتجا لهذه الجهة اعني لا ينتج مرة الايجاب الضروري
ومرة السلب الضروري كالحال في المقاييس الغير المنتجة متى اخذت المطلقة الحقيقية
وهي التي يصح فيها الحمل الكلي المطلق اعني الذي يشاهد بالحس وجود المحمول فيها
لجميع الموضوع في جميع الزمان او في اكثره وهذه هي المقدمات التي تنشا عن الاستقراء
الذي يستوفي فيه جميع الجزئيات مثل ان كل غراب اسود وكل ثلج ابيض والفرق
بينها وبين الضرورية ان هذه يخطر بالبال امكان عدمها في الاقل من الزمان
المستقبل والضرورية لا يخطر ذلك فيها بالبال لان الذهن يشعر فيها بالنسبة
الذاتية التي بين المحمول والموضوع ومن هذه المطلقة كما يقول ارسطو تعمل اكثر
المقاييس واما المطلقة التي توجد في الاقل من الزمان مثل ان كل متحرك انسان
فهو بين انه لا يعمل منها قياس وبجانسة مع الممكنة كما لا يعمل في الممكنة الاكثرية
قياس وهذه المطلقة اعني التي لا يصح فيها الحمل الكلي الا في اقل الزمان متى
جعلت الكبرى والصغرى ممكنة فانها توجد مرة تنتج الموجب ومرة تنتج السالب
والسبب في ذلك ان هذه المطلقة انما تصدق الكلية فيها في الزمان الحاضر
والمقدمة الصغرى من جهة ما هي ممكنة ليست بمنطوية تحت الكبرى اذ كان
الممكن هو الموجود في الزمان المستقبل فهذا هو عندي معنى ايجاب ارسطو ان
تكون المقدمات الكلية الماخوذة صادقة على الازمنة الثلثة لا ما يظنه ابو نصر
من ان هذه الوصية هي في معنى المقول على الكل فانه ليس يمكن ان يوجد
المقول على الكل في المقدمة الكبرى الوجودية الحقيقية عاما في الازمنة الثلثة
الا في بعض المواد وهي التي يصدق فيها ان ا موجودة بالفعل لكل ما هو ب
بالقوة او بالفعل واذا وجد الامر بهذه الصفة فالتاليف من ذلك يكون
منتجا بحسب المقول على الكل لان ارسطو وصى الا نستعمل المقدمات المطلقة

الا فى هذه المادة فما بالدقة قد كان انعكاس نتيجة بحسب المقول على الكل اعنى المطلقة
اذا اختلطت مع الممكنة وبين انتاجها بالخلف واما بالدقة فان فيها انعكاس الموجبة
مرة والسالبة اخرى فاذا وجب ان تكون هذه المطلقة هى غير المطلقة التى بين انها
تنتج بطريق الخلف ويكون السبب غير امر ابرعن المنتج منها بحسب المقول على الكل
العام صدقه فى بعض المواد لا فى كلها وليس هذه الوجهة ايضا مما ينفهم منها ان
المقدمة الوجودية عنده هى التى تشتمل الضرورى والممكن كما فهم ذلك عنده تامسطيوس
فان هذه المقدمة اعنى المطلقة بهذه الصفة ليس لها وجود خارج الذهن والقصد هنا
انما هو احصار جهات المقدمات المختلفات المطابقة لاصناف الوجود او للمعارف الاول
فاما ان كان قصد ارسطو بالجهات احصى فصول المقدمات من جهة الوجود والمعرفة فليس الموجودة
ينتفع بالمطلقة على راى ثاوفرسطس وثامسطيوس وان كان اراد احصاء جهات
المعارف الاولى التى لنا بالطبع فقد ننتفع بها فان كثيرا ما نعلم ان المحمول موجود للموضوع
ويجهل هل هو موجود بامكان او باضطرار ويشبه ان يكون قصد بالمطلقة الامرين جميعا
اعنى المطلقة بحسب المعرفة والمطلقة بحسب الوجود والمعرفة وهى التى حددناها الا التى
تذكرها الاسكندر فان تلك لا تاتلف منها قياس الا بالوضع اى فى وقت مخصوص
واذا اختلطت مع الممكن فليس يأتلف منها قياس اصلا اعنى ان تكون الصغرى ممكنة
فعلى هذا التاويل يرتفع الشكوك الواردة على كلام هذا الرجل مع ان التاويل
الحق اللايق بمذهبه فى هذه الصناعة وارسطو بين من الحدود الماخوذة من
المواد انه اذا اخذت فى مثل هذا الاختلاط المطلقة الموجودة فى الاقل من الزمان
بالفعل انه لا يكون قياس ينتج اصلا لانه ينتج حينا سالبا ضروريا وحينا موجبا ضروريا
والحدود التى ينتج السالب هى الانسان والمتحرك والفرس والاصغر هو الانسان
والاوسط هو المتحرك والاكبر هو الفرس وذلك ان كل انسان يمكن ان يكون متحركا
وكل متحرك قد يكون فى وقت ما فرسا اذا لم توجد شى يتحرك الا فرس والنتيجة سالبة
ضرورية وهو ولا انسان واحد فرس والحدود التى ينتج الموجب الانسان والمتحرك

والى

والى فان كل انسان يمكن ان يكون متحركا وكل متحرك فى وقت ما قد يكون حيا اذا
توهمنا انه لا يتحرك فى ذلك الوقت شى الا الحيوان والنتيجة موجبة ضرورية وهى ان
كل انسان حى واذا كان الامر هكذا فلتكن المطلقة الماخوذة ههنا هى التى لا تختص
بزمان دون زمان وسواء علم من امرها انها ليست ضرورية او جهل ذلك فان
اكثر المقدمات هذه هى حالها ولكن المقدمة الكلية الكبرى سالبة مطلقة والصغرى
الكلية الموجبة ممكنة فاقول انه ينتج سالبة ممكنة باشتراك الاسم اعنى التى تقال
على الممكنة والضرورية ومعنى قولنا فى امثال هذه المقاييس انها منتجة اى ليست تنتج
الموجب مرة والسالب مرة بل انما تنتج اما الموجب فقط واما السالب لكن السالب
الموجب فيما هو مقول على اكثر من معنى واحد فهذا هو احد الاسباب التى من اجله قيل
فيها انها غير تامة مثال ذلك قولنا كل ج فهو ب بامكان ولا شى من ب هو ا
بالاطلاق فاقول انه ينتج هذا انه ولا شى من ج هو ا بامكان فمرة يكون النتيجة
ولا شى من ج هو ا بالضرورة ومرة يكون ولا شى من ج هو ا بامكان برهان ذلك
انه ان لم يكن الصادق قولنا انه يمكن ان يكون ولا شى من ج هو ا فليكن نقيضه هو
الصادق وهو انه ليس يمكن ان يكون ولا شى من ج هو ا واذا لم يمكن ان يكون
ولا شى من ج هو ا فبعض ج هو ا بالضرورة وذلك بين اللزوم بنفسه فاذا كان
معنا ان بعض ج هو ا بالضرورة وان كل ج هو ب بالفعل وذلك بنقل المقدمة الممكنة
فى هذا الشكل الى الوجودية كان معنا قياس فى الشكل الثالث من مقدمتين موجبتين
احديهما جزئية ضرورية كبرى والثانية كلية مطلقة صغرى وقد تبين ان هذا قد ينتج
جزئية ضرورية بالافتراض وذلك انه يرجع الى موجبتين كليتين فى الشكل الثالث كراهما
ضرورية وهى ان بعض ب هو ا باضطرار وقد كان موضوعا لنا فى القياس انه
لا شى من ب هو ا هذا خلف لا يمكن والخلف لم يلزم عن الكذب الممكن وانما لزم
عن وضعنا ان بعض ج هو ا بالضرورة لكن اذا كذب هذا فنقيضه هو الصادق وهو
قولنا ليس بالضرورة ج هو ا وهذا يصدق بعد ان يكون ج ليس ا بامكان وليس ا

بالضرورة فكذلك يكون نتيجة هذا القياس مرة سالبة ضرورية ومرة سالبة ممكنة
وقد تبين هذا المعنى من الحدود فليكن بدل ج انسان وبدل ب متكبر وبدل ا
غراب فيا تلف هكذا كل انسان يمكن ان يكون متكبرا ولا متكبر واحد غراب ينتج ولا انسان
واحد غراب وهي سالبة ضرورية وليكن ج ايضا انسانا وب عالما وا متحركا فيا تلف
القياس هكذا كل انسان يمكن ان يكون عالما ولا عالم واحد متحرك بعلمه فيكون النتيجة
كل انسان يمكن الا يكون متحركا بعلمه وهي سالبة ممكنة وينبغي اذا اريد ان يحصل من هذا
يقين او ما يقارب اليقين أن يستقرأ الامر في هذا التاليف في اكثر من مادة واحدة فانه
سيوجد الامر فيه هكذا اعني انه ينتج مرة سالبة ضرورية ومرة سالبة ممكنة فان
كانت الصغرى في هذا الشكل سالبة ممكنة فانه لا يكون قياس تام اذ كان من شرط
الانتاج في هذا الشكل ان يكون الصغرى موجبة لكن اذا عكست السالبة الممكنة الى موجبة
ممكنة كان القياس الذي تقدم وكذلك يعرض متى كانت المقدمتان في هذا الاختلاط
سالبتين وكانت الصغرى هي الممكنة اعني لا ينتج شيئا حتى تعكس الممكنة الى موجبة
فان كانت الصغرى في هذا الشكل سالبة مطلقة فانه لن يكون قياس منتج كانت
الكبرى سالبة ممكنة او موجبة ممكنة والحدود التي تنتج الموجب الضروري هي الثلج
والحي والابيض وذلك انه ولا ثلج واحد حي وكل حي يمكن ان يكون ابيض والنتيجة
كل ثلج ابيض وهي موجبة ضرورية والحدود التي تنتج السالب هي الغار والحي والابيض
وذلك ان كل غار ليس بحي وكل حي يمكن ان يكون ابيض والنتيجة ولا غار واحد
يمكن ان يكون ابيض وهي سالبة ضرورية فقد تبين اذا كانت المقدمتان كليتين
في هذا الاختلاط متى يكون قياس منتج ومتى لا يكون واذا كان فما منه تام وما منه غير
تام وتبين ان يكون بين الانتاج ما يكون من غير التام بقياس الخلف وما يكون بينا
بالانعكاس فاما اذا كانت احدى المقدمتين من هذا الاختلاط كلية والاخرى جزئية
وكانت المقدمة الكبرى ممكنة سالبة كانت او موجبة والصغرى الجزئية موجبة فانه
يكون قياس تام على نحو ما كان الامر اذ كانت المقدمتان كليتين وكانت الكبرى ممكنة

والصغرى

والصغرى فانه مطلقة ويكون جهة النتيجة هي جهة تلك النتيجة بعينها اعني ممكنة الا ان
هذه جزئية وتلك كلية وذلك بين من معنى المقول على الكل كما كان الامر في تلك فان
كانت المقدمة الكبرى كلية ومطلقة غير ممكنة وكانت المقدمتان موجبتين او احديهما موجبة
والاخرى سالبة فانه يكون عن ذلك قياسات منتجة غير تامة فمنها ما يبين بالخلف
وهي نظير ما بان بالخلف في هذا الاختلاط الذي فيه المقدمتان كليتان ومنها ما يبين
بالعكس وهو متى كانت الصغرى الجزئية سالبة كلية واما اذا كانت الصغرى سالبة مطلقة
فانه لن يكون قياس والحدود التي تنتج الموجب هي الثلج والحي والابيض وذلك ان بعض
الثلج ليس بحي وكل حي يمكن ان يكون ابيض والنتيجة بعض الثلج ابيض والتي تنتج السالب
فالغار والحي والابيض وذلك ان بعض الغار ليس بحي وكل حي يمكن ان يكون ابيض
والنتيجة بعض الغار ليس بابيض وهي سالبة ضرورية جزئية واذا اخذت هذه الحدود
مهملة قامت مقام الجزئية ولم تر هاهنا تر هاهنا الجزئية في بعض الثلج وهذا شيء
ينبغي ان يعتمد في الحدود التي توخذ عامة للجزئية والمهملة فان كانت المقدمة
الكلية هي الصغرى والجزئية هي الكبرى سالبة كانت او موجبة ممكنة او مطلقة فانه
ليس يكون من ذلك قياس وكذلك اذا كانت المقدمتان جزئيتين او مهملتين فانه
لا يكون قياس كانت الكبرى هي المطلقة والصغرى الممكنة او بالعكس والبرهان على
ذلك هو البرهان المتقدم على هذه الاصناف في المواد الغير المختلطة والحدود التي
تنتج الموجبة الضرورية في هذه اذا كانت الكبرى جزئية الانسان والابيض والحي
والاصغر هو الانسان والابيض الاوسط والحي الاكبر واما التي تنتج السالبة السور والحي
والانسان فقد تبين من هذا ما المنتج في هذا النوع من الاختلاط في هذا الشكل اعني
الاول وما غير المنتج وما كان من المنتج تاما او لم يكن تاما

## القول في تاليف الضروري والممكن في الشكل الاول

واذا كانت احدى مقدمتي القياس ممكنة و
الثانية اضطرارية فان انواع المقاييس المنتجة يكون على عدد المقاييس المنتجة في المختلط
من الممكن والوجودية التامة منها وغير تامة والتامة تكون هنا اذا كانت المقدمة

يكن ح

ان يستقرا خ

سالبة ممكنة كالحال فيها
اذا كانت م

مثل قولنا م

الكبرى هي الممكنة كما كانت هناك وغير تامة اذا كانت الكبرى هي الضرورية و
والصغرى هي الممكنة واما النتايج ههنا فتكون اذا كانت المقدمتان موجبتين ممكنة
تامة كانت المقاييس او غير تامة كلية كانت النتايج او جزئية واما ان كانت احدى
المقدمتين موجبة والاخرى سالبة وكانت الموجبة اضطرارية والسالبة ممكنة فانه
يكون النتيجة ممكنة فان كانت المقدمة السالبة اضطرارية تكون النتيجة من سالبة
ومن سالبة مطلقة كما انه اذا كانت السالبة في اختلاط الممكنة والوجودي وجودية كانت
النتيجة من سالبة ضرورية ومن سالبة ممكنة وهذا كله سواء كانت المقدمتان كليتين
او احديهما كلية والاخرى جزئية اعني اذا كانت الكلية هي الكبرى والجزئية هي
الصغرى فاما اذا كانت الجزئية هي الكبرى لم يكن منتجا اصلا ولم يقل ان ههنا قياسا
ينتج سالبة ضرورية لان ذلك جزئي وفي بعض المواد وان كان يوجد قياس ينتج سالبة
ضرورية لان ذلك جزئي وفي بعض المواد وان كان يوجد قياس ينتج سالبة الاضطرار
فان سالبة الاضطرار غير سالبة الاضطرارية كما انه لم يقل ان ههنا قياسا ينتج موجبة ضرورية
فان ذلك ايضا جزئي وفي بعض المواد كالحال في انتاج الشكل الثاني موجبة فلتكن المقدمتان
موجبتين كليتين ولتكن الكبرى هي الضرورية والصغرى هي الممكنة فاقول انه ينتج نتيجة
ممكنة لا ضرورية وان القياس في ذلك يكون غير تام مثال ذلك قولنا كل ج هو ب
بامكان وكل ب هو ا بالضرورة فاقول ان النتيجة هي كل ج هو ا بامكان وانه
قياس غير تام لان شرط المقول على الكل في المقدمة الضرورية ان تكون المحمول على
ما هو ب بالفعل لا بالقوة فاما ما به يتبين ان النتيجة ممكنة فبقياس الخلف على النحو
الذي بان في نظير هذا من الاختلاط الاخر وذلك بان ناخذ نقيض النتيجة وهي سالبة
ضرورية لان غير الممكن يصدق على السالبة الضرورية ونضيف اليها المقدمة الممكنة من
القياس وهي الصغرى بعد ان ننقلها الى الوجود فيلزم عنه نقيض المقدمة الكبرى و
هي السالبة الضرورية لان الكبرى كانت موجبة ضرورية فاما اذا كانت الكبرى هي الممكنة
والصغرى الضرورية فانه يكون في ذلك قياس تام وذلك بين من معنى المقول على الكل

على ما تقدم

على ما تقدم وتكون النتيجة ممكنة فان كانت احدى المقدمتين الكليتين موجبة و
الاخرى سالبة وكانت السالبة اضطرارية وكبرى والصغرى ممكنة فانه يكون قياس
منتج ينتج نتيجتين احديهما سالبة مطلقة والثانية سالبة ممكنة ولم يقل انه ينتج سالبة
اذ كان ذلك انما يكن اذا كان الطرف الاصغر داخلا بالفعل او بالقوة تحت الاوسط
وذلك لا يصدق الا في بعض المواد ولكن يتبين ايضا بقياس الخلف انه ينتج نتيجة مطلقة
سالبة وممكنة فليكن مثال ذلك كل ج هو ب بامكان وانه لا شيء من ب هو ا بالضرورة
فاقول انه ينتج ولا شيء ولا شيء من ج هو ا بالفعل او بامكان برهان ذلك انه ان
لم تكن هذه النتيجة صادقة فليكن نقيضها هو الصادق وهو ان بعض ج هو ا باضطرار
وذلك ان هذه هي المناقضة للنتيجة في الكيفية والكمية والجهة ونضيف اليها المقدمة
السالبة الكلية الضرورية من القياس وهو ان ب ليس ا بالضرورة ينتج في الشكل
الثاني ان ا ب غير ممكن ان يكون بعض ج وقد كان موضوعا ان كل ج هو ب
بامكان هذا خلف لا يمكن واذا كذبت الموجبة الضرورية صدق نقيضها وهو النتيجة
المطلقة فاذا صدقت السالبة الوجودية امكن ان تصدق معها السالبة الممكنة اذ المطلق
ممكن الوجود فان كانت المقدمة الكبرى سالبة ممكنة والصغرى موجبة اضطرارية
فانه يكون قياس تام وتكون النتيجة ممكنة على ما تبين من معنى المقول على الكل وارسطو
يقول انه ليس يمكن ان يتبين بقياس الخلف انه ينتج مطلقة فان كانت المقدمة السالبة
صغرى وكانت ممكنة فانه لا يكون قياس تام لكن يكون قياس غير تام بعكس السالبة الممكنة
الى الموجبة على ما تقدم فان كانت الصغرى السالبة اضطرارية لم يكن قياس ولا اذا كانتا
جميعا سالبتين وكانت الصغرى هي الاضطرارية والحدود التي تنتج الموجب الثلج و
الحي والابيض وذلك انه ولا ثلج واحد حي والحي ابيض بامكان والنتيجة موجبة ضرورية
وهي ان كل ثلج ابيض والحدود التي تنتج السالب القار والحي والابيض وذلك
ان النتيجة ولا قار واحد ابيض وهي سالبة وكذلك اذا اخذنا سالبتين وذلك
ان القار ليس بحي والحي ليس بابيض ايضا والقار ليس بابيض وايضا فان الثلج ليس

بحي والحي ليس بابيض بامكان والثلج ابيض واما اذا كانت احدى المقدمتين
جزئية وكانت الكبرى ضرورية وسالبة فان النتيجة تكون سالبة مطلقة وسالبة
ممكنة كما كانت الحال اذا كانتا كليتين الكبرى سالبة ويتبين ذلك بالخلف
كما بان ذلك في الكليتين واما اذا كانت الصغرى جزئية موجبة ضرورية وكانت
الكبرى سالبة ممكنة فان النتيجة تكون ممكنة جزئية وذلك بين من معنى القول
على الكل واما اذا كانتا موجبتين معا وكانت الكبرى كلية وضرورية فان النتيجة تكون
ممكنة والبرهان على ذلك هو البرهان الذي تقدم اذا كانتا معا كليتين فان
كانت المقدمة الكلية هي الصغرى والجزئية هي الكبرى وكانت الجزئية اضطرارية
والكلية ممكنة موجبة كانت او سالبة فانه لا يكون قياس والحدود التي تنتج
الموجب الانسان والابيض والحي وذلك ان كل انسان يمكن ان يكون ابيض
وبعض الابيض ليس بحي والانسان حي بالضرورة والانسان يمكن ان لا يكون
ايضا ابيض وبعض الابيض حي فالانسان حي بالضرورة واما الحدود التي تنتج
السالب فالثوب والابيض والحي وذلك ان الثوب يمكن ان يكون ابيض
وبعض الابيض ليس بحي والثوب ليس بحي وايضا فان الثوب يمكن الا يكون
حيا سواء كانت الصغرى سالبة او موجبة اذا كانت كلية وممكنة فانها غير
منتجة وكذلك اذا كانت الصغرى كلية اضطرارية سالبة كانت او موجبة و
الكبرى ممكنة جزئية فانه لا تنتج اصلا والحدود التي تنتج الموجب اذا كانت سالبة
الغراب والابيض والحي وذلك ان الغراب ليس بابيض بالضرورة وبعض
الابيض حي بامكان فالغراب حي بالضرورة فهو النتيجة واما الحدود التي تنتج
السالب فالقار والحي والابيض وذلك ان القار ليس بابيض وبعض الابيض
حي والقار ليس بحي واما الحدود التي تنتج الموجب اذا كانت الصغرى كلية
موجبة واضطرارية فهو الققنس والابيض والحي وذلك ان كل ققنس ابيض
بالضرورة وبعض الابيض حي والنتيجة وكل ققنس حي وهو ضرورية والتي تنتج السالب

فالثلج



فالثلج والابيض والحي وذلك لان الثلج ابيض وبعض الابيض حي فالثلج ليس بحي
بالضرورة وهو النتيجة وكذلك لا يكون قياس في هذا الصنف ايضا اذا كانت
المقدمتان مهملتين او جزئيتين او احديهما مهملة والاخرى جزئية كانت الكبرى
هي الممكنة والصغرى هي الضرورية او بالعكس والحدود العامة لهذه الاصناف
كلها اما التي تنتج الموجب فالانسان والابيض والحي واما التي تنتج السالب فالغير
المتنفس والابيض والحي واما التي تنتج السالب فالغير المتنفس والابيض والحي و
تركيبها قريب على من تاملها فقد تبين من هذا القول ان اصناف المقاييس المركبة في
هذا الشكل من اختلاط الممكن والمطلق هي مساوية لاصناف المقاييس المركبة
من الممكن والضروري المنتج منها للمنتج وغير المنتج لغير المنتج والمنتج التام للمنتج
التام والمنتج غير التام لغير التام والطريق الذي يتبين به غير التام هو فيها واحد
بعينه وتبين ان النتايج منها في الموجبات ممكنة وكذلك في السوالب اذا كانت
المقدمات الكبرى منها هي الممكنة واما اذا كانت الضرورية او الوجودية فانها
تكون اما في المختلط من الممكنة والوجودية فسالبة ضرورية او ممكنة واما في
المختلط من الممكنة والضرورية فسالبة مطلقة او سالبة ممكنة **القول
في تاليف الممكن في الشكل الثاني** واذا كانت كلتا المقدمتين
ممكنة في الشكل الثاني فانه لن يكون قياس منتج موجبتين كانتا ام سالبتين ام
احدهما موجبة والثانية سالبة كليتين كانتا او جزئيتين معا او احديهما كلية
والاخرى جزئية واما اذا كانت احديهما مطلقة والاخرى ممكنة فانه ان كانت
الموجبة هي المطلقة والسالبة هي الممكنة فانه لا يكون قياس منتج واما اذا كانت
السالبة المطلقة وكانت كلية فانه يكون قياس منتج ومثل هذا يعرض اذا كانت
احدى المقدمتين ايضا ضرورية والاخرى ممكنة والممكن منها ينبغي ان نفهم في نتايج
هذه المقاييس على نحو ما فهم فيما تقدم وينبغي ان نبين هاهنا اولا ان الكلية السالبة
الممكنة لا تنعكس محفوظة الكمية والكيفية كما تنعكس السالبة الضرورية والسالبة المطلقة



فلنضع ان كل ج يمكن ان لا يكون شيا من ا فاقول انه ليس يلزم عن هذا ان يكون
كل ا ممكنا ان لا يكون شيا من ج برهان ذلك انه ان امكن ذلك صدق معها
الموجبة الممكنة الكلية وهو قولنا كل ا يمكن ان يكون ج لان الممكنات الموجبات
الممكنة ترجع الى سوالبها الكلية للكلية والجزئية للجزئية وذلك ان قولنا
كل ج يمكن ان لا يكون شيا من ا تصدق معها الموجبة المضادة لها وهو قولنا
كل ج يمكن ان يكون ا فاذن تصدق مع قولنا كل ج يمكن ان يكون ا قولنا
كل ا يمكن ان يكون ج فالموجبة الممكنة الكلية تنعكس كلية وقد تبين انها لا
تنعكس هذا خلف لا يمكن وايضا فان كونها لا تنعكس دايما يظهر من المواد و
ذلك انه اذا كان كل ج يمكن الا يكون شيا من ا فقد يمكن ان يكون بعض ا
ليس هو ج بالضرورة مثال ذلك لان كل انسان يمكن الا يكون ابيض وبعض
الابيض ليس هو انسانا بالضرورة مثل الثلج والققنس واذا امكن ان يكون بعض
ا بالضرورة ليس هو ج فليس يصدق مع ذلك ان كل ا يمكن الا يكون ج لان
بعضه واجب ضروري الا يكون ج وقد يظن ان السالبة الممكنة قد تبين
انعكاسها بطريق الخلف ومثال ذلك ان يعترض قايل ان قول القايل
كل ا يمكن الا يكون شيا من ب ينعكس صادقا وهو ان كل ب يمكن الا يكون
شيا من ا برهان ذلك انه اذ لم يكن صادقا قولنا كل ب يمكن الا يكون ا فنقيضه
اذن هو الصادق وهو كل ب غير ممكن الا يكون ا ولما كان قولنا كل ب
غير ممكن ان لا يكون ا يلزمه ان بعض ب بالضرورة ا اذ كان هذا قد تبين
انه ينعكس اذ كانت جزئية ضرورية فبعض ا ب بالضرورة وقد كنا فرضنا ان كل
ا يمكن الا يكون ب هذا خلف لا يمكن لكن في القول مغالطة وذلك انه
ليس اللازم عن قولنا كل ب غير ممكن الا يكون في شيء من ا قولنا ان بعض ب
بالضرورة ا بل وقد يلزمه ان بعض ب بالضرورة ليست ا اي نقيض قولنا كل ب
يمكن ان لا يكون ا قولنا بعض ب بالضرورة ليس ا كما ان نقيض قولنا بعض ب

بالضرورة

بالضرورة ا قولنا كل ب يمكن ان يكون ا يلزمه ان كل ب ممكن الا يكون ا وكان
قولنا كل ب ممكن ان يكون ا يناقضه قولنا بعض ب بالضرورة ا وقولنا كل
ب يمكن ان لا يكون ا يناقضه قولنا بعض ب بالضرورة ا او بعض ب بالضرورة
ليست ا وكذلك يناقض هاتين الجزئيتين المقدمة السالبة الممكنة و
هي قولنا كل ب يمكن ان لا يكون ا والذي يناقض هذا يلزم نقيضه فاذن
قولنا كل ب يمكن ان لا يكون ا يناقضه شيان احدهما بعض ب بالضرورة
ليست ا والثاني بعض ب بالضروره ليست ا والثاني بعض ب بالضرورة
هو ا فقولنا في قياس الخلف كل ب غير ممكن الا يكون ا قد يلزمه مرة ان بعض
ب بالضرورة ا ومرة ان بعض ب بالضرورة ليست ا فان كان اللازم هو السالبة
الجزئية الضرورية لم يفض القول الى محال لانه ليس تنعكس السالبة الضرورية
بل قد يكون كل ا ان لا يكون ب وبعض ب ليس بالضرورة ا مثل قولنا كل
انسان يمكن ان يكون ابيض وبعض الابيض ليس هو انسانا بالضرورة مثل
الثلج والققنس فاذ قد تبين ان السوالب الممكنة لا تنعكس فلنضع مقدمتين كليتين
ممكنتين احديهما موجبة والاخرى سالبة في الشكل الثاني مثل قولنا كل ج
هو ب بالامكان وكل ا يمكن ان لا يكون ب فاقول ان هذا التاليف لا ينتج شيا لانه
لا يمكن ان ينعكس السالبة الممكنة كما امكن ذلك في المادة المطلقة والضرورية و
لا بقياس الخلف مبينا ايضا انه يكون قياس لانه ان اخذنا نقيض النتيجة الموجبة الممكنة
الحقيقية لم يعرض عن ذلك محال اذ كانت اسلازمتين اعني الموجبة الممكنة والممكنة
السالبة وكذلك ان اخذنا النقيض جزئية ضرورية موجبة او سالبة وبالجملة
ان كان عن هذا التاليف قياس فانه انما ينتج بالذات نتيجة ممكنة اذ كانت
المقدمتان ممكنتين لا نتيجة مطلقة ولا ضرورية اذ كان ليس في هذا القياس مقدمة
بهذه الصفة فان كان ينتج نتيجة ممكنة فاما ان تكون سالبة ممكنة واما موجبة ممكنة
سيبين من الحدود انها ينتج مرة سالبة ضرورية ومرة موجبة ضرورية وبكل واحد من

هاتين النتيجتين يبطل ان ينتج سالبة ممكنة او موجبة ممكنة وذلك ان السالبة الضرورية
تناقض الممكنة الموجبة والسالبة الممكنة وكذلك الموجبة الضرورية تناقض كليهما
فالحدود التي تنتج في هذه المادة سالبة الانسان والابيض والفرس والابيض هو
الحد الاوسط والانسان الاصغر والكبرى هكذا كل انسان يمكن ان يكون ابيض
وكل فرس يمكن ان لا يكون ابيض والنتيجة ولا انسان واحد فرس وهي سالبة
ضرورية واذا كانت السلوبة عن ج باضطرار لم يصدق ان كل ا يمكن ان يكون
في ج ولا كل ا ممكنة ان لا يكون في ج لانها تنعكس على الموجبة فمن هنا يبين ان
هذا التاليف ليس ينتج نتيجة ممكنة لا سالبة ولا موجبة وقد تبين ذلك ايضا من انه
ينتج في بعض المواد موجبة ضرورية وذلك انا اذا اخذنا بدل الفرس الحي وذلك انه ينتج
كل انسان حي وهي موجبة ضرورية وليس يمكن ان يصدق معها الموجبة الممكنة ولا السالبة
وذلك ان مناقضها للسالبة الممكنة بين بنفسه ومناقضها للموجبة الممكنة من
اجل لزومها للسالبة الممكنة وكذلك يبين انه لا يكون قياس في هذا الشكل وان
غير مكان السالبة اعني ان جعلت صغرى بعد ان كانت كبرى او بالعكس وكذلك
يبين انه لا يكون قياس وان اخذت كلتا المقدمتين سالبتين والبرهان على
ذلك بهذه الحدود باعيانها ولن يعسر ذلك على من تاملها

واذا كانت احدى المقدمتين في هذا
الشكل مطلقة والاخرى ممكنة وكانت السالبة هي الممكنة فانه لا يكون قياس عن ذلك
اصلا كلية كانت كلتا المقدمتين معا او جزئية والبرهان على ذلك هو البرهان الذي
استعمل اذ كانتا معا ممكنتين وتلك الحدود بعينها اعني انها توجد مرة تنتج سالبة
ضرورية ومرة موجبة ضرورية فان كانت المقدمة السالبة هي المطلقة والموجبة هي
الممكنة وكانتا معا كليتين فانه يكون قياس وذلك ان السالبة المطلقة تنعكس فيكون
الشكل الاول على ما تقدم وسواء كانت السالبة هي الكبرى او الصغرى لكن اذا كانت الصغرى
يبين ذلك بعكسين بعكس المقدمة وبعكس النتيجة على ما سلف فان كانت كلتاهما اعني

كليتين

كليتين سالبتين وكانت احديهما ممكنة والاخرى مطلقة فانه يكون قياس غير تام
اذا انعكست السالبة الممكنة الى الموجبة التي تلزمها لانه يكون مؤتلفا من مقدمتين
مطلقة سالبة وممكنة موجبة وان كانت كلتا المقدمتين موجبتين فانه لن يكون
قياس وذلك بين من انها تنتج مرة موجبة ومرة سالبة اما الحدود التي تنتج
الموجب فهي الانسان والصحة والحي وذلك ان كل انسان يمكن ان يكون صحيحا
وكل حي هو صحيح وكل انسان هو باضطرار وهي النتيجة واما التي تنتج السالب فالانسان
والصحة والفرس وذلك ان كل انسان يمكن ان يكون صحيحا وكل فرس هو صحيح والنتيجة
ولا انسان واحد فرس وهي سالبة ضرورية وان كانت احدى المقدمتين كلية والاخرى
جزئية فانه يعرض في ذلك مثل ما عرض فيها اذا كانت كليتين معا اعني ان شرط المنتج فيها
هو شرط المنتج في ذلك وغير المنتج فيها هو غير المنتج في هذه وذلك انه متى كانت
الموجبة هي المطلقة الكلية كانت او الجزئية فانه لن يكون في ذلك قياس وذلك تبين
كما تبين ذلك اذا كانتا كليتين وتلك الحدود باعيانها واما اذا كانت الكلية
هي المطلقة وكانت سالبة فانه يكون قياس بالعكس الى الشكل الاول وان كانت
كلتاهما سالبتين وكانت احديهما مطلقة فانه يكون قياس ايضا غير تام اذا
انعكست السالبة الممكنة الى الموجبة الممكنة كما تبين فان كانت السالبة المطلقة
جزئية فانه لا يكون قياس موجبة كانت المقدمة الاخرى ام سالبة وكذلك لا
يكون قياس اذا كانت كلتا المقدمتين مهملتين او جزئيتين او احديهما مهملة والثانية
جزئية موجبتين كانتا معا ام سالبتين والبرهان على ذلك هو البرهان المتقدم بحدود
واحدة باعيانها

واذا كانت احدى المقدمتين في هذا الشكل ممكنة والثانية اضطرارية وكانتا كليتين
معا وكانت السالبة هي الضرورية فانه يكون قياس بعكس السالبة الى الشكل الاول
الذي كبراه سالبة ضرورية وصغراه موجبة ممكنة وقد تبين انه هذا ينتج سالبة مطلقة
وممكنة سالبة وسواء كانت السالبة الضرورية هي الكبرى او الصغرى فاما اذا كانت الموجبة

هي الضرورية فانه لا يكون قياس وبيان ذلك من الحدود ان يوضع الطرف الاصغر
انسانا والاوسط ابيض والاكبر ققنس وذلك ان كل انسان يمكن ان لا يكون
ابيض وكل ققنس فهو ابيض بالضرورة والنتيجة ولا انسان واحد ققنس وهي
سالبة ضرورية وما ينتج سالبة ضرورية فليس يمكن ان ينتج دايما ممكنة لا موجبة
ولا سالبة وهو بين ايضا انه لا ينتج نتيجة سالبة ضرورية دايما لان الضرورية
انما يكون عن مقدمتين ضروريتين او عن قياس يكون الضروري فيه سالبة و[illegible]
وجودية لا ممكنة على ما تبين وكذلك تبين ايضا انه لا ينتج مطلقة لان المطلقة
من طبيعة الممكن وقد يظهر ايضا من الحدود انه لا ينتج سالبة ضرورية فانه
مرة ينتج سالبة ضرورية ومرة موجبة ضرورية فالحدود التي ينتج سالبة ضرورية
هي التي تقدمت واما التي ينتج موجبة ضرورية فهو اليقظان والمتحرك والحي و
ذلك ان كل يقظان متحرك بالضرورة وكل حي ممكن الا يكون متحركا وكل يقظان
حي بالضرورة فاذن لا يكون في هذا التاليف قياس منتج اصلا وسواء كانت
الموجبة الضرورية هي الصغرى او الكبرى فان كانت المقدمتان المختلفتين في
الكيفية فاما ان كانتا سالبتين فانه يكون قياس اذا انعكست السالبة الممكنة
الى الموجبة التي تلزمها لانه يكون تاليفا من مقدمتين الموجبة ممكنة والسالبة
ضرورية وقد تبين ان هذا منتج وسواء كانت السالبة هي الصغرى او الكبرى فان
كانت المقدمتان الكليتان موجبتين فانه لن يكون قياس لانه تبين ان النتيجة
ليس يمكن ان يكون سالبة لا مطلقة ولا اضطرارية لانه لم يوخذ في القياس مقدمة
سالبة لا اضطرارية ولا مطلقة ولا ايضا سالبة ممكنة ولا موجبة اضطرارية لانه
يبين من الحدود انه ينتج سالبة ضرورية وما ينتج سالبة ضرورية فليس يمكن ان
ينتج دايما موجبة ضرورية ولا ممكنة ولا مطلقة وكذلك لا يمكن ان ينتج سالبة
ممكنة فاما الحدود التي ينتج السالب الضروري فالانسان والابيض والققنس
فان كل انسان واحد ققنس فهذه هي الضروب المنتجة في هذا الشكل في هذا

الضرب

الضرب من الاختلاط وغير المنتجة اذا كانت المقدمتان كليتين فان كانت احديهما
كلية والاخرى جزئية فان كانت المقدمة السالبة هي كلية واضطرارية فانه
يكون قياس منتج اما سالبة ممكنة واما سالبة مطلقة لان السالب الاضطراري
تنعكس فترجع الى الشكل الاول الذي يأتلف من موجبة ممكنة صغرى وسالبة
كبرى ضرورية واما اذا كانت الموجبة هي الاضطرارية فانه لا يكون ايضا قياس
البتة والبرهان على ذلك هو البرهان بعينه اذا كانتا كليتين وتلك الحدود
باعيانها التي سلفت وكذلك لا يكون قياس اذا كانتا كليتين فان كانت كلتا
المقدمتين اعني الكلية والجزئية سالبتين وكانت احديهما كلية اضطرارية
فانه يكون في ذلك قياس غير تام وذلك انه اذا انعكست الممكنة السالبة الى
الموجبة فانه يكون قياس كما يكون اذا كانتا كليتين على ما تقدم وكذلك لا يكون
قياس اذا كانت المقدمتان مهملتين او جزئيتين والبرهان في ذلك هو البرهان
الذي استعمل فيما تقدم وتلك الحدود باعيانها فقد تبين انه متى وضعت المقدمة
السالبة الكلية اضطرارية فانه يكون ضرورة قياس منتج اما سالبة مطلقة واما
سالبة ممكنة وانه متى وضعت الموجبة اضطرارية انه لا يكون قياس وهو بين
ان مرتبة واحدة للحدود في المقاييس المطلقة والضرورية يكون قياس او لا يكون
وهو بين ان هذه المقاييس كلها غير تامة

ممكنة م

واذا كانت المقدمتان في هذا الشكل ممكنتين كليتين فانه قياس
ويكون النتيجة جزئية ممكنة على نحو ما يكون في المطلقة الصرفة والضرورية واعني تلك
الشروط باعيانها والبرهان على ذلك هو البرهان على تلك ويخص هذه المادة
انه متى كانتا سالبتين فانه يكون من جميعها قياس غير تام اذا انعكست احدى السالبتين
الى الموجبة اللازمة لها لانه يعود من ممكنتين احديهما موجبة والثانية سالبة فان كانت
احديهما موجبة والثانية سالبة فان كانت احديهما كلية والاخرى جزئية فان المقاييس
المنتجة منها وغير المنتجة يكون كما كانت في الضرورية وتلك الشروط باعيانها ويخص هذا

في المادة المطلقة م

اذا كانتا معا سالبتين كان قياسا بالانعكاس السالبة الى الموجبة اللازمة لها
لانه لا يكون قياس من سالبتين في شي من التاليفات لا البسيط ولا المركبة
واما اذا اخذت المقدمتان مهملتين او جزئيتين فانه لا يكون ايضا قياس لانه
لا ينتج مرة موجبة ضرورية ومرة سالبة ضرورية اما الحدود التي تنتج الموجبة فانسان
وابيض وحي وذلك ان بعض الابيض ممكن ان يكون انسانا والابيض ممكن ان يكون حيا
والانسان بالضرورة حي والتي تنتج السالبة الانسان والابيض والفرس وذلك
ان الابيض ممكن ان يكون انسانا والابيض يمكن ان يكون حيا والانسان بالضرورة
والتي تنتج السالبة الانسان والابيض والفرس وذلك ان الابيض يمكن ان يكون
انسانا والابيض يمكن ان يكون فرسا والنتيجة ولا انسان واحد فرس وبهذه الحدود
باعيانها يتبين ذلك اذا كانتا سالبتين او احديهما موجبة والاخرى سالبة لانها
يمكن ان تولف هذا التاليف

واذا كانت احدى المقدمتين في هذا الشكل مطلقة والثانية ممكنة
وكلاهما موجبتان كليتان فان النتيجة تكون ممكنة جزئية وذلك يبين بانعكاس
الصغرى فان كانت هي الممكنة عادت من الشكل الاول الى ما صغراه ممكنة وكبراه مطلقة
وقد تبين فيما سلف ان نتيجته ممكنة فان كانت الصغرى هي المطلقة عادت الى ما صغراه
في الشكل الاول مطلقة وكبراه ممكنة وقد تبين ان هذا ايضا ينتج ممكنة فان كانت
احديهما موجبة والاخرى سالبة وكان ايهما اتفق مطلقة اعني الكبرى او الصغرى فان
كانت السالبة هي الكبرى فان النتيجة تكون ممكنة فان كانت السالبة هي الممكنة كانت
النتيجة ممكنة حقيقية وان كانت السالبة هي المطلقة كانت النتيجة سالبة ممكنة باشتراك
الاسم اعني انه ينتج بنتيجتين سالبتين ضرورية وسالبة ممكنة فان كانت السالبة هي
الصغرى وكانت ممكنة او كانت جميعا سالبتين فانه لا يكون قياس الا اذا انعكست
الممكنة السالبة الى الممكنة اللازمة عنها لانه يعود اما الى ما هو من موجبتين واما الى ما
كبراه سالبة وصغراه موجبة واما اذا كانت احدى المقدمتين كلية والاخرى جزئية وكانت

كلاهما

كلاهما موجبتين او كانت الكلية هي السالبة الكبرى والجزئية الموجبة فانه يكون
قياس برجوعها الى الشكل الاول بانعكاس الجزئية الموجبة على ما تبين ونتيجته تكون
على نحو ما كانت نتيجة المقدمتين الكليتين فان كانت الموجبة هي الكلية والسالبة هي
الجزئية وكانت الصغرى هي المطلقة الموجبة والكبرى السالبة الجزئية الممكنة فانه
يكون قياس وبيان ذلك يكون بقياس الخلف فليكن كل ب فهو ج وبعض ب
ليس هو ا بالامكان فاقول ان بعض ج ممكن الا يكون ا لانه ان لم يكن هذا صادقا
فنقيضه هو الصادق وهو ان كل ج هو ا بالضرورة لان هذه هي المناقضة في الجهة
والكمية وقد كان هنا ان كل ب فهو ج باطلاق فاذن ينتج في الشكل الاول ان كل
ب هو ا بالضرورة وقد كان هنا ان بعض ب ليس هو ا بامكان هذا خلف لا يمكن فاما
ان كانت الكبرى الجزئية هي الوجودية والصغرى هي الممكنة فانه يكون قياس بين
بالافتراض فان كانت الصغرى هي السالبة وكانت مطلقة فانه لا يكون قياس لان
خاصة الشكل الثالث الا يكون صغراه سالبة وان كانت ممكنة فانه يكون قياس اذا
انعكست الى الموجبة على ما سلف واذا كانت كلتا المقدمتين او جزئيتين فانه مهملتين
لا يكون قياس وبرهان ذلك هو البرهان المستعمل في الاصناف الكلية في هذا
الباب اعني في الممكن الصرف وتلك الحدود باعيانها **تاليف الممكن
والاضطراري في الشكل الثالث** واذا كانت كلتا المقدمتين
كليتين وكانت احديها اضطرارية والاخرى ممكنة وكانتا معا موجبتين فانه يكون
عن ذلك قياس ينتج نتيجة ممكنة وذلك بين بالانعكاس الى الشكل الاول فان
كانت احديها موجبة والاخرى سالبة وكانت الموجبة هي الضرورية وهي الصغرى
فان النتيجة تكون سالبة ممكنة وذلك بانعكاس الموجبة ورجوع التاليف في الشكل
الاول الى ما كبراه سالبة ممكنة وصغراه موجبة ضرورية فان كانت السالبة هي
الاضطرارية الكبرى فان النتيجة تكون سالبة ممكنة وسالبة مطلقة برجوعها بالعكس
الى ما كبراه في الشكل الاول سالبة ضرورية وصغراه موجبة ممكنة فان كانت الصغرى

سالبة ممكنة والكبرى موجبة ضرورية فانه لا يكون قياس الا بعكس السالبة
الممكنة الى الموجبة الممكنة وان كانت الصغرى سالبة ضرورية فانه لا يكون قياس
~~الا بعكس السالبة الممكنة الى الموجبة الممكنة وان كانت الصغرى سالبة ضرورية فانه~~
~~لا يكون قياس~~ فالحدود التي ينتج الموجب هي الانسان والنائم والفرس وذلك انه
ولا فرس واحد انسان وكل فرس يمكن ان يكون نائما والحدود التي ينتج السالب الانسان
واليقظان والنائم والفرس وذلك انه ولا انسان واحد فرس وكل انسان يمكن ان
يكون نائما والنتيجة ولا فرس واحد يقظان هو نائم فان كانت احدى المقدمتين
كلية والثانية جزئية وكانت كلتاهما موجبتين فانه يكون قياس بالرجوع الى الشكل
الاول ويكون النتيجة ممكنة كالحال في الاصناف التي ترجع الينا من الشكل الاول
فان كانت احدى المقدمتين سالبة والاخرى موجبة وكانت السالبة هي الكبرى فان
ان كانت اضطرارية فان النتيجة تكون مطلقة او ممكنة لانها ترجع بالعكس الى الصنف
من الشكل الاول الذي ينتج هاتين النتيجتين ان كانت كلية وان كانت جزئية فبالافتراض
والخلف وان كانت السالبة هي الممكنة فانها يكون النتيجة ممكنة حقيقية كالحال في
من القياس الذي يرجع اليه في الشكل الاول فاما اذا كانت السالبة هي الصغرى فان
كانت ممكنة كان قياس بعكسها الى الموجبة الممكنة وان كانت هي الضرورية لم يكن قياس
وذلك يبين على نحو ما يبين اذا كانتا كليتين وبتلك الحدود باعيانها فقد تبين
متى يكون في هذا الضرب قياس وكيف يكون واي نتيجة ينتج اي قياس واتها
وانها غير تامة كالحال في الاصناف التي يكون في هذا الشكل وهذا انقضى القول في جميع المقاييس
الحملية **فصل ٥** وبين نحو ما قيل في الاشكال الوجودية
ان جميع المقاييس التي في هذه الاشكال ايضا ترتقي الى الشكل الاول الذي فيها فاما ان
جميع اجناس المقاييس الموجودة على الاطلاق ترجع كلها باسرها الى الشكل الاول فقد
بين اذا تبين ان جميع اجناس المقاييس الحملية هي هذه الثلثة فقط وان ما عداها من
المقاييس التي ليست بحملية فكلها مضطرة الى الحملية فنقول ان كل قياس بالجملة فهو انما



اليقظان

يبين اما ان الشيء موجود او غير موجود وكل واحد من هذين اما ان يكون كليا واما
جزئيا وكل ما يبين ان الشيء موجود او غير موجود فاما ان يبينه على جهة الحمل واما
ان يبينه على جهة الاشتراط واما ان يبينه بقياس مركب من هذين وهو الذي
يدعى بقياس الخلف والغرض الان انما هو الكلام في المقاييس الحملية وشروط المنتج
منها من غير المنتج على الاطلاق فاذا تبينت هذه تبينت المقاييس المضطرة في
الانتاج الى هذه وهو قياس الخلف والقياس الذي يكون بشرط فنقول انه متى
احتجنا ان نبين ان ا محمولة على ب اما على جهة السلب واما على جهة الايجاب
فهو من الظاهر انه يجب ان ناخذ في بيان ذلك على جهة الحمل ان شيئا موجود لشيء
ومحمولا على شيء فان اخذنا في ذلك ان ا محمولة على ب فمن البين انا قد اخذنا
الشيء في بيان نفسه وذلك مستحيل وغير مفيد علما زايدا في المطلوب وكذلك
ان اخذنا في ذلك قضية مباينة بالمحمول والموضوع للمطلوب فهو بين ايضا انه
ليس يلزم عنه شيء في المطلوب لا ايجاب ولا سلب مثلا ان نقول ان ا محمولة
على ب لان ج محمولة على د واذا امتنع هذان الوجهان فلم يبق الا ان يكون القول
الماخوذ في بيان ا موجودة في ب اما قول مشارك له في احد الطرفين او مشارك
لهما معا ثم ان كان مشاركا لاحد الطرفين فلا يخلو ان يكون محموله هو محمول المطلوب
بعينه وموضوعه غيره او يكون موضوعه موضوع المطلوب ومحموله غيره او يكون
محمول المطلوب هو موضوعه او موضوع المطلوب هو محموله فانه لا يخلو القول المشارك
لاحد الطرفين من هذه الاقسام الا ان يوجد حكما واحدا بنفسه من غير ان يشارك
حكما اخر او قضية اخرى واما ان يوجد مشاركا للقضية الاخرى وذلك من غير ان يتصل
بالمطلوب فان اخذ المشارك لاحد طرفي المطلوب الذي هو ا و ب قضية واحدة
فقط مثل ان ناخذ ان ا مشاركة لج بحمل احدهما على صاحبه فهو بين انه
ليس يلزم عن ذلك ان يكون ا مشاركة لب اي محمولة بايجاب او بسلب على ب
ما لم يشارك ج ب واذا اخذنا ا مشاركة لج وج مشاركة له بحمل بعضها على بعض

فهو بين ايضا انه يكون عن ذلك قياس الا انه لا يكون قياس على المطلوب
الذي طلب اعني على وجود ا في ب او سلبها عنه ولو اخذنا الامور المشاركة لاحد
الطرفين الحد الغاية من غير ان يشارك الطرف الاخر مثل ان ناخذ اشاركة
للج والج للد والد لله فانه ليس يلزم عن ذلك ان يكون امشاركة لب ايجابا
ايجاب او سلب ما لم يكن اح المشارك للالف مشاركا للب فان القياس الغير المحدود
انما يكون عن مقدمات غير محدودة اعني ان القياس يكون على غير مطلوب محدود واما
القياس المحدود الذي يكون على غير مطلوب محدود واما القياس المحدود الذي يكون
على غير مطلوب محدود فانه يجب ان يا لف من مقدمات محدودة مشاركة لطرفي
المطلوب ولذلك ما يجب ان يكون اقل القياس المحدود انما يا لف من مقدمتين
تشتركان بحد اوسط او تختلفان بطرفي المطلوب والا لم يكن ان يبين ان شيئا محمولا
على شيء من اجل حمل شيء على شيء مثل ان يكون امشاركة للجيم والجيم مشاركة للبا
فحينئذ يجب ان يكون امشاركة للبا فقد تبين من هذا ان كل قياس فانه يكون عن
مقدمتين وثلثة حدود حد اصغر واوسط واكبر واما ان كل قياس حملي مؤلف على مطلوب
محدود فانه يكون احد هذه الثلثة الاصناف من المقاييس الحملية اعني الشكل الاول
والثاني والثالث وانه ليس يوجد شكل رابع فهو ظاهر من ان الحد الاوسط الذي
يوخذ مشاركا للطرفين مثل ان ناخذ الجيم مشاركا للبا والالف اللذين هما طرفا
المطلوب لا يخلو من ثلثة احوال اما ان يكون موضوعا للطرف الاكبر محمولا للاصغر مثل
ان يكون امقولة على ج و ج مقولة على ب وهذا هو الشكل الاول او يكون محمولا عليهما
وهذا هو الشكل الثاني او يكون موضوعا لهما وهذا هو الشكل الثالث واما ان يوخذ محمولا
على الاكبر موضوعا للاصغر فليس يكن لان المحمول على الاكبر محمول على الاصغر اذ كان الاكبر
محمولا في الطلب بالطبع على الاصغر فيكون الشيء بعينه محمولا على نفسه وذلك مستحيل
هذا اذا اعتبر الحد الاوسط بحسب المطلوب المفروض واما اذا اعتبر بحسب المشارك فانه ينتج
عن المطلوب الذي هو عكسه فهو بهذه الجهة ان عد هذا التاليف شكلا رابعا كما صنع

جالينوس

جالينوس فانما يكون قياسا على غير المطلوب المفروض ولذلك ليس تقع عليه
فكرة بالطبع ولا توجد في كلام قياس برهاني ولا ظني فقد تبين من هذا القول
ان كل قياس حملي فانه انما يكون ضرورة احد هذه الاصناف الثلثة وان كان المط
الواحد بعينه تبين باوساط كثيرة مثل ان نبين ان ا موجودة في ب بوجود ا
في ج والج في الدال والدال في الهاء والهاء في البا واما ان قياس الخلف ايضا فانه
مركب من واحد من هذه الاشكال الثلثة ومن القياس الشرطي فذلك يبين من
ان قياس الخلف انما يكون بسياقة الكلام فيه الى المحال بقياس حملي ومن ان المط
فيه الاول انما يلزم ويبين بقياس شرطي مثل ان نقول ان القطر اما ان يكون
مشاركا للضلع المربع او مباينا ثم يبين المستثنى من هذا القياس الشرطي وهو انه لا يكون
مشاركا بقياس حملي يؤدي الى المحال وذلك بان نقول لانه ان كان مشاركا كانت
نسبة مربع احدهما الى الاخر نسبة عدد مربع الى عدد مربع فيلزم عن ذلك ان يكون
نسبة مربع الضلع الى مربع القطر نسبة عدد مربع وقد تبين في كتاب الاسطقسات
ان نسبة المربعين احدهما الى الاخر ليست كنسبة عدد مربع الى عدد مربع وهي نسبة
الاثنين الى الواحد هذا خلف لا يكن فاذا تبين انه غير مشارك استثنيناه من القياس
الشرطي الذي استعملناه اولا وهو قولنا القطر اما مباين واما مشارك فقلنا لكنه
غير مشارك فهو ضرورة مباين وهذا هو القياس الشرطي المنفصل الذي يا لف من
المتعاندات التامة العناد الذي متى استثني احدهما انتج مقابل الثاني على ما قيل
في المقاييس الشرطية فالمحال كما قلنا في هذا القياس بقياس حملي والمطلوب يبين
بقياس شرطي واما القياس الشرطي فانه يبين ايضا من امره انه لا يستغني عن القياس
الحملي وذلك ان القياس الشرطي جنسان اولان احدهما القياس المتصل وهو
الذي يتركب من المتلازمات ويرتبط بحروف الشرط التي تعطي الاتصال مثل قولنا
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والشيء الذي يلزم عنه الشيء يسمى المقدم
واللازم التالي وهو صنفان احدهما يستثنى فيه المقدم بعينه مثل قولنا لكن الشمس

الى عدد مربع

يبين

طالعة فالنهار موجود والثاني يستثنى فيه مقابل التالي فينتج مقابل المقدم مثل قولنا
لكن النهار غير موجود فالشمس ليست بطالعة والجنس الثاني الشرطي المنفصل وهو
يتركب من المعاندة التامة ويقترن به حروف الشرط التي تدل على الانفصال
مثل قولنا هذا الوقت اما ليل او نهار وهذه اربعة اصناف وذلك انه يستثنى
فيه المقدم بعينه فينتج مقابل التالي او يستثنى فيه التالي بعينه فينتج مقابل
المقدم او يستثنى فيه مقابل المقدم فينتج التالي او يستثنى فيه مقابل التالي فينتج
المقدم وذلك انا قد نقول لكنه ليس بليل فهو نهار ولكنه ليس بنهار فهو ليل
او لكنه ليل فليس بنهار او لكنه نهار فليس بليل واما اذا كانت اجناس القياسات
الشرطية الاول هي هذان الجنسان فكلاهما اذا تؤمل الامر فيهما ظهر ان المطلوب
فيهما هو الذي تبين فيهما بجهة الشرط واما المستثنى فانه يحتاج الى ان يبين
بقياس حملي في الشرطي المنفصل والمتصل اذا كان التعاند والاتصال بينا بنفسه
وذلك انه اذا كان الاتصال فيهما بينا بنفسه والمستثنى بينا بنفسه فالمطلوب
بين بنفسه لانه ان كان بينا ان العالم لا يخلو ان يكون اما محدثا واما قديما
وكان بينا بنفسه انه ليس بقديم فكونه محدثا بين بنفسه من دون ان يحتاج الى ان
يكون الامر كذلك في الشرطي المتصل فانه اذا كان وجود الحركة بينا بنفسه و
وجودها عن الطبيعة بينا بنفسه من غير وسط فوجود الطبيعة بين وكذلك
ان كانت افعال النفس بينة الوجود بنفسها وبينة الوجود عن النفس بنفسه فالنفس
بينة الوجود بنفسها وكذلك ان كانت الحركة معلومة الوجود ومعلوم بنفسه
وجودها عن محرك فالمحرك معلوم الوجود بنفسه وان كان عدم الحركة في شيء ما
بين الوجود بنفسه فعدم المحرك هنالك بين الوجود بنفسه وبالجملة فانت اذا
تاملت البراهين التي تخرج مخرج الشرط في العلوم وذلك في المطلوبات
بالطبع وجدت اما الاتصال فيها بين بوسط واما الاستثناء وهذا انما يلزم في
المقاييس الشرطية التي ليست هي حملية بالقوة وهي في هذه الشرطية الحقيقية

والما التي

العناد

كان اللازم بين بنفسه وكذلك ... في الشرط المنفصل ... اذا كان التعاند بينا بنفسه والمستثنى بينا بنفسه
م

واما التي هي بالقوة حملية فتلك حملية اخرجت مخرج الشرط ولذلك امكن في هذه
ان يبين بها المطلوب بذاتها ومن دون زيادة مقدمة وهذا النوع من الشرطيات
هو الذي يشارك المقدم التالي بجزء واحد وقد تقصينا ذلك في قول افردناه
الى ذلك واما اذا كان الامران في القياس الشرطي معلومين بانفسهما فانه لا
يستعمل اصلا في بيان شيء مجهول بالطبع وان كانت قد يستعمل في بيان ما هو
اكثر خفاء من المجهول بالطبع مثل استعمال الاستقراء وما اشبهه وليس لقائل
ان يقول انه قد تكون المقدمتان في القياس الحملي معلومتين بانفسهما والنتيجة
مجهولة كذلك قد يتفق ان يكون الامر في القياس الشرطي اعني ان يكون المقدمتان
معلومتين بانفسهما الشرطية والمستثناة ويكون النتيجة مجهولة فانه انما اتفق
ان كانت المقدمتان في القياس الحملي معلومتين والنتيجة مجهولة لان المقدمتين
لم يتألف بعد في الذهن التأليف الذي يلزم عنه النتيجة واما المقدمتان في القياس
الشرطي فانها ليست محتاجة الى التأليف في لزوم ما يلزم عنها فهكذا ينبغي ان
يفهم هذا الموضع عن ارسطو لا على ما يقوله في ذلك ابو نصر ولا على ما يتشكك
عليه ابن سينا وبالجملة فبالاستقراء الذي ارشدنا اليه يظهر ما يقوله ارسطو في
هذا الامر ظهورا بينا لانه قد تبين من قولنا ان كثيرا من الاشياء المعلومة بانفسها
مثل وجود النفس وغيرها انما علمناها بهذا النحو من البيان ومحال ان يكون طريق
واحد بعينه يستعمل في الوقوف على المعلوم بنفسه والمجهول بالطبع فقد تبين ان
جميع اجناس المقاييس انما تتم بالشكل الاول وانها تنحل الى الكلية منها على
ما سلف وذلك ان ما عدا الحملية تتم بالحملية والحملية تتم بالشكل الاول و
الجزئية التي في الشكل الاول بالمقاييس الكلية التي فيه على ما سبق ويبين انه واجب
ان يكون في كل قياس منتج مقدمة موجبة كيف كانت في كميتها ومقدمة كلية
كيف ما كانت في كيفيتها وذلك انه اذا لم يكن هنالك مقدمة كلية فاما
ان لا يكون هنالك قياس واما ان يكون على غير المطلوب واما ان يكون المقدمة

تخصص

نفسها هي المطلوب مثال ذلك ان كان المطلوب هل اللذة بالموسيقى
خير فانما يمكن ان يوخذ في بيان هذا المطلوب لا يخلو من ان يكون المطلوب
نفسه او غيره ثم ان كان غيره فانه لا يخلو من ثلثة احوال اما ان يكون المقدمة
الماخوذة في ذلك مهملة وهي ان اللذة خير او يكون جزئية وهي ان بعض
اللذات خير او يكون كلية وهو ان كل لذة خير فان اخذت المقدمة مهملة
وهو ان اللذة خير لم يتبين ان يكون هذه المهملة تصدق من اللذات
على غير اللذة الموسيقية فلا يتضمن المطلوب وهو ان اللذة الموسيقية خير
وكذلك ان صرحنا ايضا فيها بالسور الجزئي فقلنا بعض اللذات خير ولذلك
ان انتجت امثال هذه دايما فغير المطلوب مثل ان يكون قولنا بعض اللذات
خير صادقا على لذة العلم وكذلك المهملة ينتج عن ذلك ان لذة العلم خير لانه
ليس هو المطلوب واما ان اخذ المطلوب بنفسه فهو بين انه ليس يكون قياس فلابد
في القياس المنتج من ان يكون الطرف الاصغر منطويا تحت الاوسط انطواء الجزء
في الكل حتى يكون نسبة احدهما الى الاخرى نسبة الجزء الى الكل وذلك بالفعل
في الشكل الاول وبالقوة في الشكل الثاني والثالث ومن هنا يتبين انه واجب ان
يكون المقدمة المنطوية تحت المقدمة الكلية موجبة لانها ان كانت سالبة لم ينطو
تحتها ولا وجدت فيها هذه النسبة ولذلك كان معنى المقول على الكل الذي
يتضمن هذه النسبة موجودا بالفعل في الشكل الاول وفي الثاني والثالث بالقوة
وقد تبين من هذا القول ان كل قياس فواجب ان يكون فيه مقدمة كلية وموجبة
وان النتيجة الكلية انما تبين عن مقدمات كلية وان النتيجة الجزئية قد تبين عن
مقدمتين احديهما جزئية وذلك في الشكل الاول والثاني وقد تبين عن مقدمتين
كليتين وذلك في الشكل الثالث واذا كان ذلك كذلك فالنتيجة الكلية لا تبين
ضرورة الا عن مقدمتين كليتين واما النتايج الجزئية فقد تبين عن الصنفين جميعا
اعني عن الكليتين وعن الكلية والجزئية وهو بين ايضا انه واجب ان يكون كلا



المقدمتين او احديهما شبيهة في جهتها وكيفيتها بالنتيجة اعني انه ان كانت النتيجة
ضرورية او ممكنة او مطلقة فانه اما ان يكون كلتا المقدمتين بتلك الجهة
او احديهما وذلك في المقاييس التي تنتج نتيجة واحدة وهو المنتج بالتضمن
من معنى المقول على الكل وهو بين ايضا مما قيل متى يكون قياس منتج ومتى
يكون غير منتج وايضا متى يكون ناقصا ومتى يكون تاما وانه متى كان قياس حملي
فبالضرورة ان يكون الحدود فيه مرتبة احد تلك الانحاء الثلثة التي وصفنا
وهو بين ايضا ان كل نتيجة فانما يكون بثلثة حدود لا اقل من ذلك ولا اكثر
ان لم تكن النتيجة الواحدة بعينها تتبين بمقاييس كثيرة وذلك يكون على ضربين
احدهما ان يكون النتيجة الواحدة بعينها تتبين بمقاييس كثيرة كل واحد
منها كاف في انتاج النتيجة اعني منفردا وبذاته وتستعمل [?] ان ذلك يمكن بوجهين
احدهما مثلا ان يبين نتيجة ه مثلا بمقدمتي ا ب على حدة وبمقدمتي ج د على
حدة او بمقدمتي ا ب وبمقدمتي ا د على حدة او بمقدمتي ب ل على حدة والضرب
الثاني ان يكون المقدمتان المنتجتان للنتيجة المفروضة نتايج عن مقدمات
اخر اما كلاهما واما احديهما مثال ذلك ان يكون نتيجة ه منتجة بمقدمتي ا و ب
ويكون مقدمة ا منتجة بمقدمتي د ه ومقدمة ب منتجة بمقدمتي د ز او يكون مقدمة
ا منتجة بمقدمتي د ه ويكون مقدمة ب مبينة لا باستقراء او بينة بنفسها من اول الامر
فعلى الجهة الاولى يكون المقاييس كثيرة والنتيجة واحدة وعلى هذه الجهة يكون
المقاييس كثيرة والنتايج كثيرة لانها في هذا المثال ثلثة وهي ه التي هي النتيجة
الاخيرة و ا و ب اللتان هما مقدمتا نتيجة ه ونتيجتا مقدمتي د ه و ز فاما
متى لم تكن مقاييس كثيرة لنتيجة واحدة وانما هو قياس واحد فانه لا يمكن ان يكون
نتيجة واحدة عن اكثر من حدود ثلثة لانه قد تبين انه لا يكون قياس عن اقل
من مقدمتين ولتنزل ان يكون عن قياس واحد نتيجة واحدة من اربع مقدمات
وستة حدود مثلا ان تنزل ان ه مثلا نتيجة عن مقدمتي ا ب ومقدمتي ج د

وانه قد تبين انه ان كان من شانها ان تكون عن مقدمتي اب قياس ان تكون نسبة
احديها الى الاخرى نسبة الجزء الى الكل فانه يكون عنها ضرورة نتيجة فان كانت
عنها نتيجة فلا يخلو من ثلثة احوال اما ان يكون عنها نتيجة ه المفروضة و
اما ان تكون النتيجة احدى مقدمتي ج د واما ان يكون شيئا اخر غير هذين ثم في كل
واحد من هذه الاحوال الثلثة لمقدمتي اب لا يخلو ايضا فقد ساج د من ان
يكون نسبة احديها الى الاخرى نسبة الكل الى الجزء او لا يكون فان كانت فتحدث
عنها ضرورة نتيجة ثم هذه النتيجة ايضا لا تخلو من تلك الثلثة الاحوال اما ان تكون
نتيجة ه المطلوبة واما ان تكون النتيجة احدى مقدمتي اب واما ان يكون النتيجة شيئا
اخر غير هذين فان كان النتيجة الحادثة عن مقدمتي اب هي نتيجة ه المطلوبة وكانت
عن مقدمتي ج د نتيجة ما بان يكون نسبة احديها الى الاخرى نسبة الكلي الى الجزء فان
ان كانت تلك النتيجة هي نتيجة ه او هي احدى مقدمتي اب فانه يكون قياسات
كثيرة على نتيجة واحدة وذلك شيء غير ممتنع وان كانت نتيجة مقدمتي ج د غير
ه وغير احدى مقدمتي اب فانه تكون مقاييس كثيرة على مطالب كثيرة غير متصل
بعضها ببعض واما ان لم يكن نسبة مقدمتي ج د احديها الى الاخرى نسبة الكل
الى الجزء فانه ليس يكون لها غناء في نتيجة ه الا ان يوجد على جهة الاستواء في نتيجة مقدمتي
القياس او ستر النتيجة واخفائها او لغير ذلك من الاشياء التي يوخذ لها مقدمات
التي ليست ضرورية في الانتاج على ما فرضنا تبين في الثامنة من الجدل فهذا ما يلزم متى
فرضنا ان نتيجة مقدمتي اب هي ه واما ان كانت نتيجة مقدمتي اب غيره وغير
احدى مقدمتي ج د فانه ايضا لا يخلو ان يكون نتيجة مقدمتي ج د واما نتيجة ه واما
احدى مقدمتي اب واما اشياء اخر غير هذين واما ان يكون مقدمتا ج د غير منتجة
اصلا فان كانت نتيجة مقدمتي اب غير ه وغير احدى مقدمتي ج د وكانت نتيجة مقدمتي
ج د غيره وغير احدى مقدمتي اب فانه ليس يكون قياس على مطلوب واحد فضلا
على المطلوب ويكون مقاييس كثيرة وان كانت نتيجة مقدمتي ج د هي ه فانه ايضا يكون

مقاييس

مقاييس كثيرة على مطالب كثيرة وان كانت نتيجة مقدمتي ج د احدى مقدمتي اب
فانه يكون ايضا مقاييس كثيرة على مطلوب واحد الا انه غير المطلوب وان
كانت مقدمتا ج د غير منتجة فانه لا يكون غناء في نتيجة مقدمتي اب مع ان نتيجة
مقدمتي اب هي غير مطلوب واما ان كانت نتيجة مقدمتي اب احدى مقدمتي
ج د فان مقدمتي ج د لا يخلو ايضا من تلك الثلثة الاحوال اما ان يكون منتجة
له واما لاحدى مقدمتي اب واما لشيء اخر غيرها فان كانت نتيجتها ه فانه يكون
مقاييس كثيرة على المطلوب الواحد وقد تبين ان ذلك غير ممتنع وان كانت نتيجتها
احدى مقدمتي اب فانه يكون البيان دورا او لا يكون هنالك قياس على المطلوب وان
كانت نتيجتها اعني مقدمتي ج د غيره وغير احدى مقدمتي اب فانه تكون ايضا
مقاييس كثيرة على مطلوب واحد الا انه غير المطلوب واما ان كانت مقدمتا ج د
غير منتجة اصلا فانه ليس يكون لها غناء في الانتاج ويكون باطلا ويكون هنالك قياس
واحد لكن على غير المطلوب فقد تبين ان جميع الوجوه التي يمكن ان يتصور بها ان
مطلوبا واحدا يبين عن قياس واحد مركب من اكثر من مقدمتين مستحيلة وبهذا بعينه
يتبين انه لا يمكن ان يبين مطلوب واحد بقياس واحد هو مركب من اكثر من ثلثة
حدود وذلك ما قصدنا بيانه واذ قد تبين ان كل قياس بسيط فانه لا يكون اكثر من
ثلثة حدود وكانت الثلثة الحدود هي مقدمتان فقط فكل قياس لا يكون باكثر
من مقدمتين وثلثة حدود وقد كان تبين انه لا يكون باقل فكل قياس بسيط
فلا يكون باكثر من ثلثة حدود ولا باقل واذا تبين هذا فهو بين ايضا ان كل
قياس بسيطا او مركب من مقاييس بسيطة تام التركيب غير ناقص عنه مقدمة
من المقدمات الضرورية في النتيجة الاخيرة فهو مؤلف من مقدمات ازواج وحدود
افراد لان الحدود اكثر من المقدمات بواحد وانه اي قياس كان بهذه الصفة و
لم تكن مقدماته ازواجا فانه غير منتج الا ان يكون اخذ فيه مقدمة ليست ضرورية في
الانتاج او حذف منه بعض المقدمات الضرورية وخاصة هذا القياس ان يكون الانتاج

فيه بعض المقدمات لان عن كل مقدمتين نتيجة والقياس المركب الذي بهذه الصفة
يسمى الموصول وهو الذي يصرح فيه كاملا بجميع المقدمات الضرورية في انتاج المط
ويصرح فيه بمقدمات الوسط مرتين مرة من حيث هي نتايج ومرة من حيث هي مقدمات
واعني بالوسايط المقدمات التي بين المطلوب الاول وبين المقدمات الاولى التي
ايتلف منها الاقيسة البسايط التي اليها تحلل القياس المركب وهي المعروفة بنفسها
مثل ان تبين ان ا موجودة في ب بمقدمتي ج و د وتبين كل واحدة من هاتين
المقدمتين بمقدمتين ايضا مثال ذلك ان تبين مقدمة ج بمقدمتي ه ز ومقدمة
د بمقدمتي ح ط اذ يكون مقدمات ح ه ز ط لاربعة بينة بنفسها
فيكون جميع مقدمات هذا القياس ما خلا هذه الاربع مرة هي نتايج ومرة هي
مقدمات اعني نتايج بالاضافة الى ما تحتها مقدمات بالاضافة الى ما فوقها واما القياس
المركب الذي يسمى المفصول وهو الذي انما يصرح فيه اما بجميع المقدمات فقط دون
النتايج اللازمة واما ببعض المقدمات فانه من جهة انه ليس يصرح فيه بجميع المقدمات
يكون خاصة ان الحدود التي فيه تزيد ابدا على المقدمات بواحد الا انه ليس تكون
المقدمات ابدا ازواجا والحدود افرادا كما كانت في القياس المركب الموصول
بل خاصة هذا انه متى كانت المقدمات ازواجا كانت الحدود افرادا ومتى كانت المقدمات
افرادا كانت الحدود ازواجا اذ هذه هي خاصة الاعداد التي يزيد احدها على الآخر
بواحد فمتى كانت المقدمات افرادا والحدود ازواجا فزيد هنالك فرد انعكس
الامر فصارت المقدمات ازواجا والحدود افرادا ولما كان يلحق بهذا القياس ان
المقدمات فيه يتصل بعضها ببعض اذ ليس تحذف منها النتايج التي يصرح بها في القياس
الموصول بل يحذف منها حذفا وجب ان يحدث فيه مع كل ثلثة حدود نتيجة فمنها ما له
غناء في انتاج المطلوب ومنها ما ليس له غناء وهي النتايج المسماة فوايد واذا كان
هذا هكذا كانت النتايج الحادثة في هذا القياس اكثر كثيرا من الحدود والمقدمات
اعني متى كانت الحدود اكثر من اربعة ومتى زيد حد واحد تزيد نتايج اقل من الحدود

التي

التي تزيد عليها الحد بواحد لانه لا يجتمع من الحد المزيد مع الحد الذي يليه نتيجة
وانما يجتمع منه ومن الحد الثالث ثم منه ومن الحد الثالث ثم منه ومن الرابع و
هكذا الى آخر الحدود وسواء كان الحد المزيد في الطرف الاسفل وهو ان يكون موضوعا
للموضوع الاول او في الطرف الاعلى وهو ان يكون موضوعا للموضوع الاول او في الطرف
الاعلى وهو ان يكون محمولا على المحمول الاخير او كان ايضا مزيدا في الوسط وذلك انه
اذا كان في الوسط على ايضاح الحدود التي فوقه والتي تحته نتايج ما خلا الحدين
اللذين يليانه اللذين احدهما من فوق والاخر من اسفل مثال ذلك انه اذا كانت
هنا حدود اربعة وهي حدود ا ب ج د فانه يكون عن هذه الحدود ثلث نتايج نتيجة
لحدود ا ب ج ونتيجة لحدود ا ج د ونتيجة لحدود ب ج د فان زيد عليها
حد واحد وهو مثلا ه حدث ثلث نتايج نتيجة لحدود ه و ج ونتيجة لحدود ه
ج ب ونتيجة ايضا لحدود ه ب ا فتكون اكثر من الحدود ويكون النتايج الحادثة
عن الحد المزيد اقل من الحدود التي اضيف اليها الحد المزيد بواحد فهذه النتايج
يمكن ان توقف على معرفة نوعي القياس المركب الموصول والمفصول فانه اذا لم يكن
فيه هذه الخواص ولم يكن هنالك مقدمات زيدت لغرض من الاغراض التي
تزاد فيه المقدمات التي ليس لها غناء في انتاج المطلوب فهو بين ان القول
ليس بقياس مركب اصلا لا موصولا ولا مفصولا وما وجدت فيه خواص الموصول
فهو موصول وما وجدت فيه خواص المفصول فهو مفصول **فصل** ولان
ضروب النتايج التي تكون عن المقاييس عندنا معلومة وفي كم من شكل يكون النتيجة
الواحدة بعينها وفي كم من صنف في ذلك الشكل يكون فقد يظهر لنا من ذلك
اي ضرب من ضروب النتايج والمطلوبات يكون وجود القياس عليه اصعب واي
ضرب من ضروب النتايج يكون وجود القياس عليه اسهل لانه من البين ان الضرب
الذي يبين عن مقاييس اكثر اشكالا واكثر اصنافا من اصناف الشكل الواحد بعينه
اسهل من التي يبين عن مقاييس اقل اشكالا واقل اصنافا فاما الموجب الكلي فقد يبين

لم يكن اذ

ايضا انه لا يتبين الا في الشكل الاول وذلك من صنف واحد واما السالب
الكلي فقد تبين ايضا انه يتبين في شكلين في الاول وفي الثاني وتبين
في الاول في صنف واحد فقط وفي الثاني في صنفين اثنين واما الموجب الجزئي
فقد تبين ايضا انه ينتج في الشكل الاول والثالث اما في الشكل الاول ففي
صنف واحد منه واما في الثالث ففي ثلثة اصناف منه وكذلك يتبين ان
السالب الجزئي ينتج في الاشكال كلها اما في الاول ففي صنف واحد واما
في الثاني ففي صنفين واما في الثالث ففي ثلثة اصناف واذا كان هذا كله
كما وصفنا فظاهر ان اعسرها اثباتا هو الموجب الكلي اذ كان يثبت بطريق واحد
وانه اسهلها كلها ابطالا اذ كان يبطل اثبات السالب الجزئي والسالب الجزئي
اسهلها اثباتا اذ كان يبطل باثبات السالب الجزئي والسالب الجزئي اسهلها
اثباتا اذ كان يثبت باكثرها طرقا وايضا فانه يثبت بالسالب الكلي وبالجملة
فابطال الكلي اسهل من اثباته اذ كان يبطل بثبوت نقيضه وهو الجزئي و
بثبوت مضادة وهو الكلي والسالب الكلي يثبت في شكلين ويبطل في شكلين
الا ان ابطاله اسهل من اثباته وذلك انه يبطل باثبات الجزئي الموجب والكلي
الموجب ويثبت بجهة واحدة وهو اثباته نفسه واما المطلوبات الجزئية فاثباتها
اسهل من ابطالها وذلك انها تثبت من جهتها انفسها وهي تتبين في اشكال
كثيرة وفي اصناف كثيرة ومن جهة اثبات الكلي الذي تشتمل عليها وتبطل من جهة
الكلي المناقض لها فقط ولذلك كان اعسرها ابطالا هو السالب الجزئي اذ
كان انما يبطل باعسرها اثباتا وهو الموجب الكلي وبالجملة فاثبات الموجب اعسر
من اثبات السالب وذلك ان السالب الجزئي يتبين بطرق اكثر من التي
يتبين بها الموجب الكلي ولان اثبات السلب هو ابطال الوجود فعلى هذه
الجهة قد يصح ان يقال ان الابطال اسهل من الاثبات واما اذا اخذ الاثبات
والابطال للكلي والجزئي كان ابطال الكلي اسهل من اثباته والجزئي بالعكس فقد

تبين

تبين ما قيل كيف يكون ترتيب الحدود في المقاييس ومن كم من حد ومن كم
من مقدمة وكيف ينبغي ان تكون نسبة المقدمات بعضها الى بعض والى اي مطلوب
يبين في اي شكل وما يبين منها في اشكال قليلة وما يبين منها في اشكال كثيرة
وهنا انقضى الفصل الاول من هذه المقالة

## الفصل الثاني

قال وقد ينبغي ان نعلم كيف نستنبط القياس على كل
مطلوب نقصد معرفته وباي سبيل ناخذ مقدمات كل قياس فانه ليس ينبغي
لنا ان نكون عالمين بالقياس فقط بل وان يكون عندنا قوانين نقدر بها على ان
نكون عاملين للقياس وذلك يتم بمعرفة صنفين من القوانين احدهما معرفة
القوانين التي بها تستنبط القياس والثاني معرفة القوانين التي بها تستخرج
مقدمات القياس فنقول ان الاشياء الموجودة منها ما لا يحمل على شيء البتة
الا بالعرض وعلى غير المجرى الطبيعي ويحمل عليها غيرها وهي اشخاص الجواهر المحسوسة
مثل زيد وعمرو وخالد فانا نقول ان زيدا هو انسان وهو حيوان فنحمل عليه
غيره ولا يحمل هو على غيره الا بالعرض مثل ان نقول هذا الابيض هو زيد ومنها
ما يحمل عليها شيء ويحمل هي على شيء وهذه مثل حملنا الانواع على الاشخاص و
حمل الانواع على الاجناس على مثال ذلك حمل الحيوان على الانسان وحمل الانسان
على زيد وعمرو وهذان الصنفان بين وجودهما بنفسه ومنها صنف ثالث وهي
الاشياء التي تحمل على شيء ولا يحمل عليها شيء اصلا وذلك على المجرى الطبيعي وسنبين
وجود هذا الصنف من المحمولات في كتاب البرهان فان هنالك يبين ان الاشياء
المحمولة بعضها على بعض تنتهي بالجملة الى محمول اخير ليس يحمل عليه محمول اصلا
واذا تقرر هذا وكان بينا ان اكثر الفحص والطلب انما هو في الاشياء المتوسطة بين
هذين الطرفين اعني التي تحمل على شيء ويحمل عليها شيء فهو بين ان كل مطلوب يكون
في هذا الجنس ان المحمول فيه والموضوع يلحقه انه يحمل كل واحد منهما على شيء ويحمل عليه
شيء واذا تقرر هذا ايضا فالسبيل التي بها يوصل في الجملة الى مقدمات كل مطلوب

يكون داخلا في هذا الجنس من الموجودات اعني المتوسطة تكون بان يقسم اولا
المطلوب الى حديه اللذين هما الموضوع والمحمول اذ كل مطلوب ينقسم الى
هذين الحدين ثم ينظر في الاشياء التي توجد لكل واحد من هذين الحدين اعني
الاشياء التي توجب لمحمول المطلوب والتي توجب لموضوعه وتلك هي الحدود و
الاجناس والفصول والخواص والاعراض اللاحقة للشيء وفي الاشياء ايضا التي
توجد لها كل واحد من جزئي المطلوب اعني الاشياء التي توجب لها موضوع المطلوب
والاشياء التي توجب لها محموله وفي الاشياء ايضا التي تسلب عن كل واحد من
هذين الحدين اذ كانت السوالب قد تبين انها تنعكس وينبغي عند ما يفعل هذا ان
نميز اي من هذه المحمولات هي حدود لاحد الحدين او لكليهما واي هي اجناس واي هي
خواص واي هي اعراض لاحقة وكذلك ينبغي ان نميز ايضا اي من هذه بالحقيقة حدا
وجنس او خاصة او عرض واي منها هو بحسب الرأي المشهور حد او جنس او خاصة او
عرض ليستعمل من ذلك اللائق بصناعة صناعة فما كان من ذلك بالحقيقة استعمل
في صناعة البرهان وما كان من ذلك بحسب الرأي المشهور استعمل في صناعة الجدل.
وبالجملة فكلما اكثر من اكتساب انواع المقدمات كان اسرع لوجود المطلوب. و
ينبغي ان لا يوجد من اللواحق الا اللواحق العامة لكلا الحدين وهي المحمولة على كل واحد
منهما لا اللواحق الخاصة وهي الجزئية اعني المحمولة على بعضها مثال ذلك ان كان
المطلوب هل الانسان كذا فانه ليس ينبغي ان يختار ما هو لاحق لانسان ما بل ما
هو لاحق لكل انسان لانه لا يكون قياس الا من المقدمات الكلية كما تبين وكذلك
لا ينبغي ان تؤخذ المقدمات مهملة لان المهملة في قوة الجزئية على ما تبين وليس يتبين
من امرها هل هي كلية ام ليست بكلية وكذلك ينبغي ان يختار من الاشياء التي
يلحقها كل واحد من الحدين الاشياء الكلية مثال ذلك ان يختار ما يلحقه الانسان
كله لا بعضه والسور ابدا انما يجب ان يقرن بموضوع المقدمة المستنبطة لا بمحمولها
لانه اذا قرن بمحمولها كان اما مستحيلا واما غير نافع في القياس على ما تبين في كتاب

المتقدم

المتقدم واذا كان احد الحدين من المطلوب الذي يلتمس اخذ لاحقه محاطا به
كلي فلا فرق في هذا الموضع بين ان يلتمس لاحقه في نفسه او لاحق ذلك الكلي
المحيط به مثال ذلك انه اذا التمسنا لواحق الانسان على طريق المثال مثلا
الحي وقد علمنا ان الحي محيط بالانسان لم يكن في هذا الموضع بين ان نلتمس فرق
بين ان نجد لاحقا من لواحق الانسان او لاحقا من لواحق الحي لان كل لاحق
المحيط بالانسان فقد يلحق الانسان وكذلك ايضا متى التمسنا لاحقا لاحد
الحدين وكان الحد الذي التمس لاحقه محيطا بموضوعات ما فليس ينبغي ايضا ههنا
ان نستعمل ونصحح ان ما هو لاحق لذلك الحد فهو لاحق لموضوعه اذ كان معلوما
ان اللاحق للشيء فهو لاحق لما يحيط به ذلك الشيء وانما ينبغي ان يصحح ان ذلك
الحد الذي اخذ لاحقه محيط بذلك الموضوع مثال ذلك انه اذا كان الحي لاحقا
للانسان ومحيطا فهو بين انه لاحق بكل ما يحيط به الانسان وانما الذي ينبغي ان
يصحح ان هذا الشيء يحيط به الانسان او ليس يحيط به وينبغي ان يختار من هذه
اللواحق المناسبة للمطلوب فان كان المطلوب في الممكن الاكثري اخذنا من اللواحق
الممكنة الاكثرية لان قياس المطالب التي تكون في الممكنة الاكثرية انما تكون من
مقدمات اكثرية كما ان قياس المطالب التي تكون في المادة الضرورية انما يكون من مقدمات
ضرورية فهذه هي القوانين التي تلتمس بها اكتساب المقدمات في كل قياس يقصد عليه
واما القوانين التي بها يلتمس القياس بنفسه اعني صورته فهي على ما اقول وذلك ان كل
مطلوب يلتمس قياسه فاما ان يكون موجبا كليا او سالبا كليا او موجبا جزئيا
او سالبا جزئيا فان كان المطلوب موجبا كليا واردنا انتاجه فانه ينبغي ان ننظر
في موضوعات محمولة ومحمولات موضوعة فان الفينا بعض موضوعات المحمول قد
باعيانها بعض محمولات موضوعة فبالضرورة ما يكون المحمول منه في كل الموضوع و
ذلك بين من ان هذا الموضع بعينه هو وضع الشكل الاول اذ كان الموجب الكلي
انما ينتج في هذا الشكل ومثال ذلك ان يكون مطلوبنا هل كل جزء من اجزاء العالم

محدث فنجد العالم موصوفا بالمؤلف ونجد المؤلف موضوعا للمحدث فيأتلف القياس
هكذا الكل جزء من اجزاء العالم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جزء من اجزاء
العالم محدث فان اردنا ان ننتج موجبة جزئية من مقدمات كلية فان ذلك
يمكننا بان نأخذ موضوعات الحدين معا فان الفينا شيئا واحدا بعينه موضوعا لكليهما
فبالضرورة ما يجب ان يكون المحمول منه موجودا لبعض الموضوع وذلك بين
من وضع الشكل الثالث مثال ذلك ان يكون مطلوبنا هل جوهر ما ازلية فنجد
شيئا ما موضوعا لهذين الحدين وهو الجرم السماوي متحرك والجرم السماوي ازلي
ينتج بعض المتحرك ازلي وقد يتفق ذلك في الشكل الاول متى الفينا احد موضوعات
المحمول هو بعينه احد المحمولات على بعض موضوع المطلوب فان اردنا ان ننتج سالبا
كليا فان ذلك يتفق باحد وجهين اما ان ينظر في لواحق موضوع المطلوب وفيما
لا يمكن ان يكون موضوعا لمحمول المطلوب فان الفينا لاحق موضوع المطلوب هو بعينه
الموضوع الذي لا يمكن ان يوضع للمحمول انتج لنا ذلك في الشكل الاول ان محمول
المطلوب ليس يمكن ان يوجد في شيء من موضوع المطلوب مثال ذلك ان يكون مطلوبنا
هل النفس غير ماهية فنجد المتحرك من تلقاء ذاته من لواحق موضوع هذا المطلوب هو
بعينه الموضوع الذي لا يمكن ان يوجد فيه محمول هذا المطلوب فيأتلف القياس هكذا
كل نفس متحركة من ذاتها ولا شيء متحرك من ذاته مائت فينتج عن ذلك ان كل نفس ليس بمائتة
الثاني ان ينظر في لواحق الحد المحمول فان الفينا فيها ما هو مسلوب عن الموضوع انتج
لنا عن ذلك في الشكل الثاني ان المحمول مسلوب عن جميع الموضوع مثال ذلك
ان يكون مطلوبنا هل الخلاء احد الموجودات الطبيعية فنجد الموجود المحسوس موجبا
للموجودات الطبيعية ومسلوبا عن الخلاء فيأتلف القياس هكذا الخلاء ليس
بمحسوس والموجودات الطبيعية محسوسة النتيجة فالخلاء ليس واحدا من الموجودات
الطبيعية فان اردنا ان ننتج سالبة جزئية فان ذلك يتفق على وجوه ثلثة اذ قد تبين
ان هذا المطلوب ينتج في الاشكال الثلثة احدها ان ينظر في لواحق الموضوع وفيما لا يمكن

ان يكون

ان يكون في المحمول فان كان بعض اللواحق هو بعينه لا يمكن ان يكون في المحمول
فانه ينتج في الشكل الثاني ان المحمول ليس في بعض الموضوع مثال ذلك ان يكون
مطلوبنا هل بعض الانفس غير مائتة فنجد بعض الانفس يلحقها ان يكون فعلها جوهرها
والمائت ليس فعله جوهره فيأتلف القياس في الشكل الثاني هكذا بعض الانفس
فعله جوهره وكل مائت ليس فعله جوهره فيرجع الى الشكل الاول بعكس السالبة فينتج
فيه ان بعض الانفس غير مائتة وقد يتبين ذلك في الشكل الثالث بان نأخذ من لواحق
موضوع المطلوب في الاشياء التي يسلب عنها المحمول فان وجدنا من هذه شيئا هو
واحد بعينه انتج لنا في الشكل الثالث ان المحمول مسلوب عن بعض الموضوع وقد يتفق
هذا في الشكل الاول بان نجد لواحق الموضوع هي بعينها ما لا يمكن ان يوجد فيها المحمول
الا انه ينتج هذا المطلوب بمقدمات كلية في الشكل الثالث فقط وقد كانت
الوصية ههنا ان نتخير المقدمات الكلية وينبغي ان نختار من اللواحق للطرفين
والموضوعات لهما ما هو اكثر عموما واكثر كلية لانه اذا وجد القياس من امثال هذه المقدمات
فقد وجد القياس لما هو اقل عموما منها اذ هو منطو فيها واذا لم يوجد القياس لما هو اكثر
عموما فقد يمكن ان يوجد لما هو اقل عموما وقد يمكن ان لا يوجد مثال ذلك انه اذا
وجدنا القياس على ان الانسان مركب من الاضداد من جهة انه متغذ فقد وجدنا القياس
على ذلك من جهة انه حساس اذ كان الحساس اخص من المتغذي ومنطويا فيه
ومتى وجدنا الاضداد في المتغذي فقد وجدناها في الحساس فقد وجدنا المتغذي في الانسان
فاذن متى وجدناها فيه بتوسط الحساس وان لم نجد القياس على ذلك من انه متغذ فقد
يمكن ان نجد القياس على ذلك من جهة انه حساس وقد يمكن الا نجد وهو بين
ان هذا النظر ليس يتجاوز ان يكون بمقدمتين وثلثة حدود على ما تبين من امر القياس
وانه لا يكون قياس الا في الاشكال الثلثة التي ذكرت ومن هذه في المنتجة منها و
كذلك ما ينبغي ان يحتذى في كتاب المقدمات واخذ اللواحق والموضوعات لما يأتلف
فيه شكل غير منتج مثل انه ليس ينبغي ان نأخذ اللاحق للطرفين اذا كانا امرا واحدا بعينه

لانه يكون من ذلك موجبتان في الشكل الثاني وقد تبين انه غير منتج وكذلك
لا ينبغي ان ناخذ ما هو مسلوب عن الطرفين لانه قد تبين انه لا ينتج من سالبتين
وكذلك اذا كان موضوع محمول المطلوب وما يسلب عن موضوع المطلوب شيئا واحدا
فليس ينبغي ان ناخذه لانه يكون المقدمة الصغرى سالبة في الشكل الاول وقد
تبين ان ذلك غير منتج ويعوض انه انما يكون قياس اذا اخذ شيء واحد مكرر في المقدمتين
اعني انه اذا نسب الى الحدين بنسبة حمل او وضع وهو الحد الاوسط وانه ان كان الحد
الاوسط شيئين لم يكن قياس اذ لا يكون قياس يوجب ان احد الطرفين موجود للاخر
او مسلوب عنه واما ما يظن هذا انه قد يكون قياس اذا اخذ شيئان للطرفين مختلفان
كالاضداد وبالجملة ما لا يمكن ان يجتمعا في شيء واحد فان ذلك راجع الى ان قوة ذلك
قوة احد شيء واحد موجب لاحدهما ومسلوب عن الاخر ولولا ذلك لم يكن منتجا
ذلك انه ان تبين ان اللذة ليست بغاية انسانية من جهة انه ينتج او لا ان
اللذة ليست بخير من جهة الاشر فاذا اضاف الى هذه النتيجة ان الغاية الانسانية
~~خير انتج لنا ان اللذة ليست بغاية انسانية من جهة انه ينتج او لا ان اللذة ليست~~
فاذن امثال هذه المقاييس هي اقيسة مركبة من اكثر من شكل واحد لا انها
قياس رابع بسيط فمن اعتقد في مثل هذا انه قياس واحد فهو بمنزلة من اعتقد فيما هو
مركب انه بسيط ومن اعتقد ذلك لم يعرف ما هو القياس البسيط ومن لم يعرف ما هو
القياس البسيط لم يعرف القياس باطلاق واقيسة الخلف انما تكون بهذا النحو
من النظر اعني بالاشياء التي تنسب الى كل واحد من الحدين وهي ثلثة كما قلنا اما
اشياء توضع له واما اشياء تحمل عليه واما اشياء تسلب عنه اما على جهة الحمل واما
على جهة الوضع اذ كان ذلك غير مختلف في السلب على ما قيل وذلك ظاهر من ان
كل مطلوب يتبين بقياس حملية يمكن ان يبين بتلك الحدود باعيانها بقياس الخلف
وكذلك كل مطلوب يبين بقياس الخلف يمكن ان يبين حمله بتلك الحدود باعيانها
بقياس مستقيم ذلك انه اذا كان عندنا ان ب موجودة في كل ا وغير موجودة في شيء



من ه واردنا ان نبين بطريق المقدمتين ان ا غير موجودة في شيء من ه
بطريق الخلف قلنا ان ا غير موجودة لشيء من ه والا فلتكن ا موجودة لبعض
ه وقد كان معنا ان ب موجودة في كل ا فينتج لنا ان ب موجودة في بعض ه
وقد كانت غير موجودة في شيء من ه هذا خلف لا يمكن وان اردنا ان ننتج
ذلك على طريق الحمل قلنا ان ا غير موجودة في كل ا وكذلك يبين الامر في جميع [في شيء من ه لان ب غير موجودة في شيء من ه وموجودة في]
المطالب وذلك ان كلا القياسين اعني الجزمي والسابق الى المحال انما يكتسبان
باخذ لواحق الطرفين او موضوعاتها وباخذ شيء واحد مكرر فيهما وانما الفرق بينهما
ان القياس السابق الى المحال يأتلف من مقدمتين احديهما المقدمة الحق التي
والاخرى كذب فتنتج نقيض المقدمة الحق والقياس الحملي يأتلف من المقدمتين الحق
لا غير فلا بد في كل قياس منهما من الاعتراف بمقدمتين وذلك يكون بالطرق
التي وصفنا فان اكتفي بها كان القياس حمليا وان اخذ نقيض المطلوب واضيف اليه
احدهما كان قياس خلف وسنبين ذلك اكثر اذا ابينت انواع المقاييس الحملية
الواقعة في قياس الخلف وكذلك المقاييس الشرطية مضطرة الى هذا النحو من
النظر اذ قد تبين انه لا يبين مطلوب بالطبع بقياس شرطي دون ان يقترن
به قياس حملي وهو الذي يبين به اما صحة المستثنى واما صحة الاتصال فهذا النحو
من النظر تبين كل مطلوب كان في مادة ضرورية او في مادة ممكنة وهو بين ايضا
انه ليس فقط بهذا السبيل يمكن ان يستخرج كل قياس بل وانه ليس يمكن ان
يستخرج قياس بغير هذه السبيل لانه قد تبين ان كل قياس انما يكون بواحد
من الاشكال الثلثة وان هذه الاشكال الثلثة من الامور المحمولة على الطرفين او
الموضوعة للاخر فاذن ليس يمكن ان يوجد قياس الا من النظر في هذه الاشياء اعني
اللاحقة والموضوعة فان كان ايضا تبينا ان كل قياس انما يكون من النظر في هذه
الاشياء فهو بين من ذلك ان كل قياس انما يكون بواحد من الاشكال الثلثة ومن
مقدمتين وثلثة حدود وهذا الطريق في اكتساب المقدمات والمقاييس على

المطلوبات هو عام في جميع الصنايع وفي كل تعليم كان حقيقيا او مشهوريا لانه
من هذه اللواحق والموضوعات في الحقيقي حقيقية وفي المشهوري مشهورية وبين
ان هذا الطريق نافع لنا معرفته في اكتساب المقدمات في جميع المطالب والاكثار
جدا متى لم تكن عندنا هذه الطريق ان نقصد في استنباط اي مطلوب اتفق
الى اي شي اتفق من المقدمات والى مقدمات واحدة بعينها في المطلوبات الموجبة
والمطلوبات السالبة وليس هذا فقط بل وكان يمكن ان يعرض لنا ان نروم
استنباط جميع انواع المطالب الاربعة اعني الايجاب الكلي والسالب الكلي والموجب
الجزئي والسالب الجزئي بطريق واحد من مقدمات واحدة باعيانها واما متى
كان عندنا هذا الطريق كان قصدنا في مطلوب مطلوب من اشيا محدودة معروفة
قليلة العدد وينبغي اذا استعملنا هذا الطريق ان نختار في كل مطلوب المقدمات
الخاصة بالجنس الذي فيه ذلك المطلوب المناسبة له مثل ان كان المطلوب
عمليا ان نختار المقدمات المناسبة للامور الارادية وان كان علما اخر نختار
المناسبة للامور النظرية الخاصة بذلك الجنس الذي ينظر فيه تلك الصناعة النظرية
ولذلك ما يحتاج في معرفة المقدمات الاوايل في كل جنس اعني الخاصة به المناسبة
له الى التجربة مثال ذلك ان نحتاج في معرفة علوم النجوم اعني علم الهية الى التجربة
الموقفة على حركات النجوم ولذلك لما علمنا بالتجربة والرصد حركات الكواكب المتحيرة
امكن ان توجد البراهين على معرفة افلاكها وكذلك الامر في كل صناعة وفي كل علم
الحاجة فيه الى التجربة ضرورية فانه اذا اكتسبنا بالتجربة جميع الاوايل والمقدمات الموجودة
في ذلك الجنس امكننا بسهولة ان نجد البراهين على جميع الاشياء المطلوبة في
ذلك الجنس وان نعرف ما يمكن ان يبرهن في ذلك الجنس مما لا يمكن فقد قلنا
على العموم كيف ينبغي ان يكتسب المقاييس والمقدمات واما القول على الاستقصا
والخصوص بجنس جنس من اجناس المطالب فيقال فيه في الكتاب الجدلي قال
واما طريق القسمة فانه جزء صغير من هذا النحو من النظر لانه قد يعين في اكتساب المقدمات

التي

التي يكون من النحو اللاحق والسبب في انه جزء صغير كون القسمة كانها قياس
ضعيف لا قياس حقيقي لان الذي يقيس بطريق القسمة يضع فيها ما ينبغي ان
يبرهن بالقياس وينتج فيه ابدا شيا خارجا عن المقدمات غير منطو فيها و
ذلك بخلاف ما عليه الامر في القياس قال والقدماء لما كانوا يظنون بطريق
القسمة انه قياس يبرهن به حدود الاشيا. كان غلطهم في القسمة في موضعين
احدهما في ظنهم ان الحد يبرهن والثاني في ظنهم ان طريق القسمة قياس
فاذن لم يعلموا ما يمكن ان يبرهن مما لا يمكن ان يتبرهن ولا علموا ان ما بين بالقياس
فانا متبين بهذه المقاييس التي ذكرناها وانما كانت القسمة ليست قياسا في
الحقيقة لان الحد الاوسط في القياس ابدا اخص من الطرف الاول والطرف
الاول الذي هو محمول المطلوب اعم منه وفي القسمة الامر بالعكس اعني ان
الحد الاوسط اعم من الطرف الاعظم الذي هو محمول المطلوب مثال ذلك
ان كان عندنا مجهولا ان الانسان مايت او غير مايت وكان معلوما عندنا بمقدمتين
احديهما ان الانسان حيوان والمقدمة الثانية ان الحيوان اما غير مايت واما
مايت فاذا اردنا ان نبين من هاتين المقدمتين ان الانسان اما حيوان مايت
واما غير مايت اعني احد هذين المتقابلين ليحصل لنا من ذلك حد وهو انه حيوان
مايت او غير مايت فالفنا القول هكذا الانسان حيوان والحيوان اما مايت
واما غير مايت فالذي يلزم عن هاتين المقدمتين هو ان الانسان اما مايت واما
غير مايت لا انه احدهما على التحصيل الذي كان مطلوبا لنا ان كان بينا بنفسه
او معلوما بقياس من الاقيسة المذكورة فاذن الحد الاوسط في هذا القياس
الذي هو القياس الذي هو الحيوان اعم من المطلوب الذي هو المايت او غير
المايت وكذلك ان كان معلوما عندنا ان الانسان حيوان مايت وان الحيوان
منه ذو رجلين ومنه ذوا ارجل كثيرة واردنا ان نعرف اي هو الانسان من هذين
لم نستفد ذلك من طريق القسمة بوجه من الوجوه فاذن القسمة ليست قياسا

يوجد من الوجوه لا في مطلوب مطلق مثل ان الشيء موجود او غير موجود ولا في مطلوب مقيد مثل ان نطلب هل الشيء عرض او جنس او خاصة او حد ولكنها نافعة في القياس فقد قيل من اي شيء يكتسب المقاييس وكيف يكتسب والى اي شيء ينبغي ان يقصد في كل نوع من انواع المطالب

## الفصل الثالث

قال وقد بقي علينا بعد ذلك ان نقول كيف يكون لنا قدرة على رد المقاييس المستعملة في الكتب والمخاطبات الى هذه الاشكال وتحليلها اليها اذ كانت ليست تستعمل في الكتب والمخاطبات على الطريق الذي ذكرناه لان هذا هو الامر الثالث الذي بقي علينا ان ننظر فيه من امر المقاييس لانا اذا عرفنا انواع المقاييس وكانت لنا قدرة على عملها وقدرة على ان نرد جميع ما يقع منها في الكلام والمخاطبة الى الاشكال التي ذكرناها وقدمنا لنا غرضنا الاول من معرفة القياس مع انه يعرض لنا عند ما نحلل فعل القياس الى الاشكال التي ان نزداد يقينا بما قيل من ان كل قياس انما يكون بواحد من الاشكال المتقدمة لانا اذا وجدنا جميع المقاييس المستعملة في الكتب والمخاطبات ترجع الى هذه الاشكال حصل لنا الظن من الاستقراء ان هذه الاشكال هي اسطقسات جميع المقاييس وهذا هو شان الشيء الذي يقوم عليه البرهان اعني ان يوجد شاهدا من كل وجه متاملا له ومتفقا من كل جهة من جهاته فان الحق كما يقول ارسطو شاهد لنفسه ومتفق من كل جهة من جهاته فان الحق كما يقول ارسطو يعني ان تشهد منه جهة لجهة فاول ما ينبغي ان يفعله من يريد حل المقاييس الى هذه ان يروم وجود المقدمتين في ذلك القول القياسي فان المقدمتين هي اعظم اجزاء القياس وقسمة الشيء الى اعظم اجزائه ثم من بعد ذلك ينبغي ايضا المقدمة الكبرى واي هي الصغرى وذلك بين من طرفي المطلوب وهل يصرح بهما معا في ذلك الكلام القياسي ام انما صرح بواحدة منهما وان كان صرح بواحدة وسكت عن واحدة فاي هي المسكوت عنها المحذوفة هل الكبرى او الصغرى فان كثيرا ما يعرض في الكلام المتلو والمترو ان يصرحوا بالكبرى

ويحذفوا

ويحذفوا الصغرى او يصرحوا بالصغرى ويحذفوا الكبرى وكثيرا ما ايضا يضعون في القياس من مقدمات ليست نافعة لا في اثبات النتيجة ولا في ابطالها وذلك اما للايضاح واما للاقناع واما لغير ذلك من الوجوه التي عددت في الثامنة من الجدل فينبغي لذلك ان نتحصل هل اخذ في ذلك القول القياسي مقدمة زائدة او نقص منها مقدمة ضرورية لنرفض الزائد ونضع الناقص حتى نجد المقدمتين منهما ايتلف لانه متى لم نجد المقدمتين لم يكن ان نرد القول القياسي الى احد الاشكال المتقدمة ومن الكلام القياسي ما تسهل معرفة ما فيه من الزيادة والنقصان ومنه ما يعسر ومنه ما يظن انه قياس من جهة انه يلزم عنه شيء باضطرار وليس بقياس اذ ليس كل ما لزم عنه شيء باضطرار فهو لازم لزوما قياسيا بل يلزم باضطرار عن مقدمتين نسبة احديهما الى الاخرى نسبة الكل الى الجزء فهو قياس تام واما هو ناقص وتقسيم معرفة ما نقص عند قول من قدم لانتاج ان اجزاء الجوهر جوهر ان ببطلان غير الجوهر ليس يبطل الجوهر وبطلان اجزاء الجوهر يبطل الجوهر فان هذه النتيجة لازمة عن هذا القول لكن منقبضة المقدمة الكبرى وهو ان ما يبطل الجوهر ببطلانه فهو جوهر وهذه المقدمة هي لازمة عن المقدمة التي صرح بها في هذا القول وهو ان ما ليس بجوهر فليس يبطل الجوهر ببطلانه وذلك انه اذا صحت لنا هذه المقدمة صح لنا عكس نقيضها وهو ان ما يبطل الجوهر ببطلانه فهو جوهر فاذا اضفنا الى هذه الصغرى وهو ان اجزاء الجوهر يبطل ببطلانه انتج لنا في الشكل الاول ان اجزاء الجوهر جوهر وقد يمكن ان يحل هذا القول الى غير هذا الشكل مثل ان يقال اجزاء الجوهر ليست غير جوهر ثم يضاف الى هذا وما ليس هو غير جوهر فهو جوهر فينتج ان اجزاء الجوهر جوهر ومثال ما ينقص منه بعض المقدمات ويعسر فهم ذلك منه قولنا ان كان الانسان موجودا فالحي موجود وان كان الحي موجودا فالجوهر موجود وذلك انه ينقص من هذا كل انسان حي وكل حي جوهر وسبب الغلط في هذا هو انه يظن بما لزم باضطرار انه لازم لزوما قياسيا فاذن متى وجدنا شيئا قد لزم عن شيء فليس ينبغي ان نتوهم قياسا تاما الا اذا وجدنا فيه المقدمتين معا فاذا وجدنا

التياس م

ليس يبطل الجوهر م

الكبرى نقيضها

ببطلانه يبطل الجوهر وما هو غير جوهر فلا يبطل ببطلانه الجوهر فينتج من الشكل الثاني ان اجزاء الجوهر جوهر فان كان كان موجودا فالجوهر موجود م

فيه ستة منتج القياس بهذا الفعل ينبغى ان نقسم المقدمتين ايضا الى الثلثة الحدود و
تميز الحد الاوسط الذى هو الحد المشترك للحدين اللذين هما طرفا المطلوب فانه
لابد فى كل قياس من حد اوسط فان الفينا الحد الاوسط محمولا على الاصغر وموضوعا
للاكبر او محمولا للاصغر ومسلوبا عند الاكبر فانه يكون الشكل الاول فان كان الحد
الحد الاوسط محمولا فى احدهما مسلوبا عن الاخر على جهة الرضع فانه يكون الشكل الثانى
وان كان الحد الاوسط موضوعا للطرفين اما على طريق الايجاب او لاحدهما على طريق
الايجاب وللثانى على طريق السلب فانه يكون الشكل الثالث لانه قد يرهن
انه ليس ههنا نسبة رابعة للحد الاوسط الى الطرفين والطرفان على المجرى
الطبيعى فى الحمل وسواء كانت المقدمتان كليتين او كانت احديهما كلية والثانية
جزئية مالم تقع الجزئية كبرى فى الشكل الاول والثانى فان الحد الاوسط فى ذلك
وضعه واحد واذا كان هذا هكذا فهو بين ان اى قول لم يوجد فيه شئ واحد
تكرر مرتين فليس فيه حد اوسط واذا لم يكن هنالك حد اوسط فليس هنالك
قياس ولانه قد تبين انه ليس يتبين كل مطلوب فى كل شكل وان منها ما يتبين
فى شكل واحد وهو الكلى الموجب ومنها ما يتبين وهو السالب الكلى والموجب
الجزئى ومنها ما يبين فى الثلثة الاشكال وهو السالب الجزئى فهو بين انه
ليس ينبغى ان يتبين المطلوب فى اى شكل اتفق لكن فى الشكل الخاص به
فكل ما كان من المطلوبات يتبين باكثر من شكل واحد فانما يعرف الشكل
الذى به يتبين بوضع الحد الاوسط فيه من الطرفين وكل ما كان انما يبين
فى شكل مخصوص فقد يعرف الشكل الذى يبين به من المطلوب نفسه كما قد عرفت
من وضع الحد الاوسط وما كان منها يبين فى شكلين فانما يلتمس فيه ان يجد
وضع الحد الاوسط فيه الوضع الذى يكون فى ذلك الشكلين فقط فهذه هى
التى منها ما يمكن ان يقف على شكل القياس الذى انتج المطلوب فى القول الماضى
المكتوب او المتكلم وقد يعرض لها اسرار كثيرة الغلط والخديعة بان نظن عند

يكثر

الحمل لا على جهة م

فى شكلين م

تحليل القياس فيما ليس بقياس انه قياس وعكس ذلك لاسباب شتى احدها
اذا ظننا ان المقدمات كلية وليست فى الحقيقة كلية وذلك يعرض اذا اخذت
مهملة فان شكل القياس يغلطنا فى ذلك مثل ان ناخذ الانسان حيوان
وان الحيوان غير كاين ولا فاسد فيظن انه يلزم عن ذلك ان الانسان
غير كاين ولا فاسد وذلك كذب والمقدمة الصغرى صادقة بالكل وهو
ان الانسان حيوان واما الكبرى فانما هى صادقة بالجزء لا بالكل وذلك
انه ليس كل حيوان هو غير كاين ولا فاسد وانما يصدق ذلك على الحيوان
الكلى المعقول لا على كل واحد من اشخاص الحيوان وقد يعرض الكذب
والخديعة من قبل فساد نسبة الحدود بعضها الى بعض فى الوضع حتى نظن
فيما هو قياس انه ليس بقياس وذلك بان توضع على الجهة التى هى بها غير
صادقة مثال ذلك ان يقول ان كل انسان قابل للمرض والمرض ليس
يمكن ان يقبل الصحة فالانسان ليس يمكن ان يقبل الصحة وذلك
كذب وسبب ذلك ان الحدود فى هذه المقدمات لم توخذ فى الحمل على ما
ينبغى وذلك انه اذا اخذ بدل موضوع الصحة والمرض الصحة والمرض نفسه
اعنى انه اخذ بدل قولنا صحيح صحة وبدل قولنا مريض مرض ولذلك اذا
غير ذلك فقلنا الانسان يمكن ان يكون مريضا والمريض يمكن ان يصح
انتج لنا او ما صادقا وهو ان الانسان يمكن ان يصح فمتى لم تحفظ بهذا
فى امثال هذه المقدمات فلن يكون قياس فانه اذا اخذت بهذا الاعراض
والملكات بدل القابل للملكات فليس يظن انه قياس فى الشكل الاول
فقط ولا فى الثلثة الاشكال لانه قد يقول قايل الانسان يمكن ان يقبل
الصحة والمرض وليس يمكن ان يقبل الصحة وهذا تاليف فى الشكل الثانى
غير منتج اذ كان ينتج كذبا وهو ان الانسان ليس يمكن ان يقبل المرض و
كذلك يمكن ان لا يوجد لهذا التاليف نتيجة فى الشكل الثالث وذلك

ان المرض والصحة والجهل والعلم يوجدان في شي واحد وليس يوجد احدهما
في الثاني وهذا تاليف الشكل الثالث فلذلك يظن لهذه العلة ان الاشكال
الثلثة غير منتجة والسبب في ذلك انه اخذ بدل الموضوع للملكات والاحوال
الاحوال انفسها والملكات ولذلك كان واجبا في مثال هذه المقدمات ان
ناخذ القابل للحال مع الحال وحينئذ يتصرح حدا موضوعا او محمولا والحدود التي
تنحل اليها القياس وبخاصة الحد الاوسط فليس ينبغي ان نطلبها ابدا من حيث
يدل عليها اسم مفرد لان كثيرا ما يدل عليها بقول مركب وبخاصة اذا كان ذلك
الحد ليس له اسم مفرد ولذلك قد يعسر ان يرد امثال هذه الاقاويل الى الاشكال
المتقدمة ويغلط في ذلك فيظن انه قد يكون قياس من غير حد اوسط مثال ذلك
قولنا انما صار المثلث زواياه مساوية لقايمتين لان الخارجة منه مساوية
للداخلتين فلذلك ما ينبغي ان لا نطلب الحد الاوسط في كل قياس قولا
ولا لفظا مفردا بل احيانا يكون قولا واحيانا يكون لفظا مفردا وايضا ليس يجب
ان نطلب الحدود الموجودة في القياس اذا حمل بعضها على بعض اما على جهة السلب
~~واما على جهة السلب~~ واما على جهة الايجاب نسبة واحدة من الحمل مثال انه اذا
اخذنا ان الطرف الاكبر موجودا في الاوسط والاوسط في الاخير صفتهما فانه ليس ينبغي
ان يفهم من ذلك في كل موضع ان الاول صفة للاوسط والاوسط صفة للاخير
وان الاول في الاخير ايضا صفة وكذلك متى سلبنا حدا عن حد فليس ينبغي ان يفهم
منه سلبه على انه صفة وموصوف بل انما ينبغي ان يفهم من ذلك واحدا من انحاء
النسب التي بها يوجب شي لشي او يسلب شيا عن شي او اكثر من نوع واحد منها
ان كان يوجد منها اكثر من نحو واحد من انحاء النسب مثال ذلك انه يصدق قولنا
للاضداد علم واحد وقولنا الاضداد علمها واحد وليس يصدق قولنا الاضداد علم
واحد وقد يتفق ان يكون الطرف الاول صفة للاوسط ولا يكون الاوسط
صفة للثالث مثال ذلك قولنا الحكمة علم والحكمة للفاضل والنتيجة ان العلم

للفاضل

للفاضل وقد يكون عكس هذا اعني ان يكون الحد الاوسط صفة للاخير والاول
غير صفة للاوسط مثل انه ان وضعنا ان في كل ضد علما والخير ضد فان النتيجة
تكون ان في الخير علما وقد يتفق ان تكون الاول صفة للاوسط والاوسط للاخير
ويكون الاول صفة للاخير وهي النتيجة مثال ذلك ان في الخير علما والعلم جنس
فالخير جنس وعلى هذا ينبغي ان يفهم الامر في السلب فانه ليس متى يسلب شي
عن شي يدل على ان هذا هو غير هذا بل احيانا على ان هذا ليس لهذا وليس في هذا
وما اشبه ذلك من ضروب النسب مثال ذلك انه يصدق قولنا ليس للحركة حركة
ولا يصدق قولنا الحركة ليست هي حركة وكذلك يقول الكون ليس له كون ولا
يقول الكون ليس هو كونا فاذا اضفنا الى هذا ان اللذة كون انتج انه ليس هو
كون انتج انه ليس للذة كون لا ان اللذة ليست كونا فان بالجملة وبالقول الكلي
اما الحدود الموضوعة فينبغي ان توخذ بالجهة التي بها توخذ مفردة يريد بالرفع
لان بهذه الجهة يستدل على المقدمات منها واما المقدمات فينبغي ان توخذ
على النحو الذي يكون به صادقة سواء كانت مرفوعة او غير مرفوعة غير
المرفوعة مثل قولنا العشرة ضعف الخمسة والثور من كتان والحدود
الموجبة للشي ليست تكون ابدا مفردة ولا مطلقة بل قد يكون مركبة كما يكون
مقيدة فينبغي ان يوخذ على كل النحو الذي هو به صادق من تركيب او افراد او
اطلاق او تقييد وكذلك الحدود المحمولة على جهة السلب واما الحدود التي
تكرر في المقدمات في بعض المواضع ثلث مرات فينبغي ان تكرر الثالث مع الحد الاكبر
لا مع الحد الاوسط مثال ذلك قولنا الانسان محسوس والمحسوس يتلف من جهة
ما هو محسوس فان ان كررنا قولنا من جهة ما هو محسوس مع الحد الاوسط فقلنا
الانسان محسوس من جهة ما هو محسوس كان ذلك كذبا وكذلك قولنا العدل
خير والخير يعلم من جهة انه خير فالعدل يعلم من جهة انه خير كان كذبا وغير مفهوم
وانما يحتاج الى هذا التكرير لانه به تكون المقدمة صادقة لانه متى قلنا ان الانسان

كون

فان الانسان يتلف من جهة ما هو
محسوس صح

يتلف ولم يشترط من جهة ما هو محسوس كان كذبا وليس وضع الحدود في مقدمات
القياس التي نتيجته مطلقة مثل وضعنا في القياس الذي نتيجته مقيدة ومشترط
فيها شرط ما مثال ذلك انه اذا اردنا ان نبين ان الخير معلوم او انه معلوم بما
بواسطة انه موجود فينبغي ان تبين انه معلوم بما بان ناخذ في بيان ذلك انه
موجود بما هو موجود على الاطلاق وان كان قصده ان يبين انه معلوم على الاطلاق
اخذنا في بيان ذلك انه موجود على الاطلاق وذلك انه متى حكمنا الخير موجود بما
وذلك الموجود معلوم كانت النتيجة ان الخير معلوم بما اي بخصه وذلك انه انما تدل الشدة
انما تدل على الذات الخاصة بالشي ومتى قلنا ان الخير موجود والموجود معلوم فانما نتيجة
لنا ان الخير معلوم من جهة انه موجود لا من جهة ما يخصه وينبغي ان تبدل اسماء الحدود
اذا كانت غير واضحة باسماء اوضح منها وكذلك يبدل القول المركب بالقول
المركب الذي هو اوضح منه اذا كان يدل عليها بقول مركب لا اسم
فينبغي ان ناخذ اسمه مكان ذلك القول لانه اسهل واخص مثال ذلك انه اذا
كان لا فرق بين قولنا ان المتوهم ليس جنسا للمظنون وبين قولنا ان المتوهم
ليس جنسه المظنون وبالجملة فيخفى وبين قولنا ان المتوهم ليس هو مظنونا
فينبغي ان تستعمل في القياس قولنا المتوهم ليس هو مظنونا بدل قولنا ان المتوهم
ليس هو مظنونا بدل قولنا المتوهم ليس جنسه المظنون وبالجملة فينبغي ان تحفظ
بان تكون العبارة في المقدمات على النحو الذي تكون في النتيجة اعني ان لا يراد في النتيجة
حرف ليس يوجد في المقدمات ولا ينقص منها حرف قد اخذ في المقدمات وذلك
انه ان كانت النتيجة ان اللذة هي الخير فينبغي بعد تعريف ان تؤخذ الخير في المقدمات
التي تنتج هذه النتيجة معرفا بالالف واللام وان كانت النتيجة ان اللذة هي خير في
المقدمات على هذا النحو لان بونا كثيرا بين قولنا اللذة خير وقولنا اللذة هي الخير و
ذلك ان القول الاول يدل على ان اللذة من الخير والقول الثاني يدل على ان
اللذة وحدها هي الخير واذا اخذت الحد محمولة بعضها على بعض فينبغي ان تحفظ فيها

بالقول

بالمقول على الكل وذلك انه فرق كثير بين ان تقول في المقدمة الكبرى ان الذي
توجد فيه الباء توجد الالف في كله او بين ان نقول ان الالف توجد في كل ما توجد
فانه اذا اضفنا الى قولنا ان الالف توجد في كل ما فيه الباء والباء موجودة في كل
الجيم انتج لنا بالضرورة ان ا موجودة في كل ج واما متى اضفنا الى قولنا ان الذي
توجد فيه الباء توجد الالف في كله ان الباء توجد في كل الجيم لم يلزم عن ذلك
ان يكون الالف موجودة في كل الجيم اذ كان الشرط انما هو ان الشي الذي توجد
فيه الباء توجد الالف في كله فقد يكون ذلك الشي بعض ما توجد الالف لا كله
فليس يلزم عن ذلك ان يكون الالف موجودة في الجيم اذ قد يمكن ان تكون الجيم
من البعض الذي يتصف بالباء ولا يوجد فيه الالف وكذلك متى كانت الكبرى
سالبة اعني انه فرق كثير بين ان يقول ان ا مسلوبة عن كل الشي الذي يوجد فيه
الباء وبين ان نقول ان ا مسلوبة عن كل ما فيه الباء فهو بين انه اذا اخذ
في الحدود ان ا مقولة على كل الشي الذي يقال عليه الباء وان الباء مقولة على
كل الجيم انه ليس يلزم ان يكون ا مقولة على كل الجيم وان اضفنا ان الالف مقولة
على كل ما يقال عليه الباء لزم ان يكون الالف مقولة على كل الجيم قال وليس ينبغي
ان يتوهم انا نخل في قولنا ان الالف هي ب والباء هي الجيم اي ناتي ذلك بقول
مستحيل فانا لسنا نستعمل هذه الحروف على انها الشي المشار اليه المطلوب
بيانه وانما ناخذها بدل المواد كما ياخذ المهندس الحروف التي ذي سمه بدل الخط
الذي يقصد البرهان عليه ولذلك قد يضع المهندس ان هذا الخط طوله مقدار
قدم وان هذا الخط طول لا عرض له وليس كذلك في الحس ولذلك وان كانت
الالف المكتوبة ليست هي الباء ولا الباء هي الالف فلسنا نريد بقولنا انه متى لم تكن
ا مقولة على كل ما هو ب وكانت الجيم موضوعة للباء انه ليس يلزم ان يكون ا
مقولة على الجيم الا انه اذا لم يكن شي نسبته الى اخر كنسبة الكل الى الجزء واخر
نسبته الى هذا كنسبة الكل الى الجزء فانه لا يكون عن ذلك قياس لكن اخذنا بدل

الامثلة الداخلة تحت هذا القول لانه اسهل في التعليم اذ كان اعطاء
المثال ضروريا في التعليم فبهذا النحو من النظر يمكننا ان نحل المقاييس
وليس ينبغي ان نطلب على هذا النحو حل القياس الشرطي لانه ليس يمكن ان
يحل القياس الذي يبين على جهة الشرط لان ذلك انما يكون على جهة الوضع و
الاصطلاح بين المتكلمين مثال ذلك ان وضع واضع على جهة الاصطلاح انه ان كانت
توجد قوة واحدة غير قابلة للاضداد فانه ليس يكون للاضداد علم واحد ثم
تبين انه يوجد قوة واحدة غير قابلة للاضداد فيلزم عنه الا يكون للاضداد
علم واحد فالذي يمكن ان يحل من هذا القول ليس هو ما وضع على جهة الشرط
وهو قولنا ان كانت توجد قوة واحدة غير قابلة للاضداد فانه ليس للاضداد
علم واحد لكن الذي يمكن ان يحل هو الشيء الذي بين على جهة القياس الحملي وهو
قولنا انه يوجد قوة واحدة غير قابلة للاضداد او لانه قد كان على ذلك قياس وهو
قولنا المرض والصحة اضداد والمرض والصحة ليست قوتهما واحدة فيجب عن
ذلك في الشكل الثالث ان ليس كل الاضداد قوتها واحدة لانه لو وجد ذلك
لوجد الشيء محتاجا نقيضا معا وانما كان ذلك لان القياس الشرطي انما يبين
المستثنى بقياس حملي وكذلك قياس الخلف ليس يحل منه الا القياس الحملي
الذي يسوق الى المحال لان القياس الشرطي لانه قد تبين انه مركب من النوعين من
القياس وهو ايضا بين انه ما كان من المطالب يبين في اكثر من شكل واحد انه
قد يمكن ان يحل القول الذي استعمل في بيان المطلوب الى اكثر من شكل واحد
والقانون في ذلك ان ما كان من اصناف القياسات التي في الشكل الثاني
والثالث التي تشارك الاول في بيان بعض انواع المطالب مثل مشاركة الصنف
الاول والثاني من الشكل الاول في انتاج السالب الكلي ومثل مشاركة الاصناف
التي تنتج الجزئي السالب في الشكل الثاني والثالث الذي ينتج الثاني والثالث
الذي ينتج الثاني والثالث الذي ينتج السالب الجزئي في الشكل الاول فما كان من

هذه

هذه الاصناف في الشكل الثاني والثالث مما يبين انتاجه بالعكس سواء كان
بعكسين او بعكس واحد فقد يمكن ما يكون منه في الشكل الثاني والثالث ان يرد
الى الاول وما كان من ذلك في الاول فقد يمكن ان يرد الى الثاني والثالث
واما ما تبين انتاجه من هذه الاصناف في الشكل الثاني او الثالث بطريق
الخلف او الافتراض فانه لا يمكن رجوع ذلك القول الى الشكل الاول مثل
الضرب الرابع من الشكل الاول الذي ينتج السالب الجزئي ولذلك ما يرى ان
ما كان من سالب كلي فيمكن فيه ان يحل القول المنتج له الى الشكل الثاني و
الى الشكل الاول واما السالب الجزئي في الشكل الثاني وفي الثالث فليس
يرجع منه شيء الى الشكل الاول ولا ما كان في الشكل الاول منه ويرجع الى هذين
الا في التي لا يبين انتاجها في الافتراض واما الذي يبين انتاجها بالافتراض و
اما الذي يبين انتاجها بالافتراض في الشكلين فلا يمكن ذلك فيها فاما
رجوع ما كان في الشكل الثاني الى الثالث اعني من التي ينتج السالب ورجوع ما كان
من ذلك في الثالث الى الثاني فانما يمكن ذلك في الاصناف التي يمكن فيها عكس
المقدمتين معا وذلك يكون متى كانت المقدمة السالبة كلية اعني ان كل واحد منهما
يرجع الى صاحبه لان السالبة الكلية تنعكس والموجبة الجزئية تنعكس واما متى
كانت السالبة في الشكل الثاني جزئية فان الجزئية السالبة لا تنعكس والكلية
ايضا ان انعكست تكون جزئية وكذلك التي في الشكل الثالث اذا كانت السالبة
هي الكلية ليكن رجوع مقدماتها الى الشكل الاول لان السالبة الكلية تنعكس
والموجبة تنعكس جزئية كانت كلية او جزئية وان كانت السالبة هي الجزئية فان
القياس لا ينحل الى الشكل الثاني لان السالبة الجزئية لا تنعكس فقد تبين من هذا
القول اي اصناف القياسات التي تشترك في مطلوب واحد من الاجناس الثلاث
من اجناس القياس يمكن فيها ان ينحل بعضها الى بعض واي لا يمكن ذلك فيها وقد
قد يوقع خديعة في القياس ان نظن بالقضية المعدولة انها والسالبة قضية واحدة

بعينها وذلك انه يعرض في ذلك احد امرين اما ان يظن بالمنتج انه غير منتج
وذلك اذا وقعت القضية المعدولة في الموضع الذي اذا وقعت فيه السالبة
يمنع القياس ان يكون قياسا انه ليس بقياس واما ان يظن بالنتيجة المعدولة انها
سالبة وهي الحقيقة معدولة وذلك اذا وقعت المقدمة المعدولة التي يظن
بها انها سالبة في موضع لا يمنع القياس ان يكون منتجا والذي يرفع والذي هذه
الحذر عند ان يعلم ان قولنا في الشيء انه لا ابيض وانه ليس بابيض ليس يدلان منه
على معنى واحد وانه ليس سالبة قولنا زيد لا ابيض بل قولنا زيد ليس بابيض وذلك
ان نسبة قولنا زيد ابيض الى قولنا زيد لا ابيض هي نسبة قولنا زيد يمكن ان يمشي
الى قولنا زيد يمكن الا يمشي ونسبة قولنا زيد يوجد ابيض الى قولنا زيد ليس يوجد
ابيض هي نسبة قولنا زيد يمكن ان يمشي الى قولنا زيد ليس يوجد ابيض هي نسبة قولنا
زيد يمكن ان يمشي الى قولنا زيد ليس يمكن ان يمشي فكما ان الممكنتين قضيتان
موجبتان على ما تبين في الكتاب المتقدم كذلك قولنا زيد ابيض زيد لا ابيض
فان كان قولنا زيد لا ابيض بمنزلة قولنا زيد ليس بابيض فيجب ان يكون كل شيء
ابيض واما لا ابيض كما يجب ان يكون كل شيء اما ابيض واما ليس بابيض وهو بين
ان الاشياء المعدومة وكثيرا من الاشياء الموجودة لا يصدق عليها انها ابيض و
لا انها لا ابيض واما انها ابيض او ليست بابيض فيصدق على جميع الاشياء وايضا لو كان
قولنا زيد هو قادر الا يمشي بمنزلة قولنا زيد ليس قادرا ان يمشي لكان الايجاب والسلب
مجتمعين في شيء واحد بعينه لانه كان قولنا في زيد انه قادر ان يمشي والا يمشي صادقان
معا كذلك كان يجب ان يكون قولنا فيه انه قادر وانه ليس بقادر اعني لو كان السلب
في ذلك هو معنى العدل وبين ان قولنا قادر وليس بقادر لا يجتمعان معا في شيء واحد
بعينه فالقضية المعدولة تفارق السلب احيانا بانها توجد هي ومقابلها معا في شيء
واحد احيانا فانها قد يخلو من كل واحد منها الموضوع واما القضية السالبة والموجبة
فيخصها انها لا يجتمعان في شيء واحد ولا يخلو من احدهما شيء من الاشياء ولذلك



قولنا في سقراط انه عادل وانه لا عادل كاذبان معا اذ كان سقراط معدوما وقولنا انه عادل
او ليس بعادل يقتسمان الصدق والكذب اعني انه ليس يخلو سقراط من ان يوصف بواحد
منهما كان ميتا او حيا وكذلك قولنا في زيد انه يعتقد ان يمشي ويعتقد الا يمشي
المتقابلان صادقتين معا فيه وقولنا فيه انه يعتقد ان يمشي وليس يعتقد ان يمشي
احدهما صادق والآخر كاذب واذا كانت القضايا المعدولة موجبات فلنعاود
واذا قيست القضايا البسيطة والمعدولة الموجبات بينها والسوالب ظهر لبعضها الى
بعض نسبتان نسبة تقابل ونسبة لزوم فلنفرض بدل الموجبة البسيطة وهي قولنا
زيد حي ع و ف ا وبدل سالبتها وهي قولنا زيد ليس بحي ع و ف ب وبدل سالبتها
وهي قولنا زيد ليس هو لا حي ع و ف ج ولنضع تحت ا ج وتحت ب د فكل شيء
اما ان يوجد فيه ا و اما ب وليس يمكن ان يجتمعا في شيء واحد اذ كان احدهما موجبة
والثاني سالبة وكذلك حال ج مع د اذ كانت احدهما ايضا موجبة والاخرى سالبة
وهو بين ايضا ان كل ما يوجد فيه د فبالضرورة يوجد في كله ب لانه ان كان قولنا في
زيد انه لا حي صدقا فواجب ان يكون قولنا فيه انه ليس بحي ايضا صدقا لانه واجب
ان يصدق عليه قولنا انه حي او انه ليس بحي واذا كذب عليه انه حي فواجب ان يصدق
عليه انه ليس بحي فاذن كل ما يوجد فيه د يوجد فيه ب فب لاحقة لد وموجودة
حيث وجدت وليس ينعكس هذا حتى يكون د موجودة في كل ما يوجد فيه ب لانه اذا
كان زيد معدوما صدق عليه انه ليس بحي ولم يصدق عليه انه لا حي فهذه هي حال د
مع ب في اللزوم واما حال ا مع ج فينعكس هذا اعني ان ج لاحقة للالف وموجودة
حيث وجدت لان ما يصدق عليه قولنا انه حي يصدق عليه انه ليس لا حي لانه اما يصدق
عليه قولنا انه ليس لا حي او انه لا حي وليس ينعكس هذا حتى يكون ما يصدق عليه
قولنا انه ليس لا حي يصدق عليه قولنا انه حي فان زيدا المعدوم يصدق عليه انه
لا حي يصدق عليه قولنا ليس لا حي اذ كان لا بد ان يصدق عليه انه لا حي او انه ليس
لا حي لان هذين القولين احدهما موجب والآخر سالب وليس يخلو من احدهما شيء

ولا يجتمعان في شيء واحد واذا كان هذا هكذا فبين انه ليس يمكن في ا وهي الموجبة
البسيطة و في د وهي الموجبة المعدولة ان يجتمعا على الصدق لان ما صدق عليه ا صدق
عليه ج وما صدق عليه ج كذب عليه د اذ احدهما موجبة والثانية سالبة فاذا ما
صدق عليه ا كذب عليه د واما ج وهي السالبة المعدولة و ب وهي السالبة
البسيطة فلا يجتمعان على الصدق والكذب وذلك حيث يكذب الموجبتان البسيط
والمعدولة ولا يجتمعان على الكذب اصلا لانهما لو اجتمعا على الكذب يصدق مقابل كل
واحد منهما فكان يلزم اجتماع الموجبتين المعدولة والبسيط على الصدق وقد تبين
امتناع الكذب ويحصل من هذا اذا صدقت احديهما لم يلزم صدق الاخرى ولا
كذبها واذا كذبت احديهما صدقت الاخرى ضرورة وقد يتوهم ان ا وهي الموجبة
البسيطة و د وهي الموجبة المعدولة متقابلتان وذلك انه لما كنا وصفنا ان د متى
كانت موجودة ان ب موجودة و ب و ا متقابلتان اي متى وجد احدهما ارتفع
الاخر وليس يخلو من احدهما شيء من الاشياء فاذن ج و ا بهذه الصفة لكن
لو كان د و ا متقابلتان على جهة السلب والايجاب للزم متى وجد ب ان يوجد
د وذلك كذب وخلاف ما بين لانه كان واجبا ان يصدق على ب د اذ كان كذبا
عليه ا وقد يمكن متى وصفنا ان ج لازمة لا و ان اليس يلزم ج ان يبين من ذلك
ان ب لاحقة لد وان ذلك غير منعكس وانه لا يمكن ان يجتمع د و ا ويمكن ان يجتمع
ج و ب وذلك انه اذا كان هذا هكذا فبين انه ليس يمكن في ا و د ان يجتمعا في
شيء واحد لان د محصورة في ب وحيث فليس توجد الا ان احديهما موجبة والاخرى
سالبة واما ج و ب فقد يمكن ان يجتمعا في شيء واحد لانه ليس ج محصورة في ا فقد
توجد ج حيث لا توجد ا واذا كان كل شيء اما ان يوجد فيه ا واما ب فقد يوجد ج مرة
في ا وتارة في ب وقد يمكن ان يتبين برهان اخر انه متى كانت ج لاحقة للالف
ان ب لاحقة لد وان د و ا لا يمكن ان يجتمعا وان ب و ج قد يمكن ان يجتمعا و
ذلك انه اذا كانت المحصورة في ج وكان كل شيء اما ان يصدق عليه د او ج ان



يكون الصادق منهما على ا ج دون د ولان جيم ليست محصورة في مقابل الذي
هو ا فاذن متى كانت المحصورة في ج فان د محصورة في ب واذا كانت
ا محصورة في ج و د محصورة في ب فبين ان د و ا ليس يمكن فيهما ان يجتمعا
في شيء واحد وانه يمكن ذلك في ج و ب وهذا الذي يعرض في القضايا
الشخصية المعدولة والبسيط يعرض مثله في العومية مع البسيط وكما انه
ليس سالبة البسيط الشخصية الموجبة الشخصية المعدولة الموجبة كذلك ليس
سالبة الموجبة الكلية البسيط الموجبة الكلية المعدولة مثال ذلك انه ليس سلب
قولنا كل انسان ابيض قولنا كل انسان لا ابيض بل قولنا ليس كل انسان ابيض
والعلة في ذلك هي العلة التي ذكرنا وذلك ان قولنا كل انسان ابيض وكل
انسان لا ابيض يكذبان معا وليس يوجد احدهما بالضرورة في اي شيء كان من
الاشياء كالحال في قولنا كل انسان ابيض ليس كل انسان ابيض فاذن القياس
الذي ينتج به قولنا كل انسان لا ابيض هو غير القياس الذي ينتج به انه ولا انسان
واحد ابيض وذلك ان قولنا كل انسان لا ابيض هو موجبة وقد تبين انه لا ينتج الا
في الشكل الاول وقولنا ولا انسان واحد ابيض هو سالبة كلية وهو ينتج في
الاول والثاني وذلك في صنف واحد من الاول وفي صنفين من الثاني فهو ينتج
في ثلثة اصناف من المقاييس وكذلك متى كانت المقدمة الصغرى في الشكل الاول
معدولة فليس ينبغي ان يظن به انه غير منتج كحالها اذا كانت سالبة ولا متى
اذا كانت المقدمتان معدولتين كحالها اذا كانت سالبتين والمقدمة المعدولة
تتميز من السالبة بان حرف العدل هو جزء من المقدمة ولذلك يدخل عليه
ايضا حرف السلب وليس حرف السلب جزءا من المقدمة ولذلك الموجبة

وموضوعها انقضت المقالة الاولى

من القياس

## المقالة الثانية من انولوطيقا الاولى

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على محمد واله قال واذ قد بينا في كم شكل تكون الاقاويل
القياسية وباي صنف من اصناف المقدمات تكون وهي المقدمات التي فيها حمل
القول على الكل وبكم مقدمة يكون وانهما اثنتان ومتى يكون منهما قياس
ومتى لا يكون وذلك اذا لم تكن بينهما حد مشترك وقلنا في كيفية شكل شكل
من الاشكال الثلثة الذي هو ترتيب الحد الاوسط بين الطرفين وقلنا مع ذلك
اي شكل من الاشكال يلتمس في مطلوب مطلوب من المطالب الاربعة اعني الموجب
الكلي والسالب الكلي والموجب الجزئي والسالب الجزئي واجرينا بعد ذلك
عن كيفية البحث عن المطلوب على الاطلاق وفي اي صناعة كانت وباي سبيل نأخذ
مقدمات القياس ونحللها وكيف نحل قولنا قياسيا الى القياس الذي تركب منه
فنقول الان انه لما كانت المقاييس منها ما ينتج نتايج كلية ومنها ما ينتج نتايج
جزئية فان المقاييس التي تنتج نتايج كلية قد يلحقها ويعرض لها ان تنتج سوى النتيجة
الاولى نتايج كثيرة واما المقاييس التي تنتج نتايج جزئية فان التي تنتج منها الموجبة الجزئية
قد يعرض لها ان تنتج مع النتيجة الاولى نتايج كثيرة واما التي تنتج سالبة جزئية فليس
تنتج غير النتيجة الاولى والسبب في ذلك ان النتايج الكلية والجزئية الموجبة تنعكس
والسالبة الجزئية ليس تنعكس والقياس الذي ينتج نتيجة كلية موجبة يعرض له
ان ينتج الجزئية المنطوية تحت تلك الجزئية التي تنعكس اليها الكلية الموجبة والذي
تنتج سالبة كلية يعرض له ان ينتج غيرها اذ كانت غير منعكسة ولا محيطة بغيرها من
هذه الجهة يعرض للقياس الواحد بعينه ان ينتج اكثر من نتيجة واحدة الا ان الذي ينتج
بالذات والاولى هي واحدة وساير ما ينتجه انما ينتجه من جهة انه يلحق النتيجة الاولى
وبوساطتها فكانها نتايج بالعرض ولذلك لم نعد امثال هذه في نتايج المقاييس في
المقالة الاولى وغلط في ذلك قدماء المفسرين فعددوها وقد يمكن ان يظن انه قد يكون

عن القياس

الكلية وم
ان تنتج عكسها واما الذي ينتج
السالبة الجزئية فليس
يعرض له صح

عن القياس الواحد بعينه نتيجة اكثر من واحدة على جهة اخرى الا ان ذلك في
الظن لا في الحقيقة وذلك اما في الشكل الاول فانه يعرض ذلك على وجهين احدهما
متى بينا ان محمولا ما يوجد لموضوع ما وكان ظاهرا عندنا ان شيئا ما موضوع لموضوع
المطلوب فقد يظن انه اذا تبين ان محمول المطلوب موجود في موضوعه انه قد تبين
مع ذلك انه موجود في موضوع الموضوع مثال ذلك ان يكون المطلوب هل العالم محدث
فانه اذا تبين لنا ان العالم محدث تبين لنا ان السماء محدثة وذلك انه ظاهر
بنفسه ان السماء جزء من اجزاء العالم فهذا احد ما يظن به انه قد يكون عن قياس
واحد بهذه الجهة اكثر من نتيجة واحدة وليس ذلك حقيقيا كان قولنا السماء محدثة
في هذا المثال انما انتج المقدمتين احديهما ان السماء جزء من اجزاء العالم والثانية
ان جميع اجزاء العالم محدث ويلزم عن ذلك ان السماء محدثة والوجه الاخر متى
بينا ان شيئا ما موجود لموضوع بمقدمتين وكان ظاهرا بنفسه ان الحد الاوسط في
المقدمتين منطو تحته موضوع اخر مع موضوع المطلوب فقد يظن انه ينتج عن ذلك
نتايج اكثر من واحدة احداها النتيجة المطلوبة والاخرى التي موضوعها منطو تحت
الحد الاوسط مع موضوع المطلوب مثال ذلك انه يبين ان العالم محدث بمقدمتين
احديهما ان العالم مؤلف والثانية ان المؤلف محدث فانه قد يظن انه ينتج لنا من
هاتين المقدمتين نتيجتان احديهما ان العالم محدث والثانية ان الجسم محدث لانه
ظاهر بنفسه ان الجسم منطو تحت المؤلف على مثل انطواء العالم تحته واكثر ما يعرض هذا
اذا كانت الكبرى بينة عن قياس وهما في الحقيقة قياسان يشتركان في المقدمة الكبرى
ويفترقان في الصغرى وهذا بعينه يعرض في الشكل الاول الذي ينتج السوالب الكلية
كما يعرض في الذي ينتج الموجبة الكلية واما الذي ينتج الجزئيات فليس يعرض فيه الصنف
من النتايج التي تكون من قبل انطواء موضوعاتها تحت موضوع النتيجة لكون النتيجة جزئية
ويعرض فيه الصنف الثاني لكون المقدمة الكبرى كلية في جميع اصناف المقاييس في
هذا الشكل الكلية والجزئية واما الشكل الثاني فانه يعرض في الاصناف الكلية

منه ان يظن به ان ينتج نتيجة وما هو منطو تحت موضوع النتيجة تقرر ذلك في بادي الراي وفي الحقيقة انما هو نتيجة قياس في الشكل الاول اعني وجود الطرف الاعظم لموضوع موضوعه وليس يظن فيه انه ينتج مع نتيجته ما هو موضوع للحد الاوسط لان ذلك ان انتج فانما ينتج بتركيب الشكل الثاني والفكرة لا تقع بالطبع على شعور الانتاج في الشكل الثاني كوقوعها على ذلك في الشكل الاول فلذلك يظهر ان وجود الطرف الاعظم لما هو موضوع للحد الاوسط في الشكل الثاني هو نتيجة ثان وليس يظن به انه منتج بالقياس الاول بخلاف ما هو موضوع لموضوع النتيجة مثال ذلك قولنا الجسم السماوي ليس بمحدث والجسم المركب محدث فانه يلزم عن هذا القياس ان الجسم السماوي ليس بمركب وان تلك الكواكب الثابتة غير مركبة اذ كان انطواءه تحت الجرم السماوي ظاهر فيه نفسه واما ان يظن انه يلزم عن هذا القياس وجود الطرف الاعظم لما هو للحد الاوسط فيه مثل ان يكون ما ينفسد مو ان الاسطقسات ليست بمجردة فانه ليس يلزم عن ذلك ان الاسطقسات ليست مركبة الابتة هو عين القياس الذي لزم به ان الجسم السماوي ليس بمركب وذلك في الحقيقة وفي بادي الراي وكذلك الحال في الشكل الثالث اعني انه ليس يلزم يظن به انه ينتج مع نتيجته لا وجود الطرف الاكبر لما هو موضوع للطرف الاصغر الا ما هو موضوع للحد الاوسط لذلك ليس يظن بالمقاييس الجزئية منها انها تنتج غير نتيجتها اذ موضوع المطلوب فيه جزئي

**فصل** فانه قد يمكن ان يكون من المقدمات الكاذبة نتيجة صادقة ومتى يكون ذلك وكيف والمقدمتان اللتان يكون منهما القياس قد يكونان معا صادقتين وقد تكونان معا كاذبتين وقد يكون احديهما صادقة والاخرى كاذبة والكاذبة ربما كانت كاذبة بالكل وهي التي تصدق ضدها وربما كانت كاذبة بالجزء واما النتيجة فتكون اما صادقة باضطرار او الكاذبة واما المقدمتان الصادقتان او المقدمات الصادقة فليس يمكن ان يكون عنها نتيجة كاذبة واما المقدمات الكاذبة فقد يكون عنها نتيجة صادقة لكن ليس يعرض ذلك الا من قبل المقدمات

بلا ذكر

بل ذلك لعلة اخرى سنبين بعد فاما انه لا يمكن عن مقدمات صادقة نتيجة كاذبة فذلك يتبين على هذا الوجه لنا خذ بدل المقدمتين الصادقتين ا ولناخذ بدل النتيجة ب وهو بين من حد القياس انه اذا وضعت ا موجودة لان الكون بمنزلة المقدم في القياس الشرطي المتصل و ب بمنزلة التالي وهو بين وانه اذا ارتفع التالي ارتفع المقدم ولا لزم ان يوجد المقدم دون وجود التالي وقد فرض انه اذا وجد المقدم وجد التالي موجودا وغير موجود معا هذا خلف لا يمكن فاذن ان كانت ا صادقة فباضطرار ان يكون ب صادقة لانه ان كانت غير صادقة عرض ان يكون ب غير موجودة وموجودة وقد تبين استحالة ذلك وليس ينبغي ان يتوهم هاهنا شيئا واحدا وانما اخذت بدل المقدمتين الصادقتين التي نسبة احديهما الى الاخرى كنسبة الكل الى الجزء وذلك انه اذا كان قولنا ا مقولة على كل ب صادقا و ب مقولة على كل ج صادقا ايضا فباضطرار ان يكون قولنا ا مقولة على كل ج صادقا ايضا والا عرض ان يكون الصادق غير صادق ولما كان ليس يلزم عن ارتفاع المقدم ارتفاع التالي لم يلزم اذا كانت ا كاذبة ان يكون ب التي هي النتيجة كاذبة لان لزوم النتيجة عن القياس ليس لزوما منعكسا اعني منعكسا وهذا البرهان هو بعينه عام للقياس الذي ينتج السالب او الموجب اعني انه لا يمكن ان يكون فيه من مقدمات صادقة نتيجة كاذبة ولما اذا كانت المقدمات في القياس كذبا فقد يمكن ان يكون عنها نتيجة صادقة الا انه ليس يعرض ذلك عن ايهما اتفق ان يكون الكاذبة ولا باي نوع اتفق من نوعي الكذب اعني الكلي والجزئي ولكن متى اخذت الكبرى وحدها كاذبة بالكلية فانه ليس يكون عن القياس الذي هذا شانه نتيجة صادقة اصلا واما متى اخذت كاذبة بالجزء او اخذت كلتا المقدمتين كاذبة او اخذت الصغرى كاذبة فقط فقد يمكن ان يكون عنها نتيجة صادقة فلتكن اولا المقدمتان كاذبتين بالكلية فانه قد يظهر من المواد انها تنتج نتيجة صادقة وذلك انه ليس يمنع مانع من ان نكون مثلا ا التي هي الطرف

لئن يكون ص

ان يكون ب موجوده ص

انه اذا وجد المقدم وجد التالي ص

فيلزم ان يكون التالي

موضوع ص

ان ص

يكن ان ص

الاعظم محمولة حملا صادقا على ج التى هى الطرف الاصغر وتكون ا غير موجودة
لب و ب ايضا التى هى الحد الاوسط غير موجودة لج الذى هو الطرف الاصغر
فاذا اخذنا ا محمولة على كل ب و ب محمولة على كل ج كانت المقدمتان كاذبتين
وكانت النتيجة صادقة وهى ان ا محمولة على كل ج مثال ذلك قولنا كل انسان
حجر وكل حجر حيوان فكل انسان حيوان فهاتان مقدمتان كاذبتان بالكلية
ونتيجة صادقة ومثال هذا بعينه يعرض فى القياس الكلى الذى ينتج السالب
فى الشكل الاول لانه قد يجوز ان يكون ا غير موجودة لشىء من ج الذى هو
الطرف الاصغر وتكون ا موجودة لب الذى هو الاوسط و ب غير موجودة لج
فاذا اخذنا ا غير موجودة لشىء من ب و ب موجودة لكل ج كانتا صادقتين
الا انه ينتج ان ا غير موجودة لج وهو صادق مثال ذلك قولنا كل انسان حجر
ولا حجر واحد صنم فلا انسان واحد صنم وكذلك بين متى اخذت المقدمتان
كلتاهما كاذبتين بالجزء فان كانت المقدمة الواحدة كذبا وكانت المقدمة
العظمى وكانت كاذبة بالكل فاقول ان النتيجة لا يكون صدقا وبيان ذلك
ان يكون ا غير موجودة فى شىء من ب و ب موجودة فى كل الجيم فاما ان اخذنا
ان ا موجودة فى كل ب وذلك كذب واخذنا ان ب موجودة فى كل ج وهو
صدق فمحال ان يكون ا موجودة فى كل ج اعنى ان يكون قولنا ا فى كل ج
صدقا وذلك انه قد كان الصادق ان ا ليست توجد فى شىء مما هو موضوع
لب و ج موضوعة لب فاذن ليس يمكن ان يكون حمل ا على ج صادقا و
ذلك بين بنفسه من معنى المقول على الكل وسواء كانت المقدمة الكبرى
اذا اخذت كاذبة بالكل او سالبة او موجبة واما اذا كانت المقدمة الكبرى
كاذبة بالجزء فقد تكون النتيجة صادقة لانه يمكن ان يكون ا موجودة فى
كل ج وفى بعض ب ويكون ب فى كل ج فاذا اخذت ا محمولة على كل ب
و ب على كل ج كان حمل ا على كل ب كاذبا بالجزء وحمل ب على ج صادقا

بالكل

بالكل والنتيجة صادقة بالكل مثال ذلك قولنا كل ققنس ابيض وكل ابيض
حى فكل ققنس حى والنتيجة صادقة والكبرى كاذبة بالجزء وهى قولنا كل ابيض
حى وكذلك يعرض متى كانت المقدمة الكبرى سالبة اعنى الكلية واخذت كاذبة
بالجزء مثال ذلك كل ثلج ابيض ولا ابيض واحد حى فالنتيجة ولا ثلج واحد حى وهى
صدق فاذا اخذت المقدمة الصغرى كلها كاذبة والكبرى كلها صادقة فان
النتيجة قد يكون صدقا لانه ليس شىء يمنع ان يكون ا موجودة فى كل واحدة من
ب و ج وتكون ب غير موجودة فى شىء من ج فاذا اخذت ا موجودة فى كل ب
و ب موجودة فى كل ج ثم صدق وهذا يعرض فى النوعين اللذين تحت جنس
واحد اعنى ان الجنس يحمل عليهما جميعا ولا يحمل احدهما على الثانى فمتى اخذنا ان الجنس
موجود فى احدهما بوجوده فى الثانى ووجود الثانى فى الذى اخذنا ان الجنس فيه
او لا موجودة فقد اخذت نتيجة صدق من مقدمتين كبراهما صادقة وصغراهما
كاذبة بالكلية مثال ذلك قولنا وكذلك يعرض متى كانت المقدمة
الكبرى سالبة وهذا يعرض فى الجنس مع الانواع التى تحت جنس اخر اعنى ان
يكون الجنس مسلوبا عن كل واحد من النوعين مسلوب عن صاحبه فاذا اخذ احدهما
موجودا فى الثانى واخذ الجنس غير موجود فيه انتج ان مسلوب عن الذى اخذ عنه
مسلوبا من اجل سلبه عن الثانى مثال ذلك قولنا كل موسيقى طب ولا طب واحد
حيوان فلا موسيقى واحد حيوان وهو حق من مقدمتين صغراهما كاذبة بالكل
وكبراهما صادقة وكذلك ان كانت المقدمة الصغرى كاذبة بالجزء فان النتيجة
ايضا قد تكون صادقة لانه قد يمكن ان تكون ا موجودة فى كل واحد من ب و ج
ويكون ب موجودة فى بعض ج او يكون ا غير موجودة فى شىء من ب و ج وتكون
ب ايضا موجودة فى بعض ج فاذا اخذنا ب موجودة فى كل ج و ا موجودة
فى كل ب انتج ان ا موجودة فى كل ج وتلك نتيجة صادقة من مقدمتين كبراهما
صادقة بالكل والاخرى كاذبة بالجزء وهذا يعرض للجنس الذى يوجد للنوع و

ينتج لنا ا موجودة فى كل ج م
والصغرى كاذبة ... بموجوده فى كل ... م

كل ان ز فرس وكل فرس ح
فكل ان ز ح م

وكل واحد من النوعين
للجنس ص

وفي الفصل كالحي فانه موجود في كل انسان وفي كل فرس والانسان موجودة
في بعض المثال في كله فاذا قيل كل فرس انسان وكل انسان حي لزم عن ذلك
نتيجة صادقة وهو ان كل فرس حي ويعرض ان يكون ا غير موجودة في شيء من ب
وج وب في بعض ج كالحال في الجنس مع الفصل والنوع الذي تحت جنس
اخر كالنبات فانه ليس في شيء من الانسان ولا في شيء من المتخيل وبعض
المتخيل الانسان فاذا قلنا كل متخيل انسان ولا انسان واحد نبات انتج
انه لا متخيل واحد نبات فهذا ما يعرض للنتيجة مع المقدمات الكاذبة في الصنفين
الكليين من الشكل الاول واما في الصنفين الجزئيين منه فقد يمكن اذا كانت
المقدمة الكبرى كلها كاذبة والاخرى كلها صادقة ان تكون النتيجة صادقة وذلك
خلاف ما عرض في الاصناف الكلية من هذا الشكل وقد يمكن ذلك ايضا اذا
كانت كاذبة بالجزء او كانتا كلتاهما كاذبتين اما بالكل واما بالجزء اما كون
النتيجة صادقة مع ان الكبرى كاذبة بالكل فذلك يمكن لانه ليس يمتنع ان
يكون ا غير موجودة في ب وموجودة في بعض ج وتكون ب موجودة في بعض ج
كالحي فانه غير موجود في شيء من الثلج وموجود في بعض الابيض والثلج موجود في بعض
الابيض فاذا قيل بعض الابيض ثلج وكل ثلج حي انتج ان بعض الابيض حي وذلك
نتيجة صادقة عن مقدمتين كبراهما كاذبة بالكل وصغراهما صادقة وكذلك يعرض
اذا كانت المقدمة الكبرى سالبة فانه يمكن ان تكون ا موجودة في كل ب وغير
موجودة في بعض ج وتكون ب موجودة في بعض ج مثل الحي فانه موجود في كل انسان
وغير موجود في بعض الابيض واما الانسان فموجود في بعض الابيض فاذا قيل بعض
الابيض انسان ولا انسان واحد حي انتج ان بعض الابيض ليس بحي وتلك نتيجة صادقة
عن مقدمتين كبراهما كاذبة بالكل وصغراهما صادقة وكذلك يعرض اذا كانت
المقدمة الكبرى كاذبة بالجزء لانه ليس يمتنع ان تكون ا في بعض ب وفي بعض
ج وتكون ب موجودة في بعض ج مثال ذلك الحي فانه موجود في بعض الجيد وفي

بعض

بعض الكبير والجيد في بعض الكبير فاذا قيل بعض الكبير جيد وكل جيد حي انتج ان بعض
الكبير حي وهي نتيجة صادقة عن مقدمتين كبراهما كاذبة بالجزء وصغراهما صادقة
وكذلك يعرض اذا كانت المقدمة الكبرى سالبة وذلك يتبين بهذه الحدود
بعينها بان نقول بعض الكبير جيد ولا جيد واحد حي ينتج لنا بعض الكبير ليس بحي
وذلك صدق عن مقدمتين كبراهما كاذبة بالجزء وصغراهما صادقة وكذلك
ان كانت الكاذبة هي المقدمة الصغرى فقد تكون عن ذلك نتيجة صادقة لانه يمكن
ان يكون ا موجودة في كل ب وموجودة في بعض ج وتكون ب غير موجودة في شيء
من ج مثال ذلك الحي فانه موجود في كل ققنس وفي بعض الاسود والققنس
غير موجود في شيء من الاسود فاذا قيل بعض الاسود ققنس وكل ققنس حي انتج ان
بعض الاسود حي وذلك صدق عن مقدمتين صغراهما كاذبة وكبراهما صادقة و
كذلك يعرض اذا كانت الكبرى سالبة لانه قد يمكن ان يكون ا غير موجودة في
شيء من ب وغير موجودة في بعض ج ويكون ب غير موجودة في شيء من ج مثل الجنس
ينسب الى نوع من جنس اخر والى العرض الموجود في انواع ذلك الجنس المنسوب مثال
ذلك الحي فانه غير موجود في شيء من العدد وغير موجود في بعض الابيض والعدد
غير موجود في شيء من الابيض فاذا قيل بعض الابيض عدد ولا عدد واحد حي انتج
ان بعض الابيض ليس بحي وذلك نتيجة صادقة عن مقدمتين كبراهما صادقة عن
مقدمتين كبراهما صادقة وصغراهما كاذبة وكذلك يعرض ان تكون النتيجة
صادقة وان كانت المقدمة الكبرى كاذبة بالجزء والصغرى كاذبة بالكل لانه
لا يمكن ان تكون ا موجودة في بعض ب وفي بعض ج وتكون ب غير موجودة في شيء من
ج وذلك يعرض اذا كانت ب ضدا لج وكانا جميعا صنفين في جنس واحد مثل الحي فانه
في بعض الابيض وفي بعض الاسود والابيض غير موجود في شيء من الاسود فاذا
قيل بعض الابيض اسود وكل اسود حي انتج ان بعض الابيض حي وتلك نتيجة صادقة
عن مقدمتين كاذبتين كبراهما بالجزء وكذلك يعرض ان كانت المقدمة الكبرى

سالبة وذلك بيّن من هذه الحدود بعينها وذلك انه اذا اخذ بعض الابيض
اسود ولا اسود واحد حي انتج ان بعض الابيض ليس بحي وذلك صدق و
كذلك اذا كانت المقدمتان كاذبتين وكانت الكبرى كاذبة بالكل فقد يعرض
ان تكون النتيجة صادقة لانه قد يمكن ان يكون ا غير موجودة في شي من ب وموجودة
في بعض ج وتكون ب غير موجودة في شي من ج مثال الجنس فانه غير موجود في
النوع الذي من جنس اخر وهو موجود في العرض الذي يوصف لا انواعه وذلك
العرض غير موجود في النوع مثال ذلك قولنا بعض الابيض عدد وكل عدد حي
فبعض الابيض حي وذلك نتيجة صادقة عن مقدمتين وكذلك يعرض اذا كانت
سالبة مثال ذلك قولنا بعض الاسود ققنس ولا ققنس واحد حي فانه ينتج ان بعض
الاسود حي وذلك صدق عن مقدمتين كاذبتين فهذه هي اصناف ما ينتج في
الشكل الاول من مقدمات القول كاذبة نتيجة صادقة

### في الشكل الثاني

ح ل واما في الشكل الثاني فقد يمكن ان تكون فيه نتيجة صادقة عن مقدمات كاذبة
كل واحدة من المقدمتين كاذبة وذلك اما بالكل واما بالجزء واما احديهما بالكل
والاخرى بالجزء او كانت احديهما كاذبة والاخرى صادقة كانت الكاذبة بالكل
او كانت بالجزء وذلك يكون فيه في القياسات التي تنتج الكلي والجزئي وذلك
انه قد يكون ب مثلا الذي هو الحد الاوسط غير موجودة في شي من ا الذي هو
الطرف الاعظم وموجودة في كل ج الذي هو الطرف الاصغر فيكون ا غير
موجودة في شي من ج على ما تبين مثال ذلك قولنا كل انسان حي ولا حجر واحد
حي ولا انسان واحد حجر فان وضعت هذه المقدمات على ضد ما هي بان تفرض
ب موجودة في كل ا اعني بان يوخذ ان كل حجر حي وغير موجودة في شي من ج
اعني بان يوخذ انه ولا انسان واحد حي فانه ينتج انه ولا فرس واحد انسان وتلك نتيجة
صادقة عن مقدمتين احديهما كاذبة والاخرى صادقة وكذلك يعرض اذا كان بعض
المقدمة الواحدة كذبا وكانت الاخرى كلها صدق لانه ايضا قد يمكن ان تكون ب موجودة

في بعض

في بعض او في كل ج وتكون ا غير موجودة في شي من ج كالحي فانه موجود في بعض
الابيض وفي كل غراب والابيض غير موجود في واحد من الغربان فاذا اخذ انه
ولا ابيض واحد حي وكل غراب حي فانه ينتج ولا غراب حي فانه ينتج ولا غراب
واحد ابيض وهي نتيجة صادقة عن مقدمتين احديهما كاذبة بالجزء وهو قولنا ولا ابيض
واحد حي والثانية كاذبة بالكل وهي قولنا كل غراب حي وكذلك يعرض ان
كانت الكاذبة بالجزء هي الموجبة وكانت السالبة صادقة بالكل مثل قولنا
كل ابيض حي ولا ازرق واحد حي فانه ينتج ولا ابيض واحد ازرق وهي نتيجة صادقة
عن مقدمتين احديهما موجبة كاذبة بالجزء وهي قولنا كل ابيض حي ولا ينتج سالبة
صادقة بالكل وهي قولنا ولا ازرق واحد حي وكذلك يعرض ان يكون النتيجة اذا
كانت كلتا المقدمتين كاذبتين بالجزء ومثال ذلك قولنا كل ابيض حي ولا اسود
واحد حي فانه ينتج عن هذا انه ولا ابيض واحد اسود وتلك نتيجة صادقة عن مقدمتين
كاذبتين بالجزء وذلك ان بعض الابيض حي وبعض الاسود حي وسواء فرضت السالبة
هي الكبرى او الصغرى بان نقول ولا ابيض واحد حي وكل اسود حي اعني في انه يكون
نتيجة صادقة عن مقدمتين كاذبتين بالجزء فهذه حال المقاييس الكلية من المقدمات
الكاذبة في هذا الشكل واما المقاييس الجزئية فانه قد تعرض فيها ايضا مثل ما عرض
في الكل وذلك انه قد يكون الكبرى كاذبة بالكل والجزئية صادقة فيكون النتيجة
صادقة مثال ذلك قولنا بعض الابيض حي ولا انسان واحد حي فينتج عن ذلك
ان بعض الابيض ليس بانسان وهو صدق عن مقدمتين الجزئية صادقة والكلية
كاذبة بالكل وكذلك يعرض ان صرت الكلية الكاذبة هي الموجبة مثال ذلك
قولنا بعض الابيض ليس بحي وكل غير متنفس حي فينتج عن ذلك ان بعض الابيض
غير متنفس وهو صدق عن جزئية سالبة صادقة وموجبة كلية كاذبة وكذلك
يعرض ان وضعت المقدمة الصادقة هي الكلية والكاذبة الجزئية مثال ذلك قولنا
بعض غير المتنفس ليس بعدد وهو صدق عن جزئية كاذبة وكلية سالبة صادقة

وكذلك يعرض اذا اخذت الكلية الصادقة موجبة والجزئية الكاذبة سالبة وذلك
ان شيء يعرض للجنس مع الانواع الموجودة فيه وفصول تلك الانواع وذلك انه لا
يصدق ان نقول بعض المشائين ليس بحي وكل انسان حي فينتج عن ذلك ان بعض
المشائين ليس بانسان وذلك صدق عن مقدمة صادقة كلية وكاذبة جزئية وكذلك
اذا كانت المقدمتان كلتاهما كاذبة الجزئية والكلية فانه قد يكون عن ذلك نتيجة
صادقة سواء كانت السالبة هي الجزئية او الكلية مثال ذلك قولنا كل علم هو قوة حيوانية
وبعض الانسان ليس له قوة حيوانية فانه ينتج عن ذلك ان بعض الانسان ليس
له علم وذلك صدق عن مقدمتين كاذبتين وكذلك يعرض ان كانت السالبة هي
الكلية والجزئية الموجبة مثل ان نقول ولا انسان واحد له قوة حيوانية وبعض العلم
هو قوة حيوانية فانه ينتج عن ذلك ان بعض العلم ليس للانسان الناس ليس بعالم
او ليس له علم **في الشكل الثالث** وقد يتفق ايضا في هذا الشكل ان يكون
النتيجة صادقة وكلتا المقدمتين كاذبتان اما بالكل واما بالجزء واما احديهما بالكل
والثانية بالجزء وكذلك اذا كانت احديهما صادقة والاخرى كاذبة بالكل
كانت او بالجزء وذلك انه ليس يمنع مانع من ان يكون شيئان غير موجودين في شيء
اخر واحدهما موجود في الثاني فمتى اخذ ان كل واحد منهما موجود في ذلك الشيء الاخر
حدث هنالك نتيجة صادقة عن مقدمتين كاذبتين بالكل مثال ذلك قولنا كل
غير متنفس ماش وكل غير متنفس انسان فانه ينتج في هذا الشكل ان بعض الماشي انسان
وذلك صدق عن مقدمتين كاذبتين بالكل ومثال ذلك بالبعض اذا كانت
الواحدة سالبة والاخرى موجبة لانه قد يمكن ان يكون ج التي هي مثال الطرف الاصغر
غير موجودة في شيء من ب الذي هو الاوسط وتكون ا التي هي الحد الاكبر موجودة
في كل ب وغير موجودة في ج فاذا اخذنا ان ج موجودة في كل ب وا غير موجودة
في شيء من ب انتج لنا ان ا غير موجودة في بعض ج مثال ذلك قولنا كل ققنس
اسود ولا ققنس واحد حي الذي هو الاوسط ويكون ا التي هي الحد الاكبر موجودة في كل

ب فانه ينتج ان بعض الاسود ليس بحي وهو صدق عن مقدمتين كاذبتين
بالكل وكذلك اذا كانت كل واحدة كاذبتين بالجزء فقد يمكن ان يكون النتيجة
فيها صادقة لانه يمكن ان يكون ا وج موجودين في بعض ب وهو ذلك صدق وبعض
ويكون ا موجودة في بعض ج كالابيض والجيد فانهما موجودان في بعض الحي
والجيد موجود في بعض الابيض فاذا وضعنا كلتا ا وج موجودتين في كل ب
فانه يعرض ان يكون ا في بعض ج وذلك صدق عن مقدمتين كاذبتين بالجزء
مثال ذلك قولنا كل حي ابيض وكل حي جيد فانه ينتج ان بعض الابيض جيد وهو
صدق وكذلك يعرض اذا كانت الكبرى سالبة وهي مقدمة اب لانه لا شيء ايضا
يمنع ان يكون ا غير موجودة في بعض ب وتكون ج موجودة في بعض ب وتكون
ا غير موجودة في بعض ج التي هي النتيجة مثال ذلك قولنا ولا حي واحد جيد وكل
حي ابيض فانه ينتج عن ذلك ان بعض الابيض ليس بجيد وذلك صدق عن مقدمتين
كاذبتين بالجزء وكذلك قد تكون النتيجة صادقة انه اذا كانت احدى المقدمتين
كاذبة بالكل والاخرى صادقة لانه قد يمكن ان يكون كلتا ا ج موجودتين في ب
ويكون ا غير موجودة في شيء من ب وج موجودة في كل ب انتج لنا ان ا غير موجودة
في بعض ج وذلك صدق عن مقدمتين احديهما كاذبة مثال ذلك قولنا كل
ققنس حي ولا ققنس واحد ابيض فانه ينتج عن ذلك ان بعض الحي ليس بابيض وذلك
صدق عن مقدمتين احديهما كاذبة وكذلك يعرض اذا كانت مقدمة اج التي هي
الكبرى صادقة والحدود التي يبين ذلك منها هي الاسود وققنس وغير المتنفس و
ذلك انه اذا وضعنا ان كل ققنس اسود ولا ققنس واحد غير متنفس انتج لنا ان بعض
الاسود غير متنفس وذلك صدق عن مقدمتين صغراهما كاذبة بالكل وكذلك
يعرض اذا اخذت كلتا المقدمتين موجبتين اعني الصادقة والكاذبة والحدود التي
تبين منها ذلك هي الحي والققنس والاسود وذلك انا نقول كل ققنس اسود
وكل ققنس حي فينتج لنا عن ذلك ان بعض الاسود حي وهو صدق عن مقدمتين

موجبتين احديهما كاذبة وسواء كانت الصادقة هي الكبرى او الصغرى والبرهان
على ذلك هو بهذه الحدود باعيانها وكذلك قد يكون النتيجة صادقة
اذا كانت احدى المقدمتين صادقة والاخرى كاذبة بالجزء لانه قد يمكن ان تكون
ج موجودة في كل ب وتكون ا موجودة في بعض ب ويكون ا موجودة في بعض ج
التي هي النتيجة مثال ذلك ذو الرجلين فانه موجود في كل انسان والجيد غير موجود
في كل انسان والجيد موجود في بعض ذي الرجلين فان اخذت ا وج موجودين
في كل ب فان مقدمة ب ج تكون كاذبة كلها وبعض مقدمة ا ب كاذبة والنتيجة
صادقة مثال ذلك قولنا كل انسان ذو رجلين وكل انسان جيد والنتيجة ان
بعض ذي الرجلين جيد وكذلك يعرض اذا اخذت مقدمة ا ب اعني الكبرى
صادقة ومقدمة ب ج اعني الصغرى كاذبة بالجزء وبيان ذلك هو بهذه الحدود
باعيانها اذا اصرنا الطرف الاصغر اكبر وفرضنا مطلوبنا المنتج عكس الاول وهو
ان بعض الجيد ذو الرجلين وكذلك يعرض اذا اخذت المقدمة الواحدة سالبة
والاخرى كاذبة موجبة فانه قد تبين في الشكل الثالث انه اذا كانت ج في كل
ب وا غير موجودة في بعض ب فا غير موجودة في بعض ج فان اخذت ج في كل
ب وا غير موجودة في شيء من ب فانه يعرض ان يكون المقدمة السالبة كذبا ويكون
الاخرى كلها صدقا وتبقى النتيجة صادقة بعينها وكذلك يعرض ان كان الكذب
الجزئي في الموجبة وذلك انه قد تبين في الشكل انه اذا كانت ا غير موجودة
في شيء من ب وج موجودة في بعض ب ان ا غير موجودة في بعض ج فاذا فرض
انا اخذنا ان ا غير موجودة في شيء من ب وج موجودة في كل ب بقيت النتيجة
بعينها صادقة وهي ان ا غير موجودة في بعض ج فيكون نتيجة صادقة عن مقدمتين
احديهما كاذبة بالكل وهي السالبة والاخرى كاذبة بالجزء وهي الموجبة وهذا
الذي قلنا انه يعرض في القياسات الكلية من هذا الشكل هو بعينه يعرض في القياسات
الجزئية وبيان ذلك يكون بتلك الحدود التي بينا الامر بها في المقاييس الكلية

وذلك

وذلك بان يستعمل في السالبة من تلك وفي الموجبة من هذه ما استعملناه
في الموجبة لان المقدمة الكلية الكاذبة بالكل هي كاذبة بالجزء وسواء كانت
سالبة او موجبة فاذا استعملنا تلك المقدمات الكلية الكاذبة التي تمثلنا بها
هنالك كلية جزئية في هذا الموضع تبين بها ههنا ما تبين بها هنالك واذ
قد تبين هذا فهو بين انه اذا كانت النتيجة كاذبة فباضطرار ان يكون في المقدمات
مقدمة كاذبة والا كان ليس يحصل عن المقدمات الصادقة نتيجة صادقة
وذلك خلاف ما اخذ في حد القياس وما تبرهن من حاله واما اذا كانت النتيجة
صادقة فليس يجب لا محالة ان تكون المقدمات صادقة والسبب في ذلك
ان الصادق اعم من الصادق الذي تبين على طريق القياس تبين ايضا من اكثر
من قياس واحد ولذلك ليس يلزم متى ارتفع القياس ان ترتفع النتيجة اعني
اذا كذبت المقدمات ان تكذب النتيجة اي كذبت ان يرتفع القياس اي تكذب
المقدمات او يكون شكل القياس فاسدا وهي حال اللازم مع الشيء الذي يلزمه
اذا لم يكن لزومهما متكافيا مثل وجود الحيوان والانسان فان الانسان لما كان
اخص من الحيوان لزم متى وجد الانسان ان يوجد الحيوان وهل ارتفع الانسان
الا ارتفع الحيوان ومتى ارتفع الحيوان ان يرتفع الانسان والانسان ههنا هو
مكان القياس والحيوان هو مكان النتيجة وكذلك يظهر ايضا انه ليس يجب
ولا بد اذا كذبت المقدمات ان تكذب النتيجة ولا ان تصدق والبرهان على
هذا هو ما اقوله لنفرض شيئين احدهما اول والاخر ثان ويعرض ان الثاني يلزم
عن الاول اعني انه متى وجد الاول وجد الثاني وليكن على الاول علامة ا وعلى
الثاني علامة ب مثلا ان يكون ا ابيض و ب عظيما فنقول انه متى كان من شان
ا اذا وجد ان يوجد ب فانه ليس يلزم متى ارتفع ا ان يوجد ب وذلك انه
قد تبين انه متى ارتفعت ب فواجب ان يرتفع ا وذلك انه ان لم ترتفع ا فلتكن
موجودة واذا كانت ا موجودة فانا قد فرضنا ان ب يكون موجودة فتكون ب اذا

ارتفعت لزم ان توجد ب وذلك خلف لا يمكن واذا تقرر هذا الاصل فنقول انه متى كانت ثلثة حدود اول وثان وثالث وكان الثانى يلزم الاول والثالث يلزم الثانى فان الثالث يلزم الاول والاول يلزم الثالث فان الثالث ويلزم الاول واذا تقرر هذا فاقول انه ليس يلزم ان ترتفع او توجد ب وذلك انه قد تبين انه لما كانت لا زمة عن ا ان ب متى ارتفعت ارتفع ا فان انزلنا ان اذا ارتفعت وجدت ب وقد كان معنا ان ب اذا ارتفعت ا فيلزم اذا ارتفعت ابدا ان يوجد ابدا وذلك خلف لا يمكن فلذلك ليس يلزم اذا كذبت المقدمات ان تصدق النتيجة بل الصدق لنا انما هو لما يعرض من الوضع وذلك ما اردنا بيانه وكذلك يظهر ايضا انه يلزم عن ارتفاع ا ان ترتفع ب لانه يلزم ان يكون وجود ا لازما عن وجود ب وقد كانت ب لازمة عن وجود ا فيكون اللازم متكافيا ومنعكسا وذلك مستحيل فلذلك ليس يلزم اذا كذبت المقدمات ان يكذب النتيجة فاما ان كذبت النتيجة فانه تكذب المقدمات لانه اذا ارتفعت ب ارتفعت ا

## الفصل الثالث القول في البيان بالدور

ويعرض للقياس ان تقع فيه البيان بالدور وهو ان توخذ نتيجة وعكس احدى مقدمتيه فيبين منها المقدمة الثانية مثال ذلك انه اذا انتج انسان ا موجودة في كل ج بوساطة ب بان يضع ا في كل ب وب في كل ج فينتج له عن ذلك ان ا موجودة في كل ج فاراد ان يبين بهذه النتيجة التي هي ا في كل ج ان ا في كل ب فانه يأخذ ان ا في كل ج وج في كل ب وهي عكس المقدمة الثانية فينتج له من ذلك ان ا في كل ب وهي المقدمة الثانية التي قصد تبيينها وكذلك يعرض له اذا اراد ان ينتج بهذه النتيجة بعينها المقدمة الاخرى التي هي ا في كل ب فيكون معه ب في كل ا وا في كل ج فتكون النتيجة ب في كل ج وهي المقدمة المقصود انما جاءت مقدمتى القياس ويبين انه ليس يمكن ان يتبين المقدمات من النتايج بجهة غير هذه الجهة لانه متى اخذ مقدمة غريبة فاضافها الى النتيجة وذلك بان يأخذ حد الاوسط الذى هو



واحدا من الحدود التى فى المقدمات لم ينتج له من ذلك شيء من المقدمات الاخر فى تلك النتيجة مثال ذلك انه ان اضاف الى النتيجة التى هى ا فى كل ج ان ج فى كل ه لم ينتج له الا ان ا فى كل ه لم ينتج وذلك عن قولنا ا فى كل ب النتيجة وب فى كل ج اللتان هما مقدمتا هذه النتيجة واذ لم يمكن ان توخذ مع النتيجة مقدمة غريبة فقد بقى ان ياخذ معها احدى مقدمتى القياس لانه ان اخذنا المقدمتين بعينها عادت النتيجة التى كانت منها مقدمة لكن متى اخذنا ايضا احدى مقدمتى القياس على ما هو عليه مع النتيجة لم ينتج لنا ايضا عن ذلك المقدمة الاخرى وذلك انه ان اضفنا الى النتيجة التى هى قولنا ا على كل ج قولنا ا على كل ب وهى المقدمة الكبرى لهذه النتيجة فانه ياتى القول من موجبتين فى الشكل الثانى وذلك غير منتج وان اضفنا اليها الصغرى وهى قولنا ب على كل ج انى من ذلك قياس من موجبتين فى الشكل الثالث ينتج ان ا فى بعض ب فلذلك يجب ان يأخذ المقدمة التى يضيفها الى النتيجة منعكسة مثل ان نضيف كما قلناه الى نتيجة ا فى كل ج ب فى كل ا فينتج لنا الصغرى وهى ب فى كل ج وكذلك ما يظهر ان هذا النوع من البيان انما يمكن فى المقدمات المنعكسة فمتى كانت المقدمتان منعكستين والنتيجة منعكسة كان هنالك ست مقدمات مقدمتا القياس وعكسهما والنتيجة وعكسها والممكن ان يبرهن كل واحد من هذه بانفسها بعضها من بعض حتى لا يبقى فيها شيء الا تبين بقياس ماخوذ منها انفسها فيتولد هنالك ست مقاييس ينتج ست اصناف من النتايج مثال ذلك الحدود ا ب ج الثلثة منعكسة بعضها على بعض وكذلك النتيجة المتولدة عنها مثل ان يكون كل ا ب وكل ب ا وكذلك كل ب ج وكل ج ب وكذلك كل ا ج وكل ج ا فانه اذا برهنا ان ا موجودة فى ج فاخذنا ا فى كل ب وب فى كل ج فانه يمكن ان نبرهن ايضا مقدمة ا فى كل ب وهى الكبرى بالنتيجة وعكس مقدمة ب

ج وهي الصغرى بان نقول ا في كل ج و ج في كل ب فينتج لنا ان ا في كل ب وهي الكبرى من هذا القياس وكذلك تبين مقدمة ب ج التي هي الصغرى بالنتيجة بعينها وعكس المقدمة الكبرى واذا كان هذا هكذا فقد امكننا ان نبرهن كل واحدة من مقدمتي هذا القياس وبقي لنا ان نبرهن ما اخذناه في برهان هاتين المقدمتين هو عكس كل واحدة من المقدمتين لان النتيجة هي التي قد تبرهنت من اول الامر وذلك تبين لنا بان نعكس النتيجة ونضيف اليها المقدمة الاخرى اعني انا ان اردنا ان نبرهن عكس الكبرى وهي ان ب في كل ا اخذنا عكس النتيجة والمقدمة الصغرى بعينها فقلنا ب موجودة في كل ج وهي الصغرى و ج في كل ا وهي عكس النتيجة انتج لنا من ذلك ان ب موجودة في كل ا وهو عكس الكبرى الذي استعملناه انفا غير مبرهن وكذلك ايضا متى اخذنا عكس النتيجة واضفنا المقدمة الكبرى انتج لنا عكس الصغرى وهو الذي اخذناه قبل غير مبرهن بان نقول ب ج في كل ا وهي عكس النتيجة و ا في كل ب فينتج لنا من ذلك ج في كل ب وهو العكس الذي استعملناه غير مبرهن فاذن لم يبق في هذه المقدمات شيء لم يبرهن الا عكس النتيجة وهو القياس السادس وذلك بين بعكس المقدمتين اللتين انتجناها من اول الامر مثال ذلك ان نقول ج في كل ب و ب في كل ا فج في كل ا وهذا هو عكس النتيجة فاذن لم يبق لنا من هذه المقدمات شيء ماخوذ الا قد برهنا عليه وهو بين ان هذا كما قلنا انما يوجد في الكلية المنعكسة بعضها على بعض الا ان هذا النحو من البيان اعني اخذ الشيء في بيان نفسه هو نوع من المصادرة ولذلك لا يستعمل في البراهين الا ان يكون ذلك مستعملا بجهتين وذلك بان يكون المقدمات اعرف من النتيجة بجهة والنتيجة اعرف منها بجهة اخرى مثل ان يكون المقدمات اعرف من النتيجة من جهة الوجود والنتيجة اعرف من جهة السبب والذي يخص بهذا النحو من البيان هو صناعة السفسطة فهكذا يوجد البيان بالدور كما قلنا في الصنف الاول من الشكل الاول وهو الذي ينتج الكلي الموجب واما الصنف السالب منه فانه قد يمكن ايضا ان يوجد فيه هذا النحو من البيان فلنكن

ا غير موجودة في شيء من ب و ب موجودة في كل ج فيكون النتيجة في الشكل الاول ان ا غير موجودة في شيء من ج فاذا اردنا ان نبين في هذا الصنف المقدمة الكبرى بالنتيجة وعكس الصغرى فانا اخذنا ان ا غير موجودة في شيء من ج و ج في كل ب فينتج ا غير موجودة في شيء من ب وهي المقدمة الكبرى واما اذا اردنا ان ننتج الصغرى من النتيجة وعكس المقدمات انفسها وذلك انه ليس يكون قياس من سالبتين ولو كان لم ينتج الا سالبة والذي نطلب انتاجه هي الصغرى وهي موجبة فلذلك اذا اردنا ان نبين المقدمة الصغرى من النتيجة نفسها ومن عكس المقدمة الكبرى فانا نضع النتيجة على حالها من غير ان نغيرها وهي قولنا ا غير موجودة في شيء من ج ثم ناخذ المقدمة الكبرى وهي قولنا ا غير موجودة في شيء من ب فنجد يلزم عنها ان تكون ا غير موجودة في كل ما فيه ب موجودة فنضع عكس هذا وهو ان تكون ب موجودة في كل ما ليس ا فيه موجودة فاذا كان هذا ان ب موجودة في كل ما ليس توجد فيه ا واضفنا الى هذه المقدمة ان ا مسلوبة عن ج فهو بين انه ينتج لنا عن ذلك ان ب موجودة في كل ج وهي المقدمة الصغرى التي قصدنا انتاجها وليس هذا اصلا ثانيا من المقول على الكل غير الاصل الاول الذي استعمل في اول هذا الكتاب كما نجد ابا نصر يومي الى ذلك وذلك انه يرى ان هذا الاصل مناقض لذلك الاصل الاول وانه اذا استعمل هذا الاصل وجد الغير المنتج بحسب ذلك الاصل منتجا بحسب هذا الاصل وذلك ان هذا الاصل هو ان نضع مثلا ان ا موجودة لكل ما سلب عنه ب وان ا مسلوبة عن كل ما يسلب عنه بخلاف ما وضعنا في الاصل الاول وهو ان تكون ا موجودة او مسلوبة عن كل ما هو ب وعلى هذا ينتج ما صورته سالبة في الشكل الاول وينتج ايضا ما هو من سالبتين وذلك ان الاصل الذي استعمل في هذا الكتاب ليس هو بالوضع وانما هو مفهوم المقدمة الكلية بعينها ودلالتها الطبيعية واما هذا الاصل الثاني فهو شيء لازم عن المقدمة الكلية السالبة فلذلك ليس ينتفع به في الانتاج من سالبتين اعني اذا وضعناه مقدمتين سالبتين وانما كان ينتفع به لو لزم عن قولنا

او لا شيء من ب ان يكون ا موجودة في كل ما ليس هو ب ولا ابدوذ للاشي
غير لازم كما انه ليس يلزم ايضا هذا العكس الذي وصفه ههنا اعني انه
ليس يلزم في كل مادة اذا كانت ا مسلوبة عن كل ما هو ب ان يكون ب
موجودة لكل ما ليس هو ا فان الابيض مسلوب عن كل ما هو اسود وليس الاسود
موجود الكل ما ليس بابيض وانما يلزم هذا العكس في الاشياء المتقابلة التي
ليس يخلو من احدهما موجود من الموجودات لكن انما يستعمل هذا العكس ههنا
ارسطو وان كان جزئيا كما استعمل عكس الموجبة الكلية كلية فلذلك لم يخرج
من هذا المعنى عن اصله وذلك ان عكس اللازم هو نقيض عكس المقدمة فكانه لم
يخرج عما اخذ في بيان الدور من انه يكون بالنتيجة وعكس احدى المقدمتين لان نقيض
عكس اللازم نقيض عكس المقدمة فهكذا يكون بيان الدور في الاصناف القياسية الكلية
من الشكل الاول واما القياسات الجزئية التي في هذا الشكل فانه ان يبرهن على
طريق الدور والمقدمة الكلية من النتيجة والمقدمة الجزئية لان الكلية انما تبين
بمقدمات كلية لا جزئية وايضا فانه لا يكون قياس من جزئيين اذ كان البرهان
بالدور من النتيجة وعكس احدى المقدمتين واما المقدمة الصغرى فقد يمكن ان يبرهن
على طريق الدور فلتكن ا موجودة في كل ب وب موجودة في بعض ج والنتيجة ا موجودة
في بعض ج فاذا اردنا ان نبرهن وجود ب في بعض ج على طريق الدور فانا ناخذ ا
موجودة في بعض ج وهي النتيجة وعكس المقدمة الكبرى الكلية وهو قولنا ب في كل
ا فينتج لنا في الشكل الاول ان ب في بعض ج ويكون الحد الاوسط فيه ا ولكن الدور
اذا كان القياس الجزئي سالبا فليس يمكن ان نبرهن المقدمة الكلية للعلة التي
قلنا واما الجزئية فقد يمكن ان يبرهن على طريق الدور اذا فعلنا في المقدمة السالبة
الكلية ما فعلنا في القياس السالب الكلي اعني ان نبين انه يلزم عن قولنا او لا في شيء
من ب ان تكون ب موجودة لكل ما يسلب عنه ا فاذا اضفنا الى هذه المقدمة
ومتى ان ا مسلوبة عن بعض ج انتج لنا ان ب موجودة لذلك البعض فهذا هو



وجه البيان بالدور في الشكل الاول

## الشكل الثاني

واما الشكل الثاني فليس يمكن ان يبرهن بجهة الدور المقدمة الموجبة لانه لا ينتج الا سالبا واما
السالبة فيمكن ان يبرهن على هذه الجهة فلتكن ا موجودة في كل ب و ا غير موجودة
في شيء من ج فالنتيجة في هذا الشكل الثاني ان ب غير موجودة في شيء من ج على ان
الحد الاوسط هو ا فان اضفت الى هذا ان ب موجودة في كل ا وهي عكس الكبرى فانه
ينتج عن ذلك في الشكل الثاني ان ا غير موجودة في شيء من ج وهي الصغرى في
القياس الاول والحد الاوسط في هذا القياس هو ب وكان في الشكل الاول ا فان
اخذنا المقدمة الكلية الكبرى في الشكل الثاني سالبة فانه يمكن بالدور لكن في
الشكل الاول لانه اذا قلنا ان ا غير موجودة في شيء من ب و ا موجودة في كل ج
فبين انه ينتج لنا في الشكل الثاني ان ب غير موجودة في شيء من ج اذ كان ا هو الحد
الاوسط فاذا اضفنا الى قولنا ب غير موجودة في شيء من ج وهي النتيجة قولنا ا موجودة
في كل ج وهي عكس الصغرى انتج لنا في الشكل الاول ان ب غير موجودة في شيء من ا
لان ج هو الحد الاوسط فاذا عكسنا هذه النتيجة حصل لنا ا ولا في شيء من ب وهي
المقدمة الكبرى السالبة في الشكل الاول ولذلك يخص البيان بالدور في هذا
الصنف من الشكل الا يتحفظ فيه هذا الشكل بعينه بل يعود الى الشكل الاول ولا
يمكن ان نبين المقدمة الموجبة في هذا الشكل اذا كانت هي الصغرى بطريق الدور الا
اذا استعملنا الاصل المتقدم وهو عكس لازم السالبة واما اذا كانت كبرى فليس يمكن
الا بعكس النتيجة وذلك خارج عن طريق البيان بالدور واما المقاييس التي تنتج الجزئية
في هذا الشكل فليس يمكن ان يبرهن فيها المقدمة الكلية على جهة الدور اذ كانت
انما ينتج ابدا جزئية واما المقدمة الجزئية فيمكن ان يبرهن اذا كانت الكلية موجبة والجزئية
هي السالبة مثال ذلك انه نزهن ان ا موجودة في كل ب و ا غير موجودة في بعض
ج فيكون النتيجة ان ب غير موجودة في بعض ج فاذا اضفنا الى ذلك عكس المقدمة
الكبرى وهو قولنا ب موجودة في كل ا حصل لنا ب غير موجودة في بعض ج و ب

موجودة فی کل ا فینتج لنا ان ا غیر موجودة فی بعض ج وذلک فی هذا الشکل
بعینه اذ کان ب هو الحد الاوسط وهو محمول فی هذا التالیف علی الطرفین
جمیعا فان کانت المقدمة الکلیة هی السالبة وهی مقدمة ا ب فانه لا یمکن
ان یبرهن الصغری الموجبة التی هی مقدمة ا ج اذا انعکست مقدمة ا ب لانه
لا ینتج نتیجة موجبة عن مقدمتین سالبتین او احدیهما سالبة ولکن قد یمکن
اذا استعمل الاصل المتقدم ان ینتج الموجبة الجزئیة وذلک انه اذا کان معنا
ان ب غیر موجودة فی بعض ج وهی النتیجة وکان معنا ب ولا فی شیء من ا ثم اخذنا
اللازم عن هذا وهو ان کل ما فیه ا فلیس فیه ب ثم عکسنا هذا وهو ان کل
ما لیس فیه ب فاذا اضفنا الی هذا ا موجودة فی بعض ج فهذا یکون بیان الدور
فی الشکل الثانی **واما بیان الدور** فی الشکل الثالث فانه اذا
کانت کلتا المقدمتین کلیتین فلیس یمکن ان تبرهن بالنتیجة احدی المقدمتین
فی هذا الشکل لان النتیجة تکون جزئیة والمقدمة التی یقصد برهانها کلیة
فان کانت المقدمة الواحدة کلیة والاخری جزئیة فاحیانا یمکن ان
تبرهن الجزئیة واحیانا لا یمکن ان یبرهن وذلک اذا کانت المقدمتان
موجبتین وکانت الصغری هی الکلیة فانه یمکن ان تبرهن علی طریق الدور
واما اذا کانت الکبری هی الکلیة فانه لا یمکن ان تبرهن علی طریق الدور ومثال
ذلک ان تکون ا موجودة فی کل ج التی هی الکبری و ب فاذا اضیف الیها
عکس المقدمة الکبری وهی ان ج موجودة فی کل ا انتج لنا من ذلک ان ج موجودة
فی بعض ج وهو شیء وان کان لازما ضرورة اذ قد تبین ان الجزئیة الموجبة تنعکس
فلیس هو الشیء الذی یبین بطریق الدور بذاته واولا بل ان کان فبتوسط
العکس اذا کان البیان بالدور کما قیل هو ان تبین المقدمة الواحدة بالنتیجة
وعکس الثانیة فان کانت الکلیة هی الصغری مثل ان تکون ب موجودة فی کل ج
و ا فی بعض ج فانه یبین انه یمکن علی طریق الدور ان یبین ان ا موجودة فی بعض



ج وهی المقدمة الجزئیة الکبری وذلک ان نتیجة هذا القیاس هی فی بعض
ب فاذا اضفنا الیها عکس الصغری وهی قولنا ج فی کل ب فانه یلزم عنه
یلزم ان تکون ا فی بعض ج اذ کانت ب هی الحد الاوسط وهی موضوعة
للطرفین جمیعا واما اذا کانت احدی المقدمتین موجبة والاخری سالبة
وکانت الموجبة الکلیة والسالبة جزئیة فانه یتاتی لنا برهان الجزئیة و
مثال ذلک ان تکون ب موجودة فی کل ج وا غیر موجودة فی بعض ج فان
النتیجة تکون ا غیر موجودة فی بعض ب فاذا اضفنا الی هذه النتیجة ج موجودة
فی کل ب فانه یلزم ضرورة ان تکون ا غیر موجودة فی بعض ج علی ما تبین فی الشکل
الثالث اذا کانت الباء هی الحد الاوسط واما اذا کانت السالبة هی الکلیة
فان الجزئیة الموجبة لا تبرهن علی طریق الدور الا ان یستعمل ذلک الاصل مثال
ذلک ان تکون ا غیر موجودة فی شیء من ج و ب فی بعض ج وتکون النتیجة ان
ا غیر موجودة فی بعض ب فان اخذنا بدل قولنا ا غیر موجودة فی شیء من ج ان ج
موجودة فی کل ما لیس فیه ا واضفنا الی هذا ان لیس فی بعض ب فهو بین ان
ب یجب ان یکون فی بعض ج وهی المقدمة الجزئیة الموجبة فقد تبین ان البیان
الذی یکون بالدور اما فی الشکل الاول فیکون بالشکل الاول ویکون بشیء یشبه
الشکل الثالث وهو اذا استعملنا ذلک الاصل المتقدم اعنی ان ناخذ بدل قولنا
ا ولا علی شیء من ب ان ب موجودة فی کل ما لیس فیه ا وجد شبهه بالشکل الثالث
ان ا و ب محمولان علی شیء واحد احدیهما بایجاب والاخری بسلب وهذا الوضع
هو وضع الحد الاوسط فی الشکل الثالث من الطرفین فعلی هذه الجهة قال
ارسطو فی هذا انه شکل ثالث لا علی انه شکل ثالث فی الحقیقة واما البیان فی الدور
فی الشکل الثانی فیکون ایضا بالشکل الثانی نفسه ویکون بالاول ویکون بالبیان
الذی یشبه الشکل الثالث وکذلک البیان الذی بالدور فی الشکل الثالث
یکون بالاول والثالث والاصل الذی یشبه الثالث وهو بین ان المقدمات

التي قلنا انها لا يبين على طريق الدور وذلك في الشكل الثاني والثالث
ان قولنا ذلك فيها اما من قبل انه لا يمكن في بعضها ان تبين على طريق الدور
واما من قبل ان فيها ما يمكن الا تبين بطريق الدور لكن نوعا من طريق الدور
ناقصا **القول في القياس المنعكس** والعكس يقال في
هذه الصناعة على ضروب شتى والذي يراد هاهنا هو ان يبطل بمقابل النتيجة
واحدى المقدمتين المقدمة الاخرى من القياس وكانه ضد البيان بالدور
وذلك انه يجب ضرورة اذا اخذ نقيض النتيجة فاضيف الى احدى مقدمتي القياس
ان يبطل المقدمة الثانية ضرورة لانها ان لم تبطل فلم تبطل النتيجة لان المقدمات
اذا لم تبطل لم تبطل النتيجة على ما تبين لكن النتيجة قد بطلت بوضع نقيضها هذا
خلف لا يمكن والابطال الذي يكون لاحدى المقدمتين بمقابل النتيجة يختلف اذا
كان المقابل الماخوذ ضدا او نقيضا على ما تبين بعد والمناقضات كما قيل هي
كل ولا كل وبعض ولا واحد والمتضادة هي قولنا كل ولا واحد وبعض ولا بعض
فليكن مثالا في الشكل الاول ان ا على كل ب وب على كل ج والنتيجة ان ا
على كل ج فاذا اخذنا المضاد لهذه النتيجة وهو ان ا ولا على شيء من ج واضفنا
اليها المقدمة الكبرى من القياس وهو ان ا على كل ب كل ا ب فهو بين انه
ينتج في الشكل الثاني ان ب ولا في شيء من ج وهو ضد المقدمة الصغرى الماخوذة
في القياس وكذلك ان اضفنا الى ضد هذه النتيجة بعينها المقدمة الصغرى
فانه ينتج نقيض المقدمة الكبرى وذلك انه يكون معنا ا ولا في شيء من ج الذي
هو ضد النتيجة فاذا اضفنا اليها الصغرى وهي قولنا ب في كل ج فهو بين
انه ينتج في الشكل الثالث ا ليست في بعض ب وهي نقيض المقدمة الكبرى
لا ضدها لان الشكل الثالث لا يمكن ان ينتج كلية والمقاومة بالضد هي كلية
فالمقدمة الكبرى في الصنف الاول من الشكل الاول انما تقاوم مقاومة
جزئية لا كلية بهذا الطريق اعني ان ناخذ ضد النتيجة واما الصغرى فيقاوم

كلية

كلية ومثل هذا بعينه يعرض في الصنف الثاني من الشكل الاول وهو الذي
ينتج سالبا كليا اعني انه اذا اخذ ضد النتيجة امكن ان تقاوم الصغرى
مقاومة كلية واما الكبرى فانما يمكن ان يقاوم مقاومة جزئية لانه يكمل
القياس عند مقاومة هذه في الشكل الثالث واما اذا اخذ نقيض النتيجة
في هذين الصنفين من الشكل الاول فانه لا يمكن ان يقاوم كل واحدة من
مقدمتي القياس الا مقاومة جزئية لان احدى مقدمتي القياس المقاوم تكون
جزئية اذ كان النقيض جزئيا ولذلك يجب ان تكون النتيجة جزئية فتكون
المقاومة جزئية فلنعد ذلك الصنف الاول من القياس هو ان تكون ا
في كل ب وب في كل ج فيكون النتيجة ا في كل ج فان اخذنا نقيض
هذه النتيجة وهو ا غير موجودة في بعض ج واضفنا اليها المقدمة الكبرى
وهو ان ا موجود في كل ب فبين انه ينتج عن ذلك في الشكل الثاني ان
ب غير موجودة في بعض ج وذلك نقيض المقدمة الصغرى لا ضدها وكذلك
ان اضفنا الى قولنا ا غير موجودة في بعض ج المقدمة الصغرى وهي ان ب
موجودة في كل ج فانه ينتج عن ذلك ان ا غير موجودة في بعض ب وهو نقيض
الكبرى فاذن متى اخذ النقيض لم تكن المقاومة كلية بل جزئية ومثل هذا
يعرض بعينه في الصنف السالب الكلي من هذا الشكل لانه اذا اخذنا
نقيض نتيجته وهو قولنا ا موجودة في بعض ج واضفنا اليها المقدمة السالبة
الكلية وهي ان ا غير موجودة في شيء من ب فانه ينتج لنا ان ب غير موجودة
في بعض ج وكذلك يعرض ان اضفنا اليها الموجبة مثل ان يكون ا في بعض
ج وب في كل ج فانه يلزم عنه ان يكون ا في بعض ب وذلك نقيض السالبة
الكلية واما في الصنفين الجزئيين من هذا الشكل فانه اذا اخذ فيهما نقيض النتيجة
امكن ان يبطل المقدمتان فيهما جميعا واما اذا اخذ الضد فانه ليس يمكن ان يبطل
ولا واحدة منهما بهذا الطريق فليكن النتيجة ان ا موجودة في بعض ج بتوسط

ب فان اخذ نقيضها وهو ان ا غير موجودة في شيء من ج واضيف اليها
المقدمة الصغرى وهي ان ب موجودة في بعض ج فانه ينتج عن ذلك في
الشكل الثالث ان ا غير موجودة في بعض ب وهو نقيض الكبرى وان اضفنا
الى قولنا ا غير موجودة في شيء من ج المقدمة الكبرى وهي ان ا موجودة
في كل ب فانه ينتج لنا ان ب غير موجودة في شيء من ج وذلك نقيض الصغرى
فاذن كلتا المقدمتين تبطلان اذا عكسناها الى النقيض وان عكسناها الى الضد
فانه ليس تبطل ولا واحدة من المقدمتين لانه ان كان عكس النتيجة الموجبة
الجزئية ان ا غير موجودة في بعض ج واضفنا اليها الكبرى وهي ان ا موجودة
في بعض ج لكن قولنا ب موجودة في بعض ج وغير موجودة في بعض ج فقد
يمكن ان يصدقا معا فلذلك ليس تبطل ولا بد بهذا الفعل المقدمة الصغرى
فان اضفنا الى هذا العكس الذي هو قولنا ا غير موجودة في بعض ج المقدمة
الجزئية الصغرى وهي قولنا ب موجودة في بعض ج لم يكن عن ذلك قياس
لانه يكون من جزئيتين وذلك غير منتج في الاشكال الثلثة ومثل هذا
يعرض في الصنف الجزئي الذي ينتج السالب من هذا الشكل اعني انه ان
عكست النتيجة الى النقيض امكن ان تبطل المقدمتان جميعا وان عكست الى الضد فانه
ليس تبطل واحدة منها وبيان ذلك هو البيان الذي تقدم في الجزئي الموجب

**في انعكاس الشكل الثاني**

واما في الشكل الثاني فانه لا
يمكن ان تبطل المقدمة الكبرى منه ابطالا كليا الا باخذ مضادة النتيجة ولا باخذ
نقيضها اما باخذ الضد فان القياس يكون في الشكل الثالث فتكون النتيجة جزئية
واما المقدمة الصغرى فيمكن ابطالها على النحوين اعني انه ان عكست النتيجة الى
الضد وان عكست الى النقيض وبيان ذلك ان يكون ا موجودة في كل ب وغير
موجودة في شيء من ج فتكون النتيجة ان ب غير موجودة في شيء من ج فان اخذنا
ضدها وهو ان ب موجودة في كل ج واضيف اليها المقدمة الكبرى وهي ان ا

في

في كل ب فهو بين انه يلزم عن ذلك في الشكل الاول ان ا موجودة في كل ج و
ذلك ضد المقدمة الصغرى فان استعملنا هذا العكس بعينه في ابطال المقدمة
الكبرى بان ناخذ ان ب موجودة في كل ج وهو ضد النتيجة ونضيف اليها
ا ولا في شيء من ج وهي الصغرى فان تاليف القول ياتي في الشكل الثالث
وينتج ان ا ليست موجودة في بعض ب وذلك نقيض المقدمة الكبرى لا
ضدها فيكون الابطال لها غير كلي فان عكست نتيجة ب ج الى النقيض فان
المقدمات تبطل بالنقيض اعني ابطالا جزئيا وذلك انه ان اخذنا نقيض نتيجة
الصنف من القياس المتقدم وهي قولنا ب موجودة في بعض ج واضفنا اليها
المقدمة الصغرى وهو ان ا ليست في شيء من ج فبين انه ينتج في الشكل الثالث
ان ا ليست موجودة في بعض ب وذلك نقيض المقدمة الكبرى وايضا ان
اخذنا هذا النقيض بعينه وهو قولنا ب موجودة في بعض ج واضفنا اليها المقدمة
الكبرى وهي قولنا ا في كل ب فهو بين انه ينتج في الشكل الاول ان ا في بعض
ج وذلك نقيض الصغرى فقد تبين بهذا القول ان المقاييس التي تستعمل في ابطال
مقدمات هذا الصنف من الشكل الثاني هي كليا وجزئية فانه يمكن ان يبطل كليا
وجزئيا وبمثل هذا تبين ذلك في الصنف الكلي الاخر من الشكل اعني الذي كبراه
سالبة كلية وصغراه موجبة كلية واما الصنفان الجزئيان من هذا الشكل فانه
اذا عكست النتيجة فيهما الى الضد لم تكن بذلك ابطال ولا واحدة من المقدمتين
والسبب في ذلك هو السبب بعينه الذي من اجله عرض ذلك في الشكل الاول
فان عكست النتيجة الى المناقض فانه ياتي بذلك ابطال كل واحدة من المقدمتين
وبيان ذلك ان نضع ان ا ليست بموجودة في شيء من ب وايضا وان ا ايضا
موجودة في بعض ج فتكون النتيجة ان ب ليست في بعض ج فان وضع مضادها
وهو ان ب في بعض ج واضيف الى ذلك المقدمة الكبرى وهي ا ولا في شيء من
ب فانه يكون النتيجة في الشكل الاول ان ا ليست موجودة في بعض ج ولكن هذا

ليس ما نقض المقدمة الثانية وهو ان ا في بعض ج اذ قد يمكن ان يكون ا موجودة
في بعض ج وغير موجودة في بعض ا جزو ان اضفنا الى هذه المقدمات الجزئية فانه
لا يكون قياس لانه يكون المقدمتان كلتاهما جزئيتين فمن هذا تبين انه
متى عكست النتيجة الى الضد فانه لا يمكن ابطال واحدة من المقدمتين واما
اذا عكست الى النقيض فانه قد يبطل كل واحدة من المقدمتين فانا ناخذ
نقيض النتيجة وهو ان ب موجودة في كل ج فمتى اضفنا اليها اليست في شي
من ب انتج في الشكل الاول ان اليست موجودة في شي من ج وهو نقيض
قولنا ا موجودة في بعض ج التي هو المقدمة الصغرى وان اضفنا اليها المقدمة
الصغرى وهي قولنا ا موجودة في بعض ج كان معناب موجودة في بعض ج كان
معناب موجودة في كل ج وا موجودة في بعض ب فانتج لنا في الشكل الثالث
ان ا موجودة في بعض ب وهو نقيض قولنا ا ولا في شي من ب التي هو المقدمة
الكبرى وبهذا بعينه تبين هذا في الصنف الذي كبراه كلية موجبة اعني الصنف
الجزو الثاني القول في انعكاس الشكل الثالث واما في الشكل
الثالث فانه اذا عكست نتيجته الى الضد لم يمكن ان يبطل بذلك ولا واحدة
من مقدمتيه وذلك في جميع الاصناف التي في هذا الشكل واما اذا عكست
الى النقيض فانه يمكن ان يبطل بذلك كل واحدة من مقدمتي القياس باضافة
قرينتها الى العكس وذلك في جميع اصناف هذا الشكل فليكن ا ولا موجودة
في كل ج وب موجودة ايضا في كل ج فهو انه ينتج عن ذلك ان ا موجودة
في بعض ب وذلك ان هذا هو الصنف الاول من الشكل الثالث فان
اخذنا ضد هذه النتيجة وهو قولنا ا غير موجودة في بعض ب واضفنا اليها
المقدمة الصغرى وهي قولنا ب في كل ج فان ذلك يكون غير منتج لان
الكبرى تكون جزئية في الشكل الاول ولا ايضا ان اضفنا اليها المقدمة
الكبرى وهو قولنا ا في كل ج لانه يكون قياس في الشكل الثاني كبراه جزئية

وذلك

وذلك انه يكون معنا ا غير موجودة في بعض ب وا موجودة في كل ج ومثل
هذا يبين اذا كانت احدى المقدمتين الموجبتين جزئية اعني انه لا يمكن ان
يبطل فيهما واحدة من المقدمتين بعكس النتيجة الى الضد وذلك انه
ان رمنا ابطال المقدمة الكلية كان القياس من جزئيتين وان رمنا ابطال
الجزئية كانت الكبرى جزئية وعلى هذا لا يكون قياس في الشكل الاول ولا
الثاني وهما الشكلان اللذان بهما تبطل مقدمات هذا القياس فقد تبين
انه متى عكست النتيجة الى الضد في الموجبة من هذا القياس انه ليس يمكن
ان تبطل بذلك ولا واحدة من المقدمتين فاما ان عكست النتيجة الى النقيض
فانه يمكن ان تبطل كل واحدة من المقدمتين بالمقدمة الثانية والعكس و
بيان ذلك اما اذا عكسنا قولنا ا موجودة في بعض ب وهي التي فرضناها
نتيجة الصنف الاول من هذا الشكل اعني الثالث الى نقيضها وهو قولنا ا
ولا في شي من ب فانه متى اضفنا اليها قولنا ب في كل ج وهي احدى
مقدمتي القياس فانه ينتج عن ذلك في الشكل الاول ان ا غير موجودة في
شي من ج وذلك نقيض قولنا ا موجودة في كل ج التي هي المقدمة الثانية
من القياس المفروض وكذلك ان اضفنا الى قولنا ا غير موجودة في شي من
ب المقدمة الثانية وهي قولنا ا موجودة في كل ج فهو بين انه ينتج في
الشكل الثاني ان ب ولا في شي من ج وذلك نقيض قولنا ب في كل ج
التي هي المقدمة الصغرى ومثل هذا يعرض اذا كانت احدى المقدمتين الموجبتين
جزئية لانه ان كانت ا غير موجودة في شي من ب التي هي نقيض النتيجة واضفنا
اليها ب موجودة في بعض ج التي هي المقدمة الجزئية انتج لنا في الشكل الاول
ان ا غير موجودة في بعض فان اضفنا الى هذه النتيجة المقدمة الكلية كان
معنا ا ولا في شي من ب وا موجودة في كل ج وذلك ينتج في الشكل الثاني
ان ب غير موجودة في شي من ج وذلك نقيض المقدمة الموضوعة الجزئية وكذلك

يعرض في القياس الكلي السالب من هذا الشكل اعني الذي يكون من مقدمتين
كليتين احديهما سالبة وفي القياس الجزئي السالب اعني القياس الذي
احدى مقدمتيه جزئية والثانية كلية واحديهما سالبة مثل ما عرض بعينه
في الموجب الكلي والجزئي اعني انه متى عكست النتيجة فيهما الى الضد لم يكن
ان تبطل بذلك ولا واحدة من المقدمتين وان عكست الى النقيض امكن
ان تبطل بذلك كل واحدة من المقدمتين والسبب في ذلك بعينه هو
السبب في الصنف الموجب الكلي والجزئي والبرهان على ذلك هو ذلك
البرهان بعينه فقد تبين هاهنا كيف يكون القياس في كل شكل اذا عكست
النتيجة الى الضد والى النقيض ومتى يكون ابطال ومتى لا يكون واذا كان فمتى
يكون كليا ومتى يكون جزئيا وان المقاييس المبطلة لكل واحدة من مقدمتين
الشكل الاول اذا انعكست نتيجته تكون في الشكل الثاني والثالث اما الذي
يبطل منه بالشكل الثاني فالمقدمة الصغرى واما الذي يبطل منه بالشكل الثالث
فالمقدمة الكبرى وكذلك يتبين ان المقاييس التي تبطل كل واحدة من مقدمتي
الشكل الثاني اذا انعكست نتيجته تكون في الشكل الاول والثالث اما ابطال
الصغرى فبالشكل الاول واما ابطال الكبرى فبالشكل الثالث وان المقاييس
ايضا المبطلة لمقدمتي القياس الذي في الشكل الثالث اذا عكست نتيجته يكون
في الشكل الاول والثاني اما الكبرى فيبطل بالشكل الاول واما الصغرى
فبالشكل الثاني **القول في قياس الخلف** واما قياس الخلف فانه
يكون اذا اوضعنا الى ذلك مقدمة اخرى معروفا بها فانتج لنا امرا مستحيلا وهذا
النوع من القياس قد تبين انه مركب من حملي وشرطي وهو السابق الى المحال و
هذا القياس يقع في قياس الخلف في الاشكال الثلثة كلها وقياس الخلف شبيه
بعكس القياس لان كليهما يبطل بها واما الفرق بينهما ان القياس المنعكس يكون
من اخذ النقيض فيه والمقدمة المضافة اليه بعد وجود القياس حتى يكون النقيض



هو نقيض نتيجة ذلك القياس والمقدمة المضافة هي احدى مقدمتي ذلك
القياس واما القياس على طريق الخلف فانما ياخذ نقيض المقصود ما ليس نقيض
نتيجة قياس ويضيف اليه مقدمة صادقة لا مقدمة قياس مفروض وايضا
فان عكس القياس انما ياتي به ابطال الشيء الكاذب بان تسلم نقيض الحكم
الذي هو الصادق وفي قياس الخلف انما تبين النتيجة بوضع المحال نفسه وكل ما
تبين بقياس حملي وهو الذي يسمى المستقيم يمكن ان تبين تلك المقدمات
بعينها بقياس الخلف وحينئذ يكون القياس الخلف اشبه شيء بالقياس
المنعكس وذلك لان صور تلك الصور بعينها وسبب ذلك ان القياس المستقيم
اذا رد الى الخلف تكون الحدود والمقدمات فيهما واحدا بعينه مثال ذلك ان
نعرض ان ا موجودة في كل ب بقياس مستقيم وان يكون ا موجود في كل ج و ج
موجودة في كل ب فينتج لنا ان ا موجودة في كل ب فان اردنا بيان هذه النتيجة
بالخلف قلنا ان ا ان لم يكن في كل ب فليكن بكسها الى النقيض صادق وهو
ان ليست في بعض ب ونضيف اليها ان ا موجودة في كل ج فيلزم عن ذلك
ضرورة في الشكل الثاني ان يكون ج غير موجودة في كل ب وذلك نقيض
المقدمة الصغرى وهو محال فاذن الموضوع وهو نقيض النتيجة او ضدها محال
واذا كذب النقيض الموضوع صدق نقيضه وهي النتيجة وهذا بعينه هو عكس
القياس وكذلك يعرض في ساير الاشكال لان كل قياس يقبل الانعكاس يقبل
بيان نتيجته على طريق الخلف وجميع المطالب الاربعة تبين بالخلف في كل
الاشكال ما خلا الموجبة الكلية فانها لا تبين بالشكل الاول وتبين بالثاني
والثالث فاما انه لا تبين الموجبة الكلية في قياس الخلف بالشكل الاول
فلذلك يظهر هكذا ليكن ان المقدمة التي نريد بيانها هو ان ا في كل ب فاذا
رمنا بيان ذلك بطريق الخلف فان ذلك يكون ان كان اما بان ناخذ نقيضها
وهو ان ا غير موجودة في شيء من ب ثم اذا اضفنا الى احد هذين المتقابلين

مقدمة اخرى يكون تاليفها مع مقابل النتيجة تاليف الشكل الاول فانه يجب ان
يكون ج اما محمولة على ا او ب على كل ج فان كان المقابل الموضوع نقيضا
وهو ان ا ليست في كل ب فهو بين انه ليس يكون قياس في الشكل الاول
الى اي الطرفين وضعت المقدمة الاخرى وذلك انه ان كانت الصادقة ان
ج في كل ا كان هنا ج في كل ا وا ليست في كل ب وذلك غير منتج في
الشكل الاول لان الصغرى سالبة وان وضعناها من ناحية ب يكون ايضا ا
ليست في كل ب وب في كل ج وهذا ايضا غير منتج في الشكل الاول لان
الكبرى فيه جزئية وقد قيل ان ذلك غير منتج فان اخذنا ضد الموجبة التي
رمنا اثباتها واضفنا اليها المقدمة المعروف صدقها من ناحية الباء مثل
ان نضع ا ولا في شيء من ب وب في كل ج فانه ينتج في الشكل الاول ان ا
ولا في شيء من ج وذلك محال فاذن ما وضعنا محال وهو قولنا ا ولا في شيء
من ب الا انه ليس يلزم متى كذب قولنا ا ولا في شيء من ب ان يصدق ضدها
وهو قولنا ا في كل ب الذي كان مطلوبنا اذ كان المتضادان قد يكذبان
معا كما تبين في الكتاب المتقدم فان اضيفت المقدمة الصادقة من ناحية ا
لم يحدث قياس لانه يكون الصغرى سالبة في الشكل الاول فهو بين ان كل
قياس على طريق الخلف فانما يكون باخذ الضد او باخذ النقيض وباضافة مقدمة
صادقة الى احديهما وكان قد تبين انه اذا اخذ نقيض الموجبة الكلية و
اضيف اليها مقدمة كلية صادقة انه لا يكون قياس وانه اذا اخذ الضد فاما
الا يكون قياس واما ان يكون قياس لكنه لا ينتج محالا يلزم عن كذبه صدق
الموجبة الكلية المطلوب بيانها فاذن ليس يمكن ان تبين الموجبة الكلية
بقياس خلف يكون الحملي السابق فيه الى المحال في الشكل الاول واما الجزئية
الموجبة فانه يمكن بيانها بالخلف في الشكل الاول اذا اخذنا المقابل لها لان
الكلية التي هو النقيض لا السالبة الجزئية التي هي ضدها وذلك ايضا

متى

متى كانت المقدمات الصادقة من ناحية ب لا من ناحية ا فلنضع ان ا
ان لم يكن صادقا وجوده في بعض ب فلا شيء من ب ا ثم نضيف الى هذا
ان كل ج ب فينتج ان ا ولا في شيء من ج وذلك كذب فاذا الذي لزم
عنه الكاذب كاذب وهو قولنا ا ولا في شيء من ب واذا كذب هذا صدق
نقيضه وهو قولنا ا ولا شيء من ب واذا كذب هذا صدق نقيضه وهو قولنا
ا في بعض ب وذلك ما قصدنا بيانه واما متى اخذت المقدمة الكاذبة من ناحية
ا فانه يكون الصغرى سالبة في الشكل الاول فلا يكون قياس وكذلك ان اخذ
الضد لا يكون قياس لانه ان وضعت المقدمة الصادقة الموجبة من ناحية ا
كانت الصغرى سالبة وان وضعت من جهة ب كانت الكبرى جزئية وكلاهما
غير منتج في الشكل الاول فاذا اردنا ان نبين بقياس الخلف السالبة الكلية
فان موضوعها المقابل لها ينبغي ان يكون الموجبة الجزئية وهي النقيض وهو قولنا
ا في بعض ب فاذا اضفنا اليها ان ج في كل ا انتج المحال وهو ان ج في بعض
ب فاذا قولنا ا في بعض ب كاذب واذا كذب هذا صدق ا ولا في شيء من ب
وهو المطلوب وكذلك يعرض ان كانت المقدمة الصادقة الكلية سالبة
فان وضعنا المقدمة الصادقة من جهة ب لم يحدث قياس لان الكبرى يكون في
الشكل الاول وان اخذنا مكان النقيض الضد حدث قياس ينتج المحال الى اي
ناحية وضعنا المقدمة من طرفي النقيض الا انه لا ينتج محالا يلزم عن كونه صدق
مقابله الذي هو المطلوب فاذن في قياس الخلف متى اردنا ان ينتج محالا
يلزم عن كذبه صدق مقابله الذي هو المطلوب فينبغي ان ناخذ النقيض لا
الضد وذلك عام في جميع اشكال الخلف من اي شكل من الاشكال الحملية
تركب فاذا اردنا ان نبين السالبة الجزئية بطريق الخلف في هذا الشكل
فانه ينبغي ان يكون موضوعنا المقابل الموجبة الكلية لانه اذا كان موضوعنا
المقابل ان ا في كل ب واضفنا اليها ان ج موجودة في كل ا على انها الصادقة

الصادقة

فانه ينتج محالا ان ج في كل ب محال واذا كذب هذا صدق قولنا ا ليست في
كل ب وذلك هو المطلوب وكذلك يوضح ان كانت هذه سالبة و
كذلك ان اضفنا اليها في كل ج ا و ب في بعض ج فانه ينتج المحال في
الشكل الاول وانا ان اضفنا اليها ان ج في بعض ا فانه لا يكون قياس لان
الكبرى تكون جزئية في الاول وكذلك ان كانت هذه سالبة فقد تبين
ان جميع المطالب تبين بالخلف في الشكل الاول ما عدا الموجب الكلي وان
الذي ينتفع به في كل مادة في قياس الخلف هو اخذ نقيض ما يرام بيانه لا اخذ
ضده لانه اذا كذب احد الضدين على ما تبين في الكتاب المتقدم لم يلزم ان
يصدق الضد الاخر ولا هو ايضا من المشهور ان الضد اذا كذب صدق
ضده فاما الموجبة الكلية فتبين في الشكل الثاني والثالث وبيان ذلك
انه اذا اردنا ان نبين ان ا موجودة في كل ب في الشكل الثاني فلناخذ
نقيضها وهو ان ا ليست في كل ب فاذا اضفنا الى هذا النقيض ان ا
موجودة في كل ج فانه يجب عن ذلك في الشكل الثاني ان تكون ج غير موجودة
في كل ب فاذا كان هذا محال او كانت المقدمة المقرونة بالنقيض صادقة
فواجب ان يكون الكذب عرض عن النقيض وهو قولنا ا ليست في كل ب و
اذا كذب هذا صدق نقيضه وهو ان ا في كل ب وان اخذ بدل النقيض الضد
لم ينتفع به في كل مادة واذا اردنا ان نبين في هذا الشكل الموجبة الجزئية
وهي قولنا ا موجودة في بعض ب فانه ينبغي ان ناخذ نقيضها وهو ا ولا في
شيء من ب ثم نضيف اليه ا موجودة في كل ج فينتج لنا ان ج ولا في شيء
من ب وذلك محال لازم عن وضعنا ا ولا في شيء من ب فنقيضه اذن صادق
وهو قولنا ا في بعض ب فان اخذنا بدل النقيض الضد عرض من ذلك ما عرض
في الشكل الاول اعني ان ينتج المحال لكن لا يتبين بذلك صدق المقابل الموضوع
في كل مادة فان اردنا ان نبين السالبة الكلية بهذا الشكل فانا ناخذ نقيضها



وهي ان ا موجودة في بعض ب ونضيف اليها ما لا يشك في صدقه وهو ان
ا غير موجودة في شيء من ج فيلزم ضرورة ان يكون ج غير موجودة في بعض
ب في الشكل الثاني فان اردنا ان نبين السالبة الجزئية فانا ناخذ نقيضها
وهو ا في كل ب ونضيف اليها ا غير موجودة في شيء من ج فيلزم المحال
وهو ان ج غير موجودة في شيء من ب فنقيض ما لزم عنه المحال صادق و
هو قولنا ان ا ليست في بعض ب الذي قصدنا بيانه فقد تبين من هذا
ان جميع المطالب تبين بالخلف في الشكل الثاني وكذلك يعرض ان
تبين جميعها بالشكل الثالث وبيان ذلك انا اذا اردنا بيان الموجبة الكلية
اخذنا نقيضها وهو قولنا ا غير موجودة في بعض ب واضفنا اليها ج موجودة
في كل ب فينتج في الشكل الثالث ان ا غير موجودة في بعض ج لان الحد الاوسط
الذي هو ب هو موضوع للطرفين واذا كانت النتيجة محالا فنقيض ما لزم
عنه المحال صادق وهو قولنا ا في كل ب المقصود انتاجه وان وضعنا الضد عوض
النقيض انتج محالا لكن لا يلزم عنه ضرورة صدق المطلوب مثل ما عرض
في سائر الاشكال فان اردنا ان نبين ان ا موجودة في بعض ب وهي الموجبة
الجزئية فانا نضع ا ولا في شيء من ب وهو نقيضها ونضيف اليها ج في بعض ب
فينتج في هذا الشكل ان ا غير موجودة في بعض ج فان كان ذلك كاذبا
فما لزم عنه الكذب وهو قولنا ا ولا في شيء من ب كاذب واذا كذب هذا
صدق نقيضه وهو المطلوب الذي هو ا في بعض ب فاذا اردنا ان نبين
ان ا ولا في شيء من ب فانا ناخذ نقيض ذلك وهو قولنا ا في بعض ب و
نضيف اليها ج موجودة في كل ب فاذن يلزم في هذا الشكل ان تكون
ج موجودة في بعض ا فاذا كان ذلك كذبا فالكذب انما لزم عن النقيض
الموضوع اذ كانت المقدمة الاخرى لا نشك في صدقها فاذا كذب النقيض الذي
هو الموجبة الجزئية صدقت الكلية وهي قولنا ا ولا في شيء من ب فان اخذ

الضد عرض فى ذلك ما عرض فى ساير الاشكال فان اردنا ان نبين السالبة
الجزئية فاننا نضع نقيضها الذى هو الموجبة الكلية مثلا ان نضع ا فى كل ب
ونضيف اليها ان ج موجودة فى كل ب وهى التى لا يشك فى صدقها فينتج لنا
ان ج موجودة فى بعض ا فان كان ذلك كذبا فالنقيض الذى هو الموجبة
الكلية المشكوك فيه كذب واذا كذبت الموجبة الكلية صدقت السالبة
الجزئية فقد تبين من قياس الخلف هنا امر ان غير الذى سلف احدهما انه
يكون دايما منتفعا به فى كل مادة اخذ النقيض لا باخذ الضد وان جميع المطالب
تاتى به فى الشكل الثانى والثالث وان الشكل الاول لا ياتى فيه الموجب
الكلى فقط وياتى فيه المطالب الثلثة **فصل** فى الفرق بين
القياس المستقيم والخلف اذا انتجا مطلوبا واحدا بعينه من مقدمات واحدة
بعينها ان القياس الذى بالخلف نضع اولا ما نريد بطلانه وهو نقيض ما نروم
بيانه لنسوق القول الى كذب معترف به انه كذب واما القياس المستقيم فانه
يبتدى من مقدمات معترف بها الا ان القياس المستقيم يكون من المقدمتين اللتين
عنهما يكون القياس واما القياس الذى بالخلف فاحدى مقدمتيه فقط هى
من مقدمتى القياس المستقيم والثانية نقيض النتيجة معروفة قبل كون القياس
واما فى الذى بالخلف فقد يجب ان يكون معروفا لنضع نقيضها ولا فرق فى ذلك
بين ان يكون النتيجة موجبة او سالبة وكل مطلوب تبين بقياس مستقيم فقد
يمكن ان يبين بتلك المقدمات باعيانها بقياس الخلف وكل ما تبين بقياس
الخلف فقد يمكن ان يبين بتلك الحدود والمقدمات بقياس مستقيم واذا كان
القياس الحملى الذى فى الخلف فى الشكل الاول فان القياس المستقيم الذى يكون
على ذلك المطلوب وبتلك المقدمات باعيانها يكون فى الشكل الثانى و
الثالث اما السالب الكلى ففى الشكل الثانى واما الموجب الجزئى ففى الشكل الثالث
والسالب الجزئى فى الشكلين معا اذا كانت الصادقة موجبة واما اذا كانت

سالبة

سالبة ففى الثانى واذا كان القياس الحملى الذى بالخلف فى الشكل الثانى
فان القياس المستقيم يكون فى الشكل الاول وذلك فى جميع المطالب واذا
كان القياس الذى بالخلف فى الشكل الثالث فان قياسه المستقيم يكون فى
الشكل الاول ~~وذلك فى جميع المطالب واذا كان القياس~~ والثانى اما الموجبات
ففى الشكل الاول واما السالب ففى الثانى وبيان ذلك انه اذا بينا بقياس
الخلف فى الشكل الاول ان ا ليست موجودة فى شى من ب فرضنا نقيض ذلك
وهو ان ا موجودة فى بعض ب واضفنا الى هذا النقيض مقدمة صادقة فنتجت
فى الشكل الاول نتيجة كاذبة واذا كان الامر كذلك فبين ان المقدمة الصادقة
انا نضيفها من جهة ا لا من جهة ب حتى يكون الصادقة هى الكبرى اذ ليس يمكن ان
يكون الجزئية كبرى فى هذا الشكل فلتكن المقدمة الصادقة ان ج موجودة
فى كل ا فيكون معا ج فى كل ا وا فى بعض ب فينتج لنا فى الشكل الاول ان ج
فى بعض ب وهو الكاذب ولان رد القياس الخلف الى المستقيم الصادقة التى
هى ج فى كل ا ونقيض النتيجة الكاذبة التى هى ج ولا فى شى من ب لانهما يشتركان
فى ج الذى هو الطرف الاكبر من النتيجة التى كانت فى الشكل الاول الذى انتج
المحال فى قياس الخلف وكل مقدمتين اشتركا فى الطرف الاكبر من المطلوب
فتاليفهما فى الشكل الثانى فياتى القياس المستقيم هكذا ج فى كل ا ولا فى شى من
ب ينتج ا ولا فى شى من ب وهو المنتج بقياس الخلف وكذلك يوضح ان بينا بطريق
الخلف فى الشكل الاول ان ا غير موجودة فى كل ب اعنى السالبة الجزئية وضعنا
نقيضها وهو ان ا موجودة فى كل ب واضفنا اليها مقدمة صادقة كلية
من جهة ا وهو ان ج موجودة فى كل ا فاذا انتج ج موجودة فى كل ب وهى
الكاذبة اخذنا نقيضها وهو ان ج ليست فى بعض ب واضفنا اليها المقدمة
الكبرى الصادقة فانه يالف القياس المستقيم على الامر المبين بقياس الخلف هكذا
ج موجودة فى كل ا وج ليست فى كل ب فا ليست فى كل ب وهى نتيجة قياس

الخلف وقد يتاتى هذا فى الشكل الثالث اذا وضعنا المقدمة الصادقة المضافة
الى النقيض صغرى فى الشكل الاول فان النقيض لما كان هنا موجبا كليا امكن ان
يكون مقدمة الصغرى فى الشكل الاول فيكون النتيجة الكاذبة ا فى كل ج فلذا
اخذنا نقيضها وهو ان ا ليست فى بعض ج واضفنا اليها المقدمة الصادقة
وهى ان ب فى كل ج فبين ان المقدمتين انما تشتركان فى الطرف الاصغر من
نتيجة الشكل الاول فيكون القياس فى الشكل الثالث وينتج ان ا ليست فى بعض
ب وذلك هو الشى المبين بطريق الخلف فى الشكل الاول وبين ان اخذ
المقدمة الصادقة من جهة ا سالبة ان يكون قياسه المستقيم فى الشكل الثانى فقط
وذلك انه اذا اخذنا نقيض المطلوب بطريق الخلف وهو ان ا فى كل ب واضفنا
اليه المقدمة الصادقة من جهة ا وهى ان ج ليس موجودة فى شى من ا ينتج فى
الشكل الاول ان ج ليست موجودة فى شى من ب وهى كاذبة فاذا اخذنا نقيض هذا
وهو ان ج موجودة فى بعض ب واضفنا اليه مقدمة صادقة الذى هى ان ج ليست
موجودة فى شى من ا ينتج فى الشكل الثانى ان ا ليس فى بعض ب وهو المطلوب
بطريق الخلف واما الموجب الجزئى فتبين فى الشكل الثالث وليكن منتجا
لنا فى الشكل الاول بقياس الخلف ان ا موجودة فى بعض ب برهنا ان ا غير
موجودة فى شى من ب الذى هو النقيض واضفنا الى ذلك ان ب فى كل ج
وهى الصادقة لانه ليس يمكن ان نضيفها من جهة ا لان الصغرى لا يكون سالبة فى
الشكل الاول فينتج لنا ان ا غير موجودة فى شى من ج وهو المحال فاذا اخذنا نقيض
هذا المحال وهو ان ا فى بعض ج واضفنا اليها المقدمة الصادقة وهى قولنا ان ب
فى كل ج فبين انه ينتج لنا فى الشكل الثالث ا فى بعض ب لان ج هو الحد المشترك
نقيض المحال والمقدمة الصادقة وهو موضوع للطرفين وكذلك يعرض اذا كانت
المقدمة الصادقة المضافة الى النقيض حينئذ اعنى مقدمة ب ج ومن هذه حال جميع
ما بين بالخلف من المطالب فى الشكل الاول فانه قد تبين انه لا يبين فيه الموجب الكلى

واما

واما الشكل الثالث فلنترك ان يبين فيه بالخلف موجبة كلية وهو ان ا موجودة
فى كل ب بوضعنا نقيضها وهو ان ا ليست فى كل ب واضفنا اليها مقدمة
صادقة تاتلف معها فى الشكل الثانى وهى ان ا فى كل ج فينتج لنا الكذب عن
ذلك وهو ان ج ليست فى كل ب فنقول ان قياس هذا المطلوب يكون
فى الشكل الاول وذلك انه اذا اخذنا نقيض النتيجة الكاذبة وهو ان ج فى كل ب
واضفنا اليها قولنا ا فى كل ج وهى الصادقة فبين انه ينتج لنا فى الشكل الاول
فقط ا فى كل ب وهى موجبة كلية وذلك ان هاتين المقدمتين الصادقتين
اللتين احديهما نقيض الكاذبة والاخرى الصادقة الموضوعة فى قياس الخلف لم
يشتركا لا فى المحمول فيكون فى الشكل الثانى ولا فى الموضوع فيكون الشكل الثالث
ولا فى الموضوع فيكون فى الثالث بل الذى اشتركت موضوع للطرف الاكبر
فى المطلوب ومحمول على الاصغر وذلك هو تركيب الشكل الاول وليكن مبرهنا
عندنا فى الشكل الثانى بالخلف موجبة جزئية وهو ان ا فى بعض ب بوضعنا
ان ا ولا فى شى من ب الذى هو المقابل واضفنا الى ذلك ان ا موجودة
فى كل ج حتى يلزم ذلك ان ج ليست فى شى من ب الذى هو الكاذب
فاقول ان قياسه المستقيم يكون فى الشكل الاول وذلك انه اذا اخذنا ا موجودة
فى كل ج وهى الصادقة الموضوعة فى قياس الخلف وج فى بعض الباء وهو نقيض
النتيجة الكاذبة فبين انه ينتج فى الشكل الاول ان ا فى بعض ب فان كان
الذى بين بالخلف سالبا كليا فى الشكل الثانى بوضعنا نقيضه وهو ان ا موجودة
فى بعض ب واضفنا الى ذلك ان ا غير موجودة فى شى من ج حتى يكون
النتيجة الكاذبة ان ج ليست فى بعض ب فان قياسه المستقيم يكون فى الشكل
الاول وذلك انا اذا اخذنا نقيض النتيجة الكاذب وهو قولنا ان ج
فى كل ب واضفنا اليها ا ولا فى شى من ج وهى الصادقة فانه ينتج لنا فى الشكل
الاول ان ا ولا فى شى من ب وكذلك ان برهنا بالشكل الثالث قياس

الخلف سالبة وهو ان ا غير موجودة في بعض ب بوضعنا نقيضها وهو ان ا موجودة
في كل ب واضفنا الى ذلك ان ا غير موجودة في شيء من ج فيلزم عن ذلك
ان ج غير موجودة في شيء من ب وهي الكاذبة فان قياسه المستقيم يكون بان
ناخذ ج في بعض ب وهو نقيض النتيجة الكاذبة ونضيف اليها المقدمة الصادقة
وهو قولنا ا ولا شيء من ج فيلزم عنه ا ليست في بعض ب فقد تبين من هذا
ما بين في الخلف في الشكل الثاني بان قياسه المستقيم يكون في الشكل الاول و
ذلك في جميع المطالب **القول في الشكل الثالث**
وايضا التبيين في الشكل الثالث بطريق الخلف موجبة كلية وهو قولنا ا موجودة
في كل ب بوضعنا نقيضها وهو ان ا ليست في بعض ب واضفنا الى ذلك
ان ج في كل ب حتى يكون الكاذب اللازم ان ا ليست في بعض ج فاقول
ان قياسه المستقيم يكون في الشكل الاول وذلك انه اذا اخذنا نقيض المنتج
الكاذب وهو قولنا ا في كل ج واضفنا الى ذلك ان ج في كل ب الصادقة انتج
لنا في الشكل الاول ان ا في كل ب وهو الذي بين بالخلف لان ا و ب لا يمكن
فيهما ان يشركا ثالثا يكون موضوعا للالف ومحمولا على ب اللذان هما طرفا المط
وكذلك ان برهنا بالخلف موجبة جزئية في الشكل الثالث وهو قولنا ا في
بعض ب بوضعنا نقيضها وهو قولنا ا ولا في شيء من ب واضفنا الى
ذلك ان ج في بعض ب حتى يكون الكاذب المنتج ان ا ليست في بعض ج
فان قياسه المستقيم يكون في الشكل الاول وذلك اذا اخذنا نقيض الكاذب
اعني النتيجة وهو قولنا ا في كل ج واضفنا الى ذلك ج في بعض ب اعني مقدمة
القياس الصادقة فينتج لنا ان ا في بعض ب وكذلك ان بينا بالخلف سالبة
كلية في الشكل الثالث بوضعنا نقيضها وهو قولنا ا في بعض ب واضفنا
الى ذلك ج في كل ب حتى ينتج لنا من ذلك ج في بعض ا الذي هو الكاذب
فاقول ان قياسه المستقيم يكون في الشكل الثاني وذلك انا ناخذ نقيض



النتيجة الكاذبة والمقدمة الصادقة التي استعملت في بيان الخلف فيكون
معنا ج ولا في شيء من ا و ج في كل ب ينتج لنا ا ولا شيء من ب وهو
الشيء المبين بطريق الخلف وكذلك يعرض ان بينا بطريق الخلف السالب
الجزئي بان ناخذ نقيضه وهو الموجب الكلي مثلا ان ناخذ ا في كل ب ونضيف
اليه ج في بعض ب فينتج لنا ان ج في بعض ا وهو المحال فاقول ان قياسه ايضا
المستقيم يكون في الشكل الثاني وذلك انا ناخذ نقيض النتيجة والمقدمة الصادقة
على العادة فيكون معنا ج ولا في شيء من ا و ج في بعض ب ينتج لنا ا ليست
في كل ب او ليست في بعض ب فقد تبين ان جميع المسائل التي تبين بقياس
الخلف في جميع العلوم يمكن ان تبرهن بقياسات مستقيمة وان ترد اليها
تلك المقدمات باعيانها وتلك الحدود ايضا باعيانها وان رد القياس
المستقيم الى الخلف هو بعينه القياس الذي يسمى المنعكس وكذلك تبين ما تقدم
انه اذا ردت المقاييس المستقيمة الى الخلف لاي قياس ترجع في الخلف وكذلك
اذا ردت قياسات الخلف الى المستقيمات لاي قياسات ترجع وتبين ان
كل مطلوب يمكن ان يبين بالخلف وعلى الاستقامة **القول في القياسات
المركبة من المتقابلات** قال واما في اي شكل يمكن ان ياتلف
القياس من مقدمتين متقابلتين وفي اي شكل لا يمكن فذلك يبين بما نضعه
اما اولا فنقول ان المتقابلات بالحقيقة على جهة السلب والايجاب اثنان
المتناقضان والمتضادان واذا تقرر هذا فاقول انه ليس يمكن ان ياتلف
قياس في الشكل الاول لا من متضادات ولا من متناقضات لا قياس ينتج
موجبا ولا قياس ينتج سالبا اما موجبا فمن قبل انه ينبغي ان يكون القياس الموجب
من مقدمتين موجبتين والقياس الذي ياتلف من المتقابلات على طريق التناقض
او التضاد احدى مقدمتيه سالبة والاخرى موجبة واما سالبا فانه ايضا ليس يمكن
ذلك من قبل ان الموضوع والمحمول في الموجبة والسالبة هو واحد بعينه على ما تبين

في الكتاب المتقدم والقياس الذي يكون في الشكل الاول مقدمتاه ليس المحمول
فيهما واحدا ولا الموضوع واحدا اذ كان الحد الاوسط فيه موضوع في احدى المقدمتين
محمول في الاخرى واما الشكل الثاني فانه يمكن ان يكون فيه قياس من مقدمتين
متقابلتين اما على طريق التضاد واما على طريق التناقض ومثال ذلك قولنا
كل علم فاضل ولا واحد من العلوم هو علم وذلك غاية الشناعة ولذلك لو عرض
ان وضعنا كل علم فاضلا والطب ليس بفاضل وذلك ان سلب الفضل عن الطب
هو سلب له عن بعض العلوم فكذا او وضعنا كل علم فاضلا بعض العلوم ليس بفاضل
فينتج لنا بعض العلوم ليس بعلم والسبب في امكان هذا في الشكل الثاني
ان المحمول في المقدمتين فيه هو واحد بعينه وكذا الامر في المتقابلات و
سواء فرضنا الموجبة هي الكبرى والسالبة هي الصغرى او كان الامر بالعكس لان الامر
في ذلك واحد بعينه وليس يمكن ان ينتج المتقابلات بالحقيقة في هذا الا
بان تؤخذ الموجبة والسالبة بعينها مثل ان يقول كل علم فاضل ليس كل علم فاضلا
او ناخذ ما هو جزء لاحدى المقدمتين المتقابلتين ومنطو تحتها بدل المقدمة المنطوية تحتها
بدل المقدمة نفسها الموجبة او السالبة مثل ان ناخذ بدل كل علم ليس بفاضل
الطب ليس بفاضل او بدل قولنا كل علم فاضل قولنا الطب فاضل ثم نقرن به
ولا علم واحد فاضل فانه لا فرق بين ان نقرنه بالمقدمة المقابلة نفسها او بما هو منطو
تحتها ومتى لم تؤخذ المقدمتان باحدى هاتين الجهتين لم تكن متقابلة ولا كانت
تم تقاوم المقابلة الا في التي تتقابل على طريق التناقض واما في الشكل الثالث
فانه لا يمكن في الاصناف الموجبة منه ان يكون التلف من المتقابلات لان
احديهما موجبة والاخرى سالبة وتلك هي العلة بعينها التي عرضت في الشكل
الاول واما اذا كان القياس سالبا فانه قد يمكن ان يأتلف فيه قياس من مقدمات
متقابلة اذا كانت المقدمات كلية او جزئية مثال ذلك قولنا كل طب علم فانه
يجب من هذا ان يكون بعض العلم ليس بعلم وكذلك لو عرضنا ان اخذت احدى

المقدمتين

المقدمتين جزئية مثل ان تقول بعض الطب علم ولا شيء من الطب علم فانه يلزم
عنه ان يكون بعض العلم ليس بعلم واذا كانت احدى المقدمتين في هذين
القياسين جزئية والاخرى كلية فان القياس يأتلف من المتناقضة لا من المتضادة
اذ كان المتضادان كليتين وينبغي ان تعلم ان المقاييس التي تأتلف في هذين الشكلين
من الموجبة والسالبة ائتلافا اوليا اعني التي سائر ما يأتلف بعد في هذا الباب
هو تابعة لها هي اثنا عشر قياسا ستة في كل شكل وذلك انه لما كانت المتقابلات
ثلثة ازواج احدها قولنا كل ولا واحد وهي المتقابلات على طريق التضاد و
الاثنان متقابلان على طريق التناقض احدهما ان تكون الموجبة هي الكلية والسالبة
الجزئية والثانية عكس هذا فبين انه يأتلف منها في كل واحد من الشكلين ثلثة
اقيسة ولان المقدمتين المتقابلتين لها وضعان في الشكل الواحد احدهما ان
تكون الموجبة هي الصغرى والسالبة الكبرى والوضع الاخر عكس هذا لزم
عن ذلك ان تكون اصناف المقاييس ستة في شكل ولا نبالي في هذا الموضع
كانت الصغرى في الشكل الثالث سالبة او موجبة لانه انما منع ان تكون سالبة
فيما سلف بالاضافة الى مطلوب محدود والغرض هاهنا بهذه المقاييس المركبة
انما هو التغليط وانتاج المحال سواء كان المحال هو النتيجة او عكسها فقد تبين
من هذا القول في اي الاشكال يمكن ان تأتلف المقاييس التي من مقدمات متقابلة
وكم عدد الاوائل التي تجري منها مجرى الاسطقسات وهو بين بين انه قد
يمكن ان ينتج من المقاييس التي فيها مقدمات كاذبة نتيجة صادقة ما عدا هذا
الصنف من المقاييس لان النتيجة فيها ابدا مقابلة للشيء
المفروض وهو ان الشيء الموجود غير موجود مثل ان الحي ليس بحي وما يوصف بكذا
فليس كذا وسواء كان ذلك الموصوف موجودا خارج الذهن او غير موجود
مثل ان ينتج ما هو عنز ايل فليس بعنز ايل فانه يلزم عنه ان عنز ايل ليس بعنز ايل
وذلك قول متناقض في نفسه وان لم يكن عنز ايل موجودا فانه صدق وايجاب

الشي بعينه وسلبه معا مستحيل سواء كان الشي موجودا او غير موجود وانما
لزم هذا في هذه المقاييس من قبل ان المقدمتين متناقضتا الا بان المحمول و
الموضوع فيهما واحد بعينه واما بان احدهما جزء للاخر وهو ظاهر من هذا ان المقاييس
الفاسدة التي في الصنايع من قبل فساد مقدماتها قد يمكن ان تنطوي في
المقاييس الصحيحة التي في تلك الصناعة نقايض المقدمات الفاسدة من غير ان
يشعر بذلك الذي اعتقد في تلك المقاييس الفاسدة انها صحيحة وذلك
اما انطوا جزئيا او كليا فيلزم صاحب الصناعة التبكيت عن نفس ما يضعه في
تلك الصناعة ويسلمه مثل ان يضع واضع ان الجرم السماوي غير متناه
ونضع مع ذلك انه كري الشكل فانه يلزم عنهما ان يكون المتناهي غير متناه وكذا
ما ينتفع بهذا في مقاومة الاقاويل الفاسدة في الصنايع فينبغي ان يعلم انه لا يمكن
الانسان ان يغلط فيضع مقدمتين متقابلتين في قياس واحد بسيط بعينه
وكذلك لا يمكن السايل ان يغلط المجيب حتى يسلم له مقدمتين معا متناقضتين
في قياس واحد بسيط ولا ان يسلمها اذا سئل عنها بجهة واحدة وضعت بجهة
اخرى او وضعت جزء من مقاييس مركبة اما وضعها بجهة والسوال عنها بجهة
فمثل ان يسئل الليس الحي الابيض ليس بابيض فانه يمكن ان يسلم لنا هذا لان
الحي الابيض هو مجموع شيئين وليس هو ابيض وحده فقط فعلى هذا المفهوم
يمكن المجيب ان يسلم لنا هذه المقدمة عند سوالنا اياه عنها فاذا سالناه
بعد الليس الانسان حي ابيض لكن ايضا ان يسلم لنا هذه الاخرى فينتج عليه المحال
وهو ان بعض ما هو ابيض ليس بابيض وكذلك يمكن ايضا ان يسلم لنا المتقابلتين
اذا وضعت احديها جزء من قياس بسيط نحو نتيجة محدودة ووضعنا الاخرى ايضا
جزء من قياس اخر بسيط نحو ايضا نتيجة اخرى ولهذا بعينه يمكن الانسان ان
يغلط فيضع في المقاييس المركبة مقدمات متناقضة مثل ان يسلم لنا ان كل
طب علم وكل علم ظن من غير ان يصرح بالازم عن ذلك وهو قولنا كل طب ظن ثم يسلم



لنا مقدمة ثانية وهي قولنا ولا شي من الطب ظن فيكون قد سلم لنا في هذه
المقدمات الثلث مقدمتين متقابلتين وهي ان كل طب ظن ولا شي من الطب ظن
فيلزم عنه انه ولا شي من الطب طب واكثر ما يعرض متى سالنا عن لازم المقابل
لا عن المقابل بنفسه فانه يجوز ان يسلم لنا وبخاصة متى كان اللازم بعيدا مثل
ان يسئل عن ايجاب محمول الموضوع فيسلم لنا ثم نسئل عن سلب ذلك المحمول عن
جنس ذلك الموضوع او عن نوعه او عن شخصه فيسلم لنا فيلزم عنه سلب ذلك
المحمول بعينه عن جميع ذلك الموضوع الذي اوجب له او عن بعضه **التعرف**
**في وضع المطلوب الاول نفسه في القياس** وهو الذي يسمى مصادرة على
وضع المطلوب الاول اعني الذي يقصد بيانه لنفسه لا من اجل غيره جزء من القياس
المنتج له وهو من جنس الاقاويل التي لا يمكن ان يبرهن بها الشي الذي قصد
برهانه والمطلوب يعرض له ان لا يتبرهن من القول الذي قصد به برهانه على
جهات اربع احدها ان يكون ذلك القول لا تلزم عنه النتيجة التي قصد به
ان تلزم عنه اما لانه غير منتج اصلا لشي من الاشياء واما لانه غير منتج للشي
الذي قصد انتاجه والجهة الثانية ان تكون المقدمات اخفى من النتيجة فان من
شرط المقدمات ان تكون اعرف من النتيجة والجهة الثالثة ان تكون المقدمات
والنتيجة في رتبة واحدة من الخفاء والجهة الرابعة ان تكون النتيجة هي السبب في
معرفة المقدمات فان من شرط المقدمات ان تكون اعرف من النتيجة وان تكون
هي السبب في معرفتها وبهذا ينفصل هذا القسم من القسم الثاني واذا تقرر هذا
فليس وضع المطلوب الاول جزء قياسه وهو الذي يسمى المصادرة هو القول الذي
لا يبرهن به المطلوب اذ كان هذا يقال على جهات بل القول الذي لا يبرهن به المطلوب
او ما احرى ان يجري مجرى الجنس وهذا النوع من القول الذي يسمى مصادرة هو ان
يروم الانسان ان يبين شيئا مجهولا بذلك الشي نفسه واعني بالشي المجهول ما لا يمكن
ان يبين الا بغيره فان الاشياء المعلومة صنفان اما معلومة بانفسها وهي المقدمات

الاول اما معلومة بغيرها وهي التي تعلم بالمقدمات الاول فمتى رام انسان ان يبين
شيئا ما يعلم بغيره بنفسه فهو الذي يسمى في هذه الصناعة مصادرة ووضع
المطلوب الاول وهذا الفعل من الغالطين او المغالطين يقع على وجهين احدهما
ان يضع المطلوب بنفسه مقدمة في بيان نفسه وذلك يعرض اذا كان المحمول
او الموضوع في المطلوب باسمين مترادفين على ما سياتي بعد والوجه الثاني ان
يبين نتيجة ما بمقاييس كثيرة مركبة من مقدمات كثيرة سبيلها احدى تلك
المقدمات الاخيرة الا اذا استعملت تلك النتيجة مقدمة في القياس المنتج
لها مثال ان يبين انسان ان ا موجودة في كل ب بان ا موجودة في د و د في
ه ثم تبين وجود ب في ه بوجود ب في ج و ج في ه ثم يبين وجود ا في ب بوجود
ا في ه التي هي النتيجة ووجوده في ب فانه لا فرق بين هذا الصنف و
الصنف الاول الا ان الصنف الاول انتج فيه الشيء المقصود انتاجه من
الشيء بنفسه وهذا الصنف انتج فيه الشيء المقصود انتاجه باكثر من واسطة
واحدة والغلط في هذا الصنف الثاني يقع كثيرا لموضع النسيان مثل
ما يعرض لمن يبرهن انه اذا وقع خط مستقيم على خطين مستقيمين فصير الزاويتين
اللتين في جانب واحد مساويتين لقائمتين ان الخطين متوازيان فانهما
ان لم يكونا متوازيين فانهما اذا اخرجا على استقامة التقيا في احدى الجهتين
فيكون هنالك مثلث تكون زواياه اكثر من قائمتين وذلك خلف لا
يمكن فان كون المثلث ذا زاويتين قائمتين انما يبين بالخطوط المتوازية و
بالجملة يعرض لمن يستعمل هذا النوع من البيان من الشناعة ما يلحق لمن يقيس
فيقول ان كان هذا الشيء موجودا فهذا الشيء موجود وعلى هذه الجهة
تكون الاشياء كلها معلومة بانفسها وغنية ان تعلم بغيرها فمتى كان عندنا شيء
مجهول الوجود لشيئين مختلفين وكان وجود احد هذين الشيئين للاخر
معلوما بنفسه ورمنا ان نبين وجود ذلك الشيء المجهول لاحد هذين الشيئين

لوجوده

لوجوده للشيء الاخر فقد بينا المجهول بمجهول لكن ليس يلزم ان يكون مثل هذا
البيان هو البيان الذي يعرف بالمصادرة مثل ان يكون عندنا مجهولا وجود ا في
ب وفي ج ووجود ب في ج بينا بنفسه فنريد ان نبين وجود ا في ج بوجوده في
ب وانما يجب ان يكون مثل هذا البيان مصادرة اما في الحقيقة فمتى كان الشيئان
شيئا واحدا بعينه بالحقيقة اعني ج و ب وانما يختلفان بالاسم وذلك اذا كان
لهما اسمان مترادفان واما في الظن المحمود فاذا ظن بـ ب و ج انهما شيء واحد من
غير ان يكونا في الحقيقة شيئا واحدا بالعدد وذلك يعرض اذا كان كل واحد منهما
منعكسا على صاحبه مثل ان يكون احدهما خاصة للاخر او حدا او رسما او كان
احدهما يلزم الاخر وان لم يكن منعكسا مثل لزوم الحيوان عن وجود الانسان
لكن هذه هي مصادرة في المشهور لا في الحقيقة واما اذا كانا مختلفين بالاسم فقط
فهي مصادرة حقيقية مثل ان يبين انسان في هذا الشيء المشار اليه انه بعير لانه
جمل وكذلك متى كان عندنا شيئان مجهولا الوجود لشيء اخر وكلاهما معلوم
الوجود لشيء اخر وكلاهما معلوم الوجود للاخر واردنا ان نبين وجود احدهما
لذلك المجهول بوجود الاخر له فانه ليس يكون هذا مصادرة على المطلوب الا ان يكون
ذلك الشيئان المعلوم وجود احدهما للاخر هما في الحقيقة شيء واحد او ظن
بهما انهما شيء واحد اما لمكان ان كل واحد منهما منعكس على صاحبه واما لانه
يلزمه مثل ان يكون عندنا ا و ب مجهولي الوجود في ج ويكون وجود ا لب
معلوما فانه ليس يكون ذلك مصادرة على المطلوب ما لم يظن ان ا و ب شيء
واحد بعينه او يكونا شيئا واحدا بعينه والفرق بين المصادرة والبيان الدائر
ان الحدود الثلاثة يجب في البيان الدائر ان تكون منعكسة بعضها على بعض
على ما تبين اعني ا و ب و ج واما هاهنا فليس يشترط العكس الا في ب و ج اعني
في حدين من حدود القياس واذا كان البيان المسمى مصادرة ووضع المطلوب
انما هو ان يبين الشيء المجهول الوجود بنفسه من جهة ما يعرض للشيء الواحد

ان يظن به شيان وذلك اما محمول المطلوب والحد الاوسط واما موضوعه و
الحد الاوسط فتبين ان قياس المصادرة ما تألف من مقدمتين احديهما معلومة
وهي وجود ذينك الشيئين اعني اللذين هما في الحقيقة واحد في
المشهور والثانية مجهولة وهي وجود الطرف المجهول من المطلوب لاحدهما
اما الاكبر للاوسط في الصغرى واما الاوسط للاصغر ان كانت المجهولة
هي الكبرى مثلا ان يكون ب و ج اسمين مترادفين فنريد ان نبين وجود ا
في ج بتوسط ب اعني بان ناخذ ا في ب و ب في ج فان وجود ا في ب تكون
مقدمة المجهولة ووجود ب في ج تكون المقدمة المعلومة اذ كان اسمين
مترادفين او ما يظن بهما انهما كذلك وكذلك بعض ان كان ا و ب هما
الاسمان المترادفان اعني ان يكون وجود ا في ب هو المعلوم ويكون وجود ب
في ج هو المجهول واذا كان هذا هكذا فهو ظاهر ان اصناف الاقاويل
المركبة هذا التركيب المسمى مصادرة يكون في كل شكل من الاشكال الثلثة
وانها اذا كان القياس من مقدمتين موجبتين فانه تكون الاصناف المؤتلفة
من هذا الجنس في الشكل الثالث والاول ضعف الاصناف المنتجة في واحد واحد
منها اما كونها في كل شكل فلان حدودها منعكسة بعضها على بعض اعني المقدمة
المعلومة واما كونها ضعف المنتجة في الموجبات فلان كل صنف منها ينقسم الى
قسمين احدهما ان يكون الصغرى هي المجهول والكبرى هي المعلومة والصنف
الثاني عكس هذا وهو ان تكون الصغرى هي المعلومة والكبرى هي المجهولة و
اما اذا كان القياس سالبا اعني من مقدمتين احديهما موجبة والاخرى سالبة
فليس يتفق ان تتضاعف هذه الاصناف لان المجهولة انما تكون ابدا السالبة
اذ لا يصح ان يكون المقدمة المنعكسة المعلومة سالبة لانها ابدا اما شيء هو في
الحقيقة واحد واما ما يظن به انه واحد واذا كان البيان على جهة المصادرة
صنفين اما مصادرة حقيقية وهي التي تكون المقدمة المنعكسة فيها اسمين مترادفين

واما

واما مصادرة بحسب الظن الجميل المشهور وهي المقدمة التي يظن بها من قبل انعكاسها
على نفسها انها واحدة او من قبل انطواء احد الجزئين تحت الاخر انهما واحدة فتبين ان
صناعة البرهان انما ترفض المعنى الحقيقي منها وان صناعة الجدل ترفض منها
الصنفين جميعا اعني ما هو مصادرة حقيقية وما هو مصادرة بحسب المشهور واما
صناعة السوفسطائية فهذا البيان خاص بها وكذلك يشبه ان يكون الخطابة لا
ترفض واحدا من صنف هذا البيان فقد تبين من هذا ما هو البيان المسمى مصادرة
وكم اصنافه **القول في اخذ ما ليس بسبب النتيجة الكاذبة** على انه سبب قال
واما اذا انتج السائل على المجيب الكذب من وضعه وهو الموضع الذي يراجع المجيب فيه
بان يقول له ان الكذب لم يعرض من قبل الامر الذي وضعته انا ايها السائل وانما
عرض من امر اخر فهذا القول الذي يستعمل ان نتبين ان الكذب عرض عن
الوضع الذي تضمنت انا حفظه او سلمته فذلك انما يعرض في القياس الذي بالخلف اذا
عرض ان يكون الكذب فيه لازما من غير ان يكون في ذلك تاثير للاصل الموضوع وذلك
انما يعرض في قياس الخلف متى كانت احدى مقدمتيه صادقة والتي لزم عنها الكذب
مشكوك فيها واضيف اليها الوضع على انه امر زايد على المقدمتين فانه متى كانت مقدمتا
القياس الذي بالخلف شكل كافيا فانتج منها السائل الكذب بعد ان ادخل في
جملتها الوضع ليوهم ان الكذب انما لزم عن الوضع فقد يكتفي المجيب حينئذ ان يقول
ان الكذب انما لزم عن الكذب الذي في القياس دون ان يحتاج ان يقول له ليس
من قبل الموضوع عرض الكذب لانه انما يحتاج الى هذا القول اذا كانت احدى
مقدمتي قياس الخلف صادقة والاخرى مشكوك فيها وكذلك ايضا يظهر انه
ليس يكون هذا القول من المجيب اذا كان الابطال الذي وجهه السائل عليه
من قياس مستقيم وذلك ان القياس المستقيم ليس يضع احد فيه ما يروم ابطاله
وانما يعرض ذلك في قياس الخلف واذا كان بينا ان هذا القول العنادي من
المجيب انما يكون عندما ياتي السائل بقياس الخلف لا بالقياس المستقيم فهو بين

انه انما يوهن فى قياس الخلف اذا كان المحال لازما وجه الموضوع الذى ترضه المجيب
او ان تقع لانه حينئذ يسوغ للمجيب ان يقول للسايل انه ليس من قبل الوضع الذى فرضته
انا او سلمته لزم المحال فى هذا القياس الذى زعمت ان من قبله لزم المحال و هذا
يوهن على ضربين فى قياس الخلف احدهما وهو الذى ليس يخفى على احد ولا يمكن ان يغالط
به او يغلط فيه الا القليل من الناس وهو الا يكون الموضوع مشاركا ولا الواحد
من جزئيه اعنى المحمول والموضوع لحدود المقدمات التى لزم عنها المحال مثال
ذلك ان يكون الاصل الموضوع الذى يروم ابطاله ا فى كل ب فنقول ان كان ا
فى كل ب وكان ج فى كل د و د فى كل ه فانه يلزم ان يكون ج فى كل ه و ذلك
محال فالمحال انما لزم عن وضعنا ا فى كل ب فاذن ا فى كل ب محال فانه ظاهر
انه ليس لكون ا فى ب فى هذا القول تاثير فى وجود ج فى ه الذى هو المحال
ومثال هذا كما يقوله ارسطو من المواد من قال ان القطر لا يشارك الضلع لانه
ان شاركه و كان المتحرك انما يقطع المسافة المتناهية بعد ان يقطع نصفها و لا يقطع
نصفها الا بعد ان يقطع نصف ذلك النصف و كان يوجد فى العظم انصاف لا نهاية
لها فواجب ان كانت الحركة موجودة ان يكون المتحرك قد قطع مسافة غير متناهية
فى زمان متناه و ذلك محال والمحال انما لزم عن قولنا ان القطر مشارك للضلع
فانه بين ان هذا القول الذى عنه المحال الذى هو مستحيل فى الحركة ليس بمشارك بجزء
من اجزاء الموضوع الذى يروم بهذا القول ابطاله ولذلك قلما يستعمل هذا النحو
الثانى الذى هو اخفى من الاول ان يكون الوضع الذى يروم ابطاله مشاركا باحد جزئيه
اما للمقدمات التى انتجت الكذب دون النتيجة واما للنتيجة الكاذبة والذى يكون مشاركا
للنتيجة هو اخفى وهو الذى ذكره ارسطو واذا كان مشاركا للنتيجة فاما ان يكون مشاركا
بالمحمول او بالموضوع ثم اذا كان مشاركا بواحد من هذين فاما ان يشاركها على ان
يكون محمولا اعنى فى النتيجة واما ان يشاركها على انه موضوع فيه فيأتلف من ذلك
اربعة اضرب وذلك انه اذا شارك النتيجة شارك المقدمات واذا شارك المقدمات

فى مشاركته ظ

فى الشكل

فى الشكل الاول فاما ان يشاركها من فوق و ذلك بان يكون احد طرفى الموضوع
محمولا على الطرف المحمول الاول فى المقدمات اما المحمول منه واما الموضوع فيكون
احد طرفى الموضوع محمولا فى النتيجة الكاذبة مثال ذلك ان يكون الموضوع الذى
نريد ان يلزم ان الكذب لزم عنه ان ا فى كل ب و تكون المقدمات المرتبة
فى الشكل الاول الذى بوساطتها انتج الكذب ج على د و د على كله فاذا
اخذنا مثلا ب على ج و ا على ب و ب على كل ج و ج على كل د و د على كل ه ثم
انتجنا عن ذلك محالا وهو ان ب مقولة على كل ه فهو بين ان هذا المحال لازم
دون مقدمة ا ب الذى هو الاصل الموضوع وان هذه المشاركة هى للموضوع
الاصل المقصود ابطاله فقط على ان موضوع الاصل هو محمول فى النتيجة الكاذبة و
ان وضعنا القياس هكذا فقلنا ا فى كل ب و ا فى كل ج و ج فى كل د و د فى
كل ه ثم انتجنا عن ذلك محالا وهو ان ا فى كل ه فهذا بين ان هذا المحال انما
شارك الاصل الموضوع الذى قصد ابطاله فى المحمول فقط الذى هو اعلى انه محمول
فى النتيجة وانه اذا رفعت مقدمة ا ب التى هى الاصل الموضوع بقى المحال كما كان و
كذلك ان وضع الاصل الموضوع مشاركا لهذه المقدمة باحد طرفيه من جهة اسفل
اعنى بان يوضع موضوع الموضوع المقدمة الاخيرة من المقدمات التى انتجت الكذب مثال
ذلك ان نضع ج على كل د و د على كل ه و ه على كل ا و ا على كل ب الذى هو
الموضوع ويكون المحال اللازم ج على كل ا فهو بين ان الموضوع يشارك النتيجة
الكاذبة بجزء المحمول على انه موضوع لها و كذلك ان وضعنا ج على كل د و د على
كل ه و ه على كل ب و ا على كل ب وكان المحال ان ج على كل ب فهو بين ايضا
ان النتيجة الكاذبة شاركت الاصل الموضوع بموضوعه على انه موضوع فيها فهذه كما
ترى اربعة اصناف تحدث من مشاركة المقدمات فى الشكل الاول لاحد طرفى الاصل
الموضوع وكلها يسوغ الجواب بان يقال انه ليس من قبل الاصل الموضوع لزم
الكذب لان الاصل الموضوع الذى هو مقدمة ا ب يرتفع فى جميعها ويبقى المحال بعينه

وكذلك يعرض مثل هذا في جميع ضروب الشكل الاول وفي الشكل الثاني والثالث
والوقوف على ذلك قريب فقد تبين من هذا انه قد يكون الموضوع متصلا بالحد
الوسط التي انتجت النتيجة الكاذبة ولا يكون الكذب لازما عن الموضوع وعلى كم
جهة يعرض ذلك وكذلك ليس يكتفى في كون المحال لازما عن الاصل الموضوع
بان يكون مشاركا للمقدمات التي انتجت المحال بل وان يكون مع هذا اذا رفع
ارتفع الكذب فانه اذا اجتمع هذان الامران للموضوع علم ان الكذب لازم عنه
اعني ان يكون مشاركا للنتيجة الكاذبة وان يكون اذا ارتفع ولم تخلفه مقدمة ثانية
مشاركة ارتفع الكذب لانه قد يمكن اذا ارتفع الاصل الموضوع وخلفته مقدمة ثانية
مشاركة ان ينتج ذلك الكذب بعينه فانه قد يمكن ان ينتج شيء واحد باوسط مختلفة
واما ان ينتج نتيجة واحدة بمقاييس مختلفة الحدود باسرها فليس يمكن الا ان يكون
الاختلاف في الحدود الوسط دون الاطراف ولذلك ليس يمكن ان يتبين انه
اذا ارتفع الاصل الموضوع وبقي المحال ان ذلك المحال قد يمكن ان يلزم عن ذلك
الاصل الموضوع بمقاييس متباينة بجميع حدودها للقياس الذي انتج المحال دون
الموضوع واذا رفعنا الموضوع المشارك وبقي المحال فبين انه يجب ان يكون في المقاييس
الوسط بين المحال والموضوع مقدمة كاذبة فان النتيجة الكاذبة لا يمكن وجودها عن
مقدمات صادقة على ما تبين فان كان القياس الذي اضيف الوضع اليه ورام السايل
ان يبطل به الوضع قياسا بسيطا اعني من مقدمتين فقط فان كون المحال لازما
مع رفع الوضع يكون بينا بنفسه او كونه لازما عن الاصل الموضوع واما ان كانت المقاييس
التي تصل بين المحال اكثر من قياس واحد فان ذلك يكون بغير بين لكن يعلم انه
قد انطوى في القياس كذب فاذا احللت تلك المقاييس كلها الى القياس الاول
الذي تركبت عنه وتبينت نتيجته فانه يظهر هنالك هل يوجد الكذب مع ارتفاع
الوضع او لا يوجد والمقاييس التي بهذه الصفة اعني المركبة هي التي تولفت اولا من مقدمتين
احديهما صادقة والاخرى كاذبة مشكوك فيها ولكن تكون النتيجة غير بين فيها انها

كذب

كذب فاذا اضيف اليها مقدمة صادقة ربما كانت النتيجة الحاصلة ايضا مجهول
من امرها انها كاذبة ايضا فيضاف اليها ايضا مقدمة صادقة وتغير نتيجتها
الى ان تنتهي الى نتيجة بين من امرها انها كذب فيعلم حينئذ ان تلك
النتايج كلها كاذبة فاذا احللت الى القياس الاول واعتبر القياس الاول مع
الاصل الموضوع عرف بهذا القانون هل المحال لازم عنه ام لا

فصل

قال وقد ينبغي للمجيب في صناعة الجدل اذا تضمن حفظ شيء ما والسايل القصد
ابطاله بالمقدمات التي يسلمها منه ان يتحفظ الا يسلم له حدا واحدا في المقدمات
التي يسأل عنها مرتين فاكثر وذلك اذا كان السوال بالمقدمات فقط دون
النتيجة فانه اذا لم يسلم حدا واحدا مرتين في المقدمات لم يكن هنالك حدا وسط
واذا لم يكن في المقدمات التي يسلمها حد يشترك فيه فليس ياتي منها قياس
فضلا عن ان ياتي له منها قياس يبطل الوضع وان سلم له حدا واحدا مرتين في
المقدمات فقد ياتي له ان يامنه عن تلك النتيجة التي هي نقيض وضعه من جهة كيفية
ترتيب الحد الاوسط عند نوع نوع من انواع النتايج الاربعة التي قيلت اعني اذا
لم يرتبه الترتيب الذي ينبغي وهذه القوة يكون للمجيب بمعرفة اي نتيجة في اي شكل
من الاشكال الثلثة اعني ما كان منها خاصا بشكل واحد او مشتركا لاثنين منها او
للثلاثة باسرها وذلك شيء قد تقدم قال والذي يامر به تلك الجواب بالايدى يجب
عليه من ان يسلم ما يعود بابطال وضعه هو الذي يامر السايل بان يستعمله على اخفى
ما يكون حتى يذهب ذلك على المجيب وذكر في ذلك وصايا كثيرة خاصة بهذا
الكتاب اصلها ان لا يسال عن المقدمات مع النتايج بل يحذف النتايج سواء
كانت المقدمات قريبة او بعيدة وذلك يعرض في القياس المركب اذا كانت
المقدمتان اللتان ينتج النقيض احديهما نتيجة والثانية ماخوذة بالسوال ويكون ايضا
تلك النتيجة تلزم عن مقدمتين كلاهما ماخوذة بالسوال فيجب ان يسال
عن اربع مقدمات ويترك المقدمة الرابعة التي هي النتيجة والوصية الثانية ان يسال

تعتبر

عن المقدمات البعيدة ويترك السؤال عن القريبة وذلك يتفق ايضا في القياس
المركب اذا كانت المقدمة المنتجة للنقيض منتجة عن قياسين كل واحد من ذينك
القياسين يأتلف عن مقدمتين فيكون ههنا ست مقدمات اربع بعيدة وهي
المقدمات التي ليست نتائج واثنتان قريبة وهي النتائج فيسأل عن الاربع
ويترك الاثنتان والفرق بين هذه الوصية والاولى وان كان كلا الموضعين
حذفت فيه النتائج ان هنالك حذفت النتائج بما هي نتائج وهنا بما هي قريبة
والوصية الثالثة ان يغير ترتيب المقدمات في السؤال فيسأل عنها على غير
النظام الذي يأتلف عليه في العقل مثال ذلك اذا رام ان ينتج عليه ان ا
موجودة في ز بتوسط د وجود ا في ب وب في د ود في ه وه في ز فليس ينبغي ان
يسأل هل ا موجودة في ب ثم هل ب موجودة في د ولكن ينبغي ان يسأل اولا
هل ه موجودة في ز ثم بعد ذلك هل ب موجودة في د على هذا النحو فيفعل في
السؤال عن الباقية من عدم الترتيب الموجود لها عند الانتاج فان بذلك يخفى
الامر على المجيب فهذا ما يجب ان يفعله السائل من الاخفاء في القياس المركب واما في
القياس البسيط الذي يكون من مقدمتين فقط وحد اوسط واحد فانه ينبغي ان
يبتدئ بالسؤال اولا عن المقدمة الكبرى ثم حينئذ يسأل عن الصغرى كانه على جهة
الجهة نحو النتيجة صدا على المجيب وذلك انه يتشكل في ذهنه خلاف الشكل المنتج
ولان السائل العارف بما في هذا الكتاب وهو الذي يتوجه اليه هذه الوصايا
خاصة قد عرف متى يكون قياس منتج في القرائن ومتى لا يكون وكيف يكون فهو بين
انه لا يخفى عليه متى اجتمع له من المقدمات التي يسلمها له المجيب تبكيت له ومتى
لا يجتمع ذلك لانه قد علمنا انه متى اقر المجيب بمقدمات موجبة او كان فيها الموجب
والسالب انه قد يمكن ان يكون تبكيت لانه قد تبين انه لا يكون قياس الا ان
يكون مقدمتاه معا موجبتين او يكون احديهما موجبة والاخرى سالبة فان اجتمع
مع هذا ان يكون النتيجة نقيض الوضع الذي تضمن المجيب حفظه فقد كان تبكيت

بالضرورة

بالضرورة لان التبكيت هو قياس ينتج نقيض الوضع الذي تضمن المجيب حفظه
فاما متى لم يقر المجيب بمقدمة موجبة فانه من المحال ان يكون تبكيت لانه
قد تبين انه لا يكون قياس من مقدمات سالبة واذا لم يكن قياس لم يكن
تبكيت واما اذا كان تبكيت فقد يجب ان يكون قياس واما اذا كان قياس
فليس يجب ان يكون تبكيت وذلك لان هذه هي حال الاخص مع الاعم
مثل حال الحيوان مع الانسان وحال القياس المطلق مع القياس المبكت
وكذلك بين ايضا انه لا يكون قياس اذا لم يقر بمقدمة كلية لان القياس
المنتج قد تبين ان من شرطه ان يكون احدى مقدمتيه كلية الى الحد والثاني
موجبة

## فصل ثان

وكما يعرض الغلط والاخداع
في المقدمات حتى يعرض فيما هو معلوم لنا بعلم اول انه كذا ان يظن به انه
ليس بكذا كذلك يعرض لنا هذا بعينه في النتائج اعني ان يظن بما هو معلوم
عندنا انه كذا انه ليس بكذا او بالعكس وقد يظن ان هذا غير ممكن ان
يعرض لنا في النتائج اعني ان نعلمها بعلم يقين وان نظن بها خلاف ما علمنا
مثل ان يكون شيء واحد يعلم وجوده في شيئين بلا توسط ويكون ذلك
الشيئان يعلم وجودهما ايضا في شيء اخر بلا توسط مثل ان يكون ا موجودة
في ب وج وب وج موجودتان في د بلا توسط فانه من علم ان ا موجودة في
كل ب وب في كل ج وعلم ايضا ان ج موجودة في كل د فانه ليس يمكن ان
يظن ولا ان يتوهم ان ا غير موجودة في شيء من د لانه قد يعرض من ذلك
ان يعلم الشيء بعينه ويجهله من جهة واحدة وذلك انه انما يقع للانسان
بالشيء ظن من جهة الجهل المتقدم له في ذلك الشيء فان كان عنده في ذلك
الشيء وان كان عنده في ذلك الشيء علم عرض له ان يعلم الشيء ويجهله معا
وذلك مستحيل وكما يظن ان هذا ممتنع في المقاييس المحكمة الحدود الوسط
مثل هذين القياسين اللذين تمثلنا بهما كذلك يظن ايضا انه ممتنع في

المقاييس التي تحمل حدودها الوسطى بعضها على بعض مثل انه ان علم احد ان ا
موجودة في كل ب و ب في ج و ج في د فانه ليس يمكن ان يتوهم ولا ان يظن
ا موجودة في كل ب و ب في ج وان ا غير موجودة في شي من د لانه يكون
عنده علم بالشي الواحد بعينه وجهل معا وذلك محال الا ان هذا اذا تؤمل
ظهر ان الوجه الاول وهو الذي لا يحمل فيه الحدود المتوسطة بعضها على بعض
ليس يمكن ان يعرض لنا في المقدمة الكبرى من احد القياسين ظن كاذب مع العلم
بالمقدمة الكبرى من القياس الاخر والمقدمتين الصغريين من القياسين كليهما
ومثال ذلك انه متى كان عندنا ان ا في كل ب و ب في كل د و ج في كل د
فانه ليس يمكن ان يغلط فيظن ان ا ليست في شي من ج لانه يعرض من ذلك
ان يكون مقدمتا القياسين الكبريين منهما متضادين في الاعتقاد وقوتهما قوة
المتضادة في الاعتقاد وذلك شي لا يمكن اعني ان تحصل لنا امور متضادة
في الشي الواحد بعينه وانما يلزم ذلك لانه اذا علم الانسان بعلم يقين ان
ا موجودة في كل ما توجد فيه ب وعلم ان ب في د فانه يعلم ان ا في د فان توهم
ان ا غير موجودة في بعض ما فيه ب مع توهمه ان ا موجودة في كل ما توجد فيه ب
لان د جزء من ب او قد توهم ان ا موجودة في د مع توهمه ان ا غير موجودة
في د وكلا الوجهين محال لانه يكون اما توهما متضادا واما توهما قوته قوة التوهم
المتضاد وذلك مستحيل اعني ان يكون الانسان يظن الايجاب والسلب في شي
واحد بعينه من جهة واحدة واما ان يغلط الانسان في احدى هاتين المقدمتين
الكبريين اذا لم يكن عنده علم بالمقدمة الاخرى فذلك ممكن فهذه هي حال الظن
والعلم في القياسات التي حدودها الوسطى فيها مختلفة واما في القياس الواحد او
القياسات المحمولة حدودها الوسطى بعضها على بعض فقد يمكن ان يكون عند
الانسان علم وظن في النتيجة لكن لا من جهة واحدة بل من جهتين مختلفتين مثال
ذلك انه يمكن ان يكون معلوما عندنا ان ا في كل ب و ب في كل ج ويكون النتيجة

مجهولة

مجهولة عندنا وهو ان ا في كل ج فنخدع فيظن ان ا ولا في شي من ج لانه
ليس من علم المقدمتين فقد علم النتيجة اذ كانت النتيجة معلومة بالقوة في
المقدمتين لا بالفعل على جهة ما يعرض للجزئي ان لا يكون معروفا عند من عرف
الكلي مثال ذلك انه من علم ان ا موجودة في كل ب اي في كل ما توجد فيه
ب وكانت ب موجودة في كل ج فقد علم ان ا موجودة في كل ج الا انه علم ذلك
من قبل العلم الكلي وجهلها من قبل الجزئي ولذلك ليس يمتنع من جهة الجهل ان
يعرض له فيها ظن من قياس اخر فاسد مضاد لعلمه ومثال ذلك من المراد انه
من علم ان كل مثلث فزواياه مساوية لقائمتين فقد علم المثلث المشار اليه المحسوس انه
بهذه الحال بالقوة لا بالفعل ولذلك قد يمكن ان يغلط فيه فيظن به انه ليس بمثلث
ولا ان زواياه مساوية لقائمتين وذلك انه عرفه من جهة الامر الكلي وجهله من جهة الامر
الجزئي الخاص به وبهذه الجهة يجب ان يحل شك مانن الذي قيل فيه ان المتعلم
ان كان يجهل المطلوب فمن اين يعلم انه قد علم اذا علم وكيف يعلم المجهول من المعلوم
وان كان يعلم قبل ان يتعلم فالتعلم فضل وذلك ان الجواب في هذا هو ان يقال
ان المطلوب هو مجهول من جهة انه خاص ومعلوم من جهة انه عام لا كما جاوب به
افلاطون من ان يسلم ان التعلم تذكر لانه اذا كان عندنا ان كل مثلث فزواياه
مساوية لقائمتين وكنا نجهل هذا المثلث المخفي المشار اليه انه مثلث فعندما
ظهر لنا بالحس انه مثلث علمنا ان زواياه مساوية لقائمتين فليس يمكنهم ان يقولوا
ان ما حصل من العلم عند ظهور المثلث بان زواياه مساوية لقائمتين هو تذكر
فانهم يسلمون ان ما حصل عن الحس ليس تذكرا وكما ان الجهل الذي يكون لنا
بالجزئي ليس يضاد العلم الذي لنا بالكلي كذلك العلم بالمقدمتين ليس يضاد
الجهل بالنتيجة لان المقدمتين معلومة بالفعل والنتيجة بالقوة وذلك ان المعرفة
تقال على اربعة ضروب اما معرفة عامة واما خاصة واما بالقوة واما بالفعل وعلى هذه
الجهات الاربع ليس يمتنع ان يوجد لنا في الشي الواحد جهل وعلم معا فيوجد لنا فيه

ظن وعلم اي من جهتين مختلفتين وذلك شيء موجود بالحس فانا نجد كثيرا من
الناس يكون عنده مقدمتان معلومتان فينخدع في النتيجة كما يكون عنده
العلم الكلي فينخدع في الجزئي ومثال ذلك انه قد يكون عندنا ان كل
بغلة عاقر وان هذه المشار اليه بغلة ويظن بها انها حامل لكان انتفاخ
يراه في جوفها فيكون عنده ظن وعلم بالشيء الواحد بعينه اما علم فمن قبل مقدمتيه
الصادقتين اللتين عنده واما الظن فمن قبل قياس فاسد حدث له في ذلك
الشيء وذلك ان من شان الظن الذي يحدث لنا في امثال هذه المواضع في
مقابلة العلم ان ينشا عن قياس فاسد فمتى علم المقدمتين وجهل النتيجة وقد علم
شيئا واحدا بعينه وجهله لكن علمه من جهة القوة وجهله من جهة الفعل ومتى علم
المقدمة الكبرى من القياس فقط فقد جهل الصغرى من جهة وعلمها من جهة لكن
علمها من جهة الامر الكلي وجهلها من جهة الحاصل الجزئي ومتى علم الصغرى فقد
علم الكبرى من جهة وجهلها من جهة لكن علمها من جهة الجزئي وجهلها من جهة
العلم الكلي فقد تبين من هذا على اي جهة يمكن ان يحصل لنا في الشيء علم وظن
معا اعني لانسان واحد وعلى اي جهة لا يمكن ذلك وان الجهة التي لا يمكن في
انسان واحد هي ممكنة في اثنين **فصل** في اشياء من الاشياء التي تلحق
قوة المقاييس قال ويعرض للذين يتوهمون ان الاضداد شيء واحد
مثل الذين يتوهمون ان الخير والشر شيء واحد انه يلزمهم عن هذا التوهم
ان يكون الشر يحمل على الخير والخير يحمل على الشر حتى يعرض عن ذلك ان
يحمل الشيء على نفسه وذلك انهم سيقرون ان الخير هو شر وان الشر هو
خير فيأتلف هذا القول على مثال ايتلاف الشكل الاول ويلزم منه ان
يكون الخير خيرا كما لو ايتلف القول لو كانت هذه المقدمات صادقة وكذلك
يلزم من يقول ان جميع الموجودات واحدة اعني ان يكون الشيء يحمل على نفسه لانه
ان كانت ج وب شيئا واحدا وب وا شيئا واحدا لزم منه ان يعود فيقال ان ج

هو ب وان ب هو ا وان ج هو ا مع انها شيء واحد فالنتيجة يكون لازمة
مزورة في امثال هذه الاقاويل لكن نتيجة كاذبة عن مقدمات كاذبة وذلك
انه ليس يمكن ان يكون خير شرا الا بالعرض فاما بالذات فلا وتوهم الاضداد
واحدة بهذا السبب يكون ومزورة كثير من التوهمات كما عرض ذلك للقدماء
وانواع هذه التشكيكات التي تستعمل مع امثال اصحاب هذه الاراء اذا
استقصي امرها وجدت مادة لانواع المتقابلات ولانواع الاشياء التي
يقال عليها اسم الواحد والكثرة قال واذا كان مقدمتي قياس في مرتبة
ترتيب الشكل الاول مثل ان يكون ا موجودة في كل ب وب موجودة في
كل ج فانه متى انعكست النتيجة فان المقدمتين منعكستان وذلك انه ان صدق
ان ج موجودة في كل ا فواجب ان تكون ج موجودة في كل ب وب في كل ا
لانا ان اخذنا ان ج في كل ا واضفنا اليها المقدمة الكبرى وهو ان ا في كل
ب انتج عكس الصغرى وهو ان ج في كل ب وكذلك ايضا متى اخذنا عكس النتيجة
وهي قولنا ج في كل ا واضفنا اليها المقدمة الصغرى انتج عكس الكبرى وذلك
انه يكون ب في كل ج وهو الصغرى وج في كل ا وهو عكس النتيجة ينتج
لنا ب في كل ا وهو عكس المقدمة الكبرى واما القياس السالب الكلي من
هذا الشكل فانه يعرض له اذا انعكست المقدمة الكبرى منه ان النتيجة ايضا
تنعكس ومثال ذلك انا اذا فرضنا ولا في شيء من ب وب في كل ج انتج لنا ا
ولا في شيء من ج فان عكسنا الكبرى انعكست النتيجة وذلك انه يكون معنا ب
ولا في شيء من ا وب في كل ج فينتج لنا في الشكل الثاني ج ولا في شيء من ا
وهو عكس النتيجة هذا ان كان عكس السالبة الكلية عندنا غير معلوم او على
انه امر لم يتبين لنا بعد فنستعمله في هذا الموضع وكذلك متى عكسنا منه الصغرى
الموجبة انعكست النتيجة ايضا لانه يكون معنا كل ج هو ب ولا في شيء من ا ب
فينتج لنا في الشكل الثاني ان ج ولا في شيء من ا واذا انعكست النتيجة في هذا

الصنف وانعكست الصغرى انعكست الكبرى لانه يكون مباينا ج ولا في شي
من ا وبح في كل ب ينتج في الشكل الثاني ان ب ولا في شي من ا وبهذه
الجهة فقط يمكن ان تنعكس المقدمة بعكس النتيجة كما امكن ذلك في الصنف
الموجب وان كان لابد فيهما من عكس المقدمة الصغرى مع عكس النتيجة وح
يبين انعكاس الكبرى واما انعكاس النتيجة عن انعكاس احدى المقدمتين فليس
يمكن في الصنف الموجب كما امكن ذلك فيهما لانه لا ينتج من موجبتين في
الشكل الثاني **فصل** وايضا اذا كان حدان ينعكس كل واحد
منهما على صاحبه مثل ان يكون كل ا هو ب وكل ب هو ا وكان ايضا
حدان اخران ينعكس كل واحد منهما على صاحبه مثل ان يكون كل ج هو د وكل
د هو ج وكان ا وج متقابلان وب ود ايضا متقابلان فانه ان كان الزوجان
المتقابلان لا يخلو من احدهما موضوع ما فان الزوج الثاني من المتقابلين ايضا
لا يخلو ذلك الموضوع منهما مثال ذلك انه ان كان ا وج لا يخلو من احدهما
ك فان ب ود لا يخلو من احدهما لانه ان كان كل ما يوجد فيه ا فب
توجد فيه وكل ما توجد فيه ج فتوجد فيه د وكان ك اما ان يوجد فيه ا واما
ج فقط ان ك اما ان يوجد فيه ب واما د لانه يمكن القياس المركب لان اما ان
توجد فيه ا واما ج وكل ما يوجد فيه ا ففيه ب وكل ما يوجد فيه ج ففيه د فك
اما ان يوجد فيه ب بضرورة واما د وكذلك يتبين عكس هذا اعني انا فرضنا ان
ك لا يخلو من د او ب فانه يلزم ان لا يخلو اما من ا واما من ج ومثال ذلك
من المواد اذا اخذنا بدل ا مكونا وبدل ب فاسدا وبدل ج غير مكون و
بدل د غير فاسد وكان كل مكون فاسد وكل فاسد مكونا وكذلك كل غير
مكون غير فاسد وكل غير فاسد غير مكون فاقول انه ان كان كل شي اما مكونا
واما غير مكون فواجب ان يكون كل شي اما فاسد واما غير فاسد لانه ان كان كل
ما هو مكون فاسدا وما هو غير مكون غير فاسد وكان كل شي لا يخلو من ان يكون

الكليا

المكليا واما غير كاين فبين ان كل شي لا يخلو من ان يكون اما فاسدا و
اما غير فاسد واقول ايضا انه اذا وضعنا ان الموضوع الواحد بعينه لا
يخلو من ان يوجد فيه احد الزوجين المتقابلين وفرضنا ان احد جزئي
المتقابلين ينعكس على الجزء الاخر من المقابل الاخر فاقول ان الجزء الثاني
من احد الزوجين المتقابلين ينعكس على الجزء الاخر من المقابل الاخر مثال
ذلك انه اذا كان كل شي اما مكونا واما غير مكون واما فاسدا واما غير فاسد
وكان كل مكون فاسدا وكل فاسد مكونا فاقول ان كل غير مكون غير فاسد
وكل غير فاسد غير مكون برهان ذلك انه لم يكن غير المكون غير فاسد فليكن
فاسدا ولان كل شي قد وضع انه اما فاسد واما غير فاسد فان كان غير المكون
فاسدا وكان قد وضع ان الفاسد ينعكس على المكون اي ان كل فاسد يكون فانه
يلزم عن ذلك ان يكون غير المكون مكونا وذلك خلف لا يمكن لانه يكون
القياس هكذا غير المكون فاسد وكل فاسد يكون النتيجة فكل غير مكون مكون
وبمثل هذا يتبين ان غير الفاسد ينعكس على غير المكون **فصل**
وايضا اذا ائتلف موجبتان كليتان في الشكل الثاني وكان حد الاوسط
لا يوجد في غير الطرفين وكان الطرف الاعظم يوجد في كل الاصغر فانه يجب
ان يوجد الاكبر في كل الاوسط اعني ان تنعكس عليه مثل ان تكون ا موجودة
في كل ب وفي كل ج لا في غيرهما وتكون ب موجودة في كل ج فاقول انه يجب
ان يكون ب موجودة في كل ا وذلك انه اذا كانت ب توجد في كل ج و
في جميع جزئياتها وكانت ا لا توجد الا في كل جزئيات ج وفي كل ب فظاهر
ان كل ما يوجد فيه ا فان ب توجد فيه فاذن كل ما هو ا فهو ب وايضا اذا ائتلف
موجبتان في الشكل الثالث وكان الحد الاوسط ينعكس على الطرف الاصغر
فانه يجب ان يكون الطرف الاكبر في كل الاصغر اعني ان ينتج موجبة كلية مثال
ذلك ان يكون ا وب مقولة على كل ج وج مقولة على كل ب فاقول انه يجب

ضرورة ان يكون اعتواً على كل ب لانه يكون اعتوا له على كل ج ج معقولة
على كل ب فيكون اضرورة في كل ب لانه يرجع التاليف الى الشكل الاول
فصل واذا كان شيان متقابلان مثل ا و ب وكانت ا مرا
موثرا عندنا و ب مجتنبا وكان ايضا شيان اخران متقابلان مثل ج و د
وكانت ج ايضا محتبا و د موثرا مطلوبا فانه ان كان كلا ا ج افضل من
ب د فان ا افضل من د واثر لانه لما كان ا و ب متقابلين وكانت ا مطلوبة
و ب مجتنبة كان ا مطلوبا مثل ما ب يجتنب وذلك ان كل متقابل فهما في غاية
واحدة من التقابل واذا كان هذا هكذا فانا نقول ان ا يكون ضرورة افضل
واثر من د لانها ان لم تكن اثر فهي اما مساوية لها واما د اثر منها فان
كانت ا و د بالسوية مطلوبين فمهربين ان ج و ب بالسوية مهروب منهما
لان ب مساوية في الهرب مثلا للالف في الطلب و ج في الهرب مثل د
في الطلب لها واذا كان ذلك كذلك فان كلا ا و ج مساويان في
الطلب لكلي ب د وقد كنا فرضنا ان ا و ج اثر هذا خلف لا يمكن و
ان فرضنا د اثر من ا لزم ان تكون ب اقل في باب الهرب من ج وذلك
ان ما هو اقل هربا هو المقابل لما هو اقل طلبا و الاكثر هربا هو المقابل لما هو
الاكثر طلبا واذا كان د اكثر طلبا من ا فج اكثر هربا من ب فتكون د و ب
اكثر طلبا واقل هربا من ا و ج والاكثر هربا واز فد و ب مجموعين اثر من ا
و ج مجموعين وذلك نقيض ما وضعنا هذا خلف لا يمكن فواجب متى فرضنا ا و ج
اثر من ب و د ان يكون ا اثر من د ومثال ذلك من المواد ان من لم ابتلى
بمجد ان الافضل له ان يختار الا يواتيه محبوبه من ان يواتيه وذلك انه لما
كان من الظاهر ان الافضل له ان يختار ان يواتيه لا يواتيه من ان يواتيه مع
الا يختار ان يواتيه فيجب بحسب ما قدمنا ان يختار الا يواتيه افضل من ان تواتيه
وهذا بين امتلاطن ان الافضل للمحب الا يجامع لان الجماع مرا اياه يرتفع معها اختيار

ان

ان يواتيه واذا لم يجامع اختار ان يواتيه فالمحبة اذن كما يقول ارسطو اما
ان لا يكون من فعلها الجماع واما ان يكون الجماع انما هو شهوة مع زيادة المحبة
والمزاج الطبيعي او لا انها ليست من المحبة وهذه الشهوة وحينئذ يكمل فعله
فان كثيرا من الشهوات اذا اقترنت بالصنايع والاخلاق تممت افعال تلك
الصناعة وذلك الخلق اذا استعملها الانسان مقدرة بحسب فعل تلك
الصناعة وذلك مثل الشجاعة الطبيعية اذا اقترنت بالفروسية فانه حينئذ
يكون فعل الفروسية على التمام فقد تبين من هذا كيف حال الحدود المنعكسة
بعضها على بعض وكيف تقايس بين الاثر والافضل بهذا النوع من الاشد لا
ويشبه ان يكون ارسطو انما خص هذا الموضع بالذكر هنا دون ساير مواضع
الاثر والافضل لقرب هذا من طبيعة القياس اعني في عمومه فصل
في ان الاستقراء والضمير وساير المقاييس المستعملة هو بما قوة ما تقدم قال وينبغي
ان نبين الان ان ليس المقاييس التي تستعمل في الخطابة والفقه والمشورة لا
الى المقاييس التي سلفت وبذلك يصح لنا ان نقول ان جميع المقاييس تكون بالاشكال
التي سلفت ليس البرهانية فقط ولا الجدلية بل وجميع المقاييس الفكرية وبالجملة
كل تصديق يقع في كل صناعة وذلك بين من ان كل تصديق وما يجانس الاستقراء
اما ان يكون بالقياس وما يجانس القياس وهو المسمى ضميرا واما بالاستقراء وما
يجانس الاستقراء وهو المسمى تمثيلا فاما الاستقراء فانه فيه ابدا موجود ما
ان يكون طرفا اكبر في القياس فيما شانه ان يكون حدا اوسط في القياس بانه
ان يكون فيه طرفا اصغر وبهذه الجهة يكون اللازم عنه واجبا ضرورة مثال ذلك
ان يكون الحد المتوسط بين ا و ج من جهة ما يجري فيها على المجرى الطبيعي حرف ب
ولكن اما الحد الاكبر بالطبع و ب الاوسط بالطبع و ج الاصغر فتبين بج في وجود
ا في ب لا وجود ا في ج بحرف ب على جهة ما يكون عليه البيان في القياس و
مثال ذلك من المواد ان ناخذ بدل الحيوان الطويل العمر وعوض الحيوان

والشهرة

الصغير المرارة وعرض ج البغل والفرس والانسان فتبين ان كل حيوان صغير
المرارة فهو طويل العمر بان يستقري في جميع اصناف الحيوانات الصغير المرارة
الطويلة العمر مثل البغل والحمار والفرس فيتبين منها ان كل حيوان صغير المرارة
طويل العمر واذا كان الاستقراء هو هذا فهو بين ان طويل العمر هو الحد الاكبر ههنا
بالطبع والاوسط الصغير المرارة والاصغر الجزئيات ونحن انما بينا وجود الاكبر
في الاوسط بوجوده في الاصغر وانما يكون هذا البيان لازما عن الاستقراء لزوما
صحيحا اعني مناسبا للزوم النتيجة عن القياس الصحيح الشكل متى استقرينا جميع
الاصناف الصغير المرارة فوجدنا جميعها طويلة العمر لانه حينئذ يجب اذا كان ا ب
موجودتين في كل ج اي الطويل العمر والصغير المرارة في البغل والفرس والحمار و
الانسان ان يكون ا موجودة في كل ب كما يتبين في كل هذا وذلك انه اذا استقرينا
جميع الحيوانات الجزئية التي اخذناها عوضا عن ج انعكس ج وب على عرض ج
في الحمل فلزم عن ذلك ان يكون ا في كل ب على ما تبين قبل هذا فلهذا ما يجب ان
يكون اللازم عن الاستقراء لازما صحيحا اذا استوفيت فيه جميع الجزئيات لانه
بالكل في القياس هكذا كل صغير المرارة فهو اما بغل واما فرس واما حمار واما انسان
وكل واحد من هذه طويل العمر فكل قليل المرارة طويل العمر ضرورة واما اذا لم
يستوف فيه جميع الجزئيات فليس يلزم عنه شيء بالضرورة وليس اشتراط هذا
في الاستقراء مما ينفكه من الاستقراء المستعمل في الجدل الى الاستقراء المستعمل في
البرهان كما ظن قوم فان الاستقراء يستعمل في البرهان التصديق به انما يكون
منفعته وبحصول شيء لنا لا يفيده الاستقراء بالذات وان استوفيت فيه جميع
الجزئيات وهو كون المحمول ذاتيا للموضوع فبهذا ينفصل هذا الاستقراء من
الاستقراء البرهاني واما ان هذا الاستقراء يجب ان يكون خاصا بالجدل او
بالجملة جدليا فذلك يظهر من ان من شرط صناعة الجدل ان يكون القياس فيها
صحيح الشكل واذا كان ذلك كذلك فواجب ان يكون الاستقراء مستعملا فيها

بجـ

بجهة ما يلزم عنها الشيء الذي يقصد بيانه ضرورة ثم ينفصل من الاستقراء المستعمل
في البرهان اما بالذي قلناه من الحمل الذاتي واما بان يكون الاستقراء المستعمل
في الجدل استوفيت فيه جميع الجزئيات التي هي جميع في المشهور لا التي هي جميع في
الحقيقة فعلى هذا ينبغي ان يفهم الامر عن ارسطوطاليس وبه تنحل جميع الشكوك
التي يتردد فيها ابو نصر واما هل يستعمل صناعة الجدل النوع من الاستقراء الذي
لا يستوفي فيه جميع الجزئيات بل اكثرها وهل هو استقراء او قوته قوة مثال
فذلك شيء يفحص عنه في كتاب الجدل قال والاستقراء انما يتبين
ابدا ما ليس شانه ان يبين بحد الاوسط لا هو ايضا ظاهر بنفسه لان ما
شانه ان يبين بحد اوسط فليس يمكن ان يبين الا به وما هو ظاهر بنفسه فاستعمال
الاستقراء فيه فضل وهذا احد ما يخالف فيه استقراء القياس والاستقراء
كما قلنا يشارك القياس في انه يكون بثلثة حدود ويخالفه ايضا في ان القياس
يبين به وجود الطرف الاكبر للاصغر بالحد الاوسط واما الاستقراء فيبين فيه
وجود الطرف الاكبر في الحد الاوسط بوجوده في الطرف الاصغر اعني فيما شانه
ان يكون في القياس طرفا اكبر وحدا اوسط وطرفا اصغر لان الذي يتبين به
المطلوب في الاستقراء هو فيه حدا اصغر ولان الذي به يتبين وجود المطلوب فيه هو
فيه حدا وسط ويخالفه ايضا القياس في انه اقدم بالطبع والاستقراء اقدم في
المعرفة فهذه الثلث الاشياء هي التي بها يخالف القياس الاستقراء لا غير ذلك

**القول في المثال**

قال واما المثال فهو ان يبين وجود الطرف الاكبر
في الاصغر بان يبين وجود الاكبر في شبيه الاوسط بوجود الاكبر في الشبيه بالاصغر اذا
كان وجود الاوسط في الاصغر والاكبر في الشبيه بالطرف الاصغر ابين من الذي
نريد ان نبينه وهو وجود الاكبر في الاصغر ومثال ذلك ان يكون الطرف الاكبر ا
والاصغر ج والاوسط ب والشبيه ه ويكون وجود ب في ج و ا في ه
اعرف من وجود ا في ج ومثال ذلك من المواد ان نضع بدل ا جور وبدل ج

قتل عثمان وبدر من قتل الخلفاء وبدله قتل عمر لعنه الله عليه فاذا اردنا
ان نبين ان قتل عثمان جور فانما يقدم لذلك ان قتل الخلفاء جور ونبين
ذلك بان قتل عمر لعنه الله عليه جور فاذا تبين ذلك قلنا قتل عثمان
هو قتل الخلفاء جور وهو بين ان كون عثمن خليفة وان قتل عمر جور فقتل عثمن
جور اعرف عندنا من ان قتل عثمن جور وهو بين انا انما نبين ان الطرف الاكبر
موجود في الاوسط وهو قولنا قتل الخلفاء جور بوجوده في الشبيه بالشبيه
بالطرف الاصغر الذي هو قتل عمر الشبيه بعثمن في الخلافة والصحبة وكذلك
يعرض ان كان نبين وجود الطرف الاكبر في الواسطة بوجوده في اشياء كثيرة
مالم نستوف فيه جميع الجزئيات فيكون الاستقراء المتقدم وتبين من هذا
ان المثال هو البيان الذي يكون المصير اليه من جزئي اعرف الى جزئي اخفى
لان المتشابهين ليس احدهما تحت الاخر وان الاستقراء هو مصير من جزئيات
اعرف الى كلي اخفى والقياس من كلي اعرف الى جزئي اخفى وهو النتيجة الداخلة
تحت المقدمة الكبرى والفرق بين المثال والاستقراء المذكور هنا ان الاستقراء
من جميع الجزئيات الداخلة تحت الحد الاوسط يبين ان الحد الاكبر موجود
للاوسط واما المثال فليس من جميع الجزئيات يبين وجود الطرف الاكبر
في الواسط واما البيان الذي يكون بالاستقراء فانما ينتفع به في ان يوضع جزء
قياس اذا جعلت المقدمة التي تبين بالاستقراء مقدمة صغرى في القياس من الشكل
الاول وكانت الكبرى بينة بنفسها وذلك ايضا اذا كان وجود الحد الاوسط
للاصغر اقل خفاء من النتيجة او مساويا لها في الخفاء الا كونه مقدمة صغرى فلانه انما
استعمل في بيان المقدمة الكبرى واستوفيت جميع الجزئيات على الشرط المذكور فيه
فقد تبينت النتيجة بنفس الاستقراء فلم يكن ما تبين به ينتفع به في ان يجعل جزء قياس
بل يكون ذلك بينا بالاستقراء وحده من غير ان يضاف الى الاستقراء قياس
واما كونها اقل خفاء من النتيجة او مساوية لها في الخفاء فلانه اذا كانت هي اخفى

من النتيجة لم يمكن ان يبين الحد الاوسط الا بالاستقراء وذلك ان خفاء ما تبين
بالاستقراء واجب ان يكون دون خفاء ما تبين بالقياس والا كانت قوة القياس
والاستقراء واحدة وانما يعرض ان يكون خفاء المقدمة التي تبين بالاستقراء
مساوية للتي تبين بالقياس اعني النتيجة اذا كانت النتيجة انما يجهل منها
المعنى الذي يجهل من المقدمة الصغرى وهو كونها كلية مثال ذلك ان يكون
المطلوب هو كل فضيلة متعلمة فنروم بيان ذلك بمقدمتين احديهما ان كل
فضيلة علم والثانية ان كل علم متعلم فتكون الكبرى معلومة بنفسها وهي قولنا
كل علم متعلم ويكون الصغرى مجهولة الكلية مثل جهل النتيجة لان من المعلوم
لنا ان بعض الفضائل وهي الحكمة علم ومتعلم وانما المطلوب بل كل فضيلة
علم ومتعلمة فاذا صح لنا بالاستقراء ان جميع الفضائل علم فتكون قد صحت لنا
المقدمة الصغرى وهي ان كل فضيلة علم بعد ان كان جهلنا بها على وتيرة
واحدة اعني بالمقدمة الصغرى وبالنتيجة وذلك من جهة ان الوجود فيهما
كان معلوما وانما كان المجهول الكلية واما اذا كانت النتيجة مجهولة الوجود
بالجزء والكل اي على الاطلاق وكانت الكبرى معلومة بنفسها والصغرى مما
شانها ان تبين بالاستقراء فانه يجب ضرورة ان يكون المعرفة بها اكثر من المعرفة
بالنتيجة وذلك يعرض اذا كانت الجزئيات المستعملة في الاستقراء محدودة
العدد مثل ما كان عرض للمهندس القديم حين اراد ان يبين ان الدائرة يوجد لها
شكل مربع يساويها بان وضع مقدمة كبرى وهو ان كل شكل مستقيم الخطوط فيوجد
له مربع يساويه وذلك معروف عند المهندسين ثم رام ان يبين ان كل دائرة فانها
مساوية لشكل مستقيم الخطوط بان قسم الدائرة الى اشكال يسيرة العدد مساوية
للاشكال المستقيمة الخطوط وهي الاشكال الهلالية فانه لو كانت الدائرة تنقسم
كلها الى الاشكال الهلالية حتى تفنيها العدد كان ما عمل من الاستقراء في هذا الموضع
يجري مجرى ما كانت المقدمة الصغرى فيه اقل خفاء من النتيجة واما متى لم يكن الاوسط

محدودة فان امثال هذه المقدمات ليس يتبين بالاستقراء وانما يتبين بالقياس
ولذلك يقول ارسطو في امثال هذه المقدمات ليس يتبين بالاستقراء
وانما يتبين بالقياس ولذلك يقول ارسطو في امثال هذه انه ليس يسمى
البيان المستعمل فيها استقراء لان البيان الواقع في مثل هذه المقدمة اما
ان يكون بقياس واما بمثال واما باستقراء لم يستوف فيه جميع الجزئيات
ومقصوده هو في هذا الموضع ان هذا النوع من الاستقراء هو مثال وكما
انه اذا كانت وسايط المقدمة الصغرى كثيرة لم يسم البيان المستعمل
في ذلك استقراء كذلك ايضا لا اذا كانت المقدمة الصغرى معلومة
بنفسها فالمقدمة التي تتبين بالاستقراء من خاصيتها ان تكون صغرى وتكون
اما اخص من النتيجة او مساوية لها وان تكون غير معلومة بنفسها القول
في المعانده قال واما المعانده فهو الاتيان بمقدمة تضاد المقدمة التي
يقصد ابطالها بالعناد والفرق بين المقدمتين ان المقدمة التي يقصد ابطالها
يكون ابدا كلية لانها التي بابطالها تبطل النتيجة في القياس الذي احدى مقدمتيه
جزئية والثانية كلية واما المقدمة المضادة بالقوة لهذه المقدمة فقد
يكون كلية اذا كانت اعم من المقدمة المناقضة للمقدمة التي يقصد ابطالها وقد
يكون جزئية اذا كانت اخص من المقدمة المناقضة للمقدمة التي يقصد ابطالها و
المعانده تكون بالطبع وادلا في شكلين الشكل الاول والثالث وذلك ان
النتيجة التي يقصد بها ابطال المقدمة الكلية من القياس اما ان يكون كلية و
اذا قصد الابطال الكلي واما جزئية اذا قصد الابطال الجزئي والجزئية انما
ياتي انتاجها عند المقاومة انتاجا اوليا في الشكل الثالث والكلية في الشكل الاول
وسواء كانت المقدمة المقصود ابطالها سالبة كلية او موجبة كلية لانه اذا
كانت كلية موجبة نوقضت اما بموجبة كلية واما بجزئية وتبين ان المقاومة للمقدمة
الكبرى تكون اذا كانت كلية في الشكل الاول واذا كانت جزئية في الشكل الثالث



من الجزاء انقسمها مثال ذلك انه اذا وضع واضع ان الموجودة في كل ب وارد نا
ان نقاوم هذه الكلية بنتيجة كلية سالبة فانا نضع ان ا مسلوبة عن كل ما يحيط
بب ويحمل على ب وليكن مثلا ج فتكون ب موضوعة بالطبع لج وج موضوعة
للالف وذلك هو تاليف الشكل الاول ضرورة وان قاومناها مقاومة جزئية
اخذنا ان ا مسلوبة عن بعض ب وليكن ذلك البعض د فاذن د موضوعة بالطبع
للطرفين وذلك هو تاليف الشكل الثالث وتكون كلتا المقدمتين الموضوعتين
للمناقضة مقابلة بالقوة للمقدمة التي يقصد ابطالها اما من جهة انها اعم واما من
جهة انها اخص وكذلك يفعل اذا كانت المقدمة التي يرام ابطالها كلية
سالبة ومثال ذلك من المراد ان يقصد الى مقاومة قول القايل كل زوج
من الاضداد علمها واحد فاذا اردنا ان نقاوم بمقدمة كلية سالبة اخذنا
سالبة يحيط بها وهي قولنا ولا زوج واحد من المتقابلات علمها واحد ولكون
الاضداد التي هي موضوع المقدمة التي قصد ابطالها داخلة تحت المتقابلات
فيأتلف القياس في الشكل الاول وهو ان الاضداد متقابلات ولا زوج من
المتقابلات علمها واحد فلا واحد من الاضداد علمها واحد وان قاومنا هذه
المقدمة الكلية بمقدمة جزئية اخذنا المحمول فيها مسلوبا عن بعض الاضداد وليكن
مثلا ان المجهول والمعلوم ليس علمها واحدا فناتي الحد الاوسط موضوعا للطرفين و
يأتلف القياس هكذا المجهول والمعلوم ليس علمها واحدا والمجهول والمعلوم اضداد
فاذن بعض الاضداد ليس علمها واحدا وكذلك يعرض اذا كانت المقدمة التي يقصد
مقاومتها سالبة كلية اعني ان المقاومة لها ان كانت كلية كانت في الشكل الاول
وان كانت جزئية كانت في الثالث ولما كانت بينا انه يجب ان يكون القياس
تاليفا مطابقا للوجود اعني ان يكون فيه المحمولات في الذهن على ما هي عليه بالطبع
خارج الذهن وهو الذي يعرف بالحمل على مجرى الطبيعي فبين ان المقاومة انما تكون
في الشكل الاول والثالث لان كانت المقدمة التي تاخذها مناقضة بالقوة يقتضي

هذا الانتاج ان كانت كلية كاملا كان الشكل الاول وان كانت جزئية كان
الشكل الثالث فاما المقاومة بالشكل الثاني فانه انما ياتي ذلك لا بان نضع
المقدمة التي هي بالقوة مناقضة للمقدمة المقصود ابطالها من اول الامر على انها
منتجة بنفسها بل بان نضع عكسها اولا على انه بين بنفسه ثم نضع انعكاسه ولذلك
نحتاج المناقض كما قرر ارسطو في الشكل الثاني الى عمل كثير ومثال ذلك انه
اذا اراد ان نناقض قولنا ان كل ا ب مناقضة كلية في الشكل الثاني فانه نضع اولا
على انه بين بنفسه ان ج المحيط ب ب ليست في شيء من ا ثم نضع ان هذا ينعكس
حتى يعود اولا في شيء من ج وهذا كله تكلف خارج عن الطبع مع انه يكون حملا على
غير المجرى الطبيعي وكذلك الحال في المقاومة الجزئية التي تكون في الشكل الاول
فهذه هي اصناف المقاومات التي تكون بالاشكال الحملية وهنا ايضا مقاومات ماخوذة
من الضد ومن الشبيه ومن الراي المعتبر عن واحد مرتضى او بغير تضمين و
المقاومة من الضد ومن الشبيه تكون في المقاييس الشرطية مثال المقاومة من
الضد ان يضع واضع ان الحب هو الذي يحسن الى جميع اخوانه فيقاومه بان يقول
لو كان الحب هو الذي يحسن الى جميع اخوانه لكان الشر من يسي الى جميع اعدائه ومثال
المقاومة بالشبيه ان يضع واضع ان الابصار يكون بان يخرج من البصر شيء الى
المبصر فيقول له لو كان ذلك يوجب ان يكون السمع شيء يخرج الى المسموع ومثال
المقاومة التي تكون من الراي المعتبر قول القايل ليس ينبغي ان نعد السكارى
مناجين لان الملكان لا يعتد هذه وكان يلزمهم الجنايات القول
في العلامة والضمير قال واما العلامة والضمير فليس هما شيئا واحدا لان الضمير
يكون من المقدمات المحمودة وهي التي تكون من الممكنة على الاكثر اعني الامر الذي
يكون او لا يكون على الاكثر ويوجد او لا يوجد ذلك مثل قول القايل ان الحساد
يبغضون وان المحبون يحبون واما العلامة فتكون من المقدمات التي هي دلايل على
وجود الشيء وكونه وهذه الدلايل اما ان تكون اضطرارية واما مشهورة الصدق

والعلامة

والعلامة التي تدل على وجود الشيء تحمل على ثلث جهات على مثال ما يحمل الحد
الوسط في الاشكال الثلثة اعني اما ان يكون محمولة على الاصغر وموضوعة
للاكبر فياتلف العلامة في الشكل الاول واما ان يكون محمولة عليهما فياتلف
في الشكل الثاني واما ان تكون موضوعة للطرفين فياتلف في الشكل الثالث
مثال ذلك في الشكل الاول قول القايل هذه المراة قد ولدت لانها
ذات لبن لانه ياتلف القياس هكذا هذه المراة ذات لبن وكل ذات
لبن والدة فهذه المراة والدة وهي النتيجة ومثال ايتلافه في الشكل الثالث
قول القايل الحكما فضلا لان سقراط فاضل فياتلف القياس سقراط حكيم وسقراط
فاضل فالحكيم اذن فاضل ومثال ايتلاف العلامة في الشكل الثاني قول القايل
هذه المراة قد ولدت لانها صفيرة فياتلف القياس هكذا هذه المراة مصفرة و
الوالدة مصفرة فينتج في بادي الراي ان هذه المراة والدة فاذا صرح في جميع هذه
الاصناف الثلثة بالمقدمتين جميعا سميت اقيسة واذا اضمرت احدى المقدمتين
البيانها او الكذب بها فسميت علامة والعلامة التي تكون في الشكل الاول
لا ينتقض من قبل صحة لزوم النتيجة عنها واما التي في الشكل الثالث فينتقض من
قبل ان النتيجة توخذ كلية وهي في الحقيقة جزئية واما التي في الشكل الثاني
فينتقض من قبل ان الشكل نفسه لا يكون فيه قياس من مقدمتين موجبتين لانه
ليس اذا كانت المراة الوالدة في وقت ما تكون صفرا وكانت هذه المراة صفرا
يجب ان تكون والدة فيعم جميع هذه العلامات الثلث ان مقدماتها تكون
صادقة وينفصل بعضها بعض بالاشكال التي تاتلف فيها فالمسمى من هذه علامة
بالحقيقة هو ما ياتلف في الشكل الاول والثالث وهو ما كانت العلامة فيه
اخص من الطرفين او اعم من الطرفين اعني طرفي المطلوب فاذا كانتا اعم
ايتلف في الشكل الثاني واذا كانتا اخص ايتلف في الثالث واما العلامة
التي تاتلف في الشكل الاول فهي اصدق العلامات واحدها وهي التي تخص باسم

الدليل القوي في قياس الفراسة قال واما قياس
الفراسة فانما يكون وجوده ممكنا عند من يسلم ان عوارض النفس الطبيعية
مثل الغضب والشجاعة تتاثر عنها النفس والبدن في اصل الخلقة لانه
معلوم ان العوارض الغير طبيعية لا تتاثر عنها البدن وان تاثرت النفس مثل
انه من تعلم صناعة الموسيقى فقد تاثرت نفسه لكنه لم يتاثر عن ذلك بدنه و
اما من خلق شجاعا من الحيوان بالطبع او جبانا بالطبع فان لقايل ان يقول
انه يوجد ابدا ان هذه الانواع من الحيوان متاثرة عن هذه العوارض الطبيعية
الموجودة في نفوسها فاذا سلم هذا وسلم انه يوجد لنوع نوع من انواع الحيوانات
عارض عارض من العوارض النفسانية الطبيعية لزم ان يوجد لواحد واحد منها
علامة واعراض خاصة لعارض عارض من عوارض انفسها الطبيعية واذا
كان الامر كذلك امكن ان يوجد قياس الفراسة مثال ذلك انه لما كانت
قد توجد الشجاعة للاسد فقد يجب ان يكون في خلقته علامة تدل على الشجاعة
لانه قد وضعنا ان النفس والبدن يتاثران عن العوارض النفسانية الطبيعية فلتكن
تلك العلامة مثلا عظيم الاطراف العالية فيكون واجبا ان يوجد عظم
الاطراف في كل نوع من انواع الحيوان الذي يكون شجاعا لانه يجب ان تكون
هذه العلامة هي خاصة بالشجاعة اذ قد وضعنا ان لكل عارض من عوارض
النفس علامة خاصة والشجاعة قد توجد في غير الاسد وذلك لان الانسان
وغيره شجاع فيجب متى احطنا العلامات الدالة في نوع من انواع الحيوانات
على العوارض النفسانية التي يختص بها نوع واحد او اكثر من نوع واحد او اكثر
من نوع واحد كان ذلك الذي يوجد في ذلك الحيوان الواحد منها هو عارض
واحد او اكثر من عارض واحد مثل ان يكون في الاسد الشجاعة والسخا ولكل
واحد من هذه علامات قد عرفناها ان نستعمل الفراسة فنحكم على ما يوجد له من
الاشخاص تلك العلامة انه يوجد له ذلك العارض من عوارض النفس وقياس



الفراسة يكون اذا انعكس الحد الاوسط على الطرف الاكبر ولم ينعكس عليه
الطرف الاصغر لانه متى كان الحد الاوسط غير منعكس على الاكبر لم تكن العلامة
خاصة بذلك الاثر فلم يدل عليه مثال ذلك انه لم يكن صادقا قولنا ان كل
عظيم الاطراف شجاع لم ينتج بذلك في بيان ان هذا الانسان شجاع لانه
عظيم الاطراف وذلك انا اذا كان معنا ان الشجاع عظيم الاطراف وعظيم
الاطراف هو الحد الاوسط والشجاع هو الطرف الاكبر فمتى لم يصح عكس
الطرف الاوسط وهو العظيم الاطراف على الاكبر وهو الشجاع لم يمكن ان
يبين منه ان هذا شجاع لانه عظيم الاطراف لانه هذا تبين من مقدمتين احديهما
انه يدا هذا عظيم الاطراف وكل عظيم الاطراف شجاع فهذا شجاع
وانما كان من شرطه الا ينعكس الطرف الاصغر على الاوسط لانه لو انعكس لكان
عظيم الاطراف اسدا وذلك ان ههنا ثلثة حدود الاسد والشجاع والعظيم
الاطراف والعظيم الاطراف هو الاوسط والاسد الاصغر والشجاع الاكبر
فلو صدق انعكاس الطرف الاصغر على الاوسط وهو ان كل عظيم الاطراف
اسد لم يمكن ان يوجد عظيم الاطراف لغير الاسد فلم يمكن ان يبين بذلك
في غير الاسد انه شجاع كما انه لو لم ينعكس الاوسط على الاكبر لم يكن عظيم
الاطراف علامة خاصة بالشجاعة

وهنا انقضى تلخيص معاني
هذا الكتاب
وهو القياس

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على محمد وآله **المقالة الاولى من البرهان** قال

وكل تعليم وكل تعلم ذهني فانما يكون بمعرفة متقدمة للمتعلم والامر [illegible]
ان يتأمل شيئا وهذه القضية يظهر صدقها بالاستقراء. وذلك لان العلوم
التعاليمية وما اشبهها من سائر النظريات اذا تصفح امرها ظهر ان العلم الحاصل
فيها عن التعليم انما يكون من معرفة متقدمة للمتعلم منها وكذلك يظهر الامر
في سائر الاشياء التي شانها ان يتعلم تعلما وقد يظهر صدق هذا مما تقدم و
ذلك ان كل تصديق يتعلم فانه يكون اما من قبل القياس واما من قبل الاستقراء
او التمثيل على ما تبين قبل هذا فالذي يتعلم بالقياس وقد يجب قبل تعلمه نتيجة
القياس ان يكون قد سبق عنده العلم بمقدمات القياس والذي يصحح المقدمة
الكلية بالاستقراء قد يجب ايضا ان يكون عنده معرفة الجزئيات متقدمة على
معرفة الكلية وكذلك الذي يعلم الشيء بطريق التمثيل والاقناع قد يجب ايضا
ان يكون قد تقدم معرفة الشيء الذي يمثل به قبل ان يعرف الشيء الذي عرض
من قبل المثال والعلم الذي يجب ان يتقدم على كل ما شانه ان يدرك بفكر ويكون
على ضربين اما علم بان الشيء موجود او غير موجود وهو العلم الذي يسمى التصديق
واما علم بما يدل عليه اسم الشيء فيكون تصور البعض الاشياء يجب على المتعلم
ان يتقدم فيعلم من امره انه موجود فقط مثل المقدمة التي يقال فيها ان على
كل شيء يصدق اما الايجاب او السلب فان امثال هذه المقدمات يحتاج ان
يعلم من امرها صدقها فقط وانه لا يدفعها الا السوفسطائيون وبعضها يجب
ان يتقدم فيعلم من امرها على ما يدل اسمها فقط مثل ان يتقدم المهندس
فيعلم على ما يدل اسم الدائرة في صناعته واسم المثلث وبعضها يحتاج ان
يتقدم المتعلم فيعلم الامرين جميعا مثل الوحدة فانه يجب على المتعلم ان يعلم على ما
يدل اسمها وانها شيء موجود وذلك ان العلم بوجود الشيء غير العلم بما يدل

علم

عليه اسمه فقد يعلم ما يدل عليه الاسم ولا يعلم وجوده ولا ينعكس هذا بل
يجب على من علم الوجود ان يعلم دلالة الاسم وليس تقدم العلم المتقدم على
العلم المتعلم بمنزلة تقدم الاحساس الاول للشيء على الاحساس الثاني له
في وقت آخر وذلك انا قد نحس اشياء قد كنا تقدمنا قبل فاحسسناها فنعلم
ما نحسها انما نعرفها التي قد احسسناها قبل فانه لو كانت حال العلم
المستفاد بالتعلم مع العلم المتقدم هذه الحال لوجب ان يكون العلم تذكرا و[illegible]
تشككنا في هذه المقدمة اعني القائلة ان كل تعليم وتعلم انما يكون بمعرفة
متقدمة انا قد نحس اشياء من غير ان يتقدم لنا احساس بها فان هذه
المعرفة والمعرفة الحاصلة عن التعلم معرفة باشتراك الاسم وبعض الاشياء
تحصل لنا معرفتها بالحس ابتداء وتعلمها معا وذلك هي الاشياء الجزئية التي
لم نحسها وهي داخلة تحت الاشياء الكلية التي علمناها مثال ذلك انا
عندنا علم بان كل مثلث فزواياه مساوية لقائمتين وليس عندنا علم بان
المثلث الذي رسمته انت في اللوح واخفيته عنا انه بهذه الصفة فاذا كشفت
لنا عنه حصل لنا من قبل الحس انه موجود مثلث ومن قبل العلم بالامر الكلي ان
زواياه مساوية لقائمتين فالمقدمة الصغرى في هذا العلم حصلت من الحس
وهو ان هذا مثلث والنتيجة وهي ان هذا المثلث زواياه مساوية لقائمتين
حصلت لنا عن المقدمة الكبرى التي كانت عندنا معلومة من اول الامر لما
انضافت الى المقدمة الحاصلة عن الحس وهي الصغرى وهذه حال جميع الاشخاص
مع كلياتها المعلومة قبل ان نعلمها بالحس اعني انها مجهولة من جهة ومعلومة
من اخرى وبالجملة فهذه هي حال الشيء المستفاد بالتعلم اعني انه مجهول من جهة
هو جزئي ومعلوم من جهة الامر الكلي المحيط به فانه لو كان الشيء المجهول عندنا
مجهولا من جميع الجهات لما امكننا ان نتعلمه ولزمنا شك مانن المشهور وهو الذي
[illegible] ان الانسان لا يخلو اما ان يتعلم ما قد علمه او ما لم يعلمه وهو جاهل به فان كان

يتعلم ما علمه فلم يتعلم بعد شيئا كان مجهولا عنده وان كان تعلم ما جهله فمن اين
علم ان ذلك الذي كان يجهله هو الذي علمه فان من يطلب عبدا آبقا وهو
يجهله اذا صادفه لم يعلم ان ذلك هو الذي كان يطلبه الا ان يكون قبل
ذلك يعلمه فاذن لا تعلم هنا اصلا ولا تعليم واما نحن فلما كنا نقول ان الشيء
المطلوب يعلم بامر كلي ويجهل بجهة جزئية وهي الجهة التي تخصه لم يلزمنا هذا
الشك المذكور وكذلك بهذه الجهة بعينها نحل الشك السوفسطائي التي
جرت العادة باستعمالها في هذه الاشياء الجزئية وذلك انهم كانوا يسألون
هل عندك علم بان المثلث زواياه مساوية لقائمتين او ليس عندك علم بذلك
فاذا اجابهم مجيب بان عنده علما بذلك كشفوا له عن مثلث مرسوم في لوح و
قالوا فهل عندك علم بهذا المثلث ان زواياه مساوية لقائمتين قبل ان يكشف لك
عنه ام لم يكن عندك علم بذلك فاذا قال لم يكن عندي علم بان زواياه مساوية
لقائمتين قالوا فقد كان عندك علم بان المثلث زواياه مساوية لقائمتين ولم يكن
عندك علم بذلك فان هذا مثلث لم تعلم حاله قبل فنحن نحله بان نقول كان عندنا
علم بجهة ولم يكن عندنا علم به باخرى وليس مستحيلا ان نعلم الشيء بجهة ونجهله
باخرى وانما المستحيل ان نعلم الشيء بالجهة التي نجهله بها قال ولا ينبغي لنا
ان نحل هذا الشك بالجهة التي حله بها قوم وذلك انهم قالوا في جواب هذا
انا لم نعلم ان كل مثلث فزواياه مساوية لقائمتين بل انا علمنا ان ما هو موجود مثلثا
فزواياه مساوية لقائمتين فان العلم الحاصل لنا بالمثلث عندما كشف عنه لم يحصل
بهذا الشرط اعني ان النتيجة لم يكن ماخوذة بهذا الشرط اعني انه لم ينتج لنا ان
هذا لما كان معلوما انه مثلث كانت زواياه مساوية لقائمتين بل انما ينتج لنا عن
الحس وعن المقدمة الكلية التي كانت عندنا ان هذا لما كان مثلثا وجب ان يكون
زواياه مساوية لقائمتين فاذن العلم الحاصل لنا عن هذا البرهان انما حصل لنا عن
طبيعة المثلث مطلقة لا من حيث هي ماخوذة بهذا الشرط قال وانما انا

قد عل

قد علمنا الشيء علما حقيقيا في الغاية متى علمنا الشيء لا بامر عارض له على نحو ما يعلم
السوفسطائيون بل متى علمناه بالعلة الموجبة لوجوده وعلمنا انها علته وانه
لا يمكن ان يوجد من دون تلك العلة ومن الدليل على ان العلم الحقيقي هو هذا
ان كل احد يدعي انه قد علم الشيء فانه انما يرى انه قد علمه بهذه الجهة سواء علمه بالحقيقة او لم
يعلمه فان كليهما انما يزعمان انهما علما الشيء بهذه الجهة لكن الفرق بينهما ان الذي لا
يعلم الشيء على ما هو به يظن انه علمه بعلته وهو لم يعلمه والذي علمه على التحقيق علمه بعلته
وهو لم يعلمه والذي علمه على التحقيق علمه بعلته واذا كان هذا هو العلم الحقيقي المطلق
فالذي يفيد هذا العلم هو البرهان وقد يقال العلم الحقيقي على نحو آخر وهو العلم
المكتسب بالحد الا ان القول هنا ولا انما هو في العلم المكتسب بالبرهان ثم من بعد
ذلك يتكلم في ذلك العلم الثاني والبرهان بالجملة هو قياس يقيني يفيد
علم الشيء على ما هو عليه في الوجود بالعلة التي هو بها موجود اذا كانت تلك العلة
من الامور المعروفة لنا بالطبع واذا كان القياس البرهاني هو الذي من شانه ان
يفيد هذا العلم الذي هو العلم الحقيقي كما قلنا فبين انه يجب ان يكون مقدمات
القياس البرهاني صادقة واوائل وغير معروفة بحد اوسط وان يكون اعرف من
النتيجة وان يكون علة النتيجة بالوجهين جميعا اعني علة لعلمنا بالنتيجة وعلة لوجود
ذلك الشيء المنتج نفسه واذا كانت علة للشيء المنتج نفسه فقد يجب ضرورة ان يكون
مناسبة للامر الذي تبين بها فان هذه هي حال العلة من المعلول وقد تبين
في كتاب المتقدم انه قد يكون قياس صحيح دون هذه الشروط على ما تقدم فاما
الذي تبين هنا فهو انه لا يمكن ان يكون قياس برهاني دون اجتماع هذه الشروط
اما كون مقدمات البرهان صادقة فمن قبل ان المقدمات الكاذبة يقتضي مستحيلا
ان يعتقد فيما ليس بموجود انه موجود مثل ان يعتقد ان قطر المربع مشارك للضلع
واما كونها غير ذوات حد اوسط فمن قبل ان التي لها حد اوسط فهي محتاجة
الى البرهان كحاجة الاشياء التي نروم ان نبرهن بها واما كونها علة للشيء المبرهن

وهو يعلمه

صح

فمن قبل ما قلناه من ان العلم الحقيقي الذي في الغاية انما يكون لنا في الشيء متى علمناه بعلته واما كونها متقدمة على النتيجة فمن قبل انها علة للنتيجة فهي متقدمة عليها بالسببية واما كونها اعرف منها فانه يجب ان يكون اعرف في الوجهين المتقدمين جميعًا اعني ان يكون اعرف من النتيجة فيما لا بد عليه اسمها وفي انها موجودة اي صادقة والاعرف يقال على ضربين احدهما عندنا والآخر عند الطبيعة فانه ليس المتقدم في المعرفة عندنا هو المتقدم عند الطبيعة في جميع الاشياء وذلك ان الامور المحسوسة المركبة هي اقدم في المعرفة عندنا والاعرف عند الطبيعة هي الامور البسيطة التي منها ائتلفت المركبات وهي البعيدة من الحس اعني التي بعدها الحس بانحو ان كانت مما شانها ان يدركها الحس والاشياء البعيدة من الحس بالجملة هي الاشياء الكلية والقريبة منه اي الاعرف عنده هي الاشياء الجزئية اي الاشخاص الموجودة المركبة ومعنى قولنا في البرهان انه يكون من الاوائل اي من المبادي المناسبة فانه لا فرق بين قولنا اوائل وبين قولنا مبادي من قبل انهما اسمان مترادفان اي يدلان على معنى واحد ومبدأ البرهان هو مقدمة غير ذات وسط اي مقدمة غير معروفة بحد اوسط وهي التي ليس يوجد مقدمة اخرى اقدم منها في المعرفة ولا في الوجود فاما المقدمة بالجملة فقد تقدم رسمها حيث قيل انها احد جزئي القول الجازم اما الموجب واما السالب وقد تحد بانها قول يحكم فيه بشيء على شيء او يحكم فيه بشيء عن شيء وهذه منها موجبة ومنها سالبة واما المقدمة الجدلية فهي المقدمة التي يتسلم بالسوال اي جزء من النقيض اتفق ان يسلمه المجيب كان ذلك الذي يسلمه هو الصادق او غير الصادق واما المقدمة البرهانية فهي الصادق من احد جزئي النقيض واما الحكم فهو اي جزء اتفق من القائلين بالايجاب والسلب واما النقيض فهو المقابل الذي ليس بينه وسط وكل هذا قد سلف في الكتب المتقدمة ومبدأ البرهان الذي هو كما قلنا مقدمة غير ذات حد وسط

تمت

تنقسم اولا قسمين الى ما احدهما ما لم يكن سبيل الى برهانه في تلك الصناعة ولا كان معروفا بنفسه عند المتعلم وهذا يسمى اصلا موضوعا والقسم الثاني ما كان معروفا عند المتعلم وهذا هو الذي يسمى العلوم المتعارفة والوضع ايضا ينقسم قسمين فمنه ما يضع فيه وضع ايهما اتفق من جزئي النقيض اما الموجب واما السالب وهذا هو الذي يخص باسم الوضع ومن معدود في جنس المقدمات ومنه ما هو حد بمنزلة حد الوحدة التي يضعها العددي اذ يقول انها شيء غير منقسم بالكمية غير ذات وضع والفرق بين المقدمة الموضوعة والحد الموضوع ان المقدمة تقتضي ولا بد ان الشيء موجود او غير موجود وهذا هو المعنى المقدمة واما الحد فليس يتضمن هذا اي ان الشيء موجود او غير موجود اعني من جهة ما هو حد فانه ليس معنى ما هي الوحدة ومعنى ان الشيء موجود معنى واحدا بل ذلك علمان مختلفان وان كان يلحق في اشياء ان نعلم العلمين معا كما سياتي بعد ولما كان الشيء المعلوم بالبرهان انما يقع لنا التصديق اليقيني به من قبل القياس البرهاني وكان التصديق بالقياس البرهاني انما يكون من قبل المقدمات التي منها ائتلف القياس فقد يجب من ذلك لا ان تكون معرفتنا بالشيء المعلوم بالبرهان وهي النتيجة ومعرفتنا بالمقدمات التي بها عرفت النتيجة على حد سواء اعني ان يكون معرفتنا بالمقدمات والنتيجة في مرتبة واحدة من المعرفة وذلك اما في جميع المقدمات واما في بعضها بل يجب ضرورة ان يكون معرفتنا بالمقدمات اكثر وذلك ان الشيء الذي من اجله وجد شيء ما بصفة ما هو احق بوجود تلك الصفة له من الشيء الذي وجدت له تلك الصفة من قبله ومثال ذلك انه لما كنا نحب العلم من اجل حب الصبي فقد يجب ان يكون حبنا للصبي اكثر من حبنا للعلم وكذلك ان كنا نصدق بالنتيجة من اجل تصديقنا بالمقدمات فقد يجب ان يكون تصديقنا بالمقدمات اكثر وان كان تصديقنا بالنتيجة هو من اجل تصديقنا بالمقدمات ومحال ان يكون تصديق الانسان بالشيء الذي لا يعرفه اكثر من الشيء الذي يعرفه وان

يكون في علمه افضل من الشيء الذي يعرفه وان اتفق له ان يعرفه بعد الجهل به
لان الجهل قد يلزمه ان لم يتقدم الانسان فيعرفه بالاشياء لم يجهلها فقط
واذا كان هذا هكذا فواجب ان تكون مبادي البرهان اما كلها واما بعضها
اعرف من النتيجة ومن اراد ان يحصل له العلم البرهاني فليس يكتفي بان يكون
المقدمات اعرف من النتيجة عنده وان يكون تصديقه بها اكثر من تصديقه بالنتيجة
بل وقد يحتاج مع ذلك الى ان لا يصدق بشيء من مقابلات المقدمات المعروفة بنفسها
وتلك هي الامور المغلطة التي هي مبادي قياس السوفسطائيين والسبب في
ذلك ان العلم البرهاني خاصته لا يقبل التغير ولا الفساد ولا يخطر بباله
المعتقد له امكان مقابله ما دام المعتقد له صحيح العقل موجودا اما ان وقد
ظن قوم انه ليس هاهنا برهان اصلا ونفوا طبيعته جملة من قبل انهم ظنوا ان
كل شيء يجب ان يقام عليه برهان اعني انهم راوا ان حال مقدمات البرهان
في حاجتها الى البرهان هي مثل حال النتيجة بعينها وقوم اخرون اثبتوا طبيعة
البرهان واعتقدوا ان البرهان يكون على جميع الاشياء وكلا الرايين كاذب
فانهما ليسا بمتقابلين فاما الذين نفوا طبيعة البرهان فانهم قالوا انه لما
كان كل شيء محتاجا الى البرهان وكان غير ممكن ان يعلم اشياء متاخرة في العلم
باشياء متقدمة دون ان يكون تلك المقدمة ايضا متقدمة وتلك المقدمة
ايضا بمقدمة اخرى وكذلك الى ما لا نهاية له وكان قطع ما لا نهاية له غير ممكن
فاذن ليس هاهنا مبادي معلومة ينتهي اليها على سبيل الوضع ولا على سبيل الطبع
واذا لم يكن هاهنا مبادي فلا برهان هاهنا اصلا واما اعتقدوا ان الاشياء المتاخرة
لا تعلم الا بمتقدمة وان قطع ما لا نهاية له مستحيل صحيح وصواب واما
ما اعتقدوا ان كل شيء يحتاج الى البرهان وانه ليس هاهنا مبادي معلومة
بانفسها فباطل واما القوم الاخرون فانهم سلموا ان كل شيء يحتاج الى البرهان
وانه ليس هاهنا مبادي معلومة بانفسها فباطل واما القوم الاخرون فانهم

سلموا

سلموا ان كل شيء يحتاج الى البرهان وراوا ان وجود البرهان لكل شيء ممكن على
جهة الدور لا على جهة الاستقامة وهي التي يلزم فيها قطع ما لا نهاية له المستحيل
واما نحن فنقول انه ليس كل شيء يعلم بالبرهان بل هاهنا اشياء تعلم بغير
وسط ولا برهان ووجود ذلك بين بنفسه ومن سلم وجود البرهان فيلزمه
ضرورة ان يرى ان هاهنا مبادي معلومة بنفسها وذلك انه ان كان واجبا ان
تعرف مقدمات البرهان فاما ان تعرفها بوسط او بغير وسط فان عرفت بوسط
عاد السوال ايضا في ذلك الوسط هل عرف بنفسه او بوسط فاما ان يمر الى
الحد غير نهاية على استقامة فلا يكون هاهنا برهان اصلا واما ان يكون هاهنا
مبادي معلومة بنفسها واما ان يكون البرهان دورا ولنا ان لا نسلم
للسوفسطائيين ان مبادي البرهان غير معلومة بغيرها بل نقول انها معلومة
بالعقل وهو الذي يدرك اجزاء القضية المعروفة بنفسها فاما انه غير ممكن ان
تبين شيء مجهول بمعلوم على طريق الدور فذلك يتبين مما اذكره اما اولا فقد تبين
ان البرهان الذي في نهاية اليقين انما يكون من المبادي التي هي اعرف عند الطبيعة
فان بينت المقدمات بالنتيجة على ان النتيجة اقدم هاهنا عند الطبيعة وقد
كانت النتيجة بينت بالمقدمات قبل على انها اقدم عند الطبيعة فقد لزم ان يكون
شيء واحد بعينه متقدما على شيء واحد بعينه ومتاخرا عنه بجهة واحدة وذلك
مستحيل فانه ليس يمكن ذلك الا ان يكون ذلك التقدم بجهتين مختلفتين
مثل ان يكون احدهما اقدم عندنا في المعرفة والثاني اقدم في المعرفة عند الطبيعة
الا انهم ادعوا ذلك لزعمهم اما اولا فان يكون طبيعة البرهان الذي في
الغاية من اليقين طبيعتين وذلك ان يكون منه ما هو من الاشياء الاقدم في
المعرفة عندنا ومنه ما هو من الاشياء الاقدم عند الطبيعة فيكون طبيعة البرهان
المطلق هي طبيعة الاستقراء وذلك ان الاستقراء انما يبين فيه الاعرف عند
الطبيعة وهو الكلي بالاعرف عندنا وهو الجزئيات وايضا فان سلمنا انهم

ان هٰهنا نوعا من البرهان يسمى برهانا بالاضافة الينا وهو الذي يسمى
الدليل ونوعا اخر يسمى برهانا بالاضافة الى الامر في نفسه وهو الذي
جرت العادة بان يسمى برهانا مطلقا فقد يلحق من زعم ان كل البرهان
محتاج الى الصاحبة على طريق الدور في تبيين ان الشي موجود او غير موجود شناعة
اخرى لا انفكاك لهم عنها ومحال اخر وهو ان ياخذ الشي في بيان نفسه
وهذا نظهر بان نفرض ثلثة اشيا يلزم بعضها بعضا في البيان على جهة
الدور فانه لا فرق بين ان نضع الدور في اشياء كثيرة على طريق اللزوم
او في اشياء قليلة ومن القليلة في اثنين او ثلثة فان طبيعة الدور فيها
كلها طبيعة واحدة لو كان انما يجب فيه ان يكون في عدد متناه فقط واقل
العدد اثنان فلنفرض ان آ انما علمنا ها من قبل علمنا ب وان ب
انما علمنا ها من قبل علمنا ج وان ج انما علمنا ها من قبل علمنا با د ذلك
انه اذا كانت ا انما علمنا ها من قبل علمنا ب و ب من قبل علمنا با فيلزم ان
آ انما عرفنا ها من قبل علمنا با و ذلك مستحيل وايضا فانه قد تبين في
كتاب القياس ان البيان بالدور انما يكون في المقدمات المنعكسة وتلك
هي المقدمات التي تاتلف من الحدود والخواص وقد تبين هنالك انه ليس
يمكن ان ينتج شي عن مقدمة واحدة بل اقل ما يمكن ان ينتج عنه شي هو مقدمتان
فالدور في المقاييس لذلك انما يكون بان يبين لو لا نتيجة ما بمقدمتين ثم يبين
كل واحدة من المقدمتين بالنتيجة وبعكس المقدمة الثانية ولذلك
من شرط البيان الداير ان تنعكس المقدمتان فاذا لم تنعكس المقدمتان لم
يتفق البيان الداير على التمام وتبين ايضا انه اذا كانت النتيجة موجبة و
المقدمتان بهذه الصفة امكن ان يبين بها الا في جميع الاشكال كل واحدة
من المقدمتين اذا اضيفت اليها عكس قرينتها بل في الشكل الاول فقط واما
اذا كانت النتيجة سالبة فليس يمكن ان يبين بها الا المقدمة السالبة فقط

لا المقدمة الموجبة واذا كان هذا هكذا فالبيان الداير يحتاج الى اربعة
شروط ان يكون كل واحدة من المقدمتين منعكسة وان يكون النتيجة موجبة
وان يكون التاليف في الشكل الاول وان يكون ذلك بجهتين اعني ان يكون
المقدمات اعرف من النتيجة بجهة والنتيجة اعرف منها بجهة اخرى فكيف
يصح قول من قال ان جميع الاشياء يبين بعضها ببعض على طريق الدور
وذلك ان هذه المقاييس التي يتفق فيها بيان الدور هي يسيرة بالاضافة
الى جميع المقاييس اذ كان الدور انما ياتي فيها بجميع هذه الشروط التي
ذكرنا واذ قد تبين هذا فلنرجع الى ما كنا فيه من ذكر شروط مقدمات البرهان
فنقول انه لما كان من البين بنفسه ان المطالب التي تعلم علما محققا هو العلم
الذي حددناه قبل انه يجب في الشي المعلوم به انه موجود على الصفة التي
علم ان يكون غير ممكن ان يوجد بخلاف ما هو عليه موجود ولا في وقت من
الاوقات وذلك هو ان يكون ضروريا ودايما وكان هذا انما يعلم من امر
المطلوب من قبل البرهان وكان البرهان انما يعطي هذا من قبل مقدماته
على ما تبين في كتاب القياس فانه تبين هنالك ان النتيجة الاضطرارية
الدايمة لا يكون الا عن مقدمات اضطرارية فبين انه اذا كان من شرط
العلم المحقق ان يكون النتيجة ضرورية انه يجب ان يكون مقدمات البرهان
ضرورية اي غير مستحيلة ولا متغيرة واذ قد تبين هذا من امر مقدمات البرهان
فقد يجب ان ننظر في ساير الشروط والخواص التي يكون لمقدمات البرهان
من قبل كونها ضرورية ثم نتبع ذلك بالنظر في المطالب البرهانية واول
ذلك فينبغي ان نبين ما معنى الحمل على جميع الاشياء وما معنى الحمل
بالذات وما معنى الحمل المسمى في هذا الكتاب الحمل على الكل فاما ما معنى
قولنا ان الشي محمول على جميع الشي فنعني به في هذا الكتاب متى لم يكن
المحمول موجودا لبعض الموضوع وبعضه ليس بموجود ومتى لم يكن ايضا موجودا

بيان معنى الحمل على جميع الشي

في وقت او في وقت اخر بل من جوده بل ان يكون لجميع الموضوع وفي جميع الزمان
مثل قولنا ان الانسان حيوان فانه اي شي وصف بانه انسان فهو يوصف
بانه حيوان ومتى وصف بالانسانية فهو يوصف بالحيوانية قال وقد
يظهر ان الحمل على جميع الشي يحتاج ان يجتمع فيه هذان الشرطان من ان
العناد لامثال هذه المقدمات انما يكون من هاتين الجهتين وذلك بان يبين
المعاند ان بعض الموضوعات قد يخلو من ذلك المحمول او يبين انه قد يخلو من الموضوع
الذي يوجد فيه وقتا ما واما الذي بالذات فيقال على وجوه اربعة احدها
على المحمولات التي توخذ في حدود موضوعاتها اما على انها حدود تامة لها او
اجزاء حدود مثل الخط الماخوذ في حد المثلث وذلك انا نقول انه شكل يحيط
به ثلثة خطوط ومثل اخذ النقط في حد الخط المستقيم لانها ايضا جزء حده مثل
من حده بانه اقصر خط وصل به بين نقطتين او الموضوع على تحت النقط المتقابلة
فان حمل الخط على المثلث امر ذاتي له وكذلك حمل النقط على الخط والثاني
من معنى بالذات هي المحمولات التي توخذ موضوعاتها في حدودها على انها
اجزاء حد بمنزلة الخط الماخوذ في حد الاستقامة والانحناء الموجودين في الخط
وبمنزلة اخذ العدد في حد الزوج والفرد وفي حد الاول والمركب وبمنزلة حد
المثلث في مساواة زواياه القائمتين والمحمولات التي ليس تحمل بهاتين
الجهتين فهي المحمولات العرضية بمنزلة حمل الابيض والحيوانية على الموسيقى و
الطبيب فان قولنا الموسيقار ابيض او حيوان هو حمل بالعرض واما المعنى
الثالث فهو المقول على اشخاص الجوهر وذلك انه قد جرت العادة ان
يقال فيما ليس هو موجود في شي ولا هو مقول على شي على ما قيل في الشخص
الجوهر انه موجود بذاته واما ما يقال في موضوع فليس يقال فيه انه موجود
بذاته بل بغيره وهذه هي حال الاعراض واما المعنى الرابع فهو المعلولات
اللازمة ذاتيا العللها الفاعلة لها اعني التي تتبعها لا بد فان هذه تقال

ان معلولاتها لازمة عنها بالذات مثل الموت الذي يتبع الذبح واما المعلولات
التي ليس تتبع عللها الا بالاتفاق وفي الاقل فهي العلل العرضية مثل ان يمشي
انسان فيبرق برق فانه ليس مشي الانسان علة لوجود البرق وانما اتفق ذلك
اتفاقا وليس هكذا حال الموت التابع للذبح فانه لم يعرض الموت عن الذبح بالاتفاق
بل حدوثه عنه ضروري وامر لازم والمستعمل من اصناف ما بالذات في مقدمات
البراهين صنفان المحمولات الذاتية اعني الصنف الذي يوخذ المحمول في حد الموضوع
او الصنف الذي يوخذ الموضوع في حد المحمول وذلك ان هذا الصنف ايضا يظهر من امره
ان المحمول فيه ضروري واولي للموضوع فان نسبة اجزاء الحد الى المحدود نسبة ضرورية و
وهذه اما كان فيها الموضوع نفسه يوخذ في حد المحمول فالامر فيه بين انه ضروري اذ
كان لا يفارقه مثل اخذ الانسان في حد الضحاك واما ما كان يوخذ في حدها
جنس الموضوع وهي الاعراض المتقابلة مثل الخط الماخوذ في الاستقامة والانحناء
والعدد الماخوذ في حد الزوج والفرد فان هذه لما كان الجنس ينقسم بها قسمة ذاتية
وكان واجبا ان لا يخلو الجنس عن احدهما وذلك ان تقابلهما يكون اما على جهة العدم
والملكة واما على جهة الايجاب والسلب وجب ان يكون نسبة هذه المتقابلات محصورة
ومنحصرة في الطبيعة التي تنسب اليها حتى يكون نسبة الجنس الى جميع تلك المتقابلة
نسبة الموضوع نفسه الى خاصته اعني مثل نسبة الانسان الى الضحاك اي كما ان الانسان
لا يفارقه الضحاك كذلك لا يفارق الجنس احد المتقابلات واذا كان ذلك كذلك
فمن جهة انه يعلم انه ليس يخلو الجنس من احدهما يعلم انهما من الاضطرار له لكن لا على
التعيين فقد تبين من قولنا اعني بالذات والحمل الكلي المستعمل في البراهين
واما الحمل على الكل المخصوص بهذا الكتاب فهو المحمول الذي جمع ثلثة شروط احدها
المحمول الذي يقال على جميع الموضوع الذي رسمناه قبل والثاني ان يكون محمولا
على الموضوع بالذات والثالث ان يكون محمولا عليه حملا اوليا اعني لا يكون محمولا على
الموضوع من قبل طبيعة اخرى مثل حملنا مساواة الزوايا القائمتين فانها اولا للمثلث

بيان معنى الحمل بالذات

بيان معنى الحمل على الكل المخصوص بهذا الكتاب

وليس باول للمختلف الاضلاع لانه ليس مساواة زواياه لقائمتين موجود له بما هو مثلث
مختلف الاضلاع بل بما هو مثلث قلت وانما اشترط هذا في محمول البراهين
لان المحمول الذي ليس يحمل من طريق ما هو هو داخل بوجه ما في الحمل الذي بالعرض
ولذلك قد ترى ان الحمل الذي على الكل يكون فيه ان يقال انه المحمول على كل الموضوع
وبذاته من قبل انه لا فرق بين قولنا ان هذا الشيء المحمول موجود لهذا الموضوع بذاته
او موجود له اولا وذلك ان الاستقامة والانحناء هما امران موجودان للخط بذاته
وبما هو خط وهما ماخوذان في حدّه اذ كانا فصلا الخط الذي به يتقوم وكذلك الحال
في مساواة الزوايا لقائمتين في المثلث فان هذا المحمول ليس يمكن ان يبرهن للشكل
بما هو شكل اذ كان المربع شكلا وليس زواياه مساوية لقائمتين ولا يمكن ايضا ان يبرهن
للمثلث المختلف الاضلاع وان كان امرا موجودا له فان ذلك ليس بما هو مختلف الاضلاع
اذ كانت مساواة الزوايا لقائمتين يوجد في متساوي الاضلاع والمتساوي الساقين
واذا كان ذلك كذلك فهذا المحمول انما هو ذاتي للمثلث بما هو مثلث والبرهان المحقق
انما هو الذي محمولاته امثال هذه المحمولات ولذلك كان برهان مساواة الزوايا
لقائمتين للمثلث المختلف الاضلاع ليس اوليا له ولا بما هو قال وقد ينبغي ان لا
نخدع ونظن انا قد بينا الشيء على طريق الحمل الذي على الكل ونحن لم نبينه اذ يكون
قد بيناه ونحن نظن انا لم نبينه فاما الاشياء التي تعرض لنا فيها ان نبين فيها المحمول
على الكل ونظن انا لم نبينه فهي الاشياء التي ليس يوجد منها الا شخص واحد فقط مثل
السماء والارض والشمس والقمر فانه متى اقمنا برهانا على شيء من هذه انه بصفة ما مثل
ان نقيم البرهان على ان السماء جسم لا ثقيل ولا خفيف او ان الارض في الوسط فانا قد نظن
انا اذا اقمنا البرهان على امر شخصي لا على امر كلي اذ كان ليس يوجد من هذه اكثر من شخص واحد
وليس الامر كذلك فانا لم نقم ذلك على الارض بما هي مشار اليها وشخص وانما اقمناه على
الطبيعة الكلية الموجودة للارض بما هي ارض سواء وجد منها اشخاص كثيرة او لم يوجد
بل اذا اقمنا البرهان عليها فقد علمنا انه لو وجدت ارضون كثيرة لكانت حالها هذه الحال

اعني

اعني انها كانت تكون مثلا في الوسط كما انه لو عدم اشخاص الناس حتى لا يبقى منها الا شخص واحد
لكان يقوم البرهان على ذلك الانسان انه ناطق لا بما هو شخص انسان بل بما هو انسان
ولم يكن ذلك ضارا لنا في اقامة البرهان عليه من طريق ما هو واما الاشياء التي يعرض
لنا فيها ان نكون لم نبين الذي على الكل ونظن انا قد بيناه فهي شيئان احدهما الانواع
المختلفة الانواع التي يعرض ان نبرهن وجود محمول واحد بعينه لكل واحد منها على حدته
من قبل خفاء الطبيعة المشتركة التي توجد لها ذلك المحمول بما هي مثل ما يبرهن العدد
هو ان الاعداد المتناسبة اذا ابدلت يكون متناسبة ويبين المهندسين ان الاعظام
المتناسبة اذا ابدلت تكون متناسبة ويبين هذا المعنى بعينه الرجل الطبيعي للازمنة
فانه قد يظن كل واحد من هؤلاء انه قد بين الامر الذي على الكل وليس كذلك فان
تبديل النسبة ليس للخطوط بما هي خطوط ولا للاعداد بما هي اعداد وانما هو شيء موجود
بذاته للطبيعة العامة التي تشترك فيها هذه الثلثة ولذلك يصدق ان كل الاعداد
والاعظام والازمنة المتناسبة فانها اذا ابدلت يكون متناسبة انما يكون البرهان
في هذه على الكل لو كانت الطبيعة المشتركة لهذه معروفة فاقيم البرهان عليها واما اذا
اقيم البرهان في تبديل النسبة على كل واحد من هذه على حدته فانه لم يقم البرهان على الكل
ولا عرف ذلك معرفة تامة كما انه اذا بين مبين في المثلث المختلف الاضلاع على حدته ان
زواياه مساوية لقائمتين وبين ذلك بعينه في المتساوي الساقين وفي المتساوي الاضلاع
ولم يعرف من طبيعة وجود مساواة الزوايا القائمتين للمثلث اكثر من هذا اعني من وجودها
لكل واحد من انواع المثلث فهو بعد لم يعرف ما يوجد لطبيعة المثلث بما هو مثلث الا ان يكون
يعرفه بضرب من العرض على نحو ما يكون العلم السوفسطاني وايضا فانه لم يعرف من طبيعة وجود
مساواة الزوايا القائمتين للمثلث اكثر من انها موجودة للمختلف الاضلاع والمتساوي الاضلاع
والمتساوي الساقين فلم يعرف بعد ان هذا امر موجود لكل مثلث بما هو مثلث وانه لا
مثلث من المثلثات الا وزواياه مساوية لقائمتين الا ان يكون انه يعرفه بنحو من المعرفة التي
يفيدها الاستقراء وذلك شيء غير كاف في البرهان واما الموضع الثاني الذي يعرض

المثلث

لنا فيه ان نظن انا قد بينا الامر الذي على الكل ونحن لم نبينه فهو الموضع الذي يعرض
لنا فيه ان نبين شيئا لشيء مما يجد اوسط ترجد محمولا على الكل ولا يكون الشيء المبين به محمولا
على الكل فنظن بيانه محمولا على الكل من قبل كون الحد الاوسط بهذه الصفة مثال ذلك
ان يبين مهندس انه اذا وقع خط مستقيم على خطين مستقيمين فصير كل واحدة من الزاويتين
الداخلتين اللتين في جهة واحدة مساوية لقايمة فان الخطين متوازيان فان المتوازي
موجود لكل الخطين اللذين بهذه الصفة لكن لا على الكل لان المتوازي انما يوجد على الكل للخطين اللذين
يقع عليهما خط ثالث فيكون مجموع الزاويتين الداخلتين اللتين في جهة واحدة مساوية لقايمتين
سواء كان كل واحدة منهما قايمة او كان ما نقص من الواحدة زاد في الاخرى واما كون الحد الاوسط
في هذا فهو محمول على الكل واذا كان هذا هو الملك الشروط بالبراهين فقد ينبغي ان يعلم متى
يقع لنا العلم بالحمل الذي على الكل ومتى لا يقع فنقول انه اذا بينا شيئا واحدا بعينه لاشيا
كثيرة فان وجدنا تلك الاشياء انما يختلف بالاسماء فقط مثل اختلاف السيف والصمصام
والمعنى فيها واحد فالبرهان عليها على الكل مثال ذلك انه لو كان معنى المثلث المختلف
الاضلاع ومعنى المثلث المتساوي الساقين معنى واحدا بعينه لقد كنا نرى ان مساواة
الزوايا لقايمتين انما تثبت للمثلث المختلف الاضلاع والمتساوي الساقين على طريق
الكل فاما اذا لم يكن معناهما واحدا بعينه لكن معنى كل واحد منهما غير معنى الاخر فالبيان
لم يكن محمولا على الكل ولا يجد اوسط محمولا على الكل واذا لم يكن موجودا فاعرفنا الوصف للشيء
الذي لم يكن البيان على الكل امكننا ان نستنبطه بان نتامل الاشياء التي بها يتصف
ذلك الشيء الذي اوجبنا له ذلك المحمول فاذا وجدنا الصفة التي اذا بقيت هي وارتفعت
ساير الصفات بقي المحمول واذا ارتفعت هي ارتفع المحمول او لا بارتفاعها فتلك الصفة هي
الصفة التي من قبلها وجد البيان لها على الكل مثال ذلك انا اذا بينا في المثلث المتساوي
الساقين المعمول من نحاس مثلا او خشب ان زواياه مساوية لقايمتين فانا اذا اردنا ان
نستنبط الصفة التي من قبلها وجد له هذا المحمول فوجدنا انه متى رفعنا عنه انه من نحاس
وانه متساوي الساقين وانه مثلث لم يرتفع عنه المحمول الذي هو مساواة الزوايا لقايمتين وكذلك متى رفعنا



عنه انه متساوي الساقين او غير ذلك من الصفات الموجودة له لم يرتفع عنه هذا
المحمول واما متى رفعنا عنه انه مثلث وابقينا ساير الصفات فان المحمول يرتفع
عنه ارتفاعا اوليا وليس ما يحل بهذا القانون انا نجد اذا رفعنا عنه انه شكل او ذو حدود
انه يرتفع عنه مساواة الزوايا لقايمتين فان ذلك ليس هو ارتفاعا اوليا وانما عرض
له ذلك من قبل ارتفاع المثلث بارتفاعها ولو امكن ان يبقى المثلث ويرتفع الشكل لما
ارتفع المحمول الذي هو مساواة الزوايا لقايمتين فاذا علمنا بهذه الطريق ان المحمول انما
هو موجود على الكل للمثلث علمنا انه الشيء الذي وجد له البيان على الكل وانه الذي من قبله
يبين على طريق البرهان لكل واحد من اصناف المثلثات اعني المختلف الاضلاع والمتساوي
الساقين مساواة زوايا المثلث لقايمتين واذ قد تبين ما هو المحمول على الكل وتبين اصناف
المحمولات الذاتية وانها صنفان احدهما المحمول الذي يؤخذ في حد الموضوع والصنف الثاني
يوخذ في حده الموضوع وكان قد تبين ان البرهان يجب ان يكون من مقدمات ضرورية اذ كان
المعلوم بالبرهان من شرطه ان لا يكون بخلاف ما علم ولا في وقت ما وذلك انما يجب له
من قبل المقدمات الضرورية وكانت المقدمات الضرورية هي الذاتية المحمولة على الكل فبين انه
يجب ان يكون البرهان من مقدمات ضرورية الذاتية المحمولة على الكل قلت هذا انما نعم
لو ان ارسطو يرى ان كل ذاتية ضرورية وكل ضرورية ذاتية وايضا فان البرهان كما قال
لا يخلو ان يكون من المقدمات الذاتية او العرضية فان كان من العرضية لم يكن من الضرورية
لان العرضية ليست بضرورية لكنه من الامور الضرورية فليس من الامور العرضية واذا
لم يكن من العرضية فهو من الذاتية قال فلما ان مقدمات البراهين ينبغي
ان يكون ضرورية وهو الذي جعلناه سرا في انه يجب ان تكون مقدمات البراهين
ذاتية وقد يمكن ان يكتفى في بيان ذلك بما سلف وقد يمكن ان يبين ذلك بيانا
اوسع بان نبتدي القول فيه ابتداء اخر فنقول انه اذا وجب ان يكون النتيجة اضطرارية
غير مستحيلة ولا متغيرة فواجب ان يكون البرهان الذي من قبله حصل لنا العلم بهذه
الصفة ايضا بل هو احرى بذلك واذا كان واجبا في البرهان ان يكون بهذه الصفة اعني

في بيان مقدمات البرهان يجب ان يكون ضرورية

ضروريا فالمقدمات واجب فيها ايضا ان يكون ضرورية الا انه ليس واجبا في كل قياس ان
يكون من مقدمات ضرورية وذلك انه قد يمكننا ان ننتج نتيجة ما صادقة عن مقدمات
صادقة غير ضرورية فاما البرهان فمن شرطه ان يكون مع انها صادقة ضرورية وقد يدل
على ذلك انا انما نعاند من ظن انه قد اتى ببرهان على مطلوب ما من المطالب من غير
ان يكون اتى به بان نعرفه ان البرهان الذي اتى به ليس من مقدمات ضرورية
او بان ذلك القياس الذي ظن انه ليس بمنتج او بان تلك المقدمات ماخوذة
من الشهرة والشهادة لا تقينه قال ومن هاهنا تبين ان من جعل سائر المقدمات
البرهانية ان تكون مشهورة فهو في غاية البله والجهل مثل ما يظن افرطاغورس بهذه
المقدمات انها برهان وذلك انه قال ان الذي يعلم عنده علم ومن عنده علم فهو يعلم
ما هو العلم وذلك كاذب وان كان مشهورا او ذلك انه اذ كنا نقول انه لا يكتفي
في مقدمات البرهان ان تكون صادقة فقط بل وان تكون ضرورية ومناسبة واولية
للجنس الذي يوجد فيه فكم بالحري ان لا يكتفي بكونها مشهورة وانه ليس كل مشهور
صادقا فضلا عن ان توجد فيه سائر الشرائط الاخر وقد يظهر ان البرهان يجب ان
يكون من مقدمات ضرورية من قبل ان الذي ليس يعلم الشيء انه ضروري بامر ضروري
فليس يعلم انه امر ضروري بعلته لان علة الامر الضروري ضرورية ومن ليس يعلم الشيء
بعلته فليس عنده علم به الا بطريق العرض مثال ذلك ان من ظن انه قد علم ان ا موجودة
لج بالضرورة بواسطة غير ضرورية وهو ب فبين ان هذا لم يعلم وجود ا لج بالضرورة من
قبل الحد الاوسط وذلك ان الحد الاوسط الذي هو ب قد يمكن ان يرتفع ويكون
عنده ان ا موجودة لج بالضرورة واذا كان ذلك كذلك فبين اذن ان الذي هو الحد
الاوسط لم يكن سبب علمنا ان ا موجودة لج بالضرورة الا ان كان كذلك بالعرض وايضا
فان كان الانسان قد يعلم بوسط غير ضروري علما ضروريا فيلزم على هذا ان يكون في وقت
ما القياس موجود والقايس موجود والنتيجة موجودة والعلم بها غير موجود وذلك انه قد
يمكن ان يرتفع الحد الاوسط فيكون المطلوب غير معلوم والقياس موجودا فيكون حالنا في

الجهل

الجهل بذلك المطلوب ومع قياسه مثل حالنا معه قبل ان يكون عندنا قياسه وذلك اذا
ارتفع الحد الاوسط وان كان الحد الاوسط غير مرتفع فيجب ان يكون حالنا في العلم بالنتيجة حال
من يرى ان العلم بها امر ممكن ان يتغير الا امر ضروري وذلك ان الحد الاوسط هو ممكن وليس
يمتنع ان يقع العلم بان النتيجة ضرورية من قبل حد اوسط ليس بضروري لكن بالعرض
لا بالذات مثل من يقيس فيقول الانسان ماش والماشي حيوان فالانسان حيوان
بالضرورة كما انه ليس يمتنع ان يقع نتيجة صادقة عن مقدمات كاذبة وذلك ان الحال
في استتباع ضرورة النتيجة لضرورة المقدمات كالحال في استتباع صدقها لصدق
المقدمات على ما تبين في كتاب القياس اعني انه متى كانت المقدمات ضرورية كانت النتيجة
ضرورية لانه ان لم يكن ضرورية وكانت ممكنة كانت المقدمات ممكنة وقد فرضت ضرورية
هذا خلف لا يمكن كما ان المقدمات ايضا اذا كانت صادقة كانت النتيجة صادقة ضرورة
وليس ينعكس هذا اعني انه متى كانت النتيجة ضرورية كانت المقدمات ضرورية وكذلك
الحال في صدق النتيجة مع صدق المقدمات لانه ليس يلزم عن وجود التالي وجود المقدم
على ما تبين في كتاب القياس والذي يعلم الشيء بوسط غير ضروري فهو لم يعلم ان الشيء المنتج
عنه ضروري وان كان ضروريا لكن الذي يعلم الشيء بوسط بهذه الصفة اعني بوسط
غير ضروري هو بين احد امرين اما يظن انه يعلم وهو لا يعلم وذلك اذا ظن في الوسط الذي
ليس بضروري انه ضروري واما ان يحقق انه ليس يعلم وذلك اذا علم ان ذلك
الوسط غير ضروري فانه ليس يكون عنده من علم ذلك الشيء الا ان ذلك موجود في
ذلك الوقت الذي علمه وانه قد يمكن ان يتغير هو في نفسه او يتغير الحد الاوسط في
نفسه فيعلم بوسط اخر وقد يشك هاهنا فيقول ان كانت النتيجة انما يكون ضرورية
من مقدمات ضرورية فقد يجب الا يكون منها قياس الا من مقدمات ضرورية فكيف يتأتى
للجدلي ان ينتج عن المقدمات التي يتسلمها عن المجيب بالسؤال نتيجة ضرورية وحل هذا
قريب مما تقدم وذلك انه انما قيل في حد القياس انه قول يلزم عنه شيء اخر باضطرار
ولم يقل شيء اخر اضطراري فان الاضطرار في القياس هو في نفس لزوم النتيجة عن المقدمات

فان البرهان لا يقوم على الاشياء الفاسدة

لا في كون النتيجة اضطرارية واذ قد تبين ان مقدمات البراهين يجب ان يكون
ضرورية وان الضرورية يجب ان يكون ذاتية وعلى الحال فبين ان المطالب البرهانية
يجب ان يكون ذاتية فان المطالب العرضية ليس يقع العلم بها من الاضطرار اذ كانت
توجد ولا توجد ولذلك لم يكن المقدمات من الامور العرضية ومن البين ان نتيجة البرهان
هي كلية والسبب في ذلك ان مقدمات البرهان هي كلية واذا كانت نتيجة البرهان كلية
وذاتية فبين انه لا يقوم على الاشياء الفاسدة برهان الا على نحو من طريق العرض اي
في وقت ما ولو كان البرهان يمكن على الاشياء الفاسدة اي الجزئية للزم ان يكون المقدمات
الصغر اسم الجزئية فاسدة لان الموضوع فيها هو الموضوع في النتيجة ويكون ايضا غير كلية
والذي يجب من ذلك في البرهان يجب في الحد بعينه اعني ان الحدود غير كاينة ولا فاسدة
اذ كانت الحدود انما هي اما مبادي برهان او نتيجة برهان او برهان متغير في وضعه على
ما سنبين بعد فالاشياء الجزئية التي تحدث مرة بعد اخرى بمنزلة الكسوفات فان
البرهان ليس يقوم عليها من حيث هو جزئية وانما يقوم على الطبيعة المشتركة
الكلية لجميع الكسوفات لا لهذا الكسوف الجزئي كما ليس يقوم البرهان على الشي
الجزئي الذي يفسد ولا يعود وسنبين هذا بعد بيانا كافيا وينبغي ان نعلم انه ليس
يكتفي في مقدمات البراهين التي هي براهين مطلقة لا بالاضافة الينا ان يكون المتوسطة
ضرورية فقط ان لم يسلم ان كل ضروري ذاتي بل لا بد ان يكون مع هذا ذاتية فانه قد يظن
ان هذه مقاييس يكون الحدود الوسط فيها ضرورية لكنها ليست بذاتية مثل وقد ظن
قوم فيما وضعه ارسطو منها من ان كل ضرورية فهي ذاتية وقالوا ان هنا مقاييس يكون
الحدود الوسط فيها ضرورية لكنها ليست بذاتية وذلك اذا اتفق ان كان شيئان كل
واحد منهما موجود لشيء ما بالذات فاتفق ان اخذ احدهما في بيان صاحبه مثل ان يبين
مبين ان هذا العليل به حرارة غريبة من قبل ان نبضه يختلف فان هذين يتبعان بالذات
للعفونة ويوخذ احدهما للاخر ضرورة لكن ان قيل في امثال هذه ضرورية فهو من الضرورة
بجوهرها مع الاشتراك الاسم وهذه الضرورية بجوهرها هي التي يصح فيها ان يقال ان كل

ضرورية

في ان مقدمات البراهين يجب ان يكون متناسبة

ضرورية ذاتية على ما ذهب اليه ارسطو قال ولا يكتفى في الحدود الوسط في مقدمات البراهين
المطلقة ان تكون ذاتية فقط بل لا بد ان يكون مع هذا علة للنتيجة فان ههنا مقاييس ايضا
تنتج والحدود الوسط فيها ذاتية ولكنها متاخرة عن النتيجة وهي التي تسمى براهين لا
مطلقة بمنزلة من يقيس على ان هذه المراة حامل لانها ذات لبن وذلك ان الحمل هو سبب
اللبن واللبن امر متاخر عنه فاما ان مقدمات البراهين يجب ان يكون متناسبة فذلك
بين من انه يجب ان يكون الحد الاوسط موجودا بالذات للاصغر والاكبر موجودا للاوسط
بالذات واذا كان الامر كذلك فبين ان مقدمات البراهين هي من جنس واحد وانه
لذلك ليس يمكن ان ينقل البرهان من جنس من اجناس العلوم الى جنس اخر فان المقدمات الخاصة
المتناسبة هي محصورة في الجنس ضرورة غير مشتركة لجنسين متباينين ولذلك ليس يمكن
المهندس ان يستعمل في بيان امر هندسي المقدمات التي يستعمل العددي وانما كان ذلك
كذلك لان الاشياء التي منها يبين طبيعة البرهان ويتقوم في صناعة صناعة هي ثلثة
اشياء احدها المحمولات المطلوبة في تلك الصناعة وهي التي يبين انها موجودة للموضوع
بالذات والثاني الامور المعلومة بالطبع في ذلك الجزء وهذه هي المقدمات التي بها
يتبين وجود المحمول للموضوع اما بايجاب واما بسلب والثالث الطبيعة الموضوعة التي
تكون البراهين على الاعراض والتاثيرات الموجودة لها بذاتها منسوبة اليها وهي التي
تسمى موضوع الصناعة فاما المقدمات التي منها يكون البرهان في جنس جنس وطبيعة
طبيعة من طبايع الصنايع البرهانية فلما كانت من الامور الذاتية للجنس فقد يجب ان
يكون خاصة وان كانت ههنا مقدمات عامة لا كثر من جنس واحد فستبين كيف استعمالها
الصنايع الخاصة لها وكذلك الامر في المطلوبات ايضا انه يجب ان يكون فيها
خاصة بالطبيعة الموضوعة اذ كانت ذاتية لها واذا كانت المقدمات يجب ان يكون
خاصة بجنس جنس وكذلك المطلوبات فبين انه ليس يمكن ان ينقل البرهان من جنس
الى جنس والسبب في ذلك ان الطبايع الموضوعة للصنايع مختلفة مثل مخالفة طبيعة

العدد التي هي موضوعة لصناعة الارثماطيقي لطبيعة المقدار التي هي موضوعة لصناعة
الهندسة ولذلك كان البرهان على مطلوب عددي ليس يمكن ان ينقل الى
غير العدد والبرهان القايم على امر هندسي ليس يمكن ان ينقل الى امر غير هندسي
وانما يمكن ان ينقل البرهان من صناعة الى صناعة متى كان المطلوب في الصناعتين
واحدا بعينه اما على الاطلاق ان امكن ذلك واما ان يكون واحدا بجهة ما و
ذلك بان يكون احدى الصناعتين تحت الصناعة الاخرى بمنزلة علم المناظر الذي
هو تحت علم الهندسة وبمنزلة علم الموسيقى الذي هو تحت علم العدد فان علم
المناظر يستعمل امورا هندسية وعلم الموسيقى امورا عددية واما اذا كان
المطلوبان اثنين فليس يمكن ان يبرهن واحد منهما في غير الصناعة التي تخصه
مثال ذلك انه ليس يمكن ان يبرهن صاحب علم الهندسة ان الضد انما له ضد
واحد وان الضدين علمهما واحد وانما ذلك للعلم الالهي كما انه ليس للعلم الالهي
ان يبين ان المكعبين اذا ضوعف احدهما بالاخر كان منهما عدد مكعب وانما ذلك
للعددي وكيس انما يمتنع ان يبين صاحب صناعة الامر الغير الموجود لموضوع صناعته
بل والامر الذي هو موجود لموضوع صناعته الا انه ليس من الامور الذاتية له و
لذلك ليس للمهندس ان يبين ان الخط المستدير او المستقيم هو افضل الخطوط
وان كان الافضل والاحسن بهما امورا موجودة للعظم لكن ليست له موجودة
بالذات وهذا مما يدل غاية الدلالة على انه ليس يمكن ان ينقل البرهان من صناعة
الى صناعة لان الامور المشتركة لاكثر من موضوع صناعة واحدة هي من الامور
العرضية لا من الامور الذاتية فقد تبين من هذا انه لا سبيل الى ان يقام
البرهان على امر من الامور الا من مبادئه المناسبة التي تخصه وانه ليس يكتفى
في البراهين ان تكون مقدماتها صادقة وغير ذوات اوساط اي معلومة بنفسها
فقط بل وان يكون مع ذلك خاصة بالموضوع الذي ينظر فيه ولذلك [كان] برهان
بروسن الذي استعمله في استخراج المربع المساوي للدائرة ليس برهانيا وان كان استعمل
فيه مقدمات صادقة لانها عامة مشتركة وذلك انه لما عمل بها اعظم من كل شكل يقع
في الدائرة واصغر من كل شكل يقع خارج الدائرة قال ان المربع الذي هذه صفته يجب
ان يكون مساويا للدائرة لان الدائرة هي اعظم من كل شكل يقع فيها واصغر من كل شكل يقع
خارجا عنها والاشياء التي هي اصغر واعظم معا من اشياء واحدة باعيانها هي متساوية
وهذه القضية العامة الكلية وان كانت صادقة فليست خاصة بل مشتركة قلت
ولذلك صرح ارسطو في كتاب السفسطة ان بيان بروسن هذا هو بيان سوفسطائي
وان لم يكن كاذبا لكن سماه سوفسطائيا اي قياسا مرائيا اذ كان يظن به انه برهان
وليس برهان ولذلك يمكن ان ينقل هذا النحو من البيان من صناعة الى صناعة
ويستعمل في بيان اشياء كثيرة ولما كان البرهان كما تبين انما يكون من الاشياء الذاتية
الخاصة فيجب ضرورة ان يكون الحد الاوسط في البراهين اما من طبيعة الجنس الموضوع
لتلك الصناعة واما من طبيعة الجنس الاعلى المحيط بذلك الجنس بمنزلة ما يكون
البرهان كثيرا على الامور الموسيقية من المبادي العددية وذلك ان النغم داخلة
تحت العدد بمنزلة ما يبرهن على كثير من الامور التي في علم المناظر من المبادي الهندسية
واذا عرض لصناعتين مثل هذا من جهة ما ان احداهما تحت الاخرى فان الصناعة
التي تنظر في الجنس العالي يبين من ذلك الشي سببه والصناعة التي هي دونها تبين
من ذلك الشي وجوده مثال ذلك ان صناعة الموسيقى تضع ان البعد الذي بالاربعة
متفق ويوقف على سبب هذا الاتفاق من صناعة العدد وهو ان هذه النغم هي
على نسبة الزايد جزءا والنغم التي على نسبة الضعف مثلا او الزايد جزءا متفقة و
مثال ذلك ايضا ان صاحب علم المناظر ان الاشياء اذا نظر اليها على بعد ظهرت اصغر ويعطي
سبب ذلك من صناعة الهندسة وهو ان الزاوية الصغرى يوترها خط اصغر وانما
كان ذلك لان الوسط الذي من العلم الاعلى في امثال هذه الاشيا يكون للمحمول المطلوب
سببه في الصناعة السفلى علة قريبة واذ قد تبين ان البراهين الحقيقة انما يكون من

المبادي المتقدمة بالطبع التي هي اعرف عندنا وعند الطبيعة فمن البين انه ليس يمكن ان يبرهن
صاحب صناعة مبادي صناعة الخاصة بالجنس الموضوع لها من قبل انه يحتاج في بيان
تلك المبادي الى ان يكون مبادي اخر خاصة بذلك الجنس متقدمة عليها والمبادي
الخاصة ليس لها مبادي خاصة بل ان كانت فعامة ولذلك ما وجب ان يكون برهان
جميع المبادي لصناعة الحكمة العامة اعني الفلسفة الاولى التي موضوعها الموجود بما هو
موجود فقد تبين من هذا القول ان البرهان يكون من المبادي المناسبة الخاصة
وهي الاسباب القريبة للشي وتبين مع هذا متى يمكن ان ننقل امثال هذه البراهين
من صناعة الى صناعة ومتى لا يمكن ولكون البرهان المطلق الذي يعطي سبب الشي
القريب هو البرهان الذي مقدماته موجودة بهذه الشروط التي تقدمت كلها عسر علينا
ان نعرف طبيعة البرهان الذي هو برهان بالحقيقة لعسر معرفة هذه الشروط علينا
ونظن كثيرا انا قد علمنا الشي علما محققا متى علمناه بمقدمات صادقة غير ذوات اوساط وليس
الامر كذلك دون ان تكون فيها ساير الشروط التي ذكرنا من المناسبة والتقدم بالطبع
ولما كان كل برهان القياسة وقوامه من ثلثة اشياء احدها الامور الموضوعة
في تلك الصناعة والثاني المقدمات الواجب قبولها والثالث المحمولات المطلوب
في تلك الصناعة وجودها لتلك الموضوعات عرض ان الناظر في الصناعة يجب ان
يتقدم عنده في هذه الثلثة الاجناس معارف اول اذ كان قد وضع ان كل علم
وتعلم فيجب ان يكون عن معرفة متقدمة اما الموضوع فيجب عليه ان يتقدم فيتسلم
امر انه موجود ولا يبحث عن وجوده اصلا لانه ليس عنده مقدمات بها يبحث عنه
واما المقدمات فيجب ان يتقدم فيعلم من امرها ايضا على ماذا يدل اسمها وانها موجودة
واما المحمولات المطلوب وجودها للموضوعات فانما يحتاج ان يعلم من امرها على ماذا
يدل اسمها فقط ثم تطلب وجودها للموضوعات بالبراهين مثل ما يحتاج المهندس
ان يعرف على ماذا يدل اسم المثلث والدايرة والمنطق والاصم والعددي على ماذا
يدل اسم الفرد والزوج والاول وغير الاول وربما لم يحتج في هذه الثلثة الى التقدم

اجزاء البرهان ثلثة

في

في التعريف بهذه الاشياء لظهور الامر فيها وذلك ان كثيرا من الموضوعات ليسنا
نحتاج ان نتقدم فنخبر بانه يجب على صاحب هذه الصناعة ان يتسلم وجودها اذ كان
وجودها في الغاية من الظهور عند الحس مثل وجود الحار والبارد الذي هو موضوع
العلم الطبيعي وكثير منها نحتاج فيها الى ذلك كالحال في العدد فان الناظر فيه يجب
ان يعرف اولا انه انما يتسلم وجوده تسلما فان وجوده خفي عند الحس وكذلك الحال
في المقدار والعظم وكذلك كثير من المقدمات ومن المحمولات المطلوبة ما ليس يحتاج
فيها الى ان يتقدم فيعرف على ماذا يدل الاسم منها مثل المقدمة التي تقال فيها انه
اذا انتقص من المتساوي متساوية بقيت الباقية متساوية والمقدمات التي تستعمل
في الصنايع منها خاصة وهي المناسبة الذاتية التي ليس يمكن ان تستعمل في اكثر من
جنس واحد مثل ان الخط المستقيم هو الموضوع على سمت النقط المتقابلة ومنها عامة
لاكثر من جنس واحد الا ان عمومها ليس كعموم طبيعة واحدة بل كعموم نسبة مثل قول
القايل اذا انتقص من الاشياء المتساوية متساوية بقيت الباقية متساوية فان
هذه القضية تصدق على الاعظام والاعداد والزمان لكن ليس التساوي فيها
معنى واحدا بتواطؤ مثل عموم الحيوان للانسان والفرس لا بتناسب بل باشتراك
وهذه المقدمات اذا استعملها صاحب صناعة فقربها وادناها من موضوعها الخاص
بها كانت قوتها قوة المقدمات الخاصة المناسبة مثل ان يقول المهندس بدل قولنا
الاشياء المتساوية الاعظام المتساوية وان يقول العددي بدل ذلك الاعداد المتساوية
ولذلك ليس يوقع امثال هذه المقدمات الشك فيما قيل من ان مقدمات البراهين
ينبغي ان يكون خاصة ومناسبة وانه يجب لذلك الا ينتقل البرهان من صناعة
الى صناعة فان هذه المقدمات العامة هي مقدمات كثيرة والمستعملة من ذلك
في الهندسة غير المستعملة في العدد والمقدمات التي تنسب الى الصناعة انواع منها
مقدمات معروفة بالطبع عندنا واجب قبولها ومنها مصادرات ومنها اصول موضوعة
ومنها حدود والمقدمات المعروفة بالطبع تخالف المصادرة والاصل الموضوع من قبل

تقسيم المقدمة الى المعروفة بالطبع
والمصادرة والاصل الموضوع

ان المقدمات المعروفة بالطبع تصدق بعا بذاتها وليس يمكن احدا ان يتصور فيها
انها على غير ما هو عليه ولا يمكن ان يعاندها بنطقه الداخل بل ان كان فبنطقه الخارج
وهو اللفظ فقط والبرهان هو بحسب النطق الداخل لا بحسب النطق الخارج واما الاصل
الموضوع فهو المقدمة التي يتسلمها المتعلم من المعلم على انها من قبل المعلم الاعلى انها مرضي
عند المتعلم ولا عنده ايضا علم بخلافها واما المصادرة فهي التي يتسلمها المتعلم من المعلم
لكن عنده علم بخلافها وتخالف الحدود الاصول الموضوعة والمصادرات من قبل
ان الحدود ليس فيها حكم بان شيئا موجودا وغير موجود واما الحد فمقدمة والحدود
تفهم ذات الشيء ومعناه فاما الاصول الموضوعة فليست هي جزء مقدمة بل كالاصول
الموضوعة هي التي اذا تسلمت تبعها وجود النتيجة وليس يستعمل المهندس في الهندسة
مقدمات كاذبة كما ظن من ذلك قوم حيث قالوا انه يضع ان هذا الخط هو مقدار كذا
وليس هو عند الحس ذلك المقدار وان هذا الخط مستقيم وليس الخط الذي يمثل
مستقيما فان المهندس ليس يبرهن على الخط الذي يمثل وانما يبرهن على الخط المعقول
الذي في ذهنه الذي اخذ ذلك الخط المحسوس مثالا له وبدلا منه وفرق اخر بين
الحدود والمصادرات والاصول الموضوعة وهو ان الحد لا يكون الا كليا وتلك
قد تكون كلية وجزئية والبرهان فليس يقوم على الاشياء الكثيرة بل انما يقوم على
الطبيعة الكلية السارية في تلك الاشياء الكثيرة المحكوم عليها بالحكم البرهاني
فانه اذا لم تكن في الاشياء الكثيرة طبيعة بهذه الصفة لم يكن هنالك معنى كلي
موجود واذا لم يكن هنالك معنى كلي موجود لم يكن هنالك حد اوسط يحمل عليه
طريق ما هو واذا لم يكن هنالك حد اوسط لم يكن هنالك برهان اصلا ولهذا لك
ما يجب ان يكون في الاشياء التي يقوم عليها البراهين طبيعة بهذه الصفة يحمل
على الاشياء الكثيرة بتواطؤ لا باشتراك الاسم قال والقضية العامة المشتركة
التي يقال فيها ان جزئي النقيض لا يمكن ان يصدقا معا لظهورها قد تاتي كثيرا ان لا يصرح
بها في البراهين وان يجعلها جزء قضية من البرهان الا حيث يضطر اليها وذلك في

موضعين

موضعين احدهما ان يبرهن ان المحمول موجود للموضوع وان نقيضه غير موجود له مثل ان نريد
ان نبين ان العالم متناه وانه ليس غير متناه واذا اردنا ذلك فينبغي ان يشترط هذا
الشرط في الحد الاكبر مثال ذلك اذا اردنا ان نبين هذا المعنى للعالم من سياط آخر
جسم واما قولنا العالم جسم والجسم متناه وليس غير متناه فيصح لنا ان العالم متناه
وليس غير متناه وليس هذا الاشتراط ينتفع به في هذا المعنى في الحد الاوسط اعني
في حمل الحد الاوسط على الاكبر وسلب نقيضه عنه وكذلك في حمل الحد الاصغر على
الحد الاوسط وسلب نقيضه عنه وذلك ان حمل الاوسط على الاكبر وسلب نقيضه عنه
انما يصدق اذا كان الحد الاكبر مساويا للاوسط وكذلك الحال في الاوسط مع الاصغر
واما اذا كان اعم منه فليس يصدق ذلك مثل انا ان اخذنا ان الانسان جسم بوساطة
انه حيوان فانه لا يصح لنا عكس المقدمة الكبرى من هذا الشكل وهو ان كل جسم حيوان
وانه ليس بعض حيوان كما صح لنا ان كل حيوان جسم وانه ليس بعض جسم وايضا في الكم
التي يصح لنا فيها هذا الاشتراط هو اشتراط غير منتفع به في انتاج ما قصد له من ان
الحد الاكبر موجود للاصغر ونقيضه غير موجود له واما الموضع الثاني اعني الذي يستعمل
فيه هذه القضية العامة مصرحا بها فهو اذا برهنا على شيء ببرهان الخلف حين نقول
وان كان هذا كاذبا فنقيضه صادق لان النقيضين لا يجتمعان معا على الكذب لكن
ليس استعمالنا له في العلوم الجزئية اعني يختص بجنس جنس من الموجودات من جهة
هي عامة لها لكن بان نربطها الى الموضوع فقدر ما يمكننا ان يكون مناسبة كما سلك في ذلك
من قولنا وهذا الجنس من القضايا اعني العامة يشترك في استعمالها جميع العلوم
وصناعة الجدل لقد تتكلف نصرة هذه المقدمات وتثبيتها وكذلك العلم المدعو بالحكمة
الا ان الفرق بين العلمين ان صناعة الجدل ليس تقصد تبيين شيء مخصوص بعينه ولا
لها موضوع مخصوص ولذلك كانت المقدمات التي يستعملها صناعة الجدل ماخوذة من السائل
والمبرهن فليس ياخذ مقدماته من السؤال اذ كان ليس قصده اثبات احد النقيضين اتفق
او ابطاله بل انما قصده اثبات شيء واحد بعينه وابطال نقيضه والمطلوب والمقدمة

والنتيجة هي اشياء واحدة بالموضوع وانما تختلف بالجهة ولذلك كان الشرط في المطالب
البرهانية هو الشرط بعينه في المقدمات البرهانية ولذلك امكن ان تعلم المقدمات
الخاصة بعلم علم فتجعل السؤالات ذلك العلم واذا كانت شروطه الاسولة في علم علم هي
بعينها شروط المقدمات فظاهر انه ليس على المهندس ان يجيب عن اي مسالة اتفق
ولا على الطبيب ان يجيب عن اي مسالة اتفق وبالجملة فليس على صاحب صناعة ان يجيب
الا عن المسايل التي تخص صناعته او المسايل التي هي من الجنس الاعلى من صناعته مثال
ذلك انه ليس يجب على صاحب علم المناظر ان يجيب الا عن المسايل التي تخص علمه او
عن المسايل الهندسية التي يستعملها مبادي في صناعته لكنه ليس يجيب عن مبادي تلك
المسايل بما هو صاحب علم المناظر وانما يجيب عنها المهندس بما هو مهندس والمهندس ايضا
ان اجاب عن مسايل من علم المناظر فذلك عارض له من جهة انها امور لاحقة لموضوعه وداخلة
تحته واذا كان ذلك كذلك فظاهر انه ليس يمكن ان يتكلم صاحب صناعة مع من ليس
من اهل تلك الصناعة فانه لو فعل الانسان ذلك لوقع له حيرة في الصناعة وقد يسال
سايل فيقول هل يمكن ان يطرا في علم علم من العلوم مسايل غير منسوبة الى ذلك العلم
مثل ان يطرا في علم الهندسة مسايل غير هندسية فان طرات فهل هي منسوبة
الى ذلك العلم ام الى علم اخر وهل في كل صناعة تعرض مسايل هي خطا وان عرضت
فهل الخطا في ذلك عارض من قبل صورة القياس او من قبل مادته فنقول ان قولنا
مسئلة غير هندسية مثلا او غير طبيعية تنقسم على ضربين احدهما ما ليس له تعلق
بالصناعة بوجه من الوجوه بمنزلة ما يقول في العادم الصوت انه لا صوت له والثاني
على ما له تعلق بالصناعة لكن تعلق خطا وردي بمنزلة ما نقول فيمن له صوت قبيح انه
لا صوت له وهذا العلم هو احد قسمي الجهل اعني الجهل المضاد للحق وهو الاعتقاد الكاذب
لا الجهل الذي هو عدم الحق وذلك الا يكون عنده اعتقاد في الشي اصلا لا كاذب
ولا صادق فاما ما قيل فيه انه غير هندسي من قبل انه هندسية خطا فتعلقه يكون
بصناعة الهندسة بمنزلة ما يسال المهندس اليس الخطوط المتوازية اذا اخرجت تلتقي

فان

فان هذه المسالة هي من جهة انها خطا غير هندسية ومن جهة انها من امور ذاتية
هندسية وذلك ان التوازي من الامور الذاتية للخطوط واما ما قيل فيه انه غير هندسي
بمعنى انه قد عدم الامور المنسوبة للهندسة فهو من صناعة اخرى بمنزلة ما يسال
المهندس عن مسالة موسيقية واما الصنايع فقد يعرض فيها الغلط من قبل صورة
القياس ومن قبل مادته وخاصته من قبل اشتراك الاسم الواقع في الحد الاوسط
لكن التعاليم فلا يعرض فيها الغلط الذي يكون من قبل اشتراك الاسم من قبل ان
الحد الاوسط فيها ليس يظن فيه انه واحد وهو كثير كما يعرض ذلك من قبل اشتراك
الاسم في غيرها من الصنايع والسبب في ذلك ان الامور التي ينظر فيها التعاليم هي
عند الذهن كحال الاشيا المشار اليها عند الحس وذلك ان المهندس اذا بين
مثلا ان كل دايرة شكل وقد كان يقدم فرسم الدايرة ما هي فانه ليس يمكن ان يغلط
ولا ان يغالط بان يعانده معاند بان يقول له ليس كل دايرة شكلا اذ كان القول الموزون
دايرة وليس بشكل فان الدايرة الهندسية التي فهمنا عند رسم الدايرة هي من
الموضوع في الذهن بحيث لا يلتبس عليه الدايرة الهندسية مع الدايرة التي هي القول
الموزون وليس ينبغي ان يكون العناد البرهاني جزئيا وماخوذا من الاستقراء بل كليا لان
الشروط بعينها التي يشترط في المقدمات البرهانية على الاطلاق هي التي يشترط في
المقدمات العنادية البرهانية اذ كانت المعاندة البرهانية برهانا متوجها نحو الابطال
والغلط الذي يعرض من قبل صورة القياس هو مثل ان يبين مبين نتيجة موجبة في
الشكل الثاني بمقدمتين موجبتين وذلك ان الموجبة ليس تنعكس كلية في كل مادة
مثل ان نبين ان الكواكب نارية من قبل انها تضي والنار تضي وانما يمكن ان ينتج من موجبتين
في الشكل الثاني في الامور المنعكسة وهي الحدود والخواص والرسوم ولو كانت النتيجة
انما ينتج ابدا عن مقدمات صادقة لقد كان التحليل بالعكس عند استنباط الشي المجهول
من المعلوم سهلا ابدا ولم يعرض فيه غلط لانه كان يكون الامران متلازمين اعني انه لو كان
انه اذا كانت المقدمات صادقة يلزم ضرورة ان تكون النتيجة صادقة كذلك اذا كانت

النتيجة صادقة يكون المقدمات صادقة لكن متى فرضنا النتيجة موجودة وجدنا اللازم
عنها الذي نتيجتها فكان يقل الغلط لذلك والتحليل بالعكس في التعاليم اسهل منه في
الجدل من قبل ان النتيجة في التعاليم انما تبين من امور محدودة محصورة وهي المقدمات
الذاتية المناسبة والنتيجة في الجدل يكون من امور كثيرة مختلفة اذ كانت يكون من
الامور الوضعية وغير الوضعية والامور التعاليمية عالف الجدلية من قبل ان المقدمات
التعاليمية ليست تبين من مقدمات تبيين بتوسط بل المقدمات التي في التعاليم اما مقدمات
بينة بغير توسط واما مقدمات هي نتيجة عن مقدمات بينة بغير توسط واما مقدمات
هي نتيجة عن مقدمات بينة بغير توسط واما المقدمات الجدلية فقد يكون مقومات
ليست بينة الا بتوسط واتفق لها ان اخذت بالسوال على انها موفقة بغير توسط
فيعرض الغلط لاجل ذلك في الجدل كثيرا **فصل** ولما كان البرهان الذي يفيد وجود الشي
قد يكون غير الذي يفيد سبب وجوده وكان قد يوجد هذان الصنفان اما في صناعة واحدة
واما في صناعتين فقد ينبغي ان ينظر بماذا يخالف كل واحد منهما صاحبه اذا كانا في علم واحد
واذا كانا في علمين فنقول اما مخالفة احدهما الاخر اذا كانا في علم واحد فمن وجهين احدهما
ان البرهان الذي يفيد وجود الشي فقط يكون من مقدمات ذوات اوساط وهي المقدمات التي
هي اسباب بعيدة والبرهان الذي يفيد لم ذلك الشي يكون بالعلة القريبة له والوجه
الثاني هو ان البرهان الذي يفيد وجود الشي فقط قد يكون من مقدمات غير ذوات
اوساط لكن الحدود الوسطى فيه امور معلولة ومسببة عن الطرف الاكبر وانما يكون امثال
هذه البراهين اذا كانت الامور المتاخرة في الوجود وهي المعلولات التي اعرف عندنا
من الامور المتقدمة والامور المتاخرة التي توضع حدودا وسطى في امثال هذه البراهين
صنفان اما امور مساوية للطرف الاكبر الذي هو العلة ومنعكسة عليه واما اعم من
الطرف الاكبر اعم منها فمثال التي هي معلولة ومنعكسة قول من بين ان الكواكب
المتحيرة لا تضطرب وما لا تضطرب من الكواكب فهو قريب منا فاذا الكواكب المتحيرة قريبة
منا وذلك ان القرب الذي هو محمول المطلوب هو سبب روية الكواكب لا تضطرب

معلولة

معلولة

والاضطراب

والاضطراب الذي هو الحد الاوسط امر معلول عن القرب الا ان القرب عندنا مجهول
والمقدمة القائلة ان ما لا يضطرب فهو قريب منا ظاهرة بالحس والاستقراء وهي عندنا
اعرف من ان الكواكب المتحيرة قريبة منا ومثال ذلك من بين ان القمر كري بان
ضوءه ينمو قليلا قليلا بشكل هلالي بان قال القمر ينمو ضوءه بشكل هلالي وما ينمو
بهذه الصفة فهو كري الشكل فالقمر كري الشكل وذلك ان الكرية التي في القمر
هي السبب لنمو ضوءه قليلا قليلا على ذلك الشكل لكن النمو الذي بهذه الصفة
اعرف عندنا من الكرية وقد يمكن في مثل هذا الصنف من براهين الوجود اعني
التي الحدود الوسط فيها معلولة ومنعكسة على الحد الاكبر الذي هو السبب فيه ان
يجعل الحد الاوسط فيها اكبر والاكبر اوسط فيكون عند ذلك برهان على لم كان
ذلك الشي موجودا وذلك بعد ان يعلم وجود المتقدم بالمتاخر ومثال ذلك
انه اذا عرفنا ان القمر كري الشكل لكون ضوءه ينمو بشكل هلالي امكننا ان نعكس
المقدمة الكبرى فيعطي السبب في كون ضوءه بهذه الصفة من قبل انه كري فيكون
البرهان هكذا القمر كري الشكل وما هو كري الشكل فضوءه يجب ان ينمي بهذه الصفة
فالقمر اذن ينمي ضوءه بهذه الصفة لانه بهذه الشكل فيكون قد اتينا في مثل هذا
القول بالسبب الذي من اجله كان القمر يري بهذه الصفة وهذا هو الذي يسمى
برهان لم واما البراهين التي الحد الوسط فيها متاخرة عن الاكبر وليس ينعكس فليس
يتفق فيها الا برهان وجود فقط والبراهين التي تاتلف في الشكل الثاني من الاسباب
البعيدة فان في كليهما لم يوت بالسبب القريب فيها مثال ذلك من سال فقال لم لا
يتنفس الحايط فقيل لانه ليس بحيوان وذلك انه ليس العلة القريبة في انه لا يتنفس
انه ليس بحيوان لانه لو كان الامر كذلك لوجب ان يكون الحيوانية هي العلة القريبة
للتنفس فكان يكون كل حيوان متنفسا وليس الامر كذلك فان كثيرا من الحيوان
لا يتنفس وانما كان ذلك كذلك لانه متى سلب شي عن شي من قبل سلب سبب
ذلك الشي القريب عنه فواجب ان يكون ذلك الشي هو السبب القريب في وجود ذلك

الشيء مثال ذلك من قال ان هذا الحيوان ليس بصحيح من قبل انه غير معتدل الحرارة
فواجب ان يكون اعتدال الحرارة هو سبب صحته القريب وكذلك متى كانت العلة
هو السبب القريب في وجود الشيء فان سلبها هو السبب القريب في ذلك الشيء
ويكون امثال هذه البراهين تأتلف في الشكل الثاني ظاهر فان الحد الاوسط يكون
في امثال هذه الاشياء محمولا على الطرفين فان الحيوانية محمولة على المتنفس بايجاب
وعلى الحائط بسلب وانما يؤتى بامثال هذه الاسباب البعيدة على جهة التعمق والاغراق
في تبيين ذلك الشيء مثل ما قال انوخرسيس ان بلدان الصقالبة ليس فيها موسيقى
السبب في ذلك انه ليس عندهم كروم فان وجود الكرم سبب بعيد للموسيقى وانما
كانت امثال هذه تعطي الاستغراق لانه اذا سلب شيء عن شيء من قبل سلب سببه البعيد
عنه كان ذلك اخلق ان يسلب عنه بسلب سببه القريب عنه فهذا هو قدر ما يخالف
به برهان لم برهان الوجود في الصناعة الواحدة بعينها واما الخلاف الذي بينهما اذا
كان احدهما في علم والاخر في ثان فمخرج هذا الخلاف وهذا الخلاف هي الجهة التي
بها يكون احدهما انما يعطي في ذلك العلم الواحد من الشيء انه موجود فقط وليس يمكن فيه
ان يعطي سببه في ذلك العلم من جهة ما هو ذلك العلم والاخر يعطي في العلم الثاني سبب
وجوده فقط وليس يمكن فيه ان يعطي في هذا العلم وجوده واذا كانا في علم واحد لم
يختلفا بهذه الجهة اذ كانت الجهة التي تعطي السبب منهما احدهما والجهة التي منهما تعطي
الوجود الاخر جهة واحدة كانك قلت انه من حيث كلاهما طبيعي [illegible] فانما يختلفان
بالاشياء التي تقدمت واذا كانا في علمين اختلفا بالجهة التي بها كان احدهما يعطي
السبب والاخر الوجود كانك قلت من جهة ما احدهما برهان هندسي والاخر مناظري
ويعرض هذا لجميع العلوم التي يكون موضوعاتها داخلا بعضها تحت بعض مثل ما هو
موضوع علم المناظر داخل تحت موضوع الهندسة وذلك ان الابعاد الشعاعية داخلة
تحت الابعاد الهندسية وكذلك الحال في علم الحيل مساحة المجسمات وعلم تأليف
اللحون مع علم العدد وعلم احكام النجوم الملاحية اعني التي تظهر وتغرب عند علم احكام

سلبه

النجوم

النجوم التعاليمية وانما عرض هذا لامثال هذه لتقاربها جدا حتى يظن بها ان موضوعاتها متفق
بالاسم والحد بمنزلة علم النجوم التعاليمي مع علم النجوم الملاحي وبمنزلة علم اللحون التعاليمي مع
العملي فالعلوم التي هي امثال هذه العلوم يكون العلم بان الشيء موجود في العلم الذي
هو اقرب الى الامر المحسوس والامر الجزئي والعلم بلم هو موجود في العلم الذي موضوعه مجرد
من الهيولى واقرب الى التجريد وهذا هو العلم التعاليمي فان اصحاب التعاليم عندهم
الاسباب بوجود هذه الاشياء التي تبين وجودها في العلم الذي هو اقرب الى الهيولى
والمادة ولذلك كثيرا ما يعرض لاصحاب التعاليم انهم لا يشعرون ان الشيء موجود و
انما يشعرون بسببه فقط لانهم انما يبحثون عن الاشياء من حيث هي مجردة عن الهيولى
والوجود للشيء انما هو مع الهيولى ولذلك قد يجد كثيرا من اصحاب علم تأليف اللحون
لا يشعرون بكثير من النغم الموجودة في الموسيقى العملية وقد نجد كثيرا مما ينظر فيه صاحب العلم
الطبيعي حاله من علم المناظر حال ما في علم المناظر مع علم الهندسة اعني ان العلم الطبيعي
يعطي فيه وجوده والعلم المناظري سببه مثل الحال في قوس قزح والهالة فان
الطبيعي يعطي فيه وجوده وعلم المناظر سببه وقد يوجد علم ما حاله من علم اخر هذه
الحال وليس هو داخلا تحته بمنزلة علم الطب عند علم الهندسة فان كون الجرح
المستدير عسر البرء الطبيب يعطي وجوده والمهندس يعطي سبب ذلك قال
واولى الاشكال واحقها ان يكون شكل البرهان هو الشكل الاول فان العلوم
التعاليمية انما تستعمل هذا الشكل ويكاد ان يكون جميع العلوم التي تعطي سبب
الشيء كما قلنا انما تأتلف براهينها في هذا الشكل لان العلم بسبب الشيء انما
هو العلم المحقق الذي يكون على طريق الايجاب وهذا انما يأتلف في الشكل الاول
وايضا فان الحدود لا ينتج الا في هذا الشكل من قبل ان الحدود موجبة والحدود
والشكل الثاني ليس ينتج موجبة والشكل الثالث وان كان قد ينتج موجبة
فهو لا ينتج كلية والحدود والنتائج البرهانية بالجملة فهي كلية وايضا فان الشكل
الاول هو غير محتاج الى الشكلين الاخرين في ان تبين مقدماته بمقدمات غير ذوات

اوساط والشكلان الاخران يحتاجان اليه في هذا المعنى وانما كان ذلك
كذلك لان كل شكل فيه مقدمة موجبة ومقدمة كلية فاذا كانت هاتان
المقدمتان في شكل اي شكل كان محتاجة الى الوسط احتيج ان تبين بمقدمات
عن ذوات اوساط في شكل اخر والموجبة ليس يمكن ان ينتج في الشكل الثاني
والكلية ليس يمكن ان ينتج في الثالث فمتى كانت الكلية هي الموجبة وكانت
ذات وسط احتاجت في ان تتبين بوسط الى الشكل الاول ضرورة سواء كانت
جزء قياس في الشكل الثاني او الثالث واذا كان الامر هكذا فبين من جميع هذه
الوجوه ان الشكل الاول احق الاشكال ان يكون شكل البرهان المطلق اعني الذي
يفيد وجود الشيء وسببه معا او السبب اذا كان الوجود معلوما وكما انه قد توجد
مقدمات موجبات اول اعني ان توجد محمولاتها لموضوعاتها بغير وسط مثل حملنا النطق
على الانسان كذلك قد توجد سوالب اول اعني ان تسلب محمولاتها عن موضوعاتها سلبا
اولا بغير وسط ~~مثل حملنا النطق على الانسان كذلك قد توجد سوالب اول اعني~~
سلبنا الانسانية عن الحمار وانما يكون المحمول مسلوبا عن الموضوع سلبا غير اول متى
اتفق ان كان المحمول او الموضوع داخلا تحت طبيعة ما كلية والجزء الاخر مسلوبا عنها
او كانا كلاهما داخلين تحت طبيعتين كليتين الا ان الطبيعتين متباينتان فانه اذا
كان ذلك كذلك عرض ان يكون المحمول مسلوبا عن الموضوع اما من قبل سلب تلك
الطبيعة الكلية عنه ان كان الموضوع هو الداخل تحتها واما من قبل سلب الطبيعة
المحيطة عن الموضوع ان كان هو الداخل تحتها واما من قبل سلب الطبيعتين احديهما
عن الاخرى ان كانا كلاهما داخلين تحت طبيعتين متباينتين اعني مسلوبة بالكلية
احديهما عن الاخرى فاذا كان سلب المحمول عن الموضوع من قبل سلب الطبيعة المحيطة
به عن الموضوع ايتلف ذلك في الشكل الثاني واذا كان من قبل سلب الطبيعة المحيطة
بالموضوع عنه ايتلف ذلك في الشكل الاول والثاني مثال ان نبين ان شجرة التين
ليست حيوانا بتوسط النبات فيأتلف القياس في الثاني شجرة التين نبات والحيوان

ليس

ليس بنبات وفي الاول شجرة التين نبات والنبات ليس بحيوان فينتج من ذلك
ان شجرة التين ليست بحيوان وبين ان هذا السلب ليس هو باول لان سلب الشجرة
عن الحيوان انما هو من قبل سلب جنسها الذي هو النبات عن الحيوان مثال ذلك
ما ليس ينتج في الشكل الاول وينتج في الثاني ان نبين عكس هذا وهو ان الحيوان ليس
بشجرة فيأتلف القياس هكذا الحيوان ليس بنبات والشجرة نبات فينتج عن ذلك
في الضرب الثاني من الشكل الثاني ان الحيوان ليس بشجرة واما مثال سلب المحمول عن الموضوع
من قبل ان الطبيعة المحيطة بكل واحدة منهما مسلوبة عن صاحبها فمثل سلبنا الحمار
من شجرة التين فانه يمكننا ان ننتج سلب احد هذين عن الاخر بتوسط كل واحدة من
الطبيعتين المحيطتين بهما اعني بتوسط الحيوان او بتوسط النبات اما بتوسط النبات
فمثل قولنا شجرة التين نبات والنبات ليس بحمار فشجرة التين ليست بحمار واما
بيان ذلك بتوسط الحيوان فمثل قولنا شجرة التين ليست حيوانا والحمار حيوان
ينتج في الشكل الثاني ان شجرة التين ليست بحمار لكون الصغرى سالبة واذا
كان هذا هكذا فاذن المقدمات التي المحمولات فيها مسلوبة عن الموضوع سلبا اولا
هي المقدمات التي ليس واحد من جزئيها منحصرا تحت طبيعة كلية ولا الكلي الحاوي
بهذه الصفة واما انه يجب اذا كان شيء مسلوبا عن شيء ما ان يسلب كل واحد
منهما عما هو داخل تحت الاخر حتى يكون سلبه عما تحته بواسطة سلبه عنه نفسه مثل
انه اذا كانت ا مسلوبة عن ب فانه يجب ان تكون ا مسلوبة عن كل ما هو داخل تحت
ب وتكون ب مسلوبة عن كل ما هو داخل تحت ا فلذلك يتبين من انه اذا وضعنا صنفا
من الاصناف تحته طبايع متلازمة في الوجود اي يلزم الاعم منها عن الاخص ووضعنا
صنفا ثانيا تحته طبايع متلازمة ايضا في الوجود ووضعنا انه ولا واحد من الصنفين يوجد
لصاحبه فانه من البين ان اي شيء وجد لطبيعة واحدة من الطبايع التي في صنف واحد
منها انه مسلوب عن كل واحد من الطبايع التي في الصنف الثاني والا وجد ذلك
الصنفان المتباينان احدهما للاخر مثال ذلك ان نضع احد الصنفين المتباينين الحيوان

والطبيعتين الثلاثتين البري والسيار والصنف الثاني النبات والطبيعتين الثلاثتين الشجر والنبت فمعلوم ان اي شيء وصف بواحدة من هذه الطبائع التي في صنف واحد من الصنفين المتباينين انه غير موصوف بطبيعة من الطبائع التي في الصنف الثاني مثال ذلك انه اذا وصفنا النحل بانها شجرة فبين انها ليست بحيوان بري ولا سيار ولا كان بعض هذه موصوفا ببعض اعني النبات والحيوان واذ انتقرر هذا فقد توجد اشياء تسلب عن اشياء من قبل سلبها عن الاشياء المحيط بها ولما كان الجهل صنفين جهل على طريق السلب والعدم وهو الجهل الذي ليس معه اعتقاد شيء من الاشياء وجهل على طريق الملكة والحال وهو الاعتقاد الكاذب فان الجهل الذي على طريق الملكة قد يعرض بجهتين احداهما بقياس والجهة الثاني بغير قياس بل بتوهم مجرد فقط اعني ان يعتقد في الشيء الموجود انه غير موجود او في غير الموجود انه موجود وذلك في الاشياء التي وجودها او لا وجودها اما بغير وسط واما بوسط ولما التوهم والغلط الذي يكون بغير قياس فليست يكون له اسباب متعينة وهو بسيط غير مركب كان سببه بسيط واما الغلط الذي يكون بقياس فان له اسبابا كثيرة وذلك ان هذا الغلط يكون فيما ليس له وسط وفيما له وسط وفي كل واحد من هذين في الايجاب والسلب اعني ان يعتقد في السالب انه موجب وفي الموجب انه سالب واما الغلط الموجب الكلي فانه لا يكون الا في الشكل الاول وذلك يعرض في السالب الذي بغير وسط اعني ان يعتقد فيه انه موجب لما من قبل ان مقدمتي القياس يكونان كاذبتين واما من قبل ان الصغرى يكون كاذبة والكبرى صادقة مثال ذلك انه اذا كانت ا مسلوبة عن ب بغير وسط فاعتقد انسان ان ا موجودة لب بطريق القياس اعني بواسطة ج فانه قد يعرض هذا الجهتين احديهما ان تكون المقدمتان كاذبتين وذلك انه قد يمكن ان تكون ا و ب كلاهما مسلوبين عن ج سلبا كليا فيعتقد هو ان ا موجودة لج وان ج موجودة لب وان الكذلك موجودة لب فيكون قد اعتقد ايجابا كليا كاذبا في سلب صادق بغير وسط من قبل مقدمتين كل واحدة منها كاذبة فذلك

يغ

غير ممتنع فانه لما كان ا مسلوبا عن ب بغير وسط لم يمتنع ان يكون كل واحد منهما مسلوبا عن ج والجهة الثانية ان تكون الكبرى صادقة والصغرى كاذبة فانه يمكن ان يكون ا المحيط بج ومسلوبة عن ب سلبا اوليا فان ذلك ليس يمتنع وانما الممتنع ان يكون ج محيطة بب وتكون ا مسلوبة عن ب سلبا اوليا لانه يكون مسلوبة عن ب من قبل سلبها عن ج المحيطة بها وذلك خلاف ما وضع فلذلك اذا كانت ا مسلوبة عن ب سلبا بغير وسط فليس يمكن ان يكون الغلط العارض في ذلك من قبل ان المقدمة الصغرى صادقة والكبرى كاذبة لانه ليس يوجد شيء يحيط بب حتى يكون ب جزءا منه وهو مسلوب عن الف وتكون ب محمولة عليه اوليا فبهذين الوجهين فقط يكون الغلط الموجب الكلي في السالب الذي بغير وسط والغلط الموجب الكلي انما يكون في الشكل الاول كما قلنا واما الغلط الذي هو سالب كلي فيعرض في الشكل الاول والشكل الثاني اذ كان كلاهما ينتج السالب الكلي فلنخبر على كم وجه يعرض الغلط السالب في الموجب الذي بغير وسط في الشكل الاول اعني باي حال يكون المقدمتان فيه من الصدق والكذب فنقول انه يمكن ان يعرض في هذا الشكل قياس يكون مقدماته كاذبتين كلتاهما وقد يمكن ان يكون احديهما صادقة والاخرى كاذبة وتكون الصادقة والكاذبة ايتهما اتفق اما الصغرى واما الكبرى فاما كيف يعرض ان تكونا كاذبتين معا فذلك انه اذا اتفق مثلا ان تكون ا موجودة لج ولب بغير وسط وتكون ج مسلوبة عن ب فاذا جعل جاعل ج وسطا واعتقد ان ا غير موجودة لج وان ج موجودة لب فقد وضع مقدمتين كاذبتين ينتج عنها سالب كاذب وهو ان ا غير موجودة لشيء من ب واما يمكن ان يكون ج على ب بايجاب كاذبا لانه ليس اذا وجد شيء في شيئين لزم ان يوجد احدهما للاخر فان الحيوان موجود للفرس والحمار وليس الحمار بموجود للفرس ومثال هذا من المواد ان يقول كل انسان فرس ولا فرس واحد حيوان فينتج لنا عن ذلك سالب كاذب عن مقدمتين كاذبتين وهو ان كل انسان

فان الكم حينئذ ليست مسلوبة عن ب سلبا اوليا

ليس بحيوان ووجود الحيوان للانسان بغير وسط واما كيف يعرض ان يكون
احدى المقدمتين كاذبة والاخرى صادقة فمثل ان يكون ا مسلوبة عن ج و
يكون ج مسلوبة عن ب و يكون ا موجودة وجودا اوليا لب فان ذلك غير ممتنع
فاذا اخذنا ا مسلوبة عن ج و ج موجودة لب انتج لنا ان ا مسلوبة عن ب
عن مقدمتين كبراهما صادقة وصغراهما كاذبة ومثال ذلك من المواد كل
انسان حجر ولا حجر واحد حيوان فلا انسان واحد حيوان واذا فرضنا المقدمة
الكبرى صادقة يكون كذب الصغرى واجبا ضرورة من قبل انه غير ممكن ان يكون ا
غير موجودة لج وموجودة لب وان يكون ج موجودة لب وايضا فلو كانتا صادقتين
لوجب ان تصدق النتيجة على ما سلف وكذلك يمكن ان يكون الصغرى هي الصادقة
والكبرى هي الكاذبة وذلك مثل ان يكون ا موجودة في كل ب و ج في كل
ب و ب في كل ج اعني ان تكون الصغرى منعكسة فيكون ا ضرورة في ج لا محالة
اذا كانت في كل ب و ب في كل ج فواجب ان يكون ا في كل ج الا ان في
ب بغير وسط وفي ج بوسط فاذا اخذ احد ان ا غير موجود لج وان ج موجودة
لب فانتج من ذلك ان ا غير موجودة لشيء من ب فقد انتج سالب كلي كاذب
عن مقدمتين صغراهما صادقة وكبراهما كاذبة فقد تبين ان في الشكل الاول
يمكن ان ينتج سالب كاذب يكون نقيضه موجب غير ذي وسط وذلك اما
بان يكون المقدمتان كاذبتين معا واما ان يكون احدهما كاذبة ايهما اتفق بخلاف
الامر في الموجب الكاذب فان مثل ذلك ليس يمكن ان يكون الصغرى صادقة واما
في الشكل الثاني فليس يمكن ان ينتج فيه سالب كاذب عن مقدمتين كلتاهما
كاذبة بالكل فانه ان كانت ا مثلا موجودة لكل ب بغير وسط فانه ليس يوجد
شيء يكون محمولا على جميع ب بايجاب ومسلوبا عن جميع ا ويعكس ذلك على ما
يوجد عليه الامر من ترتيب الحد الاوسط في الشكل الثاني من الطرفين حتى يكون
الغالط اذا اخذ مكان السالب موجبا او مكان الموجب سالبا فقد استعمل قضيتين

كاذبتين

كاذبتين بالجملة في الشكل الثاني فاما ان كانت المقدمتان كاذبتين في
البعض فقد يمكن ان تكونا كاذبتين وذلك انه ليس مانع يمنع من ان يكون ج
موجودة لبعض ا ولبعض ب فاذا اخذت ج موجودة لكل ب ومسلوبة
عن كل ا او بالعكس فان المقدمتين تكونان كاذبتين بالجزء مثال ذلك
ان الحساس يوجد للحيوان وجودا اوليا والمتخيل يوجد في بعض الحيوان و
في بعض الحساس فاذا اخذ احد ان كل حيوان متخيل وانه ولا حساس واحد
متخيل انتج سالبا كليا كاذبا وهو انه ولا حيوان واحد حساس من مقدمتين كاذبتين
بالجزء وقد يمكن ان يكون في هذا الشكل احدى المقدمتين كاذبة ايتهما كانت
والاخرى صادقة فان كل ما هو موجود لكل ا هو موجود لكل ب من جهة وضعنا
ان ا موجودة لب وجودا اوليا فليعرض ذلك الموجود لكليهما هو ج فان اخذ ان
ج موجودة لكل ا وغير موجودة لشيء من ب فان مقدمة ج ا الكبرى يكون صادقة
والصغرى كاذبة والنتيجة سالبة كاذبة وكذلك يعرض متى تغير مكان الموجب
وذلك ان يكون ج موجودة لكل ب وغير موجودة لكل ا فان الصغرى يكون صادقة
والكبرى كاذبة وكذلك ايضا لما كان ما هو غير موجود لشيء من احدهما فانه ليس
موجودا للكل الاخر من قبل انه ان كان موجودا له كان موجودا للشيء الذي
هو مسلوب عنه وذلك خلف لا يمكن فاذا كان ج مثلا غير موجود لب وغير
موجود لكل ا فاذا اخذ آخذ ان ج غير موجود لب و موجود لكل ا امكن ايضا
بهذه الجهة ان يكون احدى المقدمتين كاذبة والاخرى صادقة مثل ان يكون
ج غير موجودة لب فان السالبة يكون صادقة وهي الصغرى والموجبة كاذبة
وكذلك ايضا يعرض اذا غير مكان السالبة اعني ان توجد ج ولا في شيء من ا و ج
في كل ب فان الكبرى تكون الصادقة والصغرى الكاذبة وذلك ان الموجبة
ابدا هي الكاذبة فقد تبين من هذا متى يمكن ان يقع الغلط والانخداع في المقدمات
التي هي غير ذات اوساط عند كون المقدمتين معا كاذبتين او كون احدهما فقط

اتفق او كون الصادقة والكاذبة منهما محدودة فاما المقدمات ذوات الاوساط
فان الغلط فيها العارض عن القياس الكاذب المقدمات لا يخلو ان يكون ايضا
اما سالبا كليا واما موجبا كليا فان القياس الذي ينتج الكاذب لا يخلو
من ان ينتجه بحد اوسط مناسب للحق او غير مناسب واعني بالمناسب للحق الحد
الاوسط الذي يمكن ان ينتج به الحق الذي هو ضد النتيجة الكاذبة وبغير
المناسب الذي ليس يمكن به ان ينتج الحق من جهة انه ليس وضعه من الطرفين
وضعا يمكن منه شكل منتج اصلا فاما الغلط السالب فقد يكون كما قيل في الشكل
الاول وقد يكون في الثاني فاما اذا كان في الشكل الاول وكان بوسط مناسب
فانه ليس يمكن ان تكون المقدمتان كلتاهما كاذبتين لكن الكبرى منهما فقط تكون هي
الكاذبة والصغرى هي الصادقة مثال ذلك ان تكون ا موجودة لب بتوسط
ج اعني بان تكون ا موجودة لكل ج و ج موجودة لكل ب فانه يتبين ان مقدمة
ب ج وهي الصغرى ليس يمكن ان يغلط فيها فيوجد على الضد اعني ان توخذ سالبة
كلية بعد ما كانت موجبة كلية لانه ان غلط فيها واخذت سالبة واخذت الكبرى
صادقة اي موجبة لم ينتج من ذلك شيء في الشكل الاول لانه لا ينتج فيه ما صغراه
سالبة وكذلك ان اخذت كلتاهما كاذبتين اعني ان توخذا سالبتين معا اذ كان
ما من سالبتين لا ينتج في شيء من الاشكال وكذلك ان كان الحد الاوسط قريبا
من المناسب اعني قريبا من ان ينتج الحق مثل الموجبتين في الشكل الثاني وذلك
بان يكون ج مثلا محمولة على كل ا ومحمولة على كل ب فانه متى رام احد ان ينتج
سالبا في هذا الموضع في الشكل الاول فان مقدمة ج ب يكون صادقة
ولابد اذ كان من شرطها ان يكون موجبة والكبرى هي التي يمكن ان توخذ بالضد
اعني سالبة فقد تبين ان الغلط انما يعرض في المقدمة الكبرى في الشكل
الاول اعني السالب متى كان الحد الاوسط مناسبا للحق او قريبا من المناسب
واما ان كان الحد الاوسط الذي اخذ في القياس الكاذب غير مناسب للحق

الضد ظ

فان

فان الحد الاوسط الذي بهذه الصفة لا يخلو ان يكون موجودا للطرف الاعظم
مسلوبا عن الاصغر او يكون مسلوبا عن كليهما واما ان يكون مسلوبا عن الاعظم موجودة للاصغر
فان ذلك لا يمكن لانه اذا وجد محمول لموضوع اعني لكله فليس يمكن ان يوجد شيء سلب
عن كل المحمول ويوجب هو لكل الموضوع واما ان يوجد شيء مسلوب عن كليهما اذ سلب
عن الموضوع ويوجد للمحمول فقد يمكن وسيبين ان الحد الذي بهذه الصفة ليس يمكن
ان يبين به ان شيئا موجود في كل شيء فهو لذلك غير مناسب فاذا ان كان الحد
الاكبر موجودا في كل الاوسط كما قلنا والاوسط مسلوبا عن كل الاصغر فان ذلك
ممكن مثال ان تكون ا موجودة لكل ج و ج غير موجودة لشيء من ب و ا موجودة
لكل ب فمن الاضطرار ان تكون المقدمتان كلتاهما كاذبتين لانه لا يمكن من
مثل هاتين المقدمتين ان ينتج نتيجة كاذبة سالبة الا بان تقلب المقدمتان
الصادقتان جميعا اعني بان ترد الموجبة سالبة والسالبة موجبة لانه دون هذا
لا يكون القياس منتجا في الشكل الاول مثال ان ياخذ احد ولا على شيء من ج و ج
على كل ب فينتج له ان ا ولا على شيء من ب وهو سالب كلي كاذب عن مقدمتين
كلتاهما كاذبتان واما متى كان الحد الاوسط مسلوبا عن الطرف الاعظم و
الاعظم في الاصغر بمنزلة ان تكون ا مسلوبة عن كل ج فان مقدمة ا ج السالبة
تكون الصادقة واما مقدمة ج ب الموجبة فانها تكون كاذبة من قبل انها توخذ
موجبة وهي سالبة لانه لو كانت صادقة من حيث توخذ موجبة للزم ان تكون
النتيجة سالبة صادقة وقد فرضناها موجبة فلذلك ما يجب اذا كان الحد الاوسط
الغير مناسب مسلوبا عن الطرف الاعظم ان يكون مسلوبا عن الطرف الاصغر
كما قلنا فاما متى كان هذا الغلط في الشكل الثاني فانه غير ممكن ان تكون كلتا
المقدمتين كاذبتين بكليتهما من اجل انه اذا كانت ا موجودة لكل ب فغير ممكن
ان يوجد حد اوسط يكون موجبا لكل احدهما ومسلوبا عن جميع الاخر لانه لو كان
ذلك كذلك لكان ا مسلوبا عن كل ب كما قيل فيما تقدم فاما ان تكون احدى

المقدمتين كاذبتين ايتهما كانت فقد يكن بمنزلة ما يكون ج موجودة لكل ا ولكل ب
فاذا اخذ ج موجودة لكل ا وغير موجودة لشيء من ب انتج ان ا غير موجودة لشيء
من ب بمقدمتين احديهما كاذبة وهي السالبة والثانية صادقة وهي الموجبة و
كذلك يعرض ان اخذ الامر بالعكس اعني ان اخذت ج غير موجودة لشيء من ا
وموجودة لكل ب واما ان كان الكذب غير فيها فقد يمكن ان تكونا كاذبتين معا
مثل ان يكون ا موجودة في بعض ج و ج في بعض ب فقد بان كيف يعرض الغلط
في السالب في الشكل الاول والثاني وباي احوال من الصدق والكذب تكون
عند ذلك المقدمات واما الغلط الذي يعرض في الايجاب الكلي فانه يعرض ايضا
اذا كان الوسط مناسبا واذا كان ايضا غير مناسب اما اذا كان مناسبا فانه
غير ممكن ان تكون كلتا المقدمتين كاذبتين من قبل انه يلزم من الاضطرار ان تكون
مقدمة ب ج التي تنتج الحق موجبة ومقدمة ا ج سالبة فاذا احولت احديهما
تحفظ بان تكون القياس منتجا فانما تحول السالبة فقط وعلى هذا المثال يعرض
الامر اذا كان الحد الاوسط قريبا من المناسب كما قيل في الغلط الذي يكون في
السالب الكلي وذلك اذا اتفق ان كانت ا غير موجودة في شيء من ج و ج موجودة
في كل ب فاما متى لم يكن القياس بوسط مناسب فانه متى كانت ا موجودة لكل
ج و ج غير موجودة لشيء من ب فان مقدمة ا ج تكون صادقة ومقدمة ج ب كاذبة لانها
هي التي سلكت موجبة واما متى كانت ا غير موجودة لشيء من ج و ج غير موجودة لشيء من
ب فان المقدمتين كلتيهما تحول من السلب الى الايجاب فتكون كلتاهما كاذبتين ينتج
موجبا كاذبا واما ان كانت ا مسلوبة عن كل ج و ج موجودة لكل ب فهو وسط
مناسب والكاذبة فيه كما قلنا هي الكبرى اذ كانت هي التي تحول مثل ان يأخذ ان
كل موسيقي علم وان كل علم حيوان فينتج له ان كل موسيقي حيوان واما مثال ذلك
اذا كان الحد الاوسط مسلوبا عن الطرفين فاخذه اخذ موجبا للطرفين من المواد
فمثل قول القايل كل انسان حجر وكل حجر ذو رجلين فكل انسان ذو رجلين فقد تبين من



هذا القول كيف يقع الغلط بالقياس الصحيح الشكل في المقدمات التي لا اوساط لها
وفي المقدمات ذوات الاوساط وعلى كم ضرب يقع وباي شروط وخواص يتفق ذلك
وقد يظهر انه من يفقد حسا من الحواس انه يفقد علما من العلوم من قبل ان
جميع ما يعلمه الانسان ليس يخلو من ان يكون علمه له اما بالاستقراء واما بالبرهان
اما البرهان فانه يكون من المقدمات الكلية واما الاستقراء فانما يكون من الامور
الجزئية والمقدمات الكلية لا طريق لنا الى العلم بها الا بالاستقراء وذلك ان
المقدمة الكلية الماخوذة في الذهن مجردة من المواد اذا رام الانسان ان يبين
صدقها فانما يتبين صدقها بالاستقراء اما بان يتبين لنا مطلقا اذا كانت مما شانها
ان توخذ مجردة مثل المقدمات التعاليمية واما بان يقربها نحو مادة ما اذا كانت مما شانها
ان يوجد في مادة ما وكان من فقدنا حسا ما فلا طريق لنا الى استقراء محسوسات تلك
الحاسة واذا لم يكن لنا سبيل الى الاستقراء لم يكن لنا سبيل الى العلم بالمقدمات الكلية
التي في ذلك الجنس واذا لم يكن لنا سبيل الى معرفة المقدمات الكلية لم يكن لنا سبيل
الى البرهان على شيء في ذلك الجنس فاذا متى فقدنا حسا ما فقدنا علما ما وكل قياس فانما
متقوم ذاته من ثلثة حدود على ما تبين في كتاب القياس فان كان القياس موجبا انتج
الموجب كانت الحدود الثلثة محمولة بايجاب بعضها البعض اعني الاول على الاوسط
والاوسط على الاخير وان كان القياس سالبا اي منتجا للسالب كان احد الحدين محمولا
بايجاب والاخر محمولا بالسلب وهذا كله قد تبين في كتاب القياس واذا كان هذا
هكذا فان القياس الذي يكون من المقدمات المشهورة وهو القياس الجدلي ليس
يشترط في مقدماته الا ان تكون مشهورة فقط سواء وجدت فيها شروط المقدمات
اليقينية او لم توجد واما القياس البرهاني فانه ينبغي ان يشترط في مقدماته الا ان
تكون مشهورة فقط مع ساير ما ذكرنا الا يكون حمل الحدود بعضها على بعض بطريق
العرض اي على غير المجرى الطبيعي بمنزلة ما يحمل الانسان على الابيض اعني ان يجعل
الابيض موضوعا في القضية والانسان فنقول كل ابيض فهو انسان وذلك ان

محمولا

الابيض محمول بالطبع على الانسان اذ كان موجودا في الانسان والانسان موضوع له
بالطبع واذا كان الامر هكذا اعني ان هنا اشياء موضوعة بالطبع ومحمولة بالطبع
فقد ينبغي ان ينظر اذا وجدنا شيا هو موضوع فقط بالطبع لشيء وليس هو محمولا
على شيء اخر مثل شخص الجوهر وكان الشيء المحمول عليه على المجرى الطبيعي او موضوعا
لشيء اخر وذلك المحمول الثالث ايضا موضوعا لمحمول رابع هل ينتهي هذا التزيد
والامعان الى فوق في مثل هذا الحمل الذي يكون بالطبع وبالذات حتى يحصل
الترقي الى محمول اول ليس بموضوع لشيء اخر ام ذلك يمر الى غير نهاية وان نظر
ايضا هل اذا وجدنا محمولا اولا اي ليس يحمل عليه بالطبع شيء البتة وان كان موضوعه
يحمل ايضا على موضوع ثان والثاني على ثالث هل يكون ايضا في مثل هذا الانحطاط
والامعان الى اسفل ان يتصل الى موضوع اول ام يمر ذلك الى غير نهاية والفرق بين
المطلبين ان الاول طلبنا فيه هل يحمل على الموضوع الاول محمولات لا نهاية لها
بعضها على بعض مثل ان يحمل على ب ج وعلى ج د وعلى د ه ام ذلك يقف والثاني
كان طلبنا فيه على المحمول الاول يوجد له موضوعات لا نهاية لها بعضها لم ينتهي الامر
الى موضوع اول اعني ليس يكون له موضوع اخر مثل ان يكون ا محمولا اولا ليس يحمل عليها
شيء ويحمل هو على ب و ب على ج و ج على د وايضا فقد ينبغي ان نبحث ايضا ان
تبين ان اطراف الحدود في البراهين متناهية اعني انه يلزم ان يوجد فيها محمول
اول وموضوع اول هل الاوساط التي بينهما متناهية ام غير متناهية اعني ان
يوجد بين كل حدين منها حد وسط وبين ذلك الحد حد ويمر ذلك الى غير نهاية
والبحث عن المطلبين الاولين يستفاد منه هل المطلوبات متناهية ام غير
متناهية وهذا البحث الثالث يستفاد منه هل هنا مقدمات غير ذوات اوساط
او اوائل لا تتبين بغيرها ام كل شيء فله وسط ويقوم عليه البرهان على ما كان يرى
ذلك من يحكى عنه ذلك من القدماء والقول في المقدمات السالبة هو هذا القول
بعينه اعني ان كانت الحدود التي بهذه الصفة بعضها يحمل بايجاب وبعضها

بعضها موضوع له



هل ينتهي الحمل الذي يكون في امثال هذه الحدود من الطرفين ام ليس ينتهي و
ان انتهى فهل يمكن ان يكون بين الطرفين اوساط لا نهاية لها ام ليس يمكن ذلك
والمنفعة في الفحص عن هذه الاشياء في امثال هذه المقدمات اعني التي تكون مؤلفة
من الايجاب والسلب هي تلك المنفعة بعينها التي في الموجبات فقط اعني
هل توجد سوالب بغير ذات وسط وهل يكون العلوم التي على طريق السلب متناهية
وينبغي ان تعلم ان قوة هذين الطلبين في الحدود المنعكسة بعضها على بعض قوة
واحدة اعني انه ان كانت المحمولات متناهية واما غير متناهية فان الموضوعات
يكون بتلك الصفة وذلك ان المحمولات فيها يمكن ان يكون موضوعات فمتى وجد
لمحمول اول موضوعا اخيرا فقد وجد للموضوع الاول محمولا اخيرا وبالعكس اذ يمكن
ان يصير ذلك المحمول الاول موضوعا اول فيرقى منه الى محمول اخر وهو الموضوع
الاخير ومتى لم نجد موضوعا اخيرا لم نجد محمولا اخيرا وكذلك متى لم نجد محمولا اخيرا
لم نجد موضوعا اخيرا وسواء كان انعكاسها وحملها كليهما على المجرى الطبيعي مثل
الجوهر على العرض الا انه ان كان حملها وانعكاسها طبيعيا لم يكن هنالك موضوع
اول ولا محمول اول بالطبع فلنبين اولا ان الاطراف اذا كانت متناهية ان الاوساط
يجب ضرورة ان تكون متناهية فنقول انه لو كان يمكن اذا كانت الاطراف
متناهية اي موجودة بالفعل ان تكون الاوساط بينهما بالفعل غير متناهية لكان لا
يمكن السلوك من طرف الى طرف لان السلوك بينهما انما يكون على الاوساط و اذا
كانت الاوساط غير متناهية فالسلوك عليها سلوك غير منقض واذا كان من
احد الطرفين غير منقض فالطرف الاخر غير موجود بالفعل هذا خلف لا يمكن و
سواء فرضنا الاوساط الغير متناهية بين بعض الاوساط الغير الموجودة
بالفعل بين الطرفين الموجودين بالفعل او بين جميع الاوساط الموجودة بالفعل
بين الطرفين الموجودين بالفعل بين الطرفين مثل ان يكون الطرفان ا و ب و
الاوساط التي بينهما ج و د فسواء فرضنا هذه الاوساط الغير متناهية بين ا

مثل حمل العرض على الجوهر او على غير المجرى الطبيعي م

فلكان فرض موجود بالفعل م

وج وبين ج وه وبين لا وب او فرضناها بين حدين منها فقط وفرضنا الباقي
ليس بينها وسط مثل ان نفرض الاوساط الغير متناهية بين ا وج فقط والباقي
ليس بينها وسط اللازم في ذلك واحد واللازم من هذا بعينه في البراهين
التي ينتج الموجبات هو اللازم بعينه في البراهين التي ينتج السوالب اعني انه ان
كانت الاطراف فيها محدودة فان الاوساط محدودة متناهية وذلك انه كما
تبين انه اذا وضعنا الاوساط للمحمول بايجاب غير متناهية بين طرفين موجودين
بالفعل احدهما محمول على الآخر بايجاب من قبل حمله على تلك الاوساط الغير متناهية
لم يمكن ان يكون ذلك الطرفان موجودين بالفعل وان احدهما محمول على الآخر بايجاب من
قبل حمله على تلك الاوساط الغير متناهية لم يمكن ان يكون ذلك الطرفان
موجودين بالفعل وان احدهما محمول على الآخر بايجاب كذلك يلزم الامر
في الطرفين اللذين احدهما محمول على الآخر على طريق السلب من قبل حدود سالبة
وسط لا نهاية لها وذلك ان كل شيء يسلب عن شيء بوسط فهنالك مقدمتان
احديهما موجبة والاخرى سالبة فان كان يجب ان تكون مقدمات موجبة غير
ذوات اوساط وان لا يمر الامر في الموجبات الى غير نهاية فقد يجب ان يكون الامر
في المقدمات السالبة كذلك مثال ذلك انه يعرض انما سلبت عن ب من قبل
سلبها عن ج ووجود ج لب وانما سلبت عن ج من قبل سلبها عن ه ووجود ه
لج وكذلك الى غير نهاية فانه اذا كان الامر كذلك لم تلف ا مسلوبة عن ب
في وقت من الاوقات الا ولكن وجود مقدمات موجبة لا نهاية لها بين
طرفين محدودين وسواء كان البرهان السالب الذي بهذه الصفة مؤتلفا
في الشكل الاول او الشكل الثاني او الثالث اللازم في ذلك واحد اذ كان قد
قد تبين انه لا بد فيه من مقدمة موجبة وكلية وكذلك ان كان البرهان
الذي مؤتلفا من اكثر من شكل واحد فان المؤتلف من المتناهي هو متناه ضرورة و
اذا تقرر ان الاطراف اذا كانت متناهية فان الاوساط متناهية ولنبين ان

الاطراف

الاطراف متناهية واولا في القياسات العامة الصادقة التي تأتلف من
المحمولات الغير ذاتية ثم نبين ذلك في القياسات الخاصة المناسبة وهي التي
تأتلف من المحمولات الذاتية فنقول ان المحمولات التي تكون في القياسات
العامة لا يخلو ان يكون اعراضا للموضوعات التي هي بالحقيقة موضوعات وهي
الجواهر او حدودا او اجزاء حدود اعني اجناسا او فصولا فاما ان كانت حدودا
فبين انها متناهية من جهة الحمل وكذلك ان كانت اجزاء حدود لانه
ان كان لاجزاء الحدود حدود ومر الامر الى غير نهاية لم يمكن ان نقف على الاشياء
التي تقومت منها تلك الاشياء وذلك محال فان كنا نقف على الاشياء
قبل حدودها فقد يجب ان يكون اجزاء الحد متناهية ولا ايضا الموضوع للحدود
او اجزاء الحدود يمكن ان يكون له موضوع اعني المحدودات ويمر ذلك الى غير
نهاية فان الموضوع اما ان يكون جنسا او نوعا فان كان جنسا فلا بد ان يكون
له نوع اخير والنوع الاخير ينتهي حمله الى الاشخاص وان كان نوعا فانه يحمل
على الشخص فقط والشخص ليس يحمل على شيء على المجرى الطبيعي فهذه هي المحمولات
الجوهرية اذا كانت حدودا او اجزاء حدود اعني اجناسا او فصولا واما اذا
كانت المحمولات اعراضا للموضوعات فانه اذا تجنب ايضا في هذا النوع من الحمل
الذي يكون بطريق العرض كما يتجنب الحمل على غير المجرى الطبيعي وهو بالجملة حمل الموضوع على العرض
من جهة حمل كليهما بالطبع على الجوهر هو موضوع العرض مثل حملنا على هذا الابيض
انه ذو ذراعين او على ذي الذراعين انه مضاف او غير ذلك من سائر المقولات
فان ذا الذراعين انما حمل على الابيض من جهة انه عرض له ان كان محمولا على الشيء
الذي يحمل عليه الابيض وهو الجوهر الموضوع لهما كما انك قلت انسان او خشبة و
استعمل في ذلك الحمل الحقيقي وان لم يكن ذاتيا وهو حمل العرض على الجوهر مثل
حمل المشي على الانسان فقد تبين ايضا ان مثل هذه المحمولات ايضا متناهية و
موضوعاتها متناهية وذلك ان كل عرض يحمل فهو ضرورة اما محمول على الجوهر

على العرض

من جهة انه كيف او كم وبالجملة واحد من المقولات التسع وهو بهذه الصفة فهو متناه من وجه
من جهة تناهي المحمولات الجوهرية الموضوعة له هذا اذا اخذ المحمول محمولا بالطبع والموضوع
موضوعا لا بالعرض مثل ان تحمل مقولة عرض على مقولة عرض اخرى من قبل حملها جميعا على الجوهر
فالجواهر بالجملة انما يحمل عليها احد الامرين اعني الحمل الحقيقي ~~الاشياء تعرف ماهياتها~~
اما الاشياء تعرف ماهياتها واما اشياء هي واحد من المقولات التسع وكل واحد من
الاجناس والانواع الموجودة في مقولة مقولة متناهية بتناهي اجناس مقولة الجوهر و
انواعها الموضوعة لتلك فانه ليس توجد الامور الكلية الا في الامور المشار اليها و
لذلك لا نحتاج الى وضع الصور التي يضعها افلاطون لو كانت موجودة لان البراهين
انما هي لهذه الاشياء المشار اليها لا لتلك الصور المفارقة واذا تقرر هذا فبين ان
الامعان الى فوق في الحمل ليس يمكن ان يمر الى غير نهاية في مقولة من المقولات و
كذلك الانحطاط الى اسفل واذا كان الامر هكذا فبين ان كل حمل حقيقي فهو
متناه من الجهتين جميعا اعني المحمول والموضوع فهذا الوجه هو احد الوجوه التي
يتبين منه ان كل قياس منطقي فان الحمل فيه ينتهي الى مقدمات غير ذوات اوساط
من قبل ان الطرفين فيه يجب ان يكونا محدودين واما الوجه الاخر فهو انه ان
كان البرهان انما يلتئم من المقدمات الكلية المحيطة بالنتيجة اعني التي هي اعلى منها و
كانت الاشياء التي تعلم بالبرهان فغير ممكن ان تعلم بشيء اخر سوى البرهان ولا بشيء
هو افضل من البرهان فقد يجب ان كانت كل مقدمة ماخوذة في البرهان تحتاج
الى مقدمة اعلى منها الا يحصل لشيء من الاشياء العلم بالبرهان من قبل انه ان وجدها
لا نهاية له غير ممكن ان يخرج الى الفعل البتة الا ان يضع واضع ان البرهان قد يكون
من المقدمات المصطلح عليها الموضوعة وضعا من غير ان تتبين في علم من العلوم و
ذلك شنيع فقد تبين انه لا يمكن ان يوجد قياس منطقي من مقدمات غير متناهية
واعني بالمنطقي القياس الذي مقدماته كلية وصادقة الا انها غير مناسبة فاما امر
القياس البرهاني في المناسب قصد البحث ههنا فقد تبين انه يجب ايضا فيه ان ينتهي

بالطبع

الامعان

ال

الى مقدمات غير ذوات وسط من قبل انه محدود الطرفين من هذا القول وذلك
ان البرهان انما يكون من المقدمات الذاتية كما سلف والمقدمات الذاتية ضربان
احدهما ان يكون المحمولات هي التي منها يتقوم طبيعة الموضوعات وهذه المحمولات هي
اما حدود للموضوعات واما اجزاء حدود والضرب الثاني المحمولات الماخوذة موضوعاتها
في حدودها على انها جزء من حدودها بمنزلة الفرد المحمول على العدد الذي ليس بزوج
فان العدد يؤخذ في حد العدد الفرد والعدد الزوج واذا كان الامر هكذا فبين
انه ولا واحد من صنفي هذا الحمل يمكن الامعان فيه الى غير نهاية وذلك انه ان وجد للفرد
شيء يتنزل منه منزلة الفرد من العدد فان العدد ايضا يكون ماخوذا في حد ذلك
الشيء مع الفرد فان وجدت محمولات بهذه الصفة لغير نهاية امكن ان يوجد في
الجنس الواحد بعينه اشياء غير متناهية بالفعل وذلك مستحيل والذي يوجد
في امثال هذه المحمولات ليس هو ان يمر الى غير نهاية بل انما يوجد فيها انها تنعكس اعني
ان يحمل الاعم على الاخص وذلك ان الثاني منها اخص من الاول مثال ذلك ان الفرد
هو اخص من العدد فان كان شيء اخر يتنزل من الفرد منزلة الفرد ولذلك يظهر
ايضا من هذه الجهة انه ليس يمكن الامعان فيها الى غير نهاية بل ينتهي الامر الى محمول
لا يوجد اخص منه ولا ايضا المحمولات التي تؤخذ في حدود الموضوعات يمكن ان
يمر الامر فيها الى غير نهاية فانه لو كان الامر كذلك لما كان لنا سبيل الى معرفة حدود
الاشياء فاذا كانت المحمولات في البرهان هي هذان الصنفان من المحمولات وكان
قد تبين في هذه انها تنقطع في الامعان الى فوق اعني في الحمل وفي الامعان ايضا
تنقطع اعني في وضع بعضها لبعض واذا كان الامر هكذا وكانت الحدود التي هي
محصورة بين حدين قد تبين قبل انها متناهية فبين انه يجب عن ذلك ان يكون
للبراهين مقدمات اوائل ليس لها برهان اذ ليس لها حد اوسط ولا يكون البرهان
واقعا على كل شيء وهو الذي حكينا ان قوما يعتقدون ذلك فقد تبين ان في
كلا القياسين المنطقي والبرهاني يجب ان يكون مقدمات غير ذوات اوساط معلومة

من العدد وهو اخص ايضا من الفرد

الى اسفل م

بانفسها لا بغيرها ويظهر انه اذا كان شيء واحد بعينه يحمل على شيئين من قبل
حمله على شيء عام لهما ان ذلك لا يمر الى غير نهاية اعني ان يكون على ذلك العام من قبل
عام اخر موجود له بل يقف ذلك مثل انه حمل على المثلث المختلف الاضلاع والمستوي
الاضلاع ان زواياه مساوية لقائمتين من قبل ان كليهما مثلث فانه ليس ان حملت
مساواة الزوايا للمثلث من قبل امر عام ايضا موجود له يمر ذلك الى غير نهاية اي
يوجد حملها ايضا لذلك العام من قبل عام اخر ويمر ذلك الى غير نهاية الى ان يوجد حملها
ايضا لذلك العام من قبل علم الحدود فانه لو كان ذلك كذلك لبعدت المقدمات
الطبيعية الموضوعة في تلك الصناعة من طبيعة الجنس ووجدت اعم فيها باصناف
لا نهاية لها وقد تبين ان المقدمات لا يجب ان تتعدى طبيعة الجنس الموضوع سواء
كانت خاصة او عامة على ما تبين فيما تقدم ولذلك ليس يمكن ان ينقل البرهان
من صناعة الى صناعة فلذلك ما يجب ان يكون المقدمات المستعملة في البراهين صنفين
صنف ليس له اوساط وهي التي ليس من شانها ان تتبين بغيرها وهذان الصنفان
من المقدمات موجودان في الموجبات والسوالب كما تبين والمقدمات الغير ذوات
اوساط هي التي تتنزل منزلة من البرهان منزلة الاسطقسات وذلك ان الكلية
اما الكبرى منها والمقدمة الغير ذات وسط هي المقدمة الواحدة باطلاق والبسيطة
واما المقدمة التي لها وسط فهي مركبة وكما ان في ساير الاشياء المركبة الى مبادي بسيطة
في غاية البساطة مثل انتهاء النغم الى النغمة التي هي ربع طنيني ومثل انتهاء الاشياء
المكيلة والموزونة الى مثاقيل واكيال لا يوجد اصغر منها في الحس كذلك الامر في مبادي
القياس فاسطقسات القياس من المقدمات الغير ذات وسط والوسط يقع في
المقدمات ذوات الاوساط اما في الموجبات فبين الطرفين وذلك اذا كانت النتائج
الحملية انما تنتج في الشكل الاول فقط واما الوسط في المقدمات السالبة فقد يقع بين
الطرفين وذلك اذا كان السالب الكلي المنتج في الشكل الاول لان المقدمة الصغرى
تكون فيه موجبة فهي توجب ضرورة كون الحد الاوسط موجودا بين الطرفين واما

الشكل

قد يتبين لا من قياسه

الشكل الثاني فان الحد الاوسط فيه يقع خارجا عن الطرف الاكبر واما الشكل
الثالث فليس يقع الوسط فيه خارجا عن الطرف الاعظم قال ولما كان البرهان
منه كلي ومنه جزئي ومنه موجب ومنه سالب ومنه مستقيم ومنه خلف فقد ينبغي
ان ننظر اي افضل البرهان الكلي الموجب او الجزئي والبرهان الموجب او السالب
والمستقيم او الخلف ولنبدأ من ذلك بالنظر في امر البرهان الكلي والجزئي فنقول
ان قوما ظنوا ان البرهان الجزئي افضل من الكلي اما اولا فمن قبل انهم اعتقدوا
ان الذي يعلم ان هذا موسيقار يعلم ذلك بنفسه وبغير واسطة وهو العلم الجزئي
والذي يعلم انه موسيقار من قبل علمه ان الانسان موسيقار فهو يعلمه من قبل غيره
وهو العلم الكلي والعلم الذي يكون للشيء بذاته وبنفسه افضل من الذي يكون للشيء
من قبل غيره فالعلم الجزئي افضل من العلم الكلي قالوا وكذلك الحال فيمن يعلم بالبرهان
ان المثلث الذي المتساوي الساقين مساوية زواياه لقائمتين بغير وساطة انه مثلث
هو افضل ممن يعلم ذلك منه من قبل انه مثلث قالوا وايضا لما كان الكلي هو شيئا خارجا
عن الاشخاص وكان البرهان على الامر الكلي اذا كان هو الموضوع يوهمنا انه شيء موجود
بذاته متحاز عن الاشخاص والبرهان على الامر الجزئي لا يوهمنا مثل هذا الوهم
الكاذب فالبرهان على الشيء الذي لا يكون سبب للغلط افضل من الذي يكون على
الشيء الذي هو سبب للغلط قالوا وايضا فان الجزئي احرى بالوجود خارج النفس
من الكلي والبرهان على الشيء الذي هو اقل في باب الوجود وقد يدل على ان الجزئي
احرى بالوجود من الكلي ان الذين يثبتون وجوده انما يثبتون وجوده في الجزئي
قال وهذه الحجج كلها واهية اما الحجة الاولى فنحن احق بها منهم وذلك انه يظهر
ان الذي يعلم ان كذا هو كذا من قبل انه مشار اليه فهو انما يعلمه بطريق العرض لا
من جهة ما هو مثال ذلك ان الذي يعلم ان وجود الزوايا المساوية لقائمتين للمثلث
المتساوي الساقين لا للمثلث المطلق فانما علم ذلك لا بما هو والذي علم ذلك للمثلث
فهو الذي علم الشيء بما هو واذا كان هذا هكذا فالعلم بالامر الكلي افضل من العلم بالجزئي

قوله ان افضل البراهين اه

هو الشيء الذي هو احرى بالوجود وهو افضل
فالبرهان على الشيء الذي

وايضا اذا كان الكلي معنى واحدا ولم يكن اسما مشتركا فليس معنى وجوده خارج الذهن
اقل من وجود الاشخاص لكن يزيد عليها زيادة في الوجود وذلك انه غير فاسد ولا
كاين والاشخاص كاينة فاسدة ولا عجب اذا كان الاسم الكلي يدل على معنى واحد من
ان يظن به لذلك انه شيء موجود مفارق للاشخاص وذلك انه كما انه ليس يظن ذلك
في كليات مقولات العرض مثل كلي البياض والسواد كذلك ليس ينبغي ان يظن ذلك
في كليات الجوهر وايضا الذي يظن ذلك بالكلي والنقص انما هو من قبله لا من قبل
وجود الكلي في نفسه قال فهذا هو بيان فساد ما احتجوا به وقد تبين ان البرهان
على المعنى الكلي افضل منه على المعنى الجزئي من جهة احدها ان الشيء الذي يعلم بالشيء الذي
ليس هو احق باعطاء السبب والكلي هو احق بالسببية اذ كان هو الذي يحمل عليه الشيء
بذاته وكان هو الذي عنده يقف السؤال بلم على انه السبب الحقيقي مثال ذلك انا
اذا سألنا مثلا لم كان هذا المثلث زواياه الخارجة مساوية لاربع قوايم فقيل لانه متساوي
الساقين كان المعطى في ذلك سببا ناقصا اذ كان عرضيا وكذلك ان قيل من قبل
انه مثلث فاذا قيل من قبل انه شكل مستقيم الخطوط وهو الشيء الذي من قبله وجدت
زواياه الخارجة بهذه الصفة فقد اعطي السبب الحقيقي التام المفيد للعلم التام وايضا
فان الامور الجزئية غير متناهية والامور الغير متناهية غير محاط بها ولا محصورة و
اما الكليات فمحيطة بالجزئيات وحاصرة لها فيكون البرهان على الامور الكلية
افضل من البرهان على الامور الجزئية من قبل ان البرهان على الاشياء التي
نعلمها اكثر هو افضل من البرهان الذي يكون على الاشياء التي نعلمها اكثر
هو افضل من البرهان الذي يكون على الاشياء التي نعلمها اقل اعني الامور الجزئية
وايضا البرهان الذي يعلم به شيئان افضل من البرهان الذي يعلم به شيء واحد
والذي يعلم الكلي فعنده علم الجزئي من قبل الكلي بالقوة القريبة واما الذي
يعلم الجزئي فليس عنده من قبله علم الكلي لا بالقوة القريبة ولا البعيدة وايضا
فان الحد الاوسط الذي يكون من السبب الكلي الاعلى هو البرهان الذي عنده

ينتهي

ينتهي الفحص عن اسباب ذلك الشيء ويكف التشوق الطبيعي واذا كان البرهان
الذي هو اكثر كلية افضل مما هو اقل كلية في باب معرفة العلة فاذن البرهان
الذي يكون على الكلي افضل من الذي يكون على الجزئي وذلك انه ان كان البرهان
الافضل المقدمة الكبرى فيه اتم كلية فالنتيجة التي بهذه الصفة قد يجب ان تكون
افضل قال فهذه هي الاقاويل التي يمكن ان يتبين بها ان العلم على الكلي افضل
منه على الجزئي غير ان في هذه الاقاويل التي احتججنا بها ما يجري مجرى الاقاويل
المنطقية يريد الجدلية فاذا احدها يعني بالمنطقية يريد الجدلية فانه احدها يعني
بالمنطقية وانما ينبغي ان يعتمد منها على ان الكلي اكثر في باب العلم من الجزئي من
قبل ان الذي عنده العلم بالامر الجزئي بالقوة والذي عنده العلم بالامر الجزئي
فليس عنده العلم بالكلي اصلا ولا بنحو من الانحاء اعني لا بالقوة ولا بالفعل فهذا
جملة ما قاله من ان البرهان الكلي افضل من الجزئي فاما ان البرهان الموجب افضل
من السالب فلانه فهو يتبين ايضا من وجوه احدها ان البرهان الذي ينبني
على مقدمات اقل في باب الكمية او في باب الكيفية من البرهان الذي ينبني على مقدمات
اقل في باب الكمية او في باب الكيفية من البرهان الذي ينبني على مقدمات اكثر
في البابين جميعا او في احدهما والبرهان الموجب والسالب يتبينان جميعا
في انهما يلتئمان من ثلثة حدود الا ان الموجب يأتلف من مقدمتين من نوعين
اعني احديهما موجبة والاخرى سالبة فاذن البرهان الموجب افضل من البرهان
السالب فاما ان البرهان الذي يأتلف من مقدمات اقل في باب الكمية او الكيفية
فهو افضل فذلك يتبين من ان البرهان الذي يأتلف من مقدمات اكثر فانه اعرف
نتيجته ابعد من المعارف الاول بالطبع وكذلك يشبه ان يكون الامر الذي يأتلف
من مقدمات متنوعة في المعرفة اعني ان تكون احديهما اعرف من الثانية مثل
الموجبة والسالبة فان الموجبة اعرف من السالبة فلما كان البرهان السالب
يأتلف من مقدمتين احديهما اقل معرفة من الاخرى والموجب يأتلف من مقدمتين

اعني الابسط فهو افضل صح

من نوع واحد اعني موجبتين والسالب يأتلف من مقدمتين صح

السالب

احدهما مساوية للمقدمة الواحدة من البرهان السالب في المعرفة والاخرى
اعرف منها لزم ان يكون البرهان الموجب اعرف من البرهان السالب ويشبه
ان يكون البرهان البسيط بالجملة افضل من المركب فاذا اجتمع في البرهان
البساطة من قبل الكيفية والكمية كان افضل من البرهان الذي انما هو بسيط من
جانب الكمية فقط وذلك ان البرهان البسيط من باب الكمية انما هو من ثلثة
حدود فقط فيشبه ان يكون هذا هو الذي قصده ارسطوطاليس بهذا القول
والهيئا وايضا فان النتايج الموجبة تبين من مقدمتين موجبتين فقط فاما السالبة
فانها تبين من مقدمتين احديهما سالبة والاخرى موجبة والموجبات افضل وايضا
فان القياس السالب اذا انتهى بان يزاد فيه حد اوسط بين حدين حتى يصير ذا حدود
كثيرة فقد يلزم فيه ان تتكثر الموجبات فيه فاما السوالب فليس يكون فيه منها
الا سالبة واحدة مثال ذلك ان يكون آ غير موجودة لشيء من ب و ب موجودة
لكل ج فاذا احتيج الى تبيين المقدمتين كلتيهما فانه يجب ان يجعل بين آ و ب
حدا اوسط وبين ب و ج كذلك فليكن الحد الاوسط الذي بين آ و ب ه
وبين ب و ج ز فمن البين انه يكون في هذا القياس ثلث موجبات وسالبة واحدة
وذلك انه يكون آ ولا على شيء من ه و ه على كل ب و ب على كل ز و ز على كل ج
وكذلك كلما تكررت الاوساط زادت الموجبات وبقيت السالبة واحدة فقط
واذا كان هذا هكذا فالموجبات هي السبب في ان كانت السالبة منتجة فاذن
الموجبة ليست هي محتاجة في ان تبين الى السالبة والسالبة محتاجة الى الموجبة
بل اذا كان القياس مركبا يحتاج الى اكثر من موجبة واحدة وكل ما يحتاج في ان يبين
بشيء ما الى غيره فذلك الغير اعرف فالموجبة بالجملة اعرف من السالبة والبرهان
الذي نتيجته ومقدماته اعرف فهو اعرف والاعرف افضل وقد تبين ان الموجبة اعرف
من السالبة انما تفهم بالاضافة الى الموجبة والموجبة ليس تفهم بالاضافة الى السالبة
اذ كان هذا لا مع الوجود وايضا فان الموجبة تدل على الوجود والسالبة على العدم و

حال العدم صح

الوجود

والوجود اقدم من العدم وافضل فهو بالبرهان الذي اقدم من العدم وافضل
فهو بالبرهان الذي مباديه اقدم وافضل اولى وايضا فان البرهان الموجب
كانه متقدم بالطبع على السالب من قبل ان الموجبة متقدمة بالطبع على السالبة لانه
حيث ترتفع المقدمة الموجبة فليس هنالك نتيجة سالبة واذا وجدت المقدمة فليس
يلزم ان توجد نتيجة سالبة والبرهان المؤلف من المقدمات المتقدمة بالطبع ولانه
قد تبين ان من البرهان الموجب المستقيم افضل من البرهان السالب المستقيم فمن
البين انه اذا تبين ان البرهان السالب المستقيم فمن البين انه اذا تبين ان البرهان
السالب المستقيم افضل من البرهان السايق الى الخلف الموجب انه تبين ان البرهان
المستقيم بالجملة افضل من السايق الى الخلف فلنفرض اولا ان القياس المستقيم السالب
صورته هذه الصورة وهو ان تكون آ مثلا غير موجودة لشيء من ب و ب موجودة
لكل ج فيلزم من ذلك ان تكون آ غير موجودة لشيء من ج فاذا اردنا ان نبين هذه
النتيجة بقياس خلف فانا نحتاج ان ناخذ نقيض النتيجة او ضدها وهو ان آ موجودة
لكل ج ونضيف اليها مقدمة لا يشك في صدقها وهو مثلا ان ب موجودة لكل
ج فلينتج انه انتج منها محال وهو ان آ موجودة في بعض ب فاذن غير ممكن ان يوجد
آ لكل ج فهي غير موجودة لها فالحدود في كلي البرهانين يكون واحدة كما سلف
لكن الفرق بينهما ان السالبة الكبرى الكلية اذا كانت عندنا اعرف من النتيجة
القياس مستقيما مثل ان يكون عندنا قولنا آ ولا شيء من ب اعرف من قولنا آ ولا
على شيء من ج واما اذا كانت السالبة المنتجة هي عندنا اعرف من الكبرى السالبة
فانا نؤلف القياس على طريق الخلف بان نضع نقيضها ونضيف اليه صادقا فيلزم
عن ذلك كذب بين الكذب فقياس الخلف ليس يمكن حتى يكون النتيجة اعرف
عندنا من المقدمة الكبرى بينها بالطبع اعني المقدمات المحيطة بالنتايج واذا كان
هذا هكذا فالقياس المستقيم ينتج الاحرى بالطبع من الاعرف بالطبع وقياس الخلف
ينتج من الاعرف عندنا لا من الاعرف بالطبع وما هو الاعرف بالطبع فهو افضل وايضا

الموجبة صح

فان النتيجة انما تكون بالطبع واولا عن مقدمتين نسبة احديهما الى الاخرى كنسبة
الكل الى الجزء على ما تبين فى كتاب القياس وذلك هو القياس المستقيم و
قياس الخلف ليست حال مقدماته هذه الحال اذ كان مركبا من حملى وشرطى
على ما تبين فاذا القياس المستقيم هو الذى يكون بالطبع وبغير طريق صناعى واما
القياس السابق الى الخلف فعلى ما تفعله الفكرة بالطبع وانما تفعله بالصناعة
فاذن البرهان الذى يكون من تاليف طبيعى ومقدمات اعرف بالطبع من النتيجة هو
افضل واذا كان البرهان السالب المستقيم افضل من برهان الخلف الموجب
فهو افضل من الخلف السالب واذا كان البرهان الموجب المستقيم افضل من
السالب المستقيم فهو افضل من الخلف باطلاق قال والعلوم يفضل بعضها
بعضا فى باب استقصاء المعرفة والتمييز بالشىء حتى يكون علم اوثق من علم لاسباب
احدها ان العلم الذى يبين وجود الشىء بعلته اوثق من العلم الذى يبين وجود
الشىء بامر متاخر عنه والثانى ان العلم الذى يكون موضوعه اشد تبريا من المادة
فهو اوثق علما اذ كانت المادة هى سبب ما بالعرض الغلط فى العلوم ولذلك كان
علم العدد اوثق براهين من علم الالحان الثالث ان العلم الذى مبادى موضوعه
ابسط فبراهينه اوثق من العلم الذى مبادى موضوعاته مركبة من ذلك المعنى الابسط
ومعنى زايد اليه مثال ذلك حال علم العدد مع علم الهندسة فان مبدا العدد هو
الواحد ومبدا الاعظام النقطة والوحدة هى ذات غير منقسمة لها وضع فاذن
النقطة اقل فى البساطة من الوحدة قال والعلوم المختلفة هى التى مباديها الاول
مختلفة وموضوعاتها مختلفة ويظهر ان العلوم المختلفة يجب ان يكون مباديها مختلفة
من انه متى حللت المبادى المستعملة فى علم علم الى المبادى الاول غير مبرهنة فى ذلك
العلم وجدتها مختلفة اذ كانت المبادى الاول فى كل برهان يجب ان يكون خاصة
بالطبيعة الموضوعة لذلك العلم نفسه من قبل ان مقدمات البرهان يجب ان تكون
ذاتية مناسبة على ما سلف قال وقد يمكن ان يبرهن المطلوب الواحد بعينه

هى

فى

فى الصناعة الواحدة بعينها براهين كثيرة اى بحدود وسط مختلفة وليس
يتفق ذلك بان تكون الحدود الوسط بعضها داخلا تحت بعض مثل ان
يبرهن ان كل قابل للذة فهو متغير بواسطة المتحرك وبواسطة القابل للسكون
فيأتلف البرهان الواحد هكذا كل قابل للذة فهو متحرك وكل متحرك فهو متغير
فكل قابل للذة قابل للسكون وكل قابل للسكون قابل للتغير فيكون التغير
الذى هو شىء واحد بعينه قد تبين لشىء واحد بعينه فى صناعة واحدة بحدين
وسطين ليس احدهما داخلا تحت الاخر فاما اذا كان احد الحدين الاوسطين
محمولا على الاخر فانه بين انه يكون منهما برهان على شىء واحد اذ كانا جميعا فى حد
ان لموضوع واحد مثل ان تبين ان الانسان متغذ بواسطة انه حيوان و
بواسطة انه ناطق قال والاشياء التى تحدث بالاتفاق وعلى الاقل فليس
يكون عليها برهان اذ كان ما يحدث بالاتفاق ليس هو من الاشياء التى توجد
بالضرورة ولا من الاشياء التى توجد على الاكثر والبرهان انما يكون فى هاتين
الطبيعتين اعنى الضرورية او الممكنة على الاكثر اذ كان كل برهان فاما ان يكون
مقدماته ضرورية كما سلف واما جارية على الاكثر والنتيجة اللازمة عن المقدمات
الضرورية تكون ضرورية واللازمة عن المقدمات التى على الاكثر تكون على الاكثر
قال ولا سبيل ايضا الى حصول العلم بالبرهان عن الحس وذلك ان الحس
انما يدرك الاشخاص المحدودة الوجود بالزمان والمكان واما العلم بالبرهان
فانما يكون على الامر الكلى والامر الكلى هو فى كل شخص وفى كل زمان ومكان
هذا ولو احسسنا مثلا ان هذا المثلث زواياه مساوية لقائمتين لما كان هنا
الاحساس هو الذى يفيدنا ان زوايا كل مثلث مساوية لقائمتين اذ كان الحس
انما كان لهذا المثلث المشار اليه الجزئى والعلم يكون بالمثلث الكلى ولهذا السبب
بعينه لو اتفق ان كنا فوق فلك القمر حتى نشاهد كسوفه لقيام الارض بينه وبين
الشمس لما كان يحصل لنا من هذه المشاهدة العلم بالسبب فى كسوفه وذلك ان

بل ان غير الاكثر بعضها داخلا تحت بعض صح

فهو متغير وما تغير بالمثال الثانى هكذا كل قابل للذة هو
فكل قابل للذة قابل للتغير

وعلى الاقل صح

الكلام

العلم بالسبب انما يحصل من جهة الامر الكلي والحس لا يدرك وهو ان كل
كسوف قمري فسببه قيام الارض بينه وبين الشمس بل انما يدرك الحس ان
هذا الكسوف سببه قيام الارض بينه وبين الشمس بل انما يدرك الحس
ان هذا الكسوف سببه قيام الارض بينه وبين الشمس لكن الحس وان
كان لا يدرك الامر الكلي فان الكلي انما يدركه العقل من قبل تكرار الشخص
على الحس دفعات كثيرة حتى يجتمع من ذلك التكرار في النفس الامر الكلي و
تبين من ذلك ان الكلي اشرف من الجزئي من اجل انه هو السبب القريب
في وقوع العلم لنا وهو ايضا افضل من التصورات المفردة اعني العرية عن
اسبابها لكن ليس كل تصور عار عن السبب هو انقص الا فيما كان له سبب
فاما الاوائل التي لا اسباب لها فالامر فيها بخلاف هذا فقد تبين من
هذا انه ليس المعنى الذي ندركه بالحس والمعنى الذي ندركه بالبرهان
معنى واحدا اللهم الا ان يحتال انسان ان يسمى العلم بالبرهان احساسا لكن
لما كان الحس مبدأ للامر الكلي عرض لنا ان نجهل اشياء كثيرة لفقدنا الاحساس
بها ولو كنا احسسناها لكانت معلومة لنا بعلم اول ولم نحتج ان نعلمها
برهانا ولا ان نتكلف فيها مثال ذلك انه لو كنا نحس ان في الزجاج مساما
ينفذ فيها الشعاع لقد كنا نحتاج نعتقد ان الاستنارة تكون بهذا الوجه
على ما زعم قوم ولو شاهدناه لكان ذلك عندنا معلوما بنفسه وكان العقل
ينتزع من ذلك الاحساس السبب الكلي في ذلك ولذلك قلنا ان من فقد
حاسة ما فقد فقد جنسا من العلم قال وليس يمكن ان يكون مقدمات جميع
اصناف المقاييس مقدمات واحدة باعيانها اما اولا فاذا جعلنا نظرنا في
ذلك على طريق المنطق والامر العام واما ثانيا فاذا جعلنا نظرنا في ذلك
نظرا خاصا اما الذي على طريق المنطق فبين ان كل قياس فاما ان ينتج نتيجة
صادقة واما كاذبة وان النتيجة الصادقة انما يكون بالذات عن مقدمات صادقة

خاصا

والكاذبة

والكاذبة عن مقدمات كاذبة واذا كان كل قياس فان مقدماته اما ان يكون
صادقة واما كاذبة فبين انه ليس يمكن ان يكون المقدمات الصادقة هي
باعيانها الكاذبة فاذن ليس كل قياس مقدماته واحدة وقد تبين ان المقاييس
التي مقدماتها كاذبة انه ليس يمكن ان يكون مقدماتها واحدة اذ كانت
النتائج الكاذبة قد يكون اضدادا والاضداد ليس يمكن ان ينتج الا عن مقدمات
هي اضداد والا امكن ان يوجد الضدان لشيء واحد وغير ممكن ان يوجد قياس
واحد بعينه ينتج ان الانسان فرس وان الانسان ثور او ينتج ان المساوي اكبر
واصغر فانه يجب ضرورة ان يختلف المقاييس المنتجة لامثال هذه المقدمات و
اذا اختلفت المقاييس فمباديها مختلفة وقد تبين ان مبادي القياس
الصادقة ليست واحدة باعيانها لطبيعة الامور الذاتية لها وهو البيان الخاص المقصود
على هذا الوجه وذلك ان المبادي التي توجد لاجناس مختلفة بالطبع غير مطابق
بعضها لبعض فقد يجب ضرورة ان يكون هي ايضا في انفسها مختلفة ومثال
ذلك ان الوحدات لما كانت مخالفة بالطبيعة للنقط اذ كانت الوحدات
ليس لها وضع والنقط لها وضع فقد يجب ضرورة ان يكون البراهين على احد
هذين الجنسين مخالفة للبراهين التي تقام على الجنس الاخر وذلك انها ان
اتفقت فلا يخلو ان يتفق ان يكون مناسبا في العلم الواحد بعينه يوضع في العلم
الثاني اما حدا وسطا بين طرفين واما موضوعا لشيء واما محمولا على شيء محمول
ذلك العلم الاخر اعني اما طرفا اكبر واما اصغر وذلك اما بان يتفق وضعه
في العلمين جميعا واما بان يختلف مثل ان يكون في احدهما حدا وسطا وفي
الاخر طرفا اكبر وبالعكس وهو بين ان النقط لا يكون حدا اوسط في قياس عددي
ولا طرفا اكبر ولا اصغر لا على جهة الاتفاق ولا على جهة الاختلاف مثل ان يكون
حدا اوسط في العلم العددي والهندسي معا او يكون حدا اصغر في احدهما واوسط
في الاخر بل يختص باحد القياسين فقط وهذا الذي يجب في المقدمات العامة اعني

في المقدمات الخاصة يجب

ان يكون بجهتها مختلفة لامرين احدهما ان المقدمات العامة انما تستعمل في علم علم مقرونة بالمقدمات الخاصية بذلك العلم مثال ذلك ان المقدمة القايلة
ان الاشياء المساوية لشيء واحد فهي متساوية انما يستعملها العددي صاحب
الى ان هذا العدد يساوي هذا العدد والمهندس الى ان هذا الخط يساوي
هذا الخط والامر الثاني ان كل واحد منهما يدنيها ويقربها من موضوعه فصاحب
علم العدد يقول الاعداد المساوية لعدد واحد هي متساوية وصاحب الهندسة
يقول الخطوط المساوية لخط واحد فهي متساوية وكذلك الحال في سائر
المقدمات العامة فهذا احد ما يظهر منه ان المقدمات التي في العلوم المختلفة
يجب ان تكون مختلفة وقد يظهر ذلك ايضا من ان المقدمات يجب ان تكون
قريبة العدد من النتايج وذلك انها انما تزيد عليها بحد واحد وهو الحد الاوسط
وهو الموضوع ما بين الطرفين والما خارجا عنها ولما كانت النتايج تكاد ان تكون
غير متناهية فقد يجب ان تكون المقدمات غير متناهية ولو كانت مقدمات
العلوم واحدة باعيانها لقد كان يجب ان تكون محصورة العدد متناهية فان
الاشياء التي تشترك فيها اشياء كثيرة يجب ان تكون بهذه الصفة اعني محصورة
العدد بمنزلة حروف المعجم من الخط المكتوب وبالجملة من كان ان المبادي واحدة
باعيانها لجميع العلوم وخاصة غير العامة وكانت العلوم للموجودات فقد يجب
ان تكون الموجودات واحدة باعيانها وان تكون الصناعة البرهانية صناعة
واحدة وان تبين اي مطلوب اتفق في اي مطلوب اتفق في اي صناعة اتفقت
وذلك شنيع ومستحيل وليس لقايل ان يقول ان ههنا مبادي عامة غير
ذات اوساط يشترك في جنس واحد ومبادي خاصة يختص بنوع نوع مما تحت
ذلك الجنس هي تحت هذه المبادي العامة فانه لو كان الامر كذلك لما كانت
جميع الصنايع النظرية اجزاء لصناعة واحدة وليس الامر كذلك بل الصنايع مختلفة
بالاجناس الاول اختلافا ليس يرتقي به الى جنس عال يعمها حتى ينقسم ذلك الجنس

انقسام

انقسام الجنس العالي الى انواعه الداخلة تحته فقد بان ان الاشياء التي
اجناسها مختلفة فاجناس مباديها يجب ان تكون مختلفة وذلك ان
المبادي يقال على ضربين احدهما العامة وهي التي تتبين بها مطالب كثيرة
في صنايع شتى لكن لا على انها موجودة لجنس يعم تلك الصنايع على انها
اسطقسات المبادية بمنزلة المقدمات القايلة ان الايجاب والسلب
يقتسمان الصدق والكذب في جميع الاشياء والضرب الثاني المبادي
الخاصة وهذه ليس يوجد فيها شركة بوجه من الوجوه لا كثر من صناعة واحدة
فالمبادي العامة تقول ارسطوطاليس ان منها ما يكون البرهان في صناعة صناعة
اذ كانت ليست هي انفسها تستعمل في صناعة صناعة وانما يستعمل قوتها
والمبادي الخاصة تقول فيها ان منها يكون البرهان نفسه اذ كانت هي اجزاء البراهين
انفسها قال والعلم يخالف الظن الصادق من قبل ان العلم يكون في
الامر الكلي الضروري بحدود وسطى ضرورية والضروري هو الشيء الذي هو
على حالة ما وغير ممكن ان يكون بخلاف ذلك الحال واما الظن الصادق فانه يكون
اولا بالذات للامور الممكنة وذلك انه لما كانت ههنا اشياء صادقة وموجودة
غير انه يمكن الا تكون على خلاف ما هو عليه فبين انه ليس يمكن ان يكون في هذه علم لان العلم
هو ان يعتقد في الشيء الموجود انه لا يمكن ان يكون بخلاف ما هو عليه واذا كان
هذا هكذا وكانت الاشياء التي يصدق بها العقل والعلم والظن منه صادق
ومنه كاذب وكان الصدق في هذه الطبيعة ليس يمكن ان يحصل لنا من قبل
العقل اعني بالعقل القوة التي يدرك بها المقدمات الاول الضرورية ولا من قبل
العلم اذ كان موضوعها كليهما هو الموجود الضروري وكان ايضا ليس يمكن ان
يحصل لنا الحكم الصادق من قبل الظن الكاذب فقد بقي ان يكون الحكم على هذه
الموجودات هو الظن الصادق اعني التي هي موجودة بالفعل ويمكن ان توجد على خلاف
ما هي عليه وذلك هو اعتقاد حد وسط بهذه الصفة ونتيجة لازمة عنها بهذه

ان يكون صح

وليس والظن صح

الظن به

فيما نعتقد

الصفة اعني غير ضرورية وحده هو موافق لهذه الطبيعة وذلك ان الظن ان كان
هو ان يعتقد في الشيء انه كذا او ليس كذا مع انا نعتقد فيه انه يمكن بخلاف ذلك وذلك
ان الانسان لا يمكن ان يعتقد فيما يعتقد فيه انه لا يمكن ان يكون بخلاف ما هو عليه وان
هذا الاعتقاد ظن بل علم فقد يجب ان يكون الاشياء التي هي وجودها بهذه الصفة اعني الامور
الممكنة هي موضوع الظن اولا وبالذات الا انه قد يجد ايضا انه قد يقع لنا ظن صادق بامور
ضرورية ولذلك لقائل ان يقول ان الظن والعلم شيء واحد اذ كانا المدرك واحد وذلك
ان كلما يقع به الانسان ما علم فقد يمكن ان يقع به لاخر ظن وسواء كان ذلك العلم الواقع
معروفا بنفسه او بوسط وسواء كان الحاصل بوسط من باب لم الشيء او من باب ان
الشيء فنقول ان كان المعتقد اعتقاده في الامور الضرورية الوجود على هذه الصفة و
هو ان يعتقد فيها انها موجودة وانها لا يمكن ان تكون بخلاف ما هي عليه فذلك الاعتقاد
علم في ذلك الشيء لا ظن وذلك يكون اذا علم مع ان تلك الاشياء الموجودة الصادقة
انها ذاتية وجوهرية واما متى اعتقد في تلك الاشياء الضرورية انها صادقة فقط
وذلك يكون اذا لم يعلم من امرها انها ذاتية وضرورية فانا عنده فيها ظن صادق
فقط وسواء كان المعنى المعروف بهذه الجهة معروفا بوسط او بغير وسط اذ الكان
الموضوع للظن والعلم واحدا فبهذه الجهة يفترقان وليس يلزم من كون الظن و
العلم قد يكونان في شيء واحد ان يكونا شيئا واحدا فان الظن الصادق والكاذب قد
يكونان في شيء واحد واحدهما مخالف للاخر بالماهية وكذلك الحال في العلم والظن الصادق
فان الواحد بعينه يقال على وجوه كثيرة فالظن الصادق والعلم يكونان واحدا بمعنى
واحد من المعاني التي يقال عليها اسم الواحد ولا يكونان واحدا بمعنى اخر وذلك انهما
قد يكونان واحدا بالموضوع لا بالاعتقاد كان الظن الصادق والكاذب قد يكونان
واحدا بالموضوع ولا يكونان واحدا من جهة الاعتقاد ومثال ذلك انه اذا اعتقد ان القطر
مشارك للضلع فقد ظن كاذبا ومن ظن اعتقد انه مشارك من قبل امور ضرورية فقد
اعتقد علما يقينا واذا كان العلم والظن انما يمكن ان يكونا واحدا من جهة الموضوع لا الاعتقاد

ظنا
للضلع من قبل امور ممكنة فقد ظن ظنا صادقا و
من اعتقد انه غير مشارك نحو

فظاهر

في شيء واحد

في شيء واحد

د
النظري

فظاهر انه لا يمكن ان يكون لانسان واحد علم وظن معا وذلك انه لا يمكن ان يكون
لانسان واحد اعتقاد انه لا يمكن ان يكون بخلاف ما هو عليه واعتقاد انه يمكن ان يكون
بخلاف ما هو عليه فان ذلك مستحيل فاما كون لانسانين في شيء واحد فان
ذلك ممكن اعني ان يكون لاحدهما فيه ظن صادق وللاخر علم فقد تبين من هذا الفرق
بين العلم والظن واما النظر فيما في قوى النفس الناطقة التي هي الذهن والعقل
والعلم والصناعة والفهم والحكمة فان بعضها ينظر صاحب العلم الطبيعي وبعضها
صاحب العلم العملي وهو المعروف بالخلقي واما الذكاء وجودة الحدس الظني فهو
الوقوع على الحد الاوسط اي التنبيه له في زمان يسير مثال ذلك انه ان راى الانسان
ان ما يلي الشمس من القمر هو المضيء دايما فهم سرعة السبب في اضائته وهو انه
يستنير من الشمس وكذلك انه راى المرء انسانا يخاطب انسانا واحدهما غني
والاخر فقير حدس انه انما يخاطبه ليستوض منه شيئا وان كان كلاهما عدو
لانسان واحد حدس انهما اصدقا   تمت المقالة الاولى بعون الله
تعالى وحسن توفيقه

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله
على محمد واله المقالة الثانية من تلخيص كتاب البرهان لارسطو قال
الاشياء المطلوبة عددها هو بعينه عدد الاشياء المعلومة وذلك انا نعلم
بالاخرة الاشياء المطلوبة والمطلوبات عددها بالجملة اربع اثنان مركبان و
اثنان بسيطان فالاول من المركبة هو ان نطلب هل هذا موجود لهذا
مثل ان نطلب هل الشمس منكسفة ام لا وهو مطلب هل المركب والمطلب
الثاني مطلب لم كان هذا الشيء موجودا لهذا مثل ان نسال لم كانت الشمس منكسفة
وهذا المطلب الثاني انما يكون بعد الاول اعني انه انما يطلب في الموضوع لم وجد له
هذا المحمول بعد ان تبين عندنا وجود ذلك المحمول له فهذان هما المطلبان المركبان.

فاما المطلوبان فاحدهما هو طلب وجود الشيء على الاطلاق لا بحال ما وهو
المطلوب المفرد مثل ان يطلب هل الخلاء موجود او غير موجود والطلب
الثاني هو الذي نلتمسه بعد معرفة هذا المطلب فيه وهو طلب ما هو هذا
الشيء تبين وجوده فجميع المطالب التي هي باعيانها النتايج اليقينية هي
بالجنس اربعة وقد يدل على انها مطلوبة بالطبع لنا انا اذا وقفنا عليها
كففنا عن الطلب وانما نطلبها اذا كانت عندنا مجهولة بانفسها ويظهر
انه اذا طلبنا هل هذا المحمول موجود لهذا الموضوع وهو مطلب هل المركب
انا انما نلتمس وجود الحد الاوسط الذي هو علة في كون ذلك المحمول موجودا لذلك
الموضوع او غير موجود وكذلك متى طلبنا هل الشيء موجود باطلاق فانا انما نلتمس
وجود الحد الاوسط الذي هو علة وجود ذلك الشيء على الاطلاق او نفيه وظاهر
انه اذا صح عندنا ان هذا الشيء موجود لهذا او انه موجود على الاطلاق بوجود احد
اوسطا تبين لنا ذلك المعنى الذي طلبناه انه ان لم يكن ذلك الحد الاوسط سببا
من اسباب وجود المحمول في الموضوع وذلك في المطلوب المركب او سببا من اسباب
وجود الشيء مطلقا وذلك في المطلوب المفرد اما بعد ذلك نطلب في المطلوب
المركب لم هو وفي المفرد ما هو اذا وقفنا على وجوده وقفنا على ان له سببا وبين ان
هذا المطلب ليس هو شيئا غير طلب معرفة الاوسط الذي هو العلة ما هو وذلك في
الموضعين جميعا اعني في المطلوب المركب والمفرد مثال ذلك انا اذا طلبنا هل القمر
ينكسف ام لا فانما نطلب حدا اوسط هو علة وجود الانكساف له فاذا صح عندنا وجود
الانكساف له بوجود الحد الاوسط وكان الحد الاوسط ليس بعلة للانكساف طلبنا
بعد ذلك لم ينكسف وذلك انه ليس هو شيئا اكثر من طلب معرفة ما هو الحد الاوسط
بالطبع الذي هو سبب وجود الانكساف وكذلك الحال في المطلوب المفرد مثل
ان نطلب هل الحيوان موجود فان هذا الطلب يقتضي طلب وجود حد اوسط هو علة
وجود الحيوان فاذا تبين وجوده تبين ان له علة وسببا واذا تبين طلبنا بعد ذلك فيه

[margin: المفرد ان هو] [margin: الذي هو]

ماهو

ما هو وليس ذلك اكثر من طلب معرفة الحد الاوسط الذي هو سبب في وجوده
على الاطلاق فاذن يجب في جميع المطالب ان ننظر في الحد الاوسط الذي هو علة
هذين النظرين اعني انه موجود وما هو وقد تبين ان هذين المعنيين مطلوبان في الحد
الاوسط من انه متى ظهر للحس الحد الاوسط وعرف من امره هذان الشيئان اعني وجوده
وما هو اي انه علة انا لسنا نلتمس في ذلك الشيء معرفة اصلا مثال ذلك انا لو كنا نحس
بالسبب في كسوف القمر اعني انه يقع في مخروط الظل لما كنا نطلب فيه هل هو منكسف ام لا
هو منكسف ولست اعني انه بالحس كان يحصل لنا الكلي من هذا السبب بل انما اعني ان
من الحس كنا نستفيد الامر الكلي لا من قياس ومطلب ما هو ولم هو يظهر من امره ان قوتهما
قوة مطلب واحد وان العلم بما هو علم بشيء واحد في كثير من المواضع وذلك انا اذا طلبنا
ما هو الكسوف الموجود للقمر فقيل انه عدم الضوء الحاصل له من الشمس من قبل قيام الارض
بينه وبين الشمس واذا طلبنا لم ينكسف قيل لان ضوءه ينقطع عند ما يتوسط الارض بينه
وبين الشمس وقوة هذين الجوابين في المعنى قوة واحدة وكلا المطلبين يحتاجان ان يتقدمهما
معرفة الوجود كما قيل فقد تبين من هذا القول ان المطالب منها مفردة ومنها مركبة و
تبين ايضا الاحتياج في جميع المطالب الى ان نلتمس في الحد الاوسط الذي هو العلة شيئين
اعني انه موجود ومعرفة ما هو وظهر ~~ايضا ان العلم بما هو وظهر~~ ايضا ان العلم بما هو ولم هو قد
يكونان لشيء واحد بعينه واذ قد قيل في السبيل التي بها نتعدى الى الوقوف على وجود الشيء
ببرهان وعلى سبب وجوده فلنقل في السبيل التي بها يتهيأ لنا الوقوف على ماهية الشيء
وهو الحد وفي تعريف ما هو الحد ولاي الاشياء تكون الحدود وقبل ذلك يجب ان نفحص
عما يجري مجرى المقدمة لما نريد ان نقول في ذلك وهو اترى كل شيء يعلم بالبرهان فهو بعينه يعلم
بالحد حتى يكون معلوما بهما من جهة واحدة وان لم يكن كل شيء بهذه الصفة فهل يمكن ان
يوجد شيء بهذه الصفة فاما انه ليس يمكن ان يعلم كل شيء بالبرهان وبالحد من جهة واحدة فقد
تبين من ان ليس كل ما عليه برهان فله حد ولا كل ما له حد فله برهان فاما ان ليس كل ما له
برهان فله حد فذلك يظهر ان البراهين قد تنتج موجبات وسوالب والحد لا يوجد شيئا

سالبا وانما يعرف الذوات وايضا البراهين قد تفيد العلم الجزئي وذلك فيما
يأتلف منها في الشكل الثالث والحد هو كلي واما ان كل ما له حد فليس له برهان
فذلك بين من ان مبادي البراهين قد تتبين من قبل الحد وليس تتبين من قبل
البرهان فانه لو احتاجت مبادي البرهان الى برهان لما كان يوجد البرهان اصلا على ما
تقدم فقد تبين من هذا انه ليس كل ما له برهان فله حد ولا ما له حد فله برهان وإذ
ليس كل شيء يمكن ان يعرف بالبرهان يمكن ان يعرف بالحد من جهة واحدة فانما
انه ليس يمكن ان يوجد ولا شيء بهذه الصفة اعني ان يعلم بالحد والبرهان معا من جهة
واحدة فذلك بين من اوجه احدها ان من المعروف بنفسه ان ما شانه ان يتبين
ببرهان ليس يمكن بغير البرهان فلو كان شيء ما يتبين بالحد والبرهان لقد كان شيء
يوجد شيء ما شانه ان يتبين بالبرهان يتبين بغير البرهان وذلك شنيع وقد تبين ذلك
بطريق الاستقراء وذلك انا اذا تصفحنا الاشياء التي علمناها بالبرهان لم نجد شيئا
منها بان لنا بطريق الحد سواء كانت تلك الاشياء من الامور الذاتية او العرضية
وايضا فان الحد انما يعرفنا جوهر الشيء والبراهين فقد تعرفنا امورا خارجة عن جوهر
الشيء وهي الاعراض الذاتية وايضا فان الصانع يضع الحدود وضعا ويسلم وجودها
للمحدود وليس يتعاطى ان يتبين وجودها للمحدود بمنزلة ما يضع صاحب علم العدد حد الوحدة
وحد الزوج وايضا فان البراهين تركيبها على جهة الحمل والحدود تركيبها على جهة الاشتراط
والتقييد فان قولنا في الانسان حيوان مشاء ذو رجلين منتصب القامة ليس محمولا واحد
من اجزاء هذا القول على صاحبه واما اجزاء البراهين فهي محمولة بعضها على بعض
وليس الحد مما يناسب البرهان على جهة ما يناسب الكلي المعنى الداخل تحته اعني الاخص
فانه قد يناسب برهان برهانا بهذه الصفة مثال ذلك ان البرهان الذي يقوم على ان
المثلث المتساوي الساقين زواياه مساوية لقائمتين هو منحصر وداخل تحت البرهان
الكلي الذي يبرهن هذا المعنى للمثلث المطلق فانه لو كان الحد يناسب البرهان بهذا
النوع لكانت الاشياء الموضوعة لهما بعضها داخلا تحت بعض فكان يصير الشيء الواحد بعينه

بعض

بعضها اعم من بعض وذلك محال فلذلك البرهان والحد ليس مغاير
احدهما الاخر بان احدهما منحصر تحت الاخر ولا العلم الحاصل عنهما هو علم
واحد لشيء واحد من جهة واحدة واذ قد تبين ان البرهان غير الحدود
وان العلم الحاصل عن احدهما غير العلم الحاصل عن الاخر فلننظر في الطريق
التي منها تهيأ لنا استنباط الحد فنقول ان حد الشيء يظهر انه محال ان
يتبين بالبرهان من قبل ان البرهان هو قياس والقياس انما يكون بوسط واحد
الشيء منعكس على الشيء ومحمول عليه من طريق ما هو فيلزم في الحد الاوسط
الذي يريد به الانسان ان ينتج ان الطرف الاكبر حد للاصغر ان يكون الحد
الاوسط منعكسا ايضا على المحدود وان يكون محمولا عليه من طريق ما هو حتى يكون
الاوسط محمولا على الاصغر من طريق ما هو ومساويا والاكبر محمولا على الاوسط
من طريق ما هو ومساويا له فانه متى لم يشترط هذان الشرطان في حمل الاكبر
على الاوسط والاوسط على الاصغر لم يلزم عن ذلك ان يكون الحد الاكبر حد الاصغر
بل انما يلزم عن ذلك اذا لم يشترط في كلتي المقدمتين او في احداهما هذان
الشرطان ان يكون الطرف الاكبر موجودا للاصغر فقط الا ان فاعل ذلك
يلزمه ان يصادر على المطلوب الاول اعني اذا اشترط في الحد الاوسط ان يكون
محمولا على الطرف الاصغر من طريق ما هو ومساويا وكذلك الاكبر من طريق
ما هو ومساويا اي حد مثال ذلك ان يبين انسان ان حد النفس هو عدد
محرك لذاته على ما كان يرى افلاطون من قبل ان النفس هي علة الحياة بذاتها
وذلك ان كلي الحدين اللذين بهذه الصفة ان كان يوجد كل واحد منهما في
جواب ما هو مثل صاحبه ومهية الشيء واحدة فهما حد واحد اختلف عبارتهما فاذن
الذي يضع احدهما في بيان الاخر فقد صادر على المطلوب الاول قال ولا
ايضا طريق القسمة نافع في ان يحكم منه ما هي في ان يستنبط منه شيء
مجهول من شيء معلوم كما تبين في كتاب القياس من قبل ان النتيجة ليس ينبغي

ان توضع في القياس من طريق انها تستعمل بل من طريق انها تلزم عن الاشياء التي
توجد في القياس مسلمة واما القسمة فان الذي يحتج فيها هو الاشياء التي توضع
فيها على وتيرة واحدة اعني انها ان لم تسلم وتوضع لم يقع الاقرار بها مثال ذلك انه
اذا رمنا ان نبين من القسمة ان كل انسان حيوان مشاء ذو رجلين على طريق التسلم اجزاء
هذا القول فنسئل اليس كل انسان حيوانا فاذا اسلم لنا هذا وضعناه ثم نسئل بعد
ذلك اهو مشاء او سابح فاذا اسلم لنا انه مشاء سألنا بعد ذلك هل هو ذو رجلين او ذو ارجل كثيرة
فاذا اسلم لنا انه ذو رجلين جمعنا جميع ما يسلم لنا وقلنا انه حيوان مشاء ذو رجلين
وذلك ليس شيئا غير الاشياء التي تسلم وجودها ~~الا ان طريق القسمة~~ واما النتيجة
فهي غير الاشياء التي تسلم وجودها الا ان طريق القسمة وان كان ليس بقياس
فهو نافع جدا في القياس وذلك انه ليس يمكننا ان نقف على جميع الاشياء التي
يمكن ان يوجد للشيء بطريق القياس او لا يوجد مثال ذلك انا نقول ان
ان الانسان لا يخلو ان يكون حيوانا او غير حيوان ثم ان كان حيوانا لم يخل ان يكون مشاء
او غير مشاء ثم ان كان مشاء لم يخل ان يكون ذا رجلين او ذا ارجل كثيرة فان بينا بحد اوسط
انه حيوان لا غير حيوان بينا ايضا بحد اوسط انه مشاء واذا بينا ذلك بينا ايضا بحد — لا غير مشاء
اوسط انه مشاء ذو رجلين فيجتمع لنا من نتايج هذه المقاييس حد الانسان وهو ان الانسان
حيوان مشاء ذو رجلين ولذلك ليس يمنع من ان يحمل حمل ما يستنبط بالقسمة على الانسان — مانع م
مثلا او على غيره من طريق ما هو سوى انه لا يمكن فيها ذلك دايما وانما يفعل ذلك حيث يكون
الاجناس المقسومة معروفة للشيء الذي يحمل عليه ونكون قسمتها الى الفصول التي تنقسم اليها
قسمة لا يقع فيها خطاء من ان نزاد في المقسومات ما ليس فيها او ينقص منها ما هو فيها او يخل
النظام القسمة من الفصول الاول الى غير الاول مثل ان يخطى قسمة الحيوان الى المشاء و
السابح بان يقسمه الى ذي الرجلين والارجل الكثيرة واما اذا اسلم ان الجنس المقسوم موجود
للشيء الذي يطلب تحديده ولم يقع فيها شيء من الخطاء والتجاوز حتى ينتهي بذلك الى
الشيء الذي يقصد تحديده فقد يستخرج الحد بطريق القسمة من الاضطرار سوى ان التسلم الحاصل — يقصد ل

عنها

عنها بهذا الوجه ليس هو على قياس ولا هو من نوع العلم الحاصل من قياس لكن حصوله بطريق
اخر غير طريق القياس وهو في نفسه علم غير العلم الحاصل عن القياس كما ان العلم الحاصل عن
الاستقراء ليس هو علما حاصلا عن قياس ولا هو من نوع العلم الحاصل عن القياس لكن وجه
الشبه بينهما ان الانسان كما انه قد يحتج لوجود النتيجة التي يضعها وضعا من غير حد اوسط ولا
سبب بوجود السبب والحد الاوسط لها اذا سئل عن ذلك كذلك قد يحتج المستعمل للقسمة
للقول المجتمع منها اذا وضعه من غير قسمة بان ياتي في ذلك بالقسمة اذا سئل ايضا عن سبب
ذلك مثل ان يضع واضع ان الانسان حيوان ناطق مايت فيقال له ولم كان حيوانا ناطقا مايتا
فيقول لان كل حيوان لا يخلو ان يكون ناطقا او غير ناطق والانسان ليس هو غير ناطق فهو
ناطق وكل ناطق فلا يخلو ان يكون مايتا او غير مايت والانسان ليس بغير مايت فهو مايت
فهذا هو طريق الاحتجاج بالقسمة والجواب عن السوال او وجه الشبه الذي بينها وبين القياس
فقد بان من هذا القول ان الحد قد يمكن استنباطه بطريق القسمة وانه لا يمكن استنباطه
بطريق البرهان المطلق اصلا وليس يوقف على الحد بان يوضع رسمه الذي هو مثلا
قول وجيز منبي عن ذات الشيء وماهيته ويجعل مقدمة كبرى في القياس مثل ان
يقاس الانسان حيوان ناطق مايت وهذا قول وجيز منبي عن ذات الانسان وماهيته
فهذا القول هو حد للانسان وذلك ان من يفعل هذا فقد صادر على حمل الحد على الانسان
وذلك ان الحد الاوسط هو الحد والاصغر هو المحدود فهو حد للمحدود فان لم يكن هذا
الحد بينا بنفسه وجوده للانسان لم يقتنع بهذا القياس وكما ان حد القياس لا يوخذ في
تبيين ان هذا القول قياس بان يقال فيه ان نسبة احدى مقدمتيه الى الثانية هي
نسبة الكل الى الجزء كذلك لا يوخذ الحد في تبيين ان هذا القول حد وانما يجب ان — للحد
يكون مصدقا عندنا غير محتاج للمعاندة من يدعي مثلا في هذا القول الذي هو قياس انه ليس — عتيدين
بقياس من قبل ان حد القياس منطبق عليه وكذلك يعرف انه حد من قبل ان حد الحد منطبق
عليه وليس يمكن ايضا استنباط الحد بالمقاييس التي تكون ايضا استنباط الحد بالمقاييس
التي على طريق القياس الشرطي وذلك في الامور المتضادة مثل ان يقال ان كانت ماهية

وحدة ان ينقسم في ذاته ويختلف فقد يجب ان يكون الجزء الذي منه شيء ينقسم في ذاته ولا يختلف

وذلك ان الاضداد ينبغي ان يكون حدودها اضدادا فان من يسلك ايضا في استنباط

الحد هذا المسلك فهو ايضا مصادر على الحد وذلك انه قد نرى ان العلم بحدود

الضدين والجهل بها على وتيرة واحدة فان كان حد احد الضدين مجهولا فالاخر مجهول

وان كان معلوما فمعلوم وايضا ان سلمنا انه قد يكون حد احد الضدين اعرف فليس

يعرض هذا في كل موضع ولذلك من يضع ان من قبل الحد يستنبط دائما وفي كل

موضع فقد يلزمه ان يصادر على الحد وليس يعرض من المصادرة على الحد في البرهان

ما يعرض من المصادرة على الحد في البرهان ما يعرض من المصادرة على الحد في استنباط

الحد فان اللازم عن البرهان ليس هو حدا وانما هو ان شيئا موجود لشيء فلذلك

لا شناعة في ان يصادر في القياس على الحدود واعني ان يوضع مقدماته حدودا اما بعضها

واما كلها وقد يعرض شك في الطريقتين جميعا اعني في تبيين الحد بطريق القسمة وفي

تبيينه بالقياس الشرطي اما في القياس الشرطي فما قيل واما في طريق القسمة فمن قبل

انه ليس يلزم اذا احمل على الانسان انه حيوان حملا مفردا وانه مشاء مفردا وانه ذو رجلين

مفردا ان يصدق هذه مجموعة على ما سلف في كتاب باري ارمينياس وذلك ان الانسان

يصدق عليه انه موسيقار ويصدق عليه انه جيد وليس يصدق عليه انه موسيقار جيد دايما

واذا كان الامر على هذا فعلى اي وجه يمكن ان يتبين الحد اذ كان ليس يمكن ان يكون بيانه من

جنس بيان الاشياء الخفية بما يلزم من الاضطرار عن الاشياء الظاهرة اذ كان البيان الذي

بهذه الصفة هو البيان الذي يكون بالبرهان وقد تبين ان الحد لا يتبين بالبرهان ولا

ايضا يمكن ان يتبين الحد بالاستقراء من قبل ان الاستقراء انما هو بيان الامر الكلي من

جميع جزئياته والحدود ليست للامور الجزئية فضلا عن ان تبين بالامور الجزئية وايضا فان

الاستقراء انما يتبين به ان شيئا موجود لشيء اعني قولا حمليا والحد هو قول مبني عن ذات

الشيء واذا لم يتبين الحد لا بالقياس ولا بالاستقراء ولا بالقسمة فقد يظن انه ليس هاهنا

وجه يتبين به الحد اذ كان ليس هو من الاشياء المحسوسة فيتبين بالاشارة اليه فان كان

هو

هو احد ما شككنا في الطرق التي تقف بها على الحدود وايضا فان في ذلك شكا

اخر ليس بدون هذا وذلك ان الذي يروم ان يتبين حد الامر يلزمه ان

يعلم قبل ذلك ان ذلك الامر موجود لانه ليس يمكن احدا ان يقول في شيء لا يعلم

وجوده ما هو الا ان يقول ذلك على طريق شرح دلالة الاسم مثل ما نقول في غير ايل ان

هذا اللفظ يدل على حيوان مركب من عنز وايل فاما مثال هذه الاقاويل في الاشياء المجهولة

الوجود فهي اقاويل شارحة وليست بحدود فان كان من شرط الحد ان يكون موجودا للمحدود

وذلك بان يكون المحدود موجودا لزم ان يكون العلم بالحد الذي هو علم واحد يتضمن بشيئين

مختلفين الحدود من البرهان ومتى لا تستنبط واي الاشياء يكون عليها البرهان

الذي يستنبط منه الحد واي الاشياء ليس يكون عليها هذا النوع من البرهان وبالجملة

فتبين من ذلك الاشياء التي يمكن ان يكون لها حدود تامة والتي لا يمكن ان يكون حدود

تامة والتي لا يمكن ان يكون لها حدود تامة وهي التي لا يعلم اسبابها لان كل ما لم يعلم

قبل سببه فلم يعلم وجوده بالحقيقة ويتبين على كم وجه تقال الحدود وما هي الحدود

بالجملة فيتبين كيف نسبة الحد الى البرهان وكيف يمكن ان يكونا للشيء واحد وكيف لا يمكن

قال ولما كنا نرى انا قد علمنا الشيء متى علمناه بالعلة والسبب وكانت الاسباب اربعة

احدها السبب الذي على طريق الصورة والثاني الذي على طريق الهيولى وهو الذي يوجد من

اجل الصورة والثاني الذي على طريق الهيولى وهو الذي الخ والثالث السبب الذي

على طريق المحرك القريب والفاعل والرابع السبب الذي على طريق الغاية فجميع هذه

الاشياء توخذ حدودا وسطى في البراهين وذلك ان الحد الاوسط هو بمنزلة الهيولى

للقياس وهو مشترك ولذلك كان القياس انما ذلك من مقدمتين يشتركان في حد

اوسط اما اخذ السبب الذي على طريق الصورة حدا اوسط فمثل السبب الذي على طريق

فمثل ما يقال لم صارت زاوية المثلث الموضوع على القطر في نصف الدائرة قايمة فيقال

لانها نصف الزاوية التي على المركز والزاوية التي على المركز اذا كان المثلث بهذه الصفة هي

مساوية لقايمتين ومثال اخذ السبب الذي على طريق الهيولى حدا اوسطا ان يقال لم صار

الاشيا الخفية بالاشيا الظاهرة بان تكون

ان

للطرفين

بيقة الحيوان فيقال لانه مركب من الاضداد

ومثال اخذ السبب الذي على طريق

المحرك حدا اوسط ان يقال لم حارب

اعلا الجبل على قياس لمكان كل عشرين وسالك اخذ السبب الذى على طريق الغاية وسطا
اوسط ان يقال لم تجاوز الاطبا المشى قبل الغذاء فيقال لمكان الصحة ولم يجعل البيت
فيقال لمكان حفظ الاثاث ولم يمشى الانسان بعد العشا فيقال لئلا يرسل الطعام
عن فم المعدة وحال العلل التى على طريق الغاية من معلولاتها بالعكس من حال العلل
التى على طريق الفاعل وذلك ان العلل التى على طريق الفاعل هى امور متقدمة على
المعلولات فى الوجود بالزمان ولذلك تكون الاوساط فيها امور متقدمة الوجود
بالزمان على النتايج واما السبب الذى على طريق الغاية فهو متاخر بالزمان فى الوجود عن
النتيجة وذلك ان الصحة انما توجد بعد المشى وليس يمتنع ان يجتمع فى الشى الواحد
بعينه السبب الذى على طريق الغاية والذى على الاضطرار اعنى الذى من قبل الهيولى
مثل ما يقال لم صار الضوء ينفذ فى الاشياء المتخلخلة فيقال لسعة منافذها ولطافتها
ولمكان مثلا استضاءتنا من التغير فان قولنا لسعة منافذها ولطافته هو امر من ضرورة المادة
وقولنا لمكان مثلا استضاءتنا من التغير فهو امر على طريق الغاية والطباع كثيرا ما يستعمل الامور
الضرورية فى منفعة ما اذا امكنه ذلك مثال ذلك ان شعر الاشفار هو لمكان ضرورة
الجزء الدخانى الذى منه تولدها لكن قد يجى ذلك منفعة من سترها العين ومثل ان الرعد شى يوجد
بالضرورة لانطفا النار فى السحاب وقد فيه منفعة ما ان كان كما قال الكساغورس يخوف
به اهل الجحيم وبالجملة فكثيرا ما توجد فى الاشياء الطبيعية من الامر الضرورى منفعة ما
وذلك ان الطبيعة تقصد بفعلها غاية وسبب تلك الغاية شى لزم من الضرورة والضرورة
تقال على ضربين احدهما الضرورة الطبيعية التى هى من قبل صورة الموجود مثل حركة الحجر
الى اسفل وصعود النار الى فوق والضرب الثانى الذى من قبل الهيولى مثل ان الكاين
لزمه بالضرورة ان كان فاسدا والهيولى ايضا هى نفسها بالضرورة من قبل الصورة اعنى
ان الصورة الطبيعية لا يمكن الا فى هيولى وهذا انما يخص فى العلم الطبيعى والامور التى تحدث
بالروية والفكر وكذلك الحادث عن الطبيعة بعضها بالاتفاق والبخت وبعضها ليس بالاتفاق
فاما التى لا تحدث بالاتفاق فهو الانواع مثل البيت فى الامور الصناعية والانسان فى

الامور

الامور الطبيعية وهى التى تحدث لمكان شى من الاشياء واما التى تحدث بالاتفاق فهى
الاشياء التى سببها الصناعة او الطبيعة اذا لم يكن حدوثها مقصودا عنها
بالذات بل بالعرض بمنزلة الصحة التى تحدث بالاتفاق عن قطع عرق فى حرب
او ما اشبه ذلك وبمنزلة الاصبع السادسة فى الامور الطبيعية ولذلك الشى الذى
يسمى اتفاقا وبختا متى حدث عن الصناعة او عن الطبيعة فهو الشى الذى لم يقصد الصناعة
ولا الطبيعة فان الصناعة والطبيعة كليهما انما يفعلان لكل شى من الاشياء وهو الغاية الذى
يرومه الصناعة والطبيعة فاما البخت والاتفاق فليس لما يحدث به هو لمكان غاية من الغايات
ولا لشى من الاشياء ولذلك كان حدوثه اكثريا ولم يكن هذا السبب معدودا فى الاسباب
المطلوبة ولا استعمل حدا اوسط فى البراهين قال وعلل الاشياء الموجودة مع الاشياء
هى فى الاشياء الكاينة فى الزمان الماضى والكاينة فى المستقبل واحدة بعينها اعنى
انها بعينها هى سبب للامور الموجودة فى الزمان المستقبل وهى التى تجعل حدودا وسطى
فى البراهين وهذه العلل هى موجودة مع الامور الموجودة وكاينة مع الاشياء الكاينة
فان كانت الكاينة كاينة فى الماضى فان كانت فى المستقبل فهى كاينة فى المستقبل مثال
ذلك ان علة الجمود فى الماء هو نقصان الحرارة التى تجعل حدا اوسط فى وجود الجمود للماء فان
كانت هذه العلة موجودة بالفعل فان الجمود موجود للماء الذى كانت موجودة بالقوة وفى
الزمان المستانف فان الجمود موجود بالقوة وفى الزمان المستقبل وكذلك حال المعلول مع هذه
العلة اعنى انه ايضا متى وجد المعلول وجدت العلة ان كان فى الزمان الماضى ففى الماضى و
ان كان فى المستقبل ففى المستقبل فاما العلل التى ليس توجد مع معلولاتها وهو الفاعل
والهيولى فليست هذه حالها مع معلولاتها وهو الفاعل والهيولى فليست هذه حالها مع
معلولاتها اعنى ان كانت موجودة فمعلولاتها ضرورة ان توجد لكن انما يوجد لها ان معلولاتها
ان كانت موجودة فعللها موجودة وذلك انه ان كان بيت فقد كانت حيطان واساس وان
كانت المعلولات ايضا ضرورة ان توجد فان العلل ضرورة ان توجد فهذا اذا وجد الاخر وجد
الاول وليس اذا وجد الاول يلزم ان يوجد الاخر وقد يشك فى هذا فيقال كيف اذا كان

الاخر لا يتبع الاول يكون الكون مبدا و متصلا وذلك انه قد كان يجب ان يتبع الحاير
اي الذي قد وقع من الكون الذي يتكون فلا يكون ليكون متصلا لكن ان كان يتبعه
فقد يجب ان يكون الاول اذا وجد وجد الاخر فنقول ان الكاين ليس يتبعه
المتكون بالذات ولا الكون متصل بالذات على ما عليه الحركة الواحدة متصلة بالذات
فانه لو كان الامر كذلك لا لمكن ان يكون نهاية الكاين متصلة بمبداء المتكون و
النهاية والمبداء فليس يمكن ان يتصل احدهما بالاخر من قبل ان كل واحدة منهما
غير منقسم الا ان تتالف الخط من نقط وذلك مما تبين امتناعه في العلم الطبيعي
ولا يمكن ايضا ان نقول ان مبداء المتكون يماس نهاية الكاين وذلك لان المتكون
غير منقسم وليس يمكن ان يشار الى مبدائه ونهاية الكون غير منقسمة وليس تتالي فيما
ينقسم انه يماس لا ينقسم كما لا يتالي ان الخط يتلو النقطة والكلام في غير هذا العلم فالكون
انما هو متتال لا متصل ولو كان الكون متصلا للزم ان توجد بين العلل المتقدمة
بالزمان والمعلولات المتاخرة عنها اوساط بلا نهاية اعني العلة والمعلول القريب
فيها وهو بين انه ليس بين العلة المتقدمة بالزمان والمعلول المتاخر اعني القريب
وسط فانه ان كان بيت فقد كان حايط وان كان حايط فقد كان اساس وان كان
اساس فقد كان حجارة ومعلوم انه ليس بين البيت والحايط وسط هو علة ولا بين
الحايط والاساس والحجارة ولو كان البيت متصلا لوجب ان يكون بين البيت و
الحايط متوسط هو متاخر عن الحايط ومتقدم على البيت ولو كان يلزم ان يكون بين
العلة القريبة ومعلولها وسط اعني بين العلة المتقدمة بالزمان على معلولها الاخير يتصل
العلة القريبة بمعلولها فلا يكون مفترقة منها بالزمان ولو كان ذلك لكان يلزم ان يكون
بين هذا الوسط وعلته وسط اخر ويمر ذلك الى غير نهاية فتكون اسباب الاشياء المتكونة
غير متناهية ولزوم هذا في الاشياء التي قد كانت مثل لزومه في الاشياء التي هي مزمعة
ان تكون ولما كان ههنا اشياء ينعكس بعضها على بعض اعني ان يكون العلة معلولة والمعلول
علة وجب ان يكون البرهان في هذه الاشياء يجري دورا وان يكون الاول فيها وسطا

والوسط

والوسط اولا مثال ذلك انه ان كانت الارض مبتلة فيكون عنها بخار وان كان
سحاب فيكون مطر وان كان مطر فقد تبتل الارض فقد يجب ان كانت الارض
مبتلة ان يكون الارض مبتلة وان كان بخار ان يكون بخار وكذلك في كل واحد
من هذه وبعض الامور يكون موجودة على طريق الكل ودايما وهذه اما ان تكون موجودة
دايما واما ان يكون متكونة دايما ولا بد وفي هذه ان يكون الامر دورا وقد يوجد امور
ليس وجودها مستمرا لكن على الاكثر مثل نبات اللحية لكل ذكر من الناس والحدود
الوسط في هذه يكون على الاكثر وكذلك المقدمات وكذلك النتيجة وذلك انه
ان كانت ا محمولة على كل ب في اكثر الموضوع او اكثر الزمان وكانت ب محمولة على كل
ج في اكثر الموضع او اكثر الزمان فانه يلزم ان يكون ا محمولة على ج في اكثر الامر وليس
يوجد الامر في هذه دورا قال ولما كان قد تبين كيف يستنبط الحد من البرهان
وعلى اي وجه لا يمكن فقد ينبغي ان ننظر في الطريق التي منها يتصيد الحدود ويستنبط
فنقول ان الاشياء المحمولة على الشيء دايما ومن طريق ما هو منها ما يحمل عليه وهو
اعم من الشيء اما عموما يتجاوز طبيعة الجنس الذي يوجد فيه ذلك الشيء واما
عموما لا يتجاوز به طبيعة جنس ذلك الشيء مثال ذلك انا قد نحمل على الثلثة
من طريق ما هي انها موجودة وانها عدد فرد الا ان حملنا عليها انها موجودة فهو شيء
يتعدى طبيعة الجنس الذي فيه الثلثة وهو العدد اذ كان معنى الوجود اعم
من العدد واما معنى الفرد فانه وان كان يفضل على الثلثة اذ قد يوجد للخمسة
والسبعة وغيرهما من الاعداد فانه لا يتجاوز جنسها الذي هو العدد واذ كان
ذلك كذلك فالوجه في تصيد الحدود بهذه الطريق ان نتخير المحمولات على الشيء
من طريق ما هو التي لا تتعدى جنس ذلك الشيء ولا يتجاوزه الى ما فوقه ونجمعها الى
ان نجد منها اول جملة يكون كل واحد منها اعم من الشيء ويكون جميعها مساويا للشيء
المقصود بتحديده فانه اذا اجتمع لنا منها صفة هذه كانت ذلك هو حدا تاما للشيء
ومثال ذلك انا نجد الثلثة نحمل عليها من طريق ما هي انها عدد فرد وانها عدد

اما بالمعنيين اللذين يقال بهما في العدد انه اول اعني الذي لا يتركب من عدد والذي لا يعده الا الواحد فقط اذ كان الاول في العدد يقال على هذا المعنيين فنجد هذه المحمولات كل واحد منها اعم من الثلثة وجميعها مساو للثلثة وذلك ان الوترية يوجد لها ولغيرها والاول الذي هو مركبا من عدد يوجد لها وللاثنين وكذلك الاول بالمعنى الثاني يوجد لها ولجميع الافراد واما هذه المحمولات الثلث فليس يوجد لغيرها لهذا الثلثة ضرورة الى اثبتت منها اذا قلنا انه عدد فرد اول وذلك انه اذا حملت اشياء اكثر من واحد على الشيء من طريق ما هو فاما ان يكون قوتها قوة الجنس ان لم يكن لها اسم واحد او يكون جنسا ان كان لنا اسم واحد لكن ان كانت جنسا او قوتها قوة الجنس كانت اعم ولم تكن مساوية فيلزم اذا كانت هذه المحمولات على الثلثة ليست جنسا ان كانت ليس اعم ان يكون حدا فهذا السبيل هو التي يسلكها في استنباط حدود الانواع الاخيرة واما ان كان المقصود تحديد اجناسا متوسطا بين الانواع الاخيرة والجنس المنظور فيه والسبيل في ذلك ان ناخذ حد تلك الانواع الاخيرة الى ينقسم بها ذلك الجنس بتلك السبيل التي وصفنا فاذا وجدنا كل واحد من الحدين القسمين اسقطنا من ذلك ما يخص واحدا واحدا منها واخذنا المشترك واضفنا اليه جنس ذلك الشيء اما الكمية واما الكيفية واما غير ذلك من الاجناس المحيطة بتلك الشيء العالية فيكون المجتمع من ذلك هو حد الجنس المقصود تحديده مثال ذلك انا اذا اردنا ان نحد الخط فانا نعمد الى انواعه الاخيرة وهو الخط المستقيم والمستدير والمنحني ثم ناخذ حد كل واحد من هذه الانواع الثلثة بتلك الطريق فلنفرض انا وجدنا الخط المستقيم انه طول بلا عرض لا يستر وسط اطرافه عند النظر اليه على استقامة ووجدنا الخط المستدير انه طول بلا عرض في داخله نقطة كل الخطوط الخارجة منها اليه متساوية ووجدنا حد الخط المنحني انه ايضا طول بلا عرض مضافا اليه خاصة اخرى فنطلب المشترك لهذه الحدود الثلثة فنجده فيما قلنا طول بلا عرض مضافا اليه خاصة اخرى فنطلب ~~فنسقط اليه~~ فنضيف اليه جنس الخط



وهو الكم فيكون حد الخط المطلق انه كم له طول بلا عرض وسيرنا الى حدود الاجناس من حدود الانواع هو شيء يجري مجرى الطبع وذلك ان الاجناس مركبة والانواع بسيطة وما يوجد للمركب انما يوجد له من قبل وجوده للبسيط فقد ينبغي ان كان الحد يوجد للانواع والاجناس ان يكون وجوده للاجناس قبل وجوده للانواع قلت وهذه الطريق انما ذكرها ارسطو لانه يرى انها هي سهل في استنباط حدود الانواع من طريق القسمة وهي التي تعرف بطريق التركيب لا انه يرى ان هذه الطريق كافية في استنباط الحدود دون المواضع المذكورة في كتاب طوبيقا اعني مواضع الاثبات والابطال ومواضع الجنس والفصل وساير المواضع التي عددت هنالك مشهورة لتلتقط منها البرهانية قال

فاما استخراج الحد بطريق القسمة فانه ينتفع بها في التحديد هذا النوع من الانتفاع على النحو الذي تبين فيما سلف اعني ان طريق القسمة انما تنفع في الحدود الغير المجهولة الوجود للمحدود وانه متى ريم بها استنباط الحدود المجهولة فالسالك في ذلك يستعمل طريق المصادرة وانما ينتفع بها في النوع من الحدود الذي لا يبلغ الخفاء فيها ان يتبين بحد اوسط اذا تحفظ بالقسمة فيها فانه فرق كثير في القسمة بين ان يجعل الفصل الاول في مرتبته والفصل الاخير في مرتبته وبين ان يجري الامر بخلاف ذلك اعني بان يجعل الاخير في مرتبة الاولى بمنزلة من تقسيم الحيوان الى ما له رجلان والى ما ليس له رجلان فان هذا النوع من القسمة ليس يعطي حد نوع من الانواع اذ كانت حدود الانواع انما يلتئم من امرين احدهما الجنس القريب والاخر الفصل الذي بعده اعني الذي يليه من غير وسط بمنزلة الانسان الذي معناه المكيف من الحيوان والناطق وامثال هذه الاقاويل التي يعطيها هذا النوع المختل من القسمة انما هو مؤلفة من الاجناس البعيدة والفصول الاخيرة فان ذا الرجلين هو فصل اخير الحيوان وبينها فصول كثيرة ولاجل هذا ينبغي للمقسم اذا قصد الى تحديد

من م

يفهم

الحد بالقسمة الا يخل الفصل الاعم الذاتي الى الفصل الاخص اعني ان لا يقسم الجنس الاعلى
بفصول الجنس الذي تحته بل بالفصول الحاصرة للجنس الذي تقسم بها قسمة لا يخرج
شي من الجنس عنها بمنزلة من يقسم الحيوان الى الماشي والطاير والسابح ثم يقسم كل واحد
من هذه الى الفصول الحاصرة له مثل ان يقسم الطاير الى ما هو مفترق الاجنحة او متصلها
واما ان قسم الحيوان اولا الى ما هو مفترق الاجنحة او متصلها فقد تخطى الجنس الاول ولم
يحصر جميع الحيوان في قسمته واذا كان هذا هكذا فينبغي عند ما نروم استنباط الحد
بالقسمة ان نكون مستعملين بشروط ثلثة احدها ان ناخذ الاشيا التي تحمل على الشي من
طريق ما هو والثاني ان نكون نرتبها على ما ذكرنا فنجعل الفصل الاول اولا والثاني ثانيا
والثالث ثالثا وكذلك على الولا والشرط الثالث ان نقف بالتقسيم عند جملة تكون مساوية
للمحدود فاما الشرط الاول فانما يكون حاصلا في الاشيا المجهولة الحمل على الشي من طريق
ما هو اذا تبيناها بقياس انها موجودة له بهذه الصفة اذ كان القياس قد تبين به ان هذا
جوهري لهذا مثل ان يبين انه جنس لهذا فان كل قياس فانما يبين به احد هذين الامرين
على ما تبين في كتاب طوبيقي اعني ان المطلوب اما جوهريا واما عرضيا واما الشرط الثاني وهو
ان يكون اجزاء الحد مرتبة على الترتيب الذي ينبغي فان ذلك يكون متى رتبنا الفصل الاعم اولا
حتى ينتهي الى الفصل الاخير من غير ان يخلل بينها بفصل او يردف الفصل منها بفصل او
يردف منها بفصل مساو له فانه اذا اجرى الامر على هذا فمن الاضطرار ان يكون كل فصل
منها مما تحته موجودا للشي الذي تقسم به وجودا اوليا فان كان بين الاول منها والاخير بون
بعيد فالفصول المتوسطة التي بينها هي التي تصل الاول بالاخير وصلة ذاتية واما
الشرط الثالث وهو ان يكون الجملة مساوية للمحدود فانما ياتي ذلك لنا ونظهر ظهورا
بينا متى قسمنا الجنس العالي اولا الى فصلين المتقابلين ثم ننظر ذلك الشي المقصود
تحديده تحت اي الفصلين المتقابلين هو داخل منها فاذا وجدناه تحت احدهما نظرنا هل
مجموع ذلك الفصل والجنس هو مساو لذلك المحدود او اعم منه فقسمنا ذلك الفصل
ايضا الى فصلين متقابلين ثم ننظر تحت ايها هو ذلك المحدود فاذا وجدناه داخلا تحت

اول هذا عرض لهذا الاسم

الحد



احدهما نظرنا الى الجملة المجتمعة من الجنس الاول والفصول التي بعده فان كانت
مساوية للنوع او الجنس المقصود تحديده فقد وجدنا حده وان كانت اعم فعلنا
في ذلك مثل ما فعلنا قبل اعني ان نقسم الفصل الاخير منها الى فصلين متقابلين ثم
نعتبر تحت ايها هو المحدود داخل هل الجملة مساوية له او غير مساوية واذا وجدناها
مساوية فبين ان ذلك الحد ليس ينقصه فصل من الفصول التي اثبتت مقومات ذات
الشي المحدود اي مقومة ولا يوجد فيها فضل من قبل انا انا فرضنا ان يكون
جنسا او فصلا الجنس الاول فقد وضع فيه وقرنت اليه جميع الفصول الموجودة
في تلك الطبيعة فان فرض انه قد نقصها فصل فان ذلك الفصل يكون مخالفا في
الطبيعة لتلك الفصول والفصول التي قرنا بالجنس ليكون منها الحد هي من
طبيعة واحدة قال والمقسم فليس به حاجة عند تبيينه الحد بالقسمة ان يقسم
جميع فصول الموجودات حتى يكون يكون استنباط الحد بالقسمة شيئا ممتنعا
اذ كان لا يمكن ان يحصي جميع الفصول كما ظن ذلك بعض القدما فان ما ظن من
ذلك غير صحيح اما اولا فانه ليس يضطر القاسم الى ان يقسم الجنس الى جميع الفصول
الموجودة فيه اذ كانت هذه منها جوهرية ومنها غير جوهرية وانما يضطر في قسمته
الى الفصول الجوهرية وهي التي تحدث انواعا تحت ذلك الجنس واما ثانيا فان
الطبايع العامة تنقسم الى فصول متقابلة محصورة والشي المقصود تحديده اما
ان يكون داخلا تحت احد تلك المتقابلات وليس يحتاج من امره
الى اكثر من ان يعلم المقابل الذي هو داخل تحته ذلك الشي فاما المقابل الاخر او المتقابلات
فليست به حاجة الى ان يعلم الفصول التي تنقسم اليها اذ كانت غير الشي المقصود تحديده
مثال ذلك انا اذا قصدنا الى تحديد الانسان فقسمنا الحيوان الى الناطق وغير الناطق
فوجدنا الانسان داخلا تحت الناطق فليست بنا حاجة الى ان نقسم غير الناطق الى جميع فصوله
الاخيرة وسواء كانت تلك الفصول معلومة لنا او غير معلومة فاذا سلكنا هذه السبيل
صرنا ولا بد الى جملة مساوية للمحدود وكون الشي المحدود داخلا ولا بد تحت احد الاقسام

المقابلة التي قسم اليها جنسه فليس يجري مجرى المصادرة اذ كانت الفصول التي تقسم
الجنس اليها على جهة الحصر ليس يمكن ان يدخل بينها متوسط واذ كان هذا الامر بينا بنفسه
في التمة فيلزم من ذلك ان يكون الذي يطلب تحديده اذا عرف ان ذلك جنسه داخلا
تحت احدها ولا بد قال وواجب علينا عند ما نقصد تحديدا ان نتخير المحمولات الموجودة
له من طريق ما هو ان نتصفح في الاشخاص التي هي غير مختلفة ذلك المعنى الذي نقصد تحديده
فان وجدناه واحدا في جميعها تبين لنا من ذلك ان تلك الطبيعة التي نروم تحديدها
طبيعة واحدة وان لم نجده واحدا وان وجدنا ذلك المعنى في جملة من تلك الاشخاص
غيره في جملة اخرى علمنا ان الذي نقصد تحديده ليس بمعنى واحد بل هو معنيان
او اكثر من ذلك مثال ذلك انا اذا اردنا ان نحد ما هو كبر النفس فتاملنا هذا المعنى
في الاشخاص الذين نصفهم بكبر النفس فنجد بعضهم قتل نفسه ونجد بعضهم انتقل
من دين الى دين وبعضهم حارب من لا يحب محاربته فاذا تاملنا معنى كبر النفس في
هؤلاء وجدناه قلة احتمال الضيم واذا تاملنا كبر النفس الموجود في ديوجانس وسقراط
وغيرهم ممن استخف بجودة البخت والاتفاق لكان الواجب من الحق ان قلنا ان كبر
النفس فيهم هو الاستخفاف بجودة البخت فاذا نظرنا الاستخفاف بجودة البخت
وقلة احتمال الضيم لم نجد شيئا يجمعهما ولا طبيعة واحدة تعمهما فكبر النفس فقلنا ان
كبر النفس ليس له حد واحد وانه اسم مشترك فان الحد انما يكون حدا للطبيعة
الواحدة الكلية لا للطبيعة الجزئية ولذلك ليس يعطي الطبيب شفاء هذه العين
المشار اليها وانما يعطي شفاء العين باطلاق وذلك يكون بان يفصل المعاني التي
يقال عليها اسم العين ويجرد النوع الذي نقصد تحديده من ذلك وتحديد النوع
لهذا المعنى اسهل من تحديد الجنس من قبل ان اشتراك الاسم يظهر في الانواع
اكثر منه في الاجناس ولذلك ينبغي ان نتوصل الى تحديد الاعم من تحديد الاخص
اذ كان الاخص اعرف عند الحس وكما ان البراهين ينبغي ان يكون معنى القياس فيها
امرا واضحا صحيحا اعني انها اقيسة صحيحة الشكل كذلك ينبغي ان يكون المعاني التي نقصد

ستخف

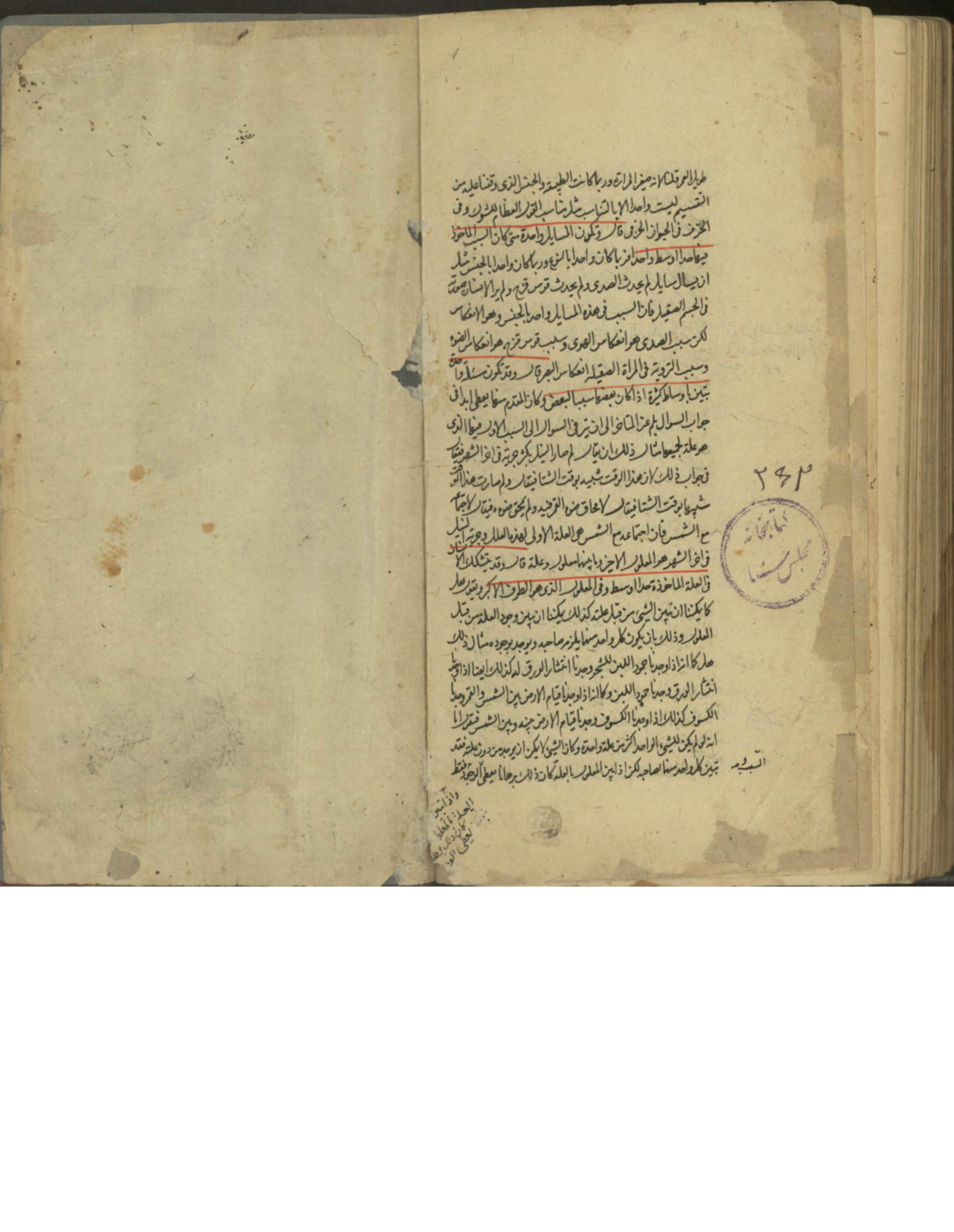
تحديدها

تحديدها واضحة بينة ظاهرة في الحدود وهذا انما يكون اذا توصلنا الى تحديد
الاشياء العامة من الاشياء الخاصة التي وضوح المعنى الذي نقصد تحديده
لا بخ ظاهر فيها مثال ذلك انا اذا اردنا ان نحد طبيعة اللون جعلنا [illegible]
النظر في ذلك من المعنى الموجود في لون لون لا من اللون العام الذي هو جنس لجميع الالوان
وكذلك اذا اردنا ان نحد الصوت جعلنا النظر من الاصوات النوعية لا من الصوت
العام فان بهذا الفعل يقع الاحتراس من الاسم المشترك وذلك انه ان كنا قد نتحفظ
في الجدل من الاسم المشترك لا يعرض اضطرارا في الجدل قال وواجب على من اراد ان
يسهل عليه الجواب لم في الاعراض التي توجد لصنف من اصناف الموجودات
المحصورة ان يكون قد وقف بطريق القسمة على اجناسه وانواعها وبطريق التشريح
على جميع اعضائها فانه اذا كان عالما بذلك امكنه اذا سئل عن وجود عرض ما للنوع
من الانواع او الجنس مثال ذلك ان الانسان اذا تقدم فعلم بطريق القسمة
ان المغتذي منه حساس ومنه غير حساس ثم سئل لم كان الحيوان ينمي اجاب بالطبيعة
الكلية هي السبب في وجود النمو للحيوان فقال لانه متغذ ولم يقل لانه حيوان و
كذلك يعرض له اذا سئل عن لاحق نوع من الانواع وكان عارفا بالطبيعة
الكلية التي هي السبب في وجود النمو للحيوان ذلك اللاحق لذلك النوع من
قبل التقسيم مثل ان يقال لم صار الديك ينزق الجناح فيقال لانه طائر
ولم صار الانسان متنفسا فيقال لانه حيوان سيار ذو دم وربما لم يظهر لنا
الطبيعة الكلية التي هي السبب في ذلك العرض المسؤول عنه بطريق التقسيم لكن
يكون قد ظهر لنا من قبل التشريح عرض عام ينبئ عن تلك الطبيعة فيقيمه مقام تلك
الطبيعة مثال ذلك انا قد وقفنا بالتشريح على ان ما كان من الحيوان له قرون فله
كرش وليس له اسنان في الفك الاعلى فاذا سئلنا لم كان الايل له قرون قلنا
لان له كرشا وليس له اسنان في الفك الاعلى وكذلك لما وقفنا بالتشريح على ان
كل حيوان طويل الرقبة عظيم المرارة بالاضافة الى جسمه فاذا سئلنا لم صار الانسان

وكم ما الحري بحسان يتحفظ منه
في الحدود واستعمال الاسم المشترك
صنعه
م م

مقيمه

كرش
بزرگ شکم
سنگ



طول العمر قلنا لان صغر المرارة وربما كانت الطبيعة والجنس الذي وقفنا عليه من
التقسيم ليست واحدا الا بالتناسب مثل تناسب القرون العظام للشوك وفي
الخزف في الحيوان الخزفي قال وتكون المسايل واحدة متى كان السبب الماخوذ
فيها حدا اوسط واحدا فربما كان واحدا بالنوع وربما كان واحدا بالجنس مثل
ان يسال سايل لم يحدث الصدى ولم يحدث قوس قزح ولم يرى الانسان صورته
في الجسم الصقيل فان السبب في هذه المسايل واحد بالجنس وهو الانعكاس
لكن سبب الصدى هو انعكاس الهوى وسبب قوس قزح هو انعكاس الضوء
وسبب الرؤية في المراة الصقيلة انعكاس البصر قال وقد تكون مسايل واحدة
تبين باوساط كثيرة اذا كان بعضها سببا للبعض وكان المقدم منها يعطى ابدا في
جواب السوال لم عن المتاخر الى ان ينتهي في السوال الى السبب الاول وهو الذي
هو علة لجميعها مثال ذلك ان يقال لم صار النيل يكثر جريه في اخر الشهر فيقال
في جواب ذلك لان هذا الوقت شبيه بوقت الشتا فيقال ولم صار هذا الوقت
شبيها بوقت الشتا فيقال لانمحاق ضوء القمر فيه ولم يمحق ضوءه فيقال لاجتماعه
مع الشمس فان اجتماعه مع الشمس هو العلة الاولى لهذه العلل وجريه اي النيل
في اخر الشهر هو المعلول الاخير وما بينهما معلول وعلة قال وقد يتشكك الا
في العلة الماخوذة حدا اوسط وفي المعلول الذي هو الطرف الاكبر ويقول هل
كما يمكننا ان نبين الشيء من قبل علته كذلك يمكننا ان نبين وجود العلة من قبل
المعلول وذلك بان يكون كل واحد منهما يلزم صاحبه ويوجد بوجوده مثال ذلك
هل كما انا اذا وجدنا جمود اللبن للشجر وجدنا انتشار الورق له كذلك ايضا اذا وجدنا
انتشار الورق وجدنا جمود اللبن وكما انا اذا وجدنا قيام الارض بين الشمس والقمر وجدنا
الكسوف كذلك اذا وجدنا الكسوف وجدنا قيام الارض بينه وبين الشمس فنقول اما
انه لو لم يكن للشيء الواحد اكثر من علة واحدة وكان الشيء لا يمكن ان يوجد من دون علته فقد
تبين كل واحد منهما لصاحبه لكن اذا بين المعلول بالعلة كان ذلك برهانا يعطي الوجود فقط

السبب وم

واذا بين العلة بالمعلول كان ذلك برهانا يعطي الو

٢٤٣

